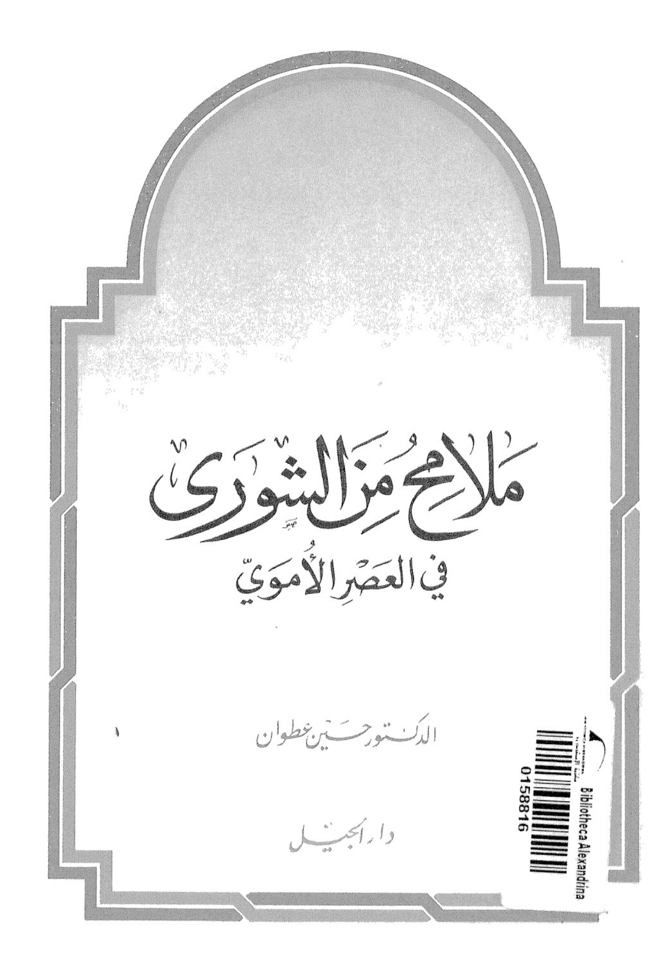


ملامح من الشورى
في العصر الأموي

الدكتور حسين عطوان

دار الجيل


ملامح من الشورى
في العصر الأموي



تأليف
الدكتور حسين عطوان

دار الجيل
بيروت

الطبعة الأولى
١٤١١هـ - ١٩٩١م

« مُقَدِّمَة »

هذِهِ دراسةٌ تاريخيةٌ لِمَلامِحَ من الشُّورى في عَصْرِ بني أُميَّةَ، وهي لا تَتناوَلُ الشُّورى عندَ الجماعةِ الحَاكِمة وَحْدَها، بل تَتَناولها أَيضاً عند الجَماعاتِ المُعَارِضَةِ لها. وهي لا تَقُومُ على آراءٍ افتراضيةٍ، وأحكامٍ ظَنيَّةٍ، بل تَقُومُ على ما رُوِيَ من أخبارِ الشُّورى عندَ الجماعاتِ السابقةِ، فَتَسْتَقْصِيها، وتُحَلِّلُهَا، وتَسْتَخْلِصُ النتائجَ منها. وَسَبَبُ ذلك أنَّ الأفكارَ السياسيةَ في تلك الحِقْبةِ التَّاريخيةِ من حياةِ الأمةِ العَربيةِ لم تكن بَلَغَتْ مَرحلَةَ النُّضْجِ والاستقرارِ، بل كانت في مَرْحَلةِ النُّشوءِ والتَّطَوُّرِ.

وتتألفُ الدراسةُ من فَصْلَيْنِ، أفردتُ أَوَّلَهُمَا لِمَجالِسِ الشُّورَى ورجالها، وأفردتُ ثانِيهما لموضوعاتِ الشُّورى ونَتَائِجها، واستغرقتْ مَلاَمِحُ الشُّورَى عندَ بني أميةَ أكثرَ الفَصْلَيْنِ، لوفرةِ ما حُفِظَ من أخبارِ الشُّورى عندَهم إلا القِسْمَيْنِ الأَخِيرَيْنِ من الفَصْلِ الثَّاني، فإنَّنِي خَصَّصْتُهمَا لِمَلامِحِ الشُّورَى عندَ الجماعاتِ المُعَارِضَةِ، وقَارَنْتُ فيهما بين اجتهاداتِ الفَرِيقَيْنِ في الشُّورى وتَطْبيقَاتِهم فيها.

وقد رجعتُ إلى كثيرٍ من المصادرِ والمَظَانِّ، مثلِ كُتُبِ التَّاريخِ،

وكُتُب الأَدَبِ، وكُتُبِ الفِرَقِ، وكُتُبُ الحَدِيث، وكُتُبِ التَّراجمِ والطَّبقاتِ، كما رَجعْتُ إلى بعضِ المصَادِرِ المخطوطةِ، مثلِ أنسابِ الأشرافِ للبلاذريِّ، وتاريخِ مدينةِ دمشقَ لابن عساكر.

وانتفعتُ بغيرِ قليل من الدِّراساتِ التَّاريخيَّةِ والأدبيَّةِ عن الجَاهِليَّةِ وصَدْرِ الإسلامِ وعصرِ بني أميَّةَ.

ولعلَّ أنسابَ الأشرافِ للبلاذريِّ، وتاريخَ الرُّسُلِ والملوكِ للطبريِّ هما أهمُّ المصادرِ التي عُدْتُ إليها، وأفدْتُ منها، فقد وجَدْتُ فيهما مادةً غزيرةً عن الشُّورَى في عصرِ بني أميَّة.

وأرجو أن تكونَ هذه الدراسةُ وَضَّحَتْ بعضَ ملامِحِ الشُّورَى في عصرِ بني أميَّةَ. والله أسألُ أنْ يُلْهِمني الصَّوابَ في القَوْلِ والعَمَلِ.

حسين عطوان

عمَّان في ١٩٩١/١/١٠

« الفَصْلُ الأَوَّلُ »

« مجَالِسُ الشُّورَى ورجَالُها »

(١)

« نَظْرَةٌ تاريخيَّةٌ »

لا يَدُلُّ ما بَقِيَ من أخْبَارِ الشُّورَى عندَ بني أُميَّةَ في دمشقَ على أنَّهم ارْتَقَوْا بنظامِ الشُّورَى، وَضَبَطُوهُ ضبطًا شديدًا، بحيثُ يُحَدِّدونَ أعضاءَ مجلسِ الشُّورَى، والشروطَ التي يجبُ أنْ تَجْتَمِعَ فيهم، وطرقَ انْتِخابِهم، ونِسَبَ تَمْثِيلهم للنَّاسِ، وهل يُخْتَارونَ من أهْلِ دمشقَ وسائرِ أجنادِ الشَّامِ، أو من أهْلِ الشام وأهْلِ الأمْصَارِ الأخرى؟ ومتى يكونُ اجْتِماعُهم؟ وكيفَ يُؤْخَذُ برأيهم؟ وهل رأيُهم مُلْزِمٌ أو مُعْلِمٌ؟

وهذه صُورةٌ مثاليةٌ مُطْلقةٌ للشُّورَى لم تكن الأحْوَالُ الفكريَّةُ، والظُّرُوفُ التَّاريخيَّةُ التي اكْتنفَتْ دولةَ بني أميةَ لِتُعِينَ على تَحَقُّقِها في زَمانهم، ولا لِتُمكِّنَ من بُلُوغها في سُلْطانِهم.

ولا يتبدَّى فَهْمُ بني أميةَ للشُّورى، ومَوْقِفُهم منها، وهل اهْتَدَوْا بِتَجْرِبةِ الأمةِ فيها، واكْتَفَوْا بها، أو زادُوا عليها إلاَّ بمعرفةِ التَّقاليدِ السِّياسِيَّةِ العَربيَّةِ في الجاهليةِ، والإحاطةِ بِمُمارَسةِ الأُمَّةِ للشُّورَى في صَدْرِ الإسلامِ، واستبانةِ نُظُمِ المُلْكِ في الأممِ التي فَتَحَ العَرَبُ بلادَها، واتَّصلوا بِحَضاراتها، وهل كانَ الحُكْمُ فيها شوريًّا أو اسْتِبْداديًّا، مع المُعَارضةِ

بينَ آثارِ بني أميةَ في الشُّورى وآثارِ الأمةِ فيها من الجَاهِليَّةِ إلى صَدْرِ الإسْلامِ.

وَيُسْتَخْلَصُ من التَّقاليدِ السِّياسيةِ العربيَّةِ في الجاهلية أنَّ العربَ كانوا يَنْزِعُونَ إلى الشُّورى في الحُكْمِ، فقد كانَ في الدُّولِ اليمنيَّةِ الجَنوبيةِ[1]، وفي القَبائِلِ العَدْنانيةِ الشَّماليةِ[2] مجالسُ للشُّورى، وكانتْ مجَالِسُ القبائلِ المُتحضِّرةِ المُستقرَّةِ أكثَرَ تنظيماً من مجالسِ القَبائلِ البدويَّةِ الرَّاحلةِ. ولم يكنِ القرارُ في جَميعِ هذه المجالسِ للمَلكِ أو لشيخِ القبيلةِ، بل كانَ لأصْحابِ النُّفوذِ، أو لسادةِ الأُسَرِ ورؤساءِ العَشائرِ.

وكانتْ دارُ النَّدْوةِ بمكةَ[3] أرقَى مجالسِ القَبائلِ العَدْنانيَّةِ الشَّماليَّةِ، وكان يَدْخُلُها وَلَد قُصَيٍّ بن كلابٍ وَحُلَفَاؤهم، وأمَّا غيرُهم من بُطُونِ قريشٍ فلم يكنْ يَدْخُلُها منهم إلاَّ مَنْ بلغَ الأربعينَ، ولم يُسْتَثْنَ من

---

(١) الهمداني، الإكليل ٢ : ١١٤، وجواد علي، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام ٥ : ٢٢٦، ٢٢٩، ٢٣٣.

(٢) الجاحظ، الحيوان ٢ : ٩٤، والنويري، نهاية الأرب ٦ : ١٧، ومولوي حسيني، الإدارة العربية ص : ٢٣، وفيليب حتي، تاريخ العرب مطول ١ : ٣٦، وعبد العزيز الدوري، النظم الإسلامية ص : ٧، وشوقي ضيف، تاريخ الأدب العربي، العصر الجاهلي ص : ٥٩، والمفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام ٥ : ٢٣٨.

(٣) البلاذري، أنساب الأشراف، طبعة الموسوعات بالقاهرة ١٩٠١ ص : ٥٩، والأزرقي، أخبار مكة ١ : ٦١، والإدارة العربية ص : ٢٧، ٢٨، ومحمد الخضري، محاضرات في تاريخ الأمم الإسلامية ١ : ٣٦، وتاريخ العرب مطول ١ : ١٤٥، وعبد العزيز الدوري، النظم الإسلامية ص : ٩، وصالح العلي، محاضرات في تاريخ العرب قبل الإسلام ص : ٧٧، وتاريخ الأدب العربي، العصر الجاهلي ص : ٥١، ٥٢، والمفصبل في تاريخ العرب قبل الإسلام ٥ : ٢٣٥.

ذلك إلاَّ من عُرِفَ منهم بِسَدَادِ الرأيِ، مثلُ أبي جَهْلٍ، فإنَّه دَخَلها قبلَ أنْ يبلغَ الأربعينَ، وهم يُسَمَّوْنَ ملأَ قريشٍ، وهم وُجُوهُها وأشرافُها الذين يُرْجَعُ إلى قولِهم ورأيِهم. وكان ملأُ قريشٍ يَجْتَمِعُونَ في دارِ النَّدوةِ كلَّما دَعَتِ الحاجةُ إلى اجْتِماعهم في الحَرْبِ والسِّلْمِ، ففيها كانُوا يتشاورون في عَقْدِ الألْوِيَةِ، وإبرامِ الأحْلاَفِ السِّياسيةِ، ويَنْظُرونَ في الأمورِ التِّجاريَّةِ والدِّينية، ويَحْتَفِلُونَ ببعضِ المناسباتِ الاجتماعيَّةِ، مِثل الزِّيجَاتِ المُهِمَّةِ. وكان حكمهُم أدبيًّا أكثر منه تَنْفِيذيًّا.

ولم يَدَعِ العربُ أنْ يَتَّبِعُوا نظامَ الشُّورى في صَدْرِ الإسلامِ، وقد دَرَسَ البَاحِثُونَ آثارَهم فيه دراسةً فقهيَّةً وأخرى تاريخيَّةً. أما الذين تَناوَلُوهُ من الناحيةِ الفقهيةِ، فإنَّهم يَعْتَمِدُونَ على شَواهِدَ معروفةٍ وأخبارٍ مألوفةٍ، ومع ذلك فهم على طَرَفَيْ نَقِيضٍ في تَحْلِيلهِ وتَقْوِيمهِ، فمنهم مَنْ يُرَجِّحُ أنَّ الشُّورى تَحْتَمِلُ الوُجُوبَ والاسْتِحْبَابَ، وأنَّها ليس لها حدودٌ معَيَّنةٌ، وأنَّها بالمَعْنى العَامِّ غيرُ موجودةٍ ولا مُمْكنةٍ، وأنَّ رأي الإمامِ أو الخليفةِ هو النَّافذُ، إنْ كانَ مُجْتَهِدًا، وليسَ عليه أنْ يأخذَ برأيِ أهلِ الشُّورى، وممن رجَّح ذلك قحطان الدُّوري[1].

ومنهم مَنْ يَجْزِمُ أنَّ الشُّورى واجبةٌ، وأنها أساسُ الحُكْمِ في الإسلامِ، ويَذْكُرُ أنَّ نَتِيجَتَها مُعْلِمةٌ عندَ جمهورِ العُلَماءِ والفقهاءِ من السَّلف ومن المُعاصرينَ، ثم يَجْعَلُ نَتِيجَتَها ملزمةً أخذًا برأي قليلٍ من الفُقَهَاءِ المُعاصِرينَ، وممن جَزَم بذلك عبد الحميد الأنصاري[2] !

(١) الشورى بين النظرية والتطبيق ص : ٥٥، ٦٤، ١٠٢، ١٠٤، ١٤١، ١٥٤، ٢٨٨.
(٢) الشورى وأثرها في الديمقراطية ص : ١٠٨، ٢٢٨.

وقد عَجِبَ عدنانُ النَّحْويُّ في دراستهِ العِلْميَّةِ المُسْتَفيضةِ للشُّورى في صَدْرِ الإسلامِ من اختلافِ الباحثينَ فيها هذا الاختلافَ الشَّديدَ، وردَّ ذلك إلى تَعْويلهم على بعضِ النُّصوصِ دون بَعْضٍ، وأنَّهم اهتمُّوا بأنْ يَسْتَخْرِجُوا منها الحُكْمَ، وَيبْنُوا عليها الرَّأيَ، إذ يقول[1]: « حينَ نَعْرِضُ ملامحَ نظامِ الشُّورى من خِلالِ تَدَبُّرِ آياتِ اللهِ في كتابهِ الكريمِ، ودراسةِ أحاديثِ رَسُولِه، صلى الله عليه وسلم، ودراسةِ سيرتِهِ وسيرةِ خلفائِه، فإنَّ هذا النِّظامَ لا يُدْرَسُ من خلالِ جُزْءٍ من آيةٍ أو حديثٍ، أو من خلالِ قِصَّةٍ أو قِصَّتَيْنِ، أو حادثةٍ أو حَادِثَتَيْن. لقد اعتمدَ مَنْ قالَ بأنَّ الشُّورى ملزمةٌ بِنَتِيجَتِهَا على عَدَدٍ محدودٍ من الأحداثِ، تاركًا عددًا كبيرًا آخر، ومَنْ رأى خلافَ ذلك، فقد اعتمدَ أيضاً على جزءٍ محدودٍ من الوَقائعِ، تاركاً الكثيرَ منها. وإنَّ قصةً واحدةً أو اثنتين وثلاثًا وأربعًا لا تَنْهَضُ لِتُثْبِتَ قانونًا عامًّا. ولذلك عَمِدْنَا إلى ما هو أقربُ للإحصاءِ، فأوردنا أكبرَ قدرٍ من الأحداثِ التي دَارَتْ فيها الشُّورى، في حياةِ الرسولِ، صلى الله عليه وسلم، وكذلك في حياةِ الخَلِيفَتَيْنِ الرَّاشِدَيْنِ، وقَسَمنا ذلك إلى نَمَاذجَ وفئاتٍ. ومن هذا القَدْرِ المُمْتَدِّ نَرَى تَنَوُّعَ الأحداثِ، وَتَنَوُّعَ أسلوبِ الشُّورى، وأهل المشورةِ والرَّأيِ، والقرار الذي يُتَّخَذُ، وقوة ارتباطِ ذلك كله بالواقعِ، وسلامة ردِّ الأمورِ إلى مِنْهَاجِ الله ».

وأمَّا الذين تَناوَلُوهُ من النَّاحِيَةِ التَّاريخيَّةِ فيذهبونَ إلى أنَّ ممارسةَ الأمةِ للشُّورى في صَدْرِ الإسلامِ تُمَثِّلُ مرحلةً من التَّغيرِ والتَّطورِ، وأنَّها لم تَصِلْ إلى مَرْحَلَةٍ من الكَمَالِ والاسْتِقْرارِ، إذ لم تُوضَعْ قواعدُ واضحةٌ

(١) ملامح الشورى في الدعوة الإسلامية ص: ٣٦.

صارمةٌ لانْتِخَابِ الخليفةِ في كلِّ الظروفِ[1]، ولم تُوضَعْ أيضًا قواعدُ جليَّةٌ ثابتةٌ تُحَدِّدُ مُسْتَشاري الخَليفةِ في الأمورِ المختلفةِ، وتُبَيِّنُ قوةَ قَراراتِهم، وهل يَنْبَغِي عليه أنْ يَخْضَع لها، ويأْخُذَ بها، أو يجوزُ له أنْ يُهْمِلها ويَعْمَل بِغَيْرِها؟ وكيف يتمّ التّمييز بين الحالين[2]؟

وحلَّلَ الأستاذ عبدُ العزيز الدوريُّ ممارسةَ الأمةِ للشُّورى في الخِلاَفة، خِلاَلَ هذه المرحلةِ الانتقاليةِ، واعتمدَ في تَحْليلِهِ لها على استقصاءِ الوَقائِعِ التّاريخيَّةِ. وانْتَهَى إلى أن الأمةَ كانتْ تُحَاوِلُ محاولةً مستمرةً أنْ تُرْسِيَ بعض الأصولِ في اختيارِ الخليفةِ، مُسْتَنِيرةً بِخِبْرَتِهَا القَليلةِ ومَعْرِفتها البَسِيطةِ، مُسْتَوحيةً الأعْرَافَ القبليَّةَ والمبادئَ الإسلاميَّةَ، فهو يقول[3]: « إنَّ لخلافةِ الرَّاشِدينَ صبغةً جُمْهُورِيَّةً، إذ إنها تَسْتَنِدُ إلى نَوْعٍ مِن الانتخابِ، ولكنَّ طريقةَ الانتخابِ لم تكنْ واحدةً، ولا مُنَظَّمةً، فقد كانت حِينًا انتخابًا مباشرًا، وحينًا تسمية يَسْبقها مَعْرِفةُ رأيِ النّاخِبِينَ، ويَتْلُوها قَبُولُهم بالبَيْعَةِ، وحينًا انتخابًا يقومُ به الزُّعماءُ، وهو في جميعِ الحالاتِ يَقْتَصِرُ على المدِينةِ.

ويُلاحَظُ في خِلافَةِ الرَّاشِدينَ امتزاجُ التَّقاليدِ العَربيَّةِ بالرُّوحِ الإسْلامِيَّةِ، أو بِتَعْبِيرٍ أدقَّ تأثيرُ التَّقاليدِ العربيَّةِ في الرُّوحِ الإسلاميَّةِ، ففكرةُ الانتِخابِ

---

(1) محاضرات في تاريخ الأمم الإسلامية ٢ : ١٥٨ ــ ١٦٥، والإدارة العربية ص : ١٥٥ ــ ١٦١.

(2) محاضرات في تاريخ الأمم الإسلامية ٢ : ٨٦، والإدارة العربية ص : ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، وسيد أمير علي، مختصر تاريخ العرب ص : ٦٣.

(3) النظم الإسلامية ص : ٣٤، وانظر يوليوس فلهاوزن، تاريخ الدولة العربية ص : ٣٨، والإدارة العربية ص : ١٥٥، ١٥٧، ١٥٨، ومختصر تاريخ العرب ص : ٢٨، ٣٤، ٥٢، ومحمد جمال الدين سرور، الحياة السياسية في الدولة العربية الإسلامية ص : ١٧، ونبيه عاقل، خلافة بني أمية ص : ٣.

مأخوذةٌ من التقاليدِ العَربيَّةِ، ولكنَّ فكرةَ اسْتِنادِ الخليفةِ إلى مُوافقةِ النَّاسِ كافةً عليه، لا إلى مُوافقةِ أُسْرَتِهِ وقَبيلته فكرةٌ إسلاميَّةٌ. ثم إنَّ فكرةَ أنَّ اللهَ هو مَصْدرُ السُّلطةِ، وضَرُورةَ بيانِ رأيِ الأُمَّةِ في المُرشَّحِ فكرةٌ إسلاَمِيَّةٌ.

وإنَّ الطَّريقةَ المُتَّبَعَةَ في الانتخابِ سواءٌ كانت باختيارِ الأُمَّةِ، أم بالتَّعْيين الذي يَسْبِقُهُ مَعْرِفَةُ الرَّأي، أم بالشُّورى مأخوذةٌ من التَّقاليدِ العَربيَّةِ، وهذا يَصْدُقُ في الكلامِ على شَكْلِ البَيْعَةِ أيضاً.

وَيُمْكِنُ القولُ: إنَّ تَعَدُّدَ طُرُقِ الانتخابِ في عصْرِ الرَّاشِدِينَ يَدُلُّ على قِلَّةِ تجربةِ العَربِ السِّياسيَّةِ، ومحاولةِ تَطْبيقِ الأساليبِ العَربيَّةِ في قَبيلةٍ أو مدينةٍ على ظُرُوفِ إمبراطوريةٍ جديدةٍ.

ثم إنَّ صِفاتِ المُرشَّحِ كالتجربةِ والسِّنِّ والنُّفوذِ تَجْتَمِعُ فيها التَّقاليدُ العربيَّةُ والمبادئُ الإسلاميَّةُ وتؤكِّد المبادئُ الإسلامية الصِّلَة القَوِيَّةَ بالرَّسُولِ، والسَّابقةَ في الإسلامِ والخِدْمةَ له. أمَّا النَّسَبُ القُرشيُّ فكانَ صفةً لازمةً، ولا شكَّ أنَّ حَصْرَ الخلافةِ في قبيلةٍ مُعَيَّنَةٍ فيه روحٌ قبليَّةٌ، ولكنَّ قريشاً شَرُفَتْ بالإسلامِ لأنَّ الرَّسولَ منها.

وأمَّا سُلْطَةُ الخليفةِ فَيحَدِّدها الرأيُ العَامُّ، وفي هذا الأمرِ استمرارٌ للتقَاليدِ العَربيَّةِ، وهي مُقيَّدةٌ بِدسْتُورٍ إسلاميٍّ، هو القرآنُ والسُّنَّةُ ».

وكانَ الفرسُ والرومُ غالِبينَ على البِلاَدِ التي فَتَحَها العربُ، واختلَطُوا بِأهْلِها، واطَّلَعُوا على سِيَرِ مُلُوكها، كالعراقِ وفارسَ وخراسانَ، فإنَّ الفرسَ كانوا يَحْكُمُونَها، والشَّامِ ومِصْرَ والمَغْرِبِ، فإنَّ الرومَ كانُوا يُسَيْطِرُونَ عليها. وكان نِظَامُ المُلْكِ عندَ الأكاسرةِ والقياصِرةِ وِراثيًّا،

وكان الحُكْمُ عندَهم فَرْدِيًّا استبْدادِيًّا، وكانوا يَعْتَقِدونَ بنظريَّةِ التَّفويضِ الإلهيِّ لِلْمُلُوكِ، وأضفتِ الزَّردشْتِيَّةُ على الأكاسرةِ، والمَسِيحيَّةُ على القياصرةِ كثيرًا من صِفَاتِ العَظمةِ، ومَظاهِرِ القَداسَةِ[1]. فلم يكنْ لَدَيْهِم شيءٌ من الشُّورى يُمْكِنُ للعَربِ أنْ يَنْقُلوا عنه أو يُفِيدُوا منه.

ومعنى ذلك أنه لم يكنْ عندَ العَربِ في صَدْرِ الإسلامِ إلاَّ تَجْرِبَتُهم العَربيَّةُ الإسلاميَّةُ في الشُّورى.

ويَترجَّحُ من النَّظر في الدِّراسةِ الفِقْهيَّةِ المُسْتَقْصِيَةِ المُسْتأنِيَةِ للشُّورى في صَدْر الإسلام، ومن النَّظر في الدِّراسةِ التَّاريخيَّةِ التَّحليليَّةِ العِلْميَّةِ أربعُ نتائِجَ: الأُولَى أنَّ العربَ مَارسُوا الشُّورى في الجاهليةِ، وصَدْرِ الإسلام، وأنَّ مُمارَسَتهم لها كانت على أشكالٍ متنوعةٍ أهمُّها الشُّورى الخَاصةُ، والشُّورى العَامَّة.

والثَّانيَة أنهم لم يَضَعُوا شروطاً واضحةً لِرجالِ الشُّورى، تُمَكِّنُ من انْتِخَابِهم على أسسٍ بَيِّنَةٍ، وتَصْلُحُ لأن تُطَبَّق في صَدْرِ الإسلام وتصْلُحُ أيْضًا لأن تُطَبَّقَ في كلِّ زمانٍ، بل تَرَكوا الأمرَ دونَ تَحْدِيدٍ دقيقٍ. وكان ما اتَّفقوا عليه من شروطٍ مستمدًّا من تَجْرِبتِهم في الجاهليَّةِ وصَدْرِ الإسلامِ، ومن صِفَاتِ الرِّجالِ الذينَ يُعْتَدُّ برأْيِهم في هٰذَيْنِ العَصْرَينِ.

والثَّالثةُ أنَّهم لم يَجْتَمِعُوا على قواعِدَ وضَوَابِطَ للشُّورى في الأُمور المُتَعَدِّدةِ تُؤَدِّي إلى الاتِّفاقِ عليها، وتَمْنَعُ من الاخْتِلافِ فيها، وأنَّ الرسولَ

---

(١) صبحي الصالح، النظم الإسلامية ص : ٢١، ٣٠، وعبد العزيز الدوري، النظم الإسلامية ص : ١١، ١٢.

الكريمَ والخلفاءَ الرَّاشِدينَ كانوا تَارةً يأخذونَ برأيِ مَنْ يَسْتَشِيرُونَهُ، فردًا كان أو جماعةً، وكانوا تارةً أخرى يَعْزِفُونَ عن رأيه، وَيَجْتَهِدُونَ رأيَهم، ويَعْمَلُونَ به.

والرابعة أنَّ مُمَارَسَتَهم للشُّورى كانت تَسْتَلْهِمُ الأعرافَ العَربيَّةَ، كما كانت تَسْتَلْهِمُ الأفكارَ الإسلاَمِيَّةَ، وأنَّها كانت في طَوْرِ التَّجْرِيبِ والتَّكْوِينِ، ولم تَبْلُغْ طَوْرَ النُّضوجِ والرُّسُوخِ.

(٢)
« مَجْلِسُ الشُّورَى ورجالُهُ بِدِمَشْقَ »

قامتْ ممارساتُ بني أميةَ السِّياسيَّةُ في شُؤُونِ الحُكْمِ على أُسُسٍ فِكْرِيَّةٍ، كانت مِزَاجاً من التَّقالِيدِ العَربيَّةِ والمبادئِ الإسلاميةِ. وَيَلُوحُ من أَخْبارِهم في الشُّورى أنَّهم كانوا يَجْرُونَ فيها من حيثُ الشَّكْلُ والمَضْمُونُ، أو من حيثُ الطَّرِيقَةُ والنَّتِيجَةُ على ما كانَ يَجْرِي عليه الخلفاءُ الراشدونَ من قَبْلِهم، مع فارقٍ في المُسْتشَارينَ عندَ كلٍّ منهم، بسبب ما حَمَلَ انتقالُ حاضرةِ الخلافةِ من المدينةِ إلى دِمَشْقَ، وتَطاول الزَّمانِ من تَبَدُّلٍ في المَكانِ والإنسانِ، ولذلك عَوَّلَ بنو أمية في الشُّورى على أهلِ الشَّام، واعتمدُوا في أولِ أمرهم على بعْضِ الصَّحابة وغيرهم ممن نَزلَ الشَّامَ، فلما انْقَضَى جِيلُ الصَّحابةِ اسْتَنَدُوا فيها إلى مَنْ خَلفَهم من أجيالِ التَّابعينَ ورِجالِ أهْلِ الشَّامِ، على حين

عوَّلَ الخلفاءُ الرَّاشِدينَ في الشُّورى على أهلِ المَدِينةِ، واعتمدُوا فيها على كِبَارِ الصَّحابة خاصةً.

وكانَ بنو أمية يَسْتَشِيرونَ الفَرْدَ والجماعةَ، كما كانوا يَسْتَشِيرونَ مَنْ يَشْهَدُ مَجَالِسَهم من النَّاسِ كافةً. وكانوا مرةً يأخذونَ برأي مَنْ يَسْتَشيرونَهُ، وكانوا مرةً يَعْرِضونَ عنه، وَيرتَضُونَ سواه، ولكنهم كانُوا في كل الأحوالِ يَصْدُرونَ فيما يُمْضُونَ من الرأي عن اقْتِناعِهِمْ بِصِحَّتِهِ وفَائِدَتِهِ، وأنه يحْفَظُ مصلحةَ الدَّولةِ، ويُحَقِّقُ مَنْفَعَةَ الأُمَّةِ.

وتَحْتَوي أخبارُهم في الشُّورى على أسْمَاءِ كثيرٍ ممن كانوا يَفْزعونَ إليهم في القَضايا المُشْكِلةِ، والمِحَنِ الشَّديدةِ، ويسألونَهم رأيهم فيها، ليَسْتَضِيئُوا به في تَقْدِيرِها وتَدْبيرِها، ويَسْتَعِينوا به على تَصْرِيفها وتَفْرِيجها. وهي تُبيِّنُ أنَّهم كانُوا في الغالِبِ يَسْتَشيرونَ مَنْ يَحْضُرُ مَجالِسهم من رِجَالِ أسْرَتِهم وخَاصَّتِهم، ومن سَادَةِ أهلِ الشَّامِ وقَادَتِهم، دونَ رَسْمٍ مُقَرَّرٍ يسيرونَ عليه، أو نظامٍ مُحَدَّدٍ يَلْتَزِمونَ به، فكلَّما قَضتِ الضَّرورة أن يَسْتَشيروا في أمرٍ من الأمورِ، دَعَوْا أحبَّ الناس إليهم وأوْثَقَهم عندَهم، من أهلِ بيتِهم، أو من القَّوامِينَ على دَواوينهم والمُشْرِفِينَ على شُؤُونهم، أو من وُجُوهِ أهلِ الشَّامِ[1] وأشْرَافِهم، فاستشارُوا بعضَهم فيه.

وليسَ من الصَّعْبِ إحصاءُ أشهرِ مُسْتَشَاريهم في مُعظم عُهُودهم، فإنَّ أخبارَهم في الشُّورى تَشْتَمِلُ على أسمائِهم، ولكنهم أكثر من أن

---

(١) مجهول، الإمامة والسياسة ١ : ١٦٥، ابن عبد ربه، العقد الفريد ٤ : ٣٦٩، ابن أعثم الكوفي، كتاب الفتوح ٤ : ٢٣٠، المسعودي، مروج الذهب ٣ : ٣٦، ابن الأثير، الكامل في التاريخ ٣ : ٥٠٧، ابن كثير، البداية والنهاية في التاريخ ٨ : ٨٠.

يُحاط بهم في هذا المقامِ، وبعضُهم يُغْنِي عن بَعْضٍ، لأنهم تتوافَرُ في فِئاتِهم صفاتٌ متكررةٌ، كالنَّسب في بني أميةَ والقرابةِ منهم، أو العَملِ معهم والمَودّة لهم، أو المكانةِ عندَهم، والمصلحةِ المُشْتَركةِ بينهم. فهذه هي الصِّفاتُ التي كانت تَرْفَعُ طَوَائِفَ من النَّاس إلى أنْ يكونوا من المُسْتشَارِينَ المَأْمُونِينَ لديهم.

ومن المُهِمِّ اختيارُ أكبرِهم قَدْرًا، وأكثرِهم ذِكْرًا، واستظهارُ ما يُمثِّلونَ من مَعالِم الاسْتِمرارِ والتَّغَيُّرِ والتَّطورِ في رِجالِ الشُّورى عندَ بني أُميَّةَ.

وأخبارُ معاويةَ بنِ أبي سفيانَ في الشُّورى غزيرةٌ، وأعلاها قِيمةً، وأدقُّها دلالةً خبران يتعلّقان بِبَيْعَةِ ابنه يزيد، لأنهما يُصَوِّران حدثًا من أخطَرِ الأحداثِ السِّياسيةِ، ولأن معاويةَ جمعَ له أكبرَ عددٍ من رؤساءِ أهلِ الشَّام وعُظَمائهم، ممن كان يَعْتَدُّ بهم في النُّصْحِ لهُ، والعَوْنِ لقومه، والذَّوْدِ عن منَافع أهلِ الشَّام ومَغانِمهم، والحِفْظِ لبعضِ حقوقِ المُسْلِمينَ ومَنافِعهم. ولعلَّهما يُوضِّحان المَلامِحَ البارزَة لِرجالِ الشُّورى في أيامه، وهل كانت كَثْرَتُهم من بني أمية ومن القرشِيَّةِ، أو من اليمنيَّةِ والقَيْسيَّةِ، أحَدُهما خبرُ قُدومِ وُفودٍ من أهلِ الأمصارِ عليه سنةَ ستٍ وخمسينَ بعدَ استدعائِه لهم، لِيُشاورهم في استخلافِ ابنه، ومَنِ اختارَ من زُعماءِ أهلِ الشَّام وكُبَرائِهم، لِيُقَاسِمُوهم النَّظرَ في الأمرِ، ويُبادِلُوهم الرَّأيَ فيه. وتتّفقُ الرِّواياتُ على أنَّ مَنِ اختارَ من شُيُوخِ أهلِ الشَّامِ هم[1] : عَمْرُو بنُ سعيدِ بِن العَاصِ، والضَّحاكُ بنُ قَيْسِ الفِهْرِيُّ،

---

(١) الإمامة والسياسة ١ : ١٦٥، والعقد الفريد ٤ : ٣٦٩، وكتاب الفتوح ٤ : ٢٣٠، ومروج الذهب ٣ : ٣٦، والكامل في التاريخ ٣ : ٥٠٧، والبداية والنهاية في التاريخ ٨ : ٨٠.

وعبدُ الله بنُ عِضاهٍ الأشْعَرِيُّ، والحُصَيْنُ بنُ نُمَيْرٍ السكُونيُّ، ويزيدُ ابن المُقَنَّعِ الكِنْديُّ، وعبدُ الرحمنِ بنُ عثمانَ الثَّقفيُّ، وثَوْرُ بنُ مَعْنٍ السُّلميُّ، وعبدُ الله بنُ مَسْعَدَةَ الفَزارِيُّ.

والآخرُ خبرُ عَقْدِهِ العَهْدَ لابنهِ يزيدَ سنةَ ستينَ، فهو يُبيِّنُ أنَّهُ شاورَ فيه طَبقاتٍ مختلفةً من أهلِ الشَّامِ قبل أنْ يَكْتُبَهُ ويُعْلِنُهُ، منهم « وُزراؤُهُ وقُوَّادُهُ وخَاصَّتُهُ وأهلُ بَيْتهِ »[2]، ومنهم صاحباه الضَّحاكُ بن قَيْسٍ الفِهْريُّ، ومُسْلِمُ بنُ عُقْبَةَ المُريُّ[3]، ومنهم ناسٌ كثيرٌ زَارُوهُ واجْتَمَعُوا ببابِهِ، وكلَّموا الضَّحاكَ ومُسْلِمًا في استخلافِ يزيدَ، فَدخَلاَ على معاويةَ، وأخبراه أنَّ الناسَ يسألونه البَيْعَةَ لابنه، فاستجابَ لهما، « فَخَرجا فاختارَا سبعينَ رجلاً من صَنادِيدِ قريشٍ وأهلِ الشَّامِ[4] »، فلمَّا دخلوا عليه طَلَبُوا منه أنْ يَعْقِدَ العَهْدَ لابنه، فَسُرَّ بما سمعَ منهم، وأمَرَ بِجَمِيعِ مَنْ على البابِ من الناسِ بالدُّخولِ عليه، فَدخَلُوا حتى غُصَّتِ الدَّارُ بهم، فاستشارَهم فيمن يَسْتَخْلِفُ عليهم، « فقالُوا بكلمةٍ واحدةٍ: إنّا قد رَضينا بابنك يزيدَ، فَوَلِّهِ عَهْدَكَ فهو الرِّضا لنا »[5]، فَراجَعهم في ذلك مرةً ثانيةً، « فَضَجَّ الناسُ بأجْمَعِهم وقالُوا : نُريدُ أنْ تُولّي علينا

---

(١) كتاب الفتوح ٤ : ٢٥٢.

(٢) كتاب الفتوح ٤ : ٢٥٣.

(٣) كان لمسلم بن عقبة المري منزلة كبيرة عند معاوية، لانقطاعه إلى بني أمية، ووفائه لهم، ومما يدل على ذلك قول معاوية لابنه يزيد يوصيه به، وينصح له أن يعتمد عليه : « إن لك من أهل المدينة يوماً، فإن فعلوها، فارمهم بمسلم بن عقبة، فإنه رجل قد عرفنا نصيحته ». (خليفة بن خياط، تاريخ خليفة بن خياط ١ : ٢٩٠).

(٤) كتاب الفتوح ٤ : ٢٥٤.

(٥) كتاب الفتوح ٤ : ٢٥٥.

يزيدَ، فنعم الخَلَفُ والمُسْتَخْلف »[1]، فبايَع له، وكتبَ كتابَ عَهْدِه، « ودفَعهُ إلى الضَّحاكِ بن قَيْسٍ، وقال: انظُرْ إذا أصْبَحْتَ أنْ تَصْعَد المِنْبَر، وتقرأ هذا الكتابَ على الصَّغيرِ والكبيرِ، وتَسْمَعَ مقَالَتَهم »[2].

ويَتضمَّنُ الخَبرانِ السَّابقانِ أسماءَ تسعةٍ من رجالِ الشُّورى من أهلِ الشَّامِ في زمنِ معاويةَ، وإذا أُضِيفَ إليهم حَسَّانُ بنُ مالكِ بنِ بَحْدَلٍ الكلبيُّ[3]، صَارُوا عَشْرَةً، منهم واحدٌ من بني أمية، وواحدٌ من قريشٍ، وأربعةٌ منَ اليمنيَّةِ، وأربعةٌ من القَيْسِيَّةِ.

وَيدُلُّ ذلك على أنه لم يَجْعَلِ الرأيَ والحُكْمَ في مَجْلِسِ الشُّورى بدمشقَ لقومهِ من بني أميةَ، وأقربائِه من القُرشيَّةِ، بل جَعلَ ذلك لِعَربِ الشَّامِ من اليمنيَّـةِ والقيسيَّةِ. وكانَ أولئك الرِّجَالُ يُحاوِرُونَهُ ويُخَالِفُونَهُ، فكان يَسَعُ مُحاورتَهم، ويحتملُ مُخالَفَتهم، دونَ أنْ يَفْقِدَ السيْطرةَ عليهم، قال يوليوس فلهاوزن[4]: « نَجِدُ أحيانًا كثيرةً إحصاء خدَّامه وأصحابِ ثِقَتِه، ومُعْظَمُهم يَبْدونَ رجالاً جُددًا، وكان معاوية يُشاوِرهم مُعْتبِرًا إيَّاهم مُسْتَشارِيه، ومُعْتَبِرًا نفسَهُ المستشَار الأوَّلَ، ....، وقد كانُوا يَسْتَطيعُونَ أنْ يُعارِضُوهُ، وهم فَعَلُوا ذلك أيضاً، ولكنَّ معاويةَ كانَ لا يَدَعُ الزِّمامَ

(١) كتاب الفتوح ٤ : ٢٥٥.

(٢) كتاب الفتوح ٤ : ٢٥٧.

(٣) كان حسان بن مالك بن بحدل الكلبي من سادة أهل الشام وقادتهم، وكان من أنصار بني أمية وشيعتهم، قال ابن عساكر : « زعيم بني كلب ومقدمهم، شهد صفين مع معاوية، وكان على قضاعة دمشق يومئذ، وكان له مقدار ومنزلة عند بني أمية، وهو الذي قام بأمر البيعة لمروان بن الحكم ». (تهذيب تاريخ ابن عساكر ٤ : ١٤٨). وكان له شأن عظيم عند معاوية، فكان يستشيره، ويطمئن إلى رأيه.

(٤) تاريخ الدولة العربية ص : ١٣١.

يَخْرُجُ من يدِهِ، وكان يَعْرِفُ كيفَ يُهذِّبُ مَنْ يَمْنَحُهم شيئًا من الحُرِّيةِ، وكانت لا تُغْضِبُهُ خُشونةُ الناسِ، ولا ظُهُورهم بالانْفِعالِ المُسْرِف ».

ويظهرُ أنَّ نظرةَ معاويةَ السياسيَّةَ هي التي دَفَعتْهُ إلى أنْ يَحُدَّ من وُجودِ قَوْمهِ وأقربائِه في مَجْلِسِ الشُّورى بدمشقَ، ويقلِّلَ من نُفوذِهم فيه، وأنْ يَسْتَكْثِرَ من اليمنيَّةِ والقَيْسيَّةِ، ويجعلَ لهم الكلمةَ العُلْيَا فيه، لأنَّه كانَ يريدُ أنْ يُشْرِكَ عرَبَ الشَّامِ في الأمرِ بقوةٍ، ويمنعَ قَوْمهُ وأقرباءَهُ من الاسْتِبْدَادِ به، حتى يكونَ هو رَجُلَ الدَّولةِ الأَوَّلَ، بل شيخَ العَربِ، لِشِدَّةِ تأثرهِ بِنَشْأته الجاهليةِ، وتَرْبيتِهِ القَبليَّةِ[1]، إذ « كانتْ شيمتهُ هي شِيمةَ السيِّدِ العَربيِّ من الطِّراز القَديم »[2]، ولذلك « لَم يُعْطِ للأمويِّينَ جميعَ المناصِب التي تدرُّ المنافعَ. ولقد اسْتَعْمَلَهم مِرارًا، ولكنه كانَ في العادة لا يلبث أن يعزلهم. ولم تُصْبِحْ دمشقُ مَقَرَّهم الرَّئيسيَّ، بل بَقِيَتِ المدينةُ مَقَرًا لهم »[3]، « أمَّا كبارُ العُمَّال الذينَ وَلَّاهم معاويةُ أهمَّ الولاياتِ فلم يكونوا أُمويِّينَ، بل هم لم يكونوا من قريشٍ، إذا استثنينا واحدًا منهم. وكانَ معاوية ثاقبَ النَّظْرةِ في معرفةِ مَنْ يَصْلُحُ لِخِدْمتِه، فكان يختارُهُ لها، وكانَ يَعْرِفُ كيفَ يَضُمُّ إلى جَانِبِهِ مَنْ يَعْنِيه أنْ يَضُمَّه وأنْ يَرْتَبِطَه معه »[4].

ويَدُلُّ الخبرانِ السَّابقانِ على أنَّ معاويةَ لم يَتَّبِعْ طريقةً واحدةً في

---

(١) انظر كتابي الرواية الأدبية في بلاد الشام في العصر الأموي ص : ١١٤.
(٢) تاريخ الدولة العربية ص : ١٣٢، وخلافة بني أمية ص : ٩٠.
(٣) تاريخ الدولة العربية ص : ١٢٩.
(٤) تاريخ الدولة العربية ص : ١٣١.

الشُّورى، بل اتَّبعَ فيها طريقتَيْن : الأولى الشُّورى الخَاصةُ، والأُخْرَى الشُّورى العامّةُ.

ويتَّضِحُ من الخبرِ الأولِ أنه لم يَعْتَمِدْ في الشُّورى على رجالٍ من أهلِ الشَّامِ وحدَهم، بل أشركَ معهم فيها رجالاً من أهلِ الأمصار، كالكُوفةِ والبصرةِ ومكةَ والمدينةِ ومصرَ والجزيرةِ، ومن سائرِ البلادِ[1].

ولم يَحْدُثْ تغييرٌ كبيرٌ في رجالِ الشُّورى من أهلِ الشَّام في عَهْدِ يزيدَ بنِ معاويةَ، بل ظَلُّوا كما كانوا في عَهْدِ أبيه، مع اختلافٍ يسيرٍ بينهم، وهو ظُهُورُ شَخْصِيَّاتٍ جديدةٍ فيهم، وكثرةُ عَددِ اليمنيَّـةِ منهم. ومما يُبَيِّنُ ذلك ثلاثةُ أخبارٍ تتعلَّقُ بمعارضةِ أهلِ المدينةِ وأهلِ مكةَ، وعبدِ الله بنِ الزُّبير ليزيدَ بنِ معاويةَ، وامتناعِهم عن البَيْعَةِ له، والدُّخول في طَاعتِه، ومَنِ اسْتَشَارَ من أهلِ الشَّامِ في أمْرِهم، ومَنْ أوْفَدَ منهم إليهم، ففي سنةِ اثنتينِ وستينَ « بعثَ يزيدُ إلى النُّعمان بنِ بشيرٍ، فقال له: إنَّ عددَ الناسِ بالمدينة الأنصارُ، وهم قَوْمُكَ، فَأْتِهِمْ فَافْثَأهم[2] عما يُريدونَ، فصارَ النعمانُ إلى قومه، فاسْتَنْهَاهم من أنفُسِهم، وحَذَّرهم جنودَ أهلِ الشَّام، ورغَّبهم في بيْعةِ يزيدَ »[3]. « ولمَّا بلغَ يزيدَ بنَ معاويةَ أنَّ أهلَ مكةَ أرادُوا ابنَ الزبيرِ على البَيْعَةِ

---

(١) كتاب الفتوح ٤ : ٢٢٩، ٢٣٢.

(٢) فثأة عن الأمر : كفه عنه، وكسر غضبه وسكّنه.

(٣) أنساب الأشراف ٤ : ٢ : ٣٢، وانظر الطبري، تاريخ الرسل والملوك ٥ : ٤٨١، والكامل في التاريخ ٤ : ١٠٤.

فأبَى، أرْسَلَ النعمانَ بنَ بشيرٍ الأنصاريَّ، وهمَّامَ بن قبيصة النُّمَيْريَّ إلى ابنِ الزبيرِ يَدْعُوانه إلى البَيْعَةِ ليزيدَ، على أنْ يَجْعَلَ ولايةَ الحجازِ أو ما شاءَ وما أحبَّ لأهلِ بَيْتِهِ من الوِلاَيةِ. فَقدِما على ابنِ الزُّبَيْرِ فَعَرَضا عليه ما أمَرَهُما به يَزيدٌ »[1]. وقال البلاذريّ[2]: « ويقالُ: إنَّ عبدَ الله بن عضاهٍ كان مع النُّعمانِ[3]، وَبعْثُهُ بهمَّامٍ أثْبَتُ ».

ولمَّا أبى ابنُ الزبيرِ أنْ يبايعَ ليزيدَ، ونَالَ منهُ وطعنَ عليه، انصرفَ النعمانُ وهمَّامٌ، « فأعلما يزيدَ ما كانَ من ابنِ الزُّبيرِ، فَغَضِبَ واستشاطَ، وأكَّدَ يَمِينَه في تَرْكِ قَبُولِ بيعتِه إلَّا وفي عُنُقِهِ جامعةٌ يُقْدَمُ به فيها. فقال له عبدُ الله بن جعفرٍ، ومعاويةُ بنُ يزيدَ: يا أميرَ المؤمنينَ، إنَّ ابنَ الزبيرِ رجلٌ أبيٌّ لَجُوجٌ، فَدَعْهُ على أمرِه ولا تَهِجْهُ لما لا تَحْتَاجُ إليه. فأوفدَ إليه الحُصَيْنَ بنَ نميرٍ السّكونيَّ، ومسلمَ بن عقبةَ المريَّ، وزُفَرَ بنَ الحارثِ الكلابيَّ، وعبدَ الله بنَ عضاهٍ الأشعريَّ، وروحَ بنِ زِنْبَاعٍ الجُذاميَّ، ومالكَ بنَ هُبَيْرَةَ السَّكُونيَّ، ومالكَ بنَ حَمْزَةَ الهَمْدَانيَّ، وأبا كَبْشَةَ السَّكْسَكِيَّ، وزملَ بنَ عمروٍ العُذْريَّ، وعبدَ اللهِ بنَ مَسْعَدَةَ الفَزاريَّ، ونَاتِلَ بنَ قَيْسٍ الجُذاميَّ، والضَحَّاكَ بنَ قيسٍ الفِهْريَّ، وأمرَهم أنْ يُعْلِمُوه أنه إنَّما بعثَ بهم احتجاجاً عليه، وإعذارًا إليه، وأنْ يُحَذِّرُوهُ الفِتْنَةَ، ويُعَرِّفُوه ما له عندَه من البِرِّ والتَّكْرمةِ، إذا أبرَّ بيَمينه وأتاهُ في الجامعةِ التي بَعَثَ بها إليه مَعهم، وكان قد دَفَعَ إليهم جامعةً من

(١) تاريخ خليفة بن خياط ١ : ٣١٦، وأنساب الأشراف ٤ : ٢ : ١٩.
(٢) أنساب الأشراف ٤ : ٢ : ٢٠.
(٣) انظر تاريخ خليفة بن خياط ١ : ٣١٥.

فِضَّةٍ »[1]، فَقَدِمُوا عليه، وأبلغُوهُ ما أمرَهم به يزيدُ، فَرفَض أنْ يأتِيَهُ ويُبايعَ له.

وممن لم يُذْكَرْ في الأخبارِ الثَّلاثةِ السَّالِفَةِ من رِجالِ الشُّورى من أهلِ الشَّامِ في أيام يزيد عمرُو بنُ سعيدِ بنِ العاصِ، وكانَ يزيدُ يَرْجِعُ إليه في بعضِ الأمورِ الجَسِيمةِ، ويَنْدُبُهُ لها، وكانَ عَمْرٌو يُعارِضُهُ، وَيَسْتَعْفي من القيامِ بها، فإنَّه لمَّا حَصَرَ أهلُ المدينةِ بني أميةَ ومواليَهم وَمَنْ عُرِفَ بالمَيْلِ إليهم من قريشٍ في دارِ مروانَ بنِ الحَكَمِ، كَتَبَ مروانُ بِخَبَرِهم إلى يزيدَ كتاباً، فلمَّا قدمَ الرَّسُولُ به عليه، وَدَفَعَهُ إليه، « قَرأَ يزيدُ الكتابَ على عمرو بنِ سعيدٍ الأشْدَقِ، وعَرضَ عليه أنْ يَصيرَ إلى المدينةِ، فقال: قد كنتُ ضَبَطْتُ لك البَلَدَ، وأحكمتُ الأمورَ، وأردتُ أنْ ألطفَ للرَّجلِ[2]، فآخذَهُ في رفقٍ، أو أقتلَهُ وَحْدَهُ بحيلةٍ، فأمَّا الآنَ فإني لا أُحِبُّ هِرَاقَ دماءِ قريشٍ »[3].

ومنهم حَسَّانُ بنُ مالكِ بنِ بَحْدَلٍ الكَلبيُّ خالُ يزيدَ، وكانَ له وَزْنٌ كبيرٌ في أيامِهِ، بل لقد ازدادَ فيها نباهةً على نباهةٍ، وقوةً على قُوَّةٍ، فكان أثِيرًا عنده، غَالِبًا عليه[4]، يَسْتَجيبُ لرغبتِه، ويَسْتَمِعُ لِكَلِمَتهِ، ولا يَردُّ له قولاً ولا رَأْياً.

وتَحْتَوي الأخبارُ الثلاثةُ السَّالفةُ على أسماءِ خمسةَ عشرَ من رجالِ

---

(١) أنساب الأشراف ٤ : ٢ : ٢٠، وانظر أبو حنيفة الدينوري، الأخبار الطوال ص : ٢٦٤، وكتاب الفتوح ٥ : ٢٧٩.

(٢) المراد عبد الله بن الزبير.

(٣) أنساب الأشراف ٤ : ٢ : ٣٣، وانظر تاريخ الرسل والملوك ٥ : ٤٨٣.

(٤) اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي ٢ : ٢٥٢.

الشُّورى من أهلِ الشَّامِ في خِلافَةِ يزيدَ، وإذا ضُمَّ إليهم عَمْرُو بنُ سعيدٍ، وحَسَّانُ بن مَالكٍ، أصبحوا سبعةَ عشرَ، منهم اثنانِ من بني أميةَ، وواحدٌ من قريشٍ، وأربعةٌ من القَيْسِيَّةِ، وعشرةٌ من اليَمنِيَّةِ.

ويُسْتَنْتَجُ من ذلك أنَّ اهلَ بَيْتِهِ وغَيْرَهم من القُرشيَّةِ كانوا قِلَّةً قليلةً في مَجْلِسِ الشُّورى بدمشقَ، وأنَّ الرأيَ والحُكْمَ فيه كانَ للقيسيَّةِ واليمنيَّـةِ، ولكنَّ عددَ اليمنيَّـةِ فيه صار أكثرَ من عَدَدِ بني أميةَ وسائرِ القُرشيَّةِ والقَيْسِيَّةِ. وسبب ذلك أنَّ نظرةَ يزيدَ السِّياسيةَ كانت مقاربةً لنظرةِ أبيه، وسببه أيضاً أنَّ اليمنيَّـةَ كانوا يُشكِّلون القسمَ الأكبرَ من عَربِ الشَّامِ[1].

وكان يزيدُ يَنْحو في أسلوبِ الشُّورى نحوَ أبيه، فكانَ يَعْرِضُ بعضَ الأمورِ على خاصَّةِ أهلِ الشَّام من أصحابِ التَّجربةِ والمكانةِ، كما كانَ يَعْرِضُ بعضَها على كافَّةِ النَّاس، ممن يتردَّدُ على مَجْلِسِهِ، أو يَدْعُوهُ للاستئناسِ برأيهِ، وكان يأخذُ بما أَجْمَعُوا عليه[2].

وظلَّ مجلسُ الشُّورى بدمشقَ يتكوَّنُ من أولئك الرِّجالِ بعد مَوْتِ يزيدَ بنِ معاويةَ، وتنازُلِ ابنه معاويةَ عن الخلافةِ إلاَّ مَنْ هلكَ منهم كمسلمِ بن عقبَة المريِّ، فإنه تُوفِّيَ سنةَ أربعٍ وستينَ، ولكنهم تنازَعُوا فيمن يُوَلُّونَ الخلافةَ بعد موتِ معاويةَ بنِ يزيدَ، فكانَ الضحَّاكُ بنُ قيسٍ الفِهْريُّ، وجُمْهُورُ القيسيَّةِ، وقليلٌ من اليمنيَّةِ[3] يَميلُونَ إلى عبدِ اللهِ

---

(١) انظر كتابي الجغرافية التاريخية لبلاد الشام في العصر الأموي ص : ١٣٧.
(٢) الإمامة والسياسة ٢ : ٥.
(٣) أنساب الأشراف ٥ : ١٢٨.

ابنِ الزُّبيرِ، ويُريدُونَ البيعةَ له، وكان حسَّانُ بنُ مالكِ بنِ بَحْدَلٍ الكلبي، وأكثرُ اليمنيَّـةِ، وبعضُ القيسيَّةِ[1] يُفَضِّلُونَ بني أميةَ، ويَدْعونَ إلى بَيْعةِ رَجُلٍ منهم.

وحَفِظَ البلاذريُّ أسماءَ مَنِ اجتمعَ منهم إلى الضحَّاكِ بنِ قيسٍ بِمَرْجِ راهطٍ، وهم ثَوْرُ بنُ مَعْنٍ السُّلميُّ، وزُفَرُ بنُ الحارثِ الكلابيُّ، وهمَّامُ بن قبيصةَ النُّميْريُّ، والنعمانُ بنُ بشيرٍ الأنصاريُّ، وناتِلُ بنُ قيسٍ الجُذاميُّ[2].

وحَفِظَ أيضاً أسماءَ مَنِ اجتمعَ منهم إلى حسَّانِ بنِ مالكٍ بالجابِيَةِ، وهم الحُصَيْنُ بنُ نُمَيْرٍ السَّكونيُّ، ومالكُ بنُ هبيرةَ السَّكونيُّ، وروحُ ابنُ زِنْباعٍ الجُذاميُّ، وزملُ بنُ عمروٍ العُذْريُّ، وعبدُ الله بنُ عضاهٍ الأشْعريُّ، وأبو كبشةَ جَبْويلُ بنُ يسارٍ السَّكْسَكِيُّ، وعبدُ اللهِ بنُ مَسْعَدةَ الفَزاريُّ[3]، وعبدُ الرحمنِ بنُ عبدِ اللهِ الثَّقفيُّ[4]، وصار إليه مروانُ بنُ الحَكَمِ، وكان خَرَجَ من المدينةِ إلى الشَّامِ بعدَ وَقْعَةِ الحَرَّةِ سنةَ ثَلاثٍ وستينَ، وعمرُو بنُ سعيدِ بنِ العَاصِ، وخالدُ بنُ يزيدَ بن معاويةَ[5]، والوليدُ بنُ عُتْبَةَ بنِ أبي سفيانَ[6]، وعبيدُ اللهِ بنُ زيادٍ[7]، وكان فَرَّ من العِراقِ، ولَحِقَ بالشَّامِ بعدَ موتِ يزيدَ بنِ معاويةَ.

---

(١) أنساب الأشراف ٥ : ١٤٦.
(٢) أنساب الأشراف ٥ : ١٢٧، ١٣٤، ١٣٦.
(٣) أنساب الأشراف ٥ : ١٢٨.
(٤) أنساب الأشراف ٥ : ١٣٨.
(٥) أنساب الأشراف ٥ : ١٢٨.
(٦) أنساب الأشراف ٥ : ١٣٣.
(٧) أنساب الأشراف ٥ : ١٣٢، ١٣٨، ١٤١، ١٤٣.

وتَضارَبتْ أهواءُ رِجالِ الشُّورى من اليمنيَّـةِ فيمن يَخْتارُونَ للخلافةِ في أولِ الأمرِ، ثم اتَّفقوا بعدَ مفاوضاتٍ طويلةٍ، ومُفاضَلاتٍ دقيقةٍ بين المُرشَّحِينَ على أنْ يُبايِعُوا لمروانَ بنِ الحَكَمِ، ثم لخالِد بنِ يزيدَ، ثم لعمرو بنِ سعيدٍ[1].

فلمَّا بُويعَ مروانُ بالخلافةِ سارَ من الجابيةِ إلى الضحَّاكِ وَمَنْ معه بِمَرْج رَاهِطٍ، فحَارَبهم عشرينَ ليلةً، « ثم هُزِمَ أهلُ المَرْجِ وقُتِلُوا، وقُتِلَ مِنْ قيس مَنْ لم يُقْتَلْ مِثْلُهم قطُّ، وقُتِلَ الضحَّاكُ، وقُتِلَ معه من الأشرافِ ثمانون كلُّهم كان يأخذُ القَطِيفَة، كان لكلِّ رجلٍ منهم في العطاءِ ألفانِ وقطيفة يعْطَونَها مع عَطائِهم، وقُتِلَ من أهلِ الشَّامِ مقتلةٌ عظيمةٌ، وقُتِلَ ثورُ بنُ معنٍ السُّلميُّ »[2]، وقُتِلَ همَّامُ بنُ قبيصةَ النُّمَيْرِيُّ[3].

وهكذا تباينتْ آراءُ رجالِ الشُّورى من أهلِ الشَّامِ فيمن يَنْتَخِبُونَ للخِلاَفةِ بعد موتِ معاويةَ بنِ يزيدَ، واختلفَت جَماعَتُهم وتَفَرَّقَتْ، وتصارَعَتْ واحْتَرَبَتْ، وغُلِبَ القيسيَّةُ منهم، وقُتِلَ بعضُهم، وأُخْرِجَتْ قيسٌ من الشُّورى بعدَ وَقْعَةِ مَرْجِ رَاهِطٍ، واستأثرَ بها بنو أمية وأنصارُهم من اليمنيَّـةِ إلى حِينٍ.

ومع أنَّ مجلسَ الشُّورى بدمشقَ صار يتألَّفُ من بني أميةَ ومن اليمنيَّـةِ وحدَهم، فإنَّ مروانَ بنَ الحَكَمِ أَحْدَثَ فيه تَعْدِيلاً مُهِمًّا، فقد أضْعَفَ نُفُوذَ أقارِبه من وَلَدِ أبي سفيانَ، ومن وَلَدِ سعيدِ بنِ العاصِ،

(١) أنساب الأشراف ٥ : ١٣٥.
(٢) أنساب الأشراف ٥ : ١٣٦، وانظر أبو الفرج الأصفهاني، الأغاني ١٩ : ١٩٦.
(٣) أنساب الأشراف ٥ : ١٣٦، ١٤٣.

كما أَضْعَفَ نفوذَ اليمنيَّـةِ، وانفردَ بالرأيِ، وأصبحَ رجلَ الدَّولةِ الأَولَ، وسيطرَ هو وابناهُ عبدُ الملكِ وعبدُ العزيزِ على مَقاليدِ الأمورِ في الشامِ ومصرَ، وهل أشدُّ إيضاحاً عن ذلك من اسْتِعمالِه ابنَهُ عبدَ العزيز على مصرَ[1]، واستعمالِه ابنَه عبدَ الملك على فِلَسْطِين[2]؟ وهل أشدُّ إيضاحاً عنه من اسْتِخْفافِهِ بِوَلِيِّي عَهْدِهِ، وَعَزْلِهِ لهما، واستخفافه بأَخْوالِ خالدِ ابنِ يزيدَ بنِ معاويةَ من الكلبيَّةِ وغيرِهم من اليمنيَّةِ، وإكراهِهِ لحسانِ ابنِ مالكٍ على أنْ يدعوَ الناسَ إلى بَيْعةِ وَلَدَيْهِ عبدِ الملكِ وعبدِ العزيزِ، وإذعانِه له، وَسَعْيِه فيما طَلَبَ منه، حتى أبرمه له، تَخوُّفًا منه! رَوَى المدائني[3]: «أنَّ مروانَ ولَّى عبدَ الملك فِلَسْطِينَ، وَجَعَلَ روحَ بنِ زِنْباعٍ خليفةً لعبدِ الملكِ عليها، وَشَخَصَ مروانُ يريدُ دمشقَ، فلمَّا كانَ بالصِّنَّبْرةِ من عَمَلِ الأردن، بلغَهُ أنَّ مالكَ بنَ هبيرةَ السَّكونيَّ يقول: شَرَطَ لي مروانُ بالمَرْجِ أنْ يجعلَ لي ولقومي كُورة البَلْقاءِ، وكانَ عمرُو بنُ سعيدٍ يقول: الأمرُ لي بعدَ مَرْوانَ، وذلك أنَّ مروانَ كانَ يَعِدُهُ ذلك لِيَسْتَنْزِلَ به طاعَتهُ ونَصِيحَتَهُ، وكانَ خالدُ بنُ يزيدَ بنِ معاويةَ يقول: الأمرُ لي بعدَ مروانَ. فقال مروانُ لحسانِ بنِ مالكٍ بنِ بحدلٍ: إنَّ قوماً يَزْعمُونَ أنِّي اشترطتُ لهم شُروطاً، وَوَعَدْتُهم عِداتٍ، ...، وإنِّي أريدُ البَيْعَةَ لعبدِ الملكِ ولعبدِ العزيزِ من بَعْدِه بالعَهْدِ، فقال حسانٌ: أنا أَكْفِيكَ هذا الأمرَ، فلمَّا اجتمع الناسُ عندَ مروانَ، قامَ ابنُ بَحْدَلٍ فقالَ: إنَّه يَبْلُغُنا أنَّ رجالاً يتمنَّوْنَ أمانيَّ، ويَدَّعُونَ أباطيلَ، فَقُوموا

---

(١) الكندي، الولاة والقضاة ص : ٤٨، والعقد الفريد ١ : ٤٢. والنويري، نهاية الأرب ٦ : ٤٢، والمقريزي، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ١ : ٢١٠.

(٢) أنساب الأشراف ٥ : ١٢٧، ١٤٩.

(٣) أنساب الأشراف ٥ : ١٤٩.

فبايِعُوا لعبدِ الملكِ ابنِ أميرِ المؤمنينَ بالعَهْدِ، ولعبدِ العزيزِ من بعدِه، فقامَ الناسُ فبايَعُوا مُسْرِعينَ من عندِ آخِرِهم. وكان مروانُ قالَ لحسانِ ابنِ مالكِ بنَ بحدلٍ: بَلَغني أنَّك تَقُولُ: إنّي اشْتَرطتُ على مَرْوَانَ أَنْ يولِّيَ خالدَ بنَ يزيدَ الخلافةَ بعدَهُ، فَحَداهُ ذلك على الجِدِّ في بَيْعَةِ ابنَيْهِ، لِيُكَذِّبَ ما أُبْلِغَ مروانُ عنه. ولقيَ عمرُو بنُ سعيدٍ حسانَ بنَ مالكٍ، فقال: ما أسرعَ ما خُرْتَ! فقالَ: اسكتْ يا لَطِيمَ الشَّيطانِ »!

واقْتدَى عبدُ الملك بنُ مروانَ بأبيهِ، واتَّبع خطَّتَهُ السياسيَّةَ، فاسْتَكْثَر من بني أميةَ في مجلسِ الشُّورى بدمشقَ، وَولاَّهم أكثرَ الأمصارِ، وَجَعَلَهُمْ أصحابَ الأمْرِ، وأرْبَابَ القرارِ، ولاحظَ ذلك يوليوس فلهاوزن فإنَّه يقول[1]: « أعْطَى عبدُ الملك أقارِبَهُ من بني أميةَ من التَّمَتُّعِ بالسيادة نصيبًا أوفرَ ممَّا كانَ يُعْطِيهم إياه مَنْ كانَ قبلَهُ من الخلفاءِ، فكادتْ تكونُ في أيْدِيهم في أولِ الأمرِ كلُّ إماراتِ الأمصارِ، فكان عبدُ العزيزِ ابنُ مروانَ أميراً على إفريقيَّةَ ومصرَ، ...، وكان محمدُ بنُ مروانَ أميراً على الجزيرةِ وأرمينيَّةَ، ...، وتقلَّد بشرُ بنُ مروانَ على صِغَرِ سِنِّهِ إمارةَ الكوفةِ، ثُم ضُمَّتْ إليه إمارةُ البصرةِ. وقبلَ ذلك كانَ أمويٌّ آخرُ، هو خالدُ بنُ عبدِ الله بنِ خالدِ بنِ أسيدٍ يَتولَّى البصرةَ. وكانت جماعةُ بني أميةَ في مجلِس الخِلاَفَةِ منذُ أنْ خرجُوا مع مروانَ من المدينةِ إلى دِمَشْقَ أكبرَ بكثيرٍ من ذي قبلُ، وكانَ هناك شأنٌ أيضاً لخَالدِ ابنِ يزيدَ بنِ معاويةَ ».

ولم يُدْخِلُ معهم في مجلسِ الشُّورى في صَدْرِ خِلاَفَتِهِ إلاَّ نفرًا

---

(١) تاريخ الدولة العربية ص: ٢١٤، وانظر خلافة بني أمية ص: ١٩٣.

من اليمنيَّةِ، ولكنَّه خَصَّهم بأَهَمِّ المناصبِ في قصْرِ الخلافةِ، فكان من السَّكاسِك وقُضاعَةَ وحميرَ وخُزاعَةَ عُمَّالُ الدَّواوينِ وسائِرِ الوَظَائِفِ بدمشقَ، كالشُّرَطِ، والرَّسائِلِ، والخَراجِ، والجُنْدِ، والخَاتَمِ، وبيوتِ الأَموالِ والخَزائِن، والحَرَسِ[1].

ومن الأخبارِ التي تَكْشِفُ عن اقتصارِهِ على قَوْمِهِ وَبَعْضِ اليمنِيَّةِ في مَجْلِسِ الشُّورى بدمشقَ خبرُ جَمْعِهِ لهم يومَ قَتْلِهِ لعمرو بنِ سعيدٍ، فقد « رمى عمرُو بِبَصَرِهِ نحوَ عبدِ الملكِ، فإذا حَوْلَهُ بنو مروانَ، وفيهم حسَّانُ بنُ مالكِ بنِ بَحْدَلٍ الكَلْبِيُّ، وقَبيصةُ بنُ ذُؤَيْبٍ الخُزاعيُّ، فلمَّا رأى جَماعَتَهم أَحسَّ بالشَّرِّ »[2].

ومنها خبرُ استشارتِه لهم في الخُروجِ إلى العِرَاقِ لقتالِ مُصْعَبِ ابنِ الزُّبيرِ، قال المدائني[3]: « استشارَ عبدُ الملك بنُ مروانَ عبدَ الرحمن بنَ الحَكَمِ في المَسِيرِ إلى العِرَاقِ ومُناجَزةِ مُصْعَبٍ، فقال: يا أميرَ المؤمنين، قد وَالَيْتَ بينَ عامَيْنِ، تَغْزُو فيهما، وقد خَسِرْتَ خَيْلَكَ ورِجَالَكَ، وعامُكَ هذا عامٌ حَارِدٌ[4]، فأَرِحْ نَفْسَكَ وَرَجلَكَ ثم تَرى رأيك، ...، ثم دَعَا يحيى بنَ الحَكَمِ، وكانَ يقول: مَنْ أرادَ أمرًا، فليشاوِرْ يحيى بنَ الحَكَمِ، فإذا أشارَ عليه بأمرٍ، فَلْيَعْمَلْ بِخِلاَفِه، فقال: ما تَرَى في المَسِيرِ إلى العِرَاقِ؟ قال: أَرَى أَنْ تَرْضَى بالشَّامِ وتُقيمَ بها، وتَدَعَ مُصْعَبًا بالعِرَاقِ، فلعنَ اللهُ العِرَاقَ! فَضَحِكَ عبدُ الملك،

---

(١) تاريخ خليفة بن خياط ١ : ٣٩٤ ــ ٣٩٥، والجهشياري، الوزراء والكتاب ص : ٣٤ ــ ٣٦، ٤٠.

(٢) تاريخ الرسل والملوك ٦ : ١٤٣، والكامل في التاريخ ٤ : ٢٩٩.

(٣) الأغاني ١٩ : ١٢٢، وانظر أنساب الأشراف ٥ : ٣٣٥، والكامل في التاريخ ٤ : ٣٢٣.

(٤) عام حارد : قليل الماء والمطر.

ودَعَا خالدَ بنَ عبدِ الله بنِ خالدِ بنِ أسيدٍ[1]، فقال: يا أميرَ المؤمنينَ، قد غَزَوْتَ مرةً فَنَصَرَكَ اللهُ، ثم غزوتَ ثانيةً، فَزَادَكَ اللهُ بها عِزًّا، فأَقِمْ عامَكَ هذا. فقال لمحمدِ بنِ مروانَ: ما تَرى؟ قال: أرجُو أنْ يَنْصُرَكَ اللهُ أَقَمْتَ أم غَزَوْتَ، فَشمِّرْ فإنَّ اللهَ ناصِرُكَ، فأَمَرَ الناسَ فاسْتَعَدُّوا لِلْمَسِيرِ. فلمَّا أَجْمَعَ عليه قالتْ عاتكةُ بنتُ يزيدَ بنِ معاويةَ زوجَتُهُ: يا أميرَ المؤمنين، وَجِّهِ الجنودَ وأَقِمْ، فليسَ الرأيُ أنْ يُباشِرَ الخليفةُ الحربَ بِنَفْسِه. فقال: لو وَجَّهْتُ أهلَ الشامِ كلَّهم، فَعَلِمَ مُصْعَبٌ أنِّي لستُ معهم لَهلكَ الجيْشُ كلُّه، ...، ثم قَدَّمَ محمدَ بنَ مروانَ، ومعه خالدُ بنُ عبدِ الله بنِ خالدِ بنِ أسيدٍ، وبِشْرُ بنُ مروانَ، ونادَى مُنَادِيه: إنَّ أميرَ المؤمنين اسْتَعْمَلَ عليكم سيِّدَ الناسِ محمدَ بنَ مروانَ ».

ومنها خبرُ استشارته لهم فيمن يَسْتَعْمِلُ على العِرَاقِ، ويُوجِّهُهُ لقتالِ الأزراقَةِ، قال ابن أعثم الكوفيُّ[2]: « كتبَ المهلبُ إلى عبدِ الملكِ بنِ مروانَ يُعْلِمُهُ بِجُمُوعِ الأزارقةِ، وما قد أَزْمَعُوا عليه من أَخْذِ العِرَاقِ، فعندها ضاقَتِ الأرضُ على عبدِ الملكِ بنِ مروانَ، ولم يَدْرِ ما يَصْنَعُ، وخَشِيَ أنْ تتَغَلَّبَ الأزارقةُ على البِلاَدِ، فأرسلَ إلى أهلِ بَيْتِهِ وخاصَّتِه فَجَمَعَهُمْ، ثم جَمَعَ ساداتِ العرَبِ ممن لهم النَّجْدةُ والقُوَّةُ والجَلَدُ، ثم قامَ فيهم خطيبًا »، فَعرضَ عليهم ما بلغَهُ من خَبَرِ الأزارقةِ، وشاورهم في أمْرِهم، ومن يُولِّي حَرْبَهم، فلم يَنْتَدِبْ منهم إلاَّ الحجاجُ بنُ يوسفَ الثقفيُّ، فاستعملَهُ على العِرَاقِ، وَسيَّرَهُ لِحَرْبِهم[3].

(١) في الأصل : عبد الله بن خالد بن أسيد. وهو خطأ، والتصحيح من المصدرين الآخرين اللذين ورد فيهما النص.

(٢) كتاب الفتوح ٦ : ٣٢٢.

(٣) كتاب الفتوح ٧ : ١.

ويَظْهَرُ من الأخبارِ الثلاثةِ الماضيةِ أنَّ مُسْتَشاري عبدِ الملكِ بنِ مروانَ من بني أميةَ كانوا من إخوانهِ وأعْمامِهِ وسائرِ أقْربائِه، وأشهرُهم محمدُ بنُ مروانَ، ويحيي بنُ الحَكَمِ، وعبدُ الرحمنِ بنُ الحَكَمِ، وخالدُ بنُ عبدِ الله بنِ خالدِ بنِ أسيدٍ. وكان منهم عَمُّهُ عمرُو بنُ سعيدٍ، قَبْلَ تَمرُّدِهِ عليه، وَقَتْلِ عبدِ الملكِ له، وخالدُ بنُ يزيدَ بنِ معاويةَ، وكان له شأنٌ عنده[١]، وكان يُقاتِلُ معَه[٢]، « وحَضَر خالدُ مع عبدِ الملك بنِ مروانَ أمرَ زُفَرَ بنِ الحارثِ الكلابيِّ بِقَرْقِيسيا »[٣]، وأُخوهُ عبدُ الله بنُ يزيدَ بنِ معاويةَ، « وكانَ مُقدَّما مُحَمَّدا عندَ عبدِ الملك، وذلك لأن أخْتَهُ عاتِكَةَ بنتَ يزيدَ بنِ معاويةَ كانتْ عندَهُ، وكان يُحِبُّها »[٤].

وأمَّا مُسْتَشارُوهُ من اليمنيَّةِ فكانَ منهم رجالٌ من أهلِ الشُّورى القُدماءِ كَحَسَّانِ بنِ مالكِ بنِ بَحْدلٍ الكلبيِّ، ورَوْحِ بنِ زِنْبَاعِ الجُذَاميِّ[٥]، وقد أصبحَ له مكانةٌ رفيعةٌ عندَهُ[٦]، قال ابنُ كثيرٍ[٧]: « كانَ من أُمراءِ الشَّامِ، وكانَ عبدُ الملك يَسْتَشيرُهُ في أُمورِهِ »،

---

(١) أنساب الأشراف ٥ : ٣٥٤، وتاريخ الرسل والملوك ٦ : ٣٣٩، وكتاب الفتوح ٧ : ١٢٧، والكامل في التاريخ ٤ : ٤٦٤، والبداية والنهاية في التاريخ ٩ : ٣٦.

(٢) الكامل في التاريخ ٤ : ٣٣٧.

(٣) أنساب الأشراف ٤ : ٢ : ٦٩.

(٤) أنساب الأشراف ٥ : ١٨٦.

(٥) انظر مصادر ترجمته وجوانب ثقافته في الرواية الأدبية في بلاد الشام في العصر الأموي ص : ٣٣.

(٦) تهذيب تاريخ ابن عساكر ٥ : ٣٤٢.

(٧) البداية والنهاية في التاريخ ٩ : ٥٣.

وقال[1]: « كان روحٌ عندَ عبدِ الملك كالوزيرِ لا يكادُ يُفارِقُهُ »، وقال ابنُ تَغْرِي بَرْدِي[2]: « كانَ عظيمَ دولةِ عبدِ الملك بنِ مَرْوَانَ ». وكانَ عبدُ الملك مُعْجَبًا به إعجابًا شديدًا، فكان يقول[3]: « جَمَعَ أبو زُرْعَةَ طاعةَ أَهْلِ الشَّامِ، ودَهَاءَ أَهْلِ العِرَاقِ، وفِقْهَ أَهْلِ الحِجَاز »، وكانَ غالِبًا على عبدِ الملك[4]. ومنهم عبدُ اللهِ بنُ عِضاهٍ الأَشْعَرِيُّ[5].

وكانَ منهم رِجَالٌ جُدُدٌ كقَبِيصةَ بنِ ذُؤَيْبِ الخُزاعيِّ[6]، وكانَ تِرْبَ عبدِ الملكِ ورفيقَهُ في الدِّراسةِ بالمَدينةِ، وكان نَظيرَهُ في المَعْرِفَةِ بالفِقْهِ، إذ كانَ أحدَ فُقَهاءِ المدينةِ الأربعةِ المَعْدودِينَ[7]، فلمَّا اسْتُخْلِفَ عبدُ الملكِ اسْتَقْدَمَهُ إلى دِمشْقَ، واستعملَهُ على خَاتَمِهِ، وجَعَلَهُ من أَهْلِ مَشُورتِه، لِعِلْمِهِ وأمانَتِهِ، قال مؤلفُ الإمامةِ والسياسة[8]: « كانَ

---

(١) البداية والنهاية في التاريخ ٩ : ٥٥، وانظر تهذيب تاريخ ابن عساكر ٥ : ٣٤٢، وابن الأثير، أسد الغابة ٢ : ١٨٩، وابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة ٥ : ٩٢.

(٢) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة ١ : ٢٠٥.

(٣) الجاحظ، البيان والتبيين ٢ : ٦٣، والمبرد، الكامل ٣ : ١٦٩، وابن عبد البر، الاستيعاب ص : ٥٠٣، وتهذيب تاريخ ابن عساكر ٥ : ٣٤٢، وأسد الغابة ٢ : ١٨٩، وشرح نهج البلاغة ٥ : ٩٢، والبداية والنهاية في التاريخ ٩ : ٥٣، وابن حجر العسقلاني، الإصابة ١ : ٥٢٤.

(٤) تاريخ اليعقوبي ٢ : ٢٨٠.

(٥) الكامل في التاريخ ٤ : ٣٤٠.

(٦) انظر مصادر ترجمته وجوانب ثقافته في الرواية الأدبية في بلاد الشام في العصر الأُموي ص : ٢٢.

(٧) أنساب الأشراف المخطوط ١ : ١١٦٣، والبغدادي، تاريخ بغداد ١٠ : ٣٨٩، والشيرازي، طبقات الفقهاء ص : ٦٣، وابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق المخطوط ١٠ : ٢٥٣ و، وابن شاكر الكتبي، فوات الوفيات ٢ : ٤٠٢، والبداية والنهاية في التاريخ ٩ : ٦٢، والسيوطي، تاريخ الخلفاء ص : ٢١٦.

(٨) مجهول، الإمامة والسياسة ٢ : ٢٧، وانظر النجوم الزاهرة ١ : ٢١٤.

أحدَ الفُقَهَاءِ، وكانَ رَضِيعَ عبدِ الملكِ بنِ مروانَ، وصاحِبَ خَاتَمِهِ ومَشُورَتِهِ ».

ومنهم رَجَاءُ بنُ حَيْوَةَ الكِنْديُّ[1]، وكانَ من أَهْلِ العِلْمِ والفِقْهِ، ومن أهل الوَرعِ والتَّقْوَى، وكانَ عبدُ الملك يَثِقُ به، ويُعَوِّلُ على رأيه، وكان سَفيرَهُ في الصُّلْحِ بينه وبين زُفَرَ بنِ الحارِثِ الكِلابيِّ[2]، ولكنَّ نَجْمَهُ في الشُّورى لَمَعَ في أيَّامِ بنيه الوليدِ وسليمانَ ويزيدَ وهشامٍ، وفي أيامِ عمرَ بنِ عبدِ العزيز.

ولم يزلْ مجلسُ الشُّورى بدمشقَ يَتَكَوَّنُ من بني أميةَ ورجالٍ من اليمنيَّـةِ، حتى تَمَّ الصُّلْحُ بينَ عبدِ الملكِ بنِ مروانَ وزُفَرَ بنِ الحارثِ الكلابيِّ سنة إحدى وسبعينَ[3]، فردّ عبدُ الملك لقيسٍ اعتبارَها، وأشْرَكَها في مَجْلِسِ الشُّورى، وصارَ زُفَرُ وابنَاهُ الهُذَيْلُ والكَوْثَرُ من أهمِّ رِجالِها، بل « من أكبرِ الشَّخصِيَّاتِ وأعظَمِها جاهًا في بلاطِ دِمَشْقَ[4] ». « وتزوَّجَ مسلمةُ بنُ عبدِ الملكِ الربّابَ بنتَ زُفَرَ، فكانَ يُؤْذَنُ لأخَوَيْها الهُذَيْلِ والكَوْثَرِ في أوَّلِ النَّاسِ »[5]. وقَسَمَ عبد الملك الولاياتِ والأعمالَ بينَ اليمنيَّـةِ والقَيْسِيَّةِ[6]، وسَوَّى بينَهم في النُّفُوذِ[7].

---

(١) انظر مصادر ترجمته وجوانب ثقافته في كتابي الفرق الإسلامية في بلاد الشام في العصر الأموي ص : ١٤٣.

(٢) أنساب الأشراف ٥ : ٣٠٥.

(٣) أنساب الأشراف ٥ : ٣٠٥، والكامل في التاريخ ٤ : ٣٤٠.

(٤) تاريخ الدولة العربية ص : ٢٠٤، وانظر خلافة بني أمية ص : ١٥٩.

(٥) الكامل في التاريخ ٤ : ٣٤٠.

(٦) تاريخ خليفة بن خياط ١ : ٣٨٣.

(٧) انظر كتابي الوليد بن يزيد عرض ونقد ص : ٤١٢.

وَعَتَبَ زعماءُ اليمنيَّـةِ على عبدِ الملكِ بعدَ أنْ رَتَقَ الفَتْقَ بينَهُ وبينَ القَيْسِيَّةِ، وعامَلَهم باللُّطْفِ واسْتَرْضَاهم[1]. وصوَّرَ شعراؤُهم آمالَهم العَريضَةَ في السُّلْطانِ، وعَبَّرُوا عن تَذَمُّرِهم من عبدِ الملكِ، لأنَّه لم يُؤْثِرْهُمْ دونَ غيرِهم، ولم يَصْطَنِعْهُم وَحْدَهم، بل رأَبَ الصَّدْعَ بينَهُ وبينَ القَيْسِيَّةِ وقَرَّبَهم وقَدَّمهم[2].

وكانَ عبدُ الملك يَسْتشيرُ الرجلَ والرَّجُلَيْنِ والفِئَةَ القليلةَ من أُسْرَتِهِ وخَاصَّتِهِ، كما كانَ يستشيرُ من يختلفُ إليه ويَحْضُرُ مَجالِسَهُ من وُجُوهِ أهلِ الشَّام وأشرافِهم[3]. وكان يُصَوِّبُ رأيَ بَعْضِهم، ويأْخُذُ به مرةً، وكان يُضَعِّفُهُ ويَدَعُهُ، ويَعْمَلُ بما يَصِحُّ عنده من الرأي مرةً أخرى[4]، شأْنُهُ في ذلك شأنُ مَنْ سَبَقهُ من بني أميَّةَ.

وأهمُّ ما طرأَ على مجلسِ الشُّورى بدمشقَ في أيامِهِ أنه لم يَقْتَصِرْ فيه على قَوْمِهِ وسِوَاهُمْ من سادةِ أهلِ الشَّامِ وقَادَتِهم من القبائِل المختلفةِ، بل أضافَ إليه فريقًا مُتَخَصِّصاً من المُسْتَشارِينَ، هم العلماءُ والفُقَهاءُ، وكانَ لهم مكانَةٌ سنيَّةٌ عندَهُ، بل لقد كانُوا أقربَ رجالِ الشُّورى إليه، وأكثرَهم ملازمةً له، وكانَ لا يَنِي يَسْأَلُهم رأيَهم في الأمورِ، ويَقْطَعُها به. ومَصْدَرُ ذلك أنَّ المبادئَ الإسلاميَّةَ قَوِيَتْ في نُفوسِ الناسِ كافةً، وجعلتْ تَحُدُّ من تأثيرِ التقاليدِ العربيَّةِ، وتَحُلُّ محلَّها في كثيرٍ من جوانبِ الحَياةِ الفكريَّةِ والاجتماعيةِ والسياسيَّةِ، ومصدَرُهُ كذلك أنَّ

(١) أنساب الأشراف ص : ٣٠٦، وانظر تاريخ الدولة العربية ص : ٢٠٤.
(٢) انظر الرواية الأدبية في بلاد الشام في العصر الأموي ص : ١٠٠.
(٣) كتاب الفتوح ٦ : ٢٨٤، والكامل في التاريخ ٤ : ٢٩٩.
(٤) تاريخ الرسل والملوك ٦ : ١٤٢.

عبدَ الملك نشأ نشأةً إسلاميةً خالصةً، حتى كان من أكبرِ فُقَهَاءِ الأمةِ في زَمانِهِ.

وظلَّ مجلسُ الشُّورى بدمشقَ يتألَّفُ من ثَلاثِ فئاتٍ منذُ عهدِ عبدِ الملك بنِ مروانَ إلى سقوطِ الدَّولةِ الأمويَّةِ، الأولَى بنو أميَّةَ، والثانية رُؤساءُ أهلِ الشَّامِ وزُعماؤُهم، والثَّالِثَةُ العلماءُ والفُقَهاءُ.

أمَّا بنو أُميَّةَ فكانوا أقْوى جماعةٍ فيه، بل أشدَّ الجماعاتِ سيطرةً عليه. ولم يَضْعُفْ وُجودُهم ونُفوذُهم فيه إلى آخر أيَّامهم. وكانَ أحَدُهم إذا اسْتُخْلِفَ يَتَّخِذُ بعضَ وَلَدِهِ[1]، أو إخوتهِ أو أبناءِ عُمومَتِه مُسْتَشارًا له، ففي عهد الوليدِ بنِ عبدِ الملكِ كانَ في مَجْلِسِ الشُّورى إخوتُهُ مسلمةُ وسليمانُ ومحمدٌ وسعيدٌ وهشامٌ[2]، وذكر ابنُ كثيرٍ أنه لمَّا قام الوليدُ بالخلافةِ كان أخوهُ سليمانُ بينَ يَدَيْهِ كالوَزيرِ والمُشِيرِ[3]. وروى مؤلفُ الإمامةِ والسِّياسةِ أنه دَخَلَ عليه فقال[4]: « يا أميرَ المؤمنينَ، اعْزِلِ الحَجَّاجَ بنَ يوسفَ عنِ العِرَاقَيْنِ، فإنَّ الذي أفْسدَ به أكثرُ مما أُصْلِحَ. فقال له الوليدُ: إنَّ عبدَ الملك قد أوْصاني به خيرًا، فقال سليمان: عَزْلُ الحَجَّاجِ والانتقامُ منه من طَاعةِ اللهِ، وتَرْكُهُ من مَعْصِيَةِ اللهِ. فقالَ الوليدُ: سَنَرى في هذا الأمرِ، وتَرَوْنَ إنْ شاءَ الله ».

---

(١) الجاحظ، رسائل الجاحظ للسندوبي ص : ٩٨، وأنساب الأشراف المخطوط ٢ : ١٦٩، والكامل في التاريخ ٥ : ٦٥، وشرح نهج البلاغة ١٥ : ٢٦٤.

(٢) مجهول، أخبار الدولة العباسية ص : ١٧٨، وفوات الوفيات ٢ :٦٩، والبداية والنهاية في التاريخ ٩ : ١٨١.

(٣) البداية والنهاية في التاريخ ٩ : ١٧٨.

(٤) الإمامة والسياسة ٢ : ٥٨.

وكانَ لعمرَ بنِ عبدِ العزيزِ منزلةٌ عندَهُ بعدَ أنْ عزَلَهُ عن المدينةِ، ورَجَعَ إلى دِمشْقَ سنةَ اثنتين وتسعينَ، وكانَ يَسْتشيرُهُ في قَتْلِ الخَوارجِ الذين يَسُبُّونَ خُلفاءَ بني أميةَ ويَلْعَنُونَهُم، فكانَ يَنْهَاهُ عن قَتْلِهِم، ويَنْصَحُ له بِحَبْسِهِم، فكان يُصِمُّ أُذُنَيْهِ عن نُصْحِهِ، ويأمرُ بِضَرْبِ أعناقِهِم[1]!

وعندَما تولَّى سليمانُ بنُ عبدِ الملكِ الخلافةَ كان عمرُ بنُ عبدِ العزيزِ أحبَّ أهْلِهِ إليه، فاتَّخَذَهُ مُسْتشارًا له ووزيرًا، وكان يُمْضِي رأيَهُ في أكثرِ ما يُرْفَعُ إليه من الأمورِ[2]، وقال سعيدُ بنُ عبدِ العزيز[3]: « إنَّ سليمانَ وَلِيَ وهو إلى الشَّبابِ والتَّرفِ ما هو، فقال لِعُمَرَ بنِ عبدِ العَزيزِ: يا أبَا حَفْصٍ، إنَّا قد وَلِينَا ما تَرَى، ولم يَكُنْ لنَا بِتَدْبِيرِهِ عِلْمٌ، فما رأيتَ من مَصْلَحَةِ العَامَّةِ فَمُرْ به يُكْتَبْ. فكان من ذلك عَزْلُ عُمَّالِ الحَجَّاجِ، وإخراجُ مَنْ في سُجونِ العِرَاقِ، وكان يَسْمَعُ من عُمَرَ ابنِ عبدِ العزيزِ جَميعَ ما يأمُرُه به ».

وَوَرَدَ ذِكْرُ بني أميةَ في خَبَرِ تَحْذِيرِ أهلِ خُراسَانَ لسليمانَ بنِ عبدِ الملك من عِصْيَانِ يزيدَ بنِ المُهلَّبِ له، فإنَّه لما وَصَلَ إليه كِتابُهُم، استشارَ أهلَ بَيْتِهِ مَعَ مَنِ اسْتَشَارَ مِنْ أهلِ الشَّامِ في أمْرِهِ، وَعَمِلَ بِرَأْيِهِم[4].

---

(١) أنساب الأشراف المخطوط ٢ : ١١٤، وابن عبد الحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز ص : ٢٩، ١٣٦، وابن الجوزي، سيرة عمر بن عبد العزيز، ص : ٣١.

(٢) البداية والنهاية في التاريخ ٩ : ١٧٧، وتاريخ الخلفاء ص : ٢٢٥، وشذرات الذهب ١ : ١١٦.

(٣) فوات الوفيات ٢ : ٦٩، والبداية والنهاية في التاريخ ٩ : ١٧٨.

(٤) كتاب الفتوح ٧ : ١٢٩٧.

وممَّا يدلُّ على قُوَّتِهم ونُفوذِهم في مَجْلِسِ الشُّورى بدمشقَ أنَّ سليمان بنِ عبدِ الملكِ كانَ يَخْشَى أنْ يَعْقِدَ العَهْدَ لعمرَ بنِ عبدِ العزيزِ دونَ أنْ يُولِّيَ معه رَجُلاً منهم، فاسْتَخْلَفَهُ، واسْتَخْلَفَ يزيدَ بنَ عبدِ المَلِكِ من بَعْدِهِ، لِيَضْمَنَ مُوافَقَتَهُمْ عليه ومُبَايَعَتَهُم له(١).

وَيَدُلُّ عليه أنَّ عمرَ بنَ عبدِ العزيزِ صرَّحَ بأنه لا طَاقَةَ له بِمُخالَفَتِهم، وأنَّه لا يستطيعُ إخراجَ المُلْكِ منهم، إذ يقول(٢): « لو كانَ لي من الأَمْرِ شيءٌ لَجعَلْتُها شُورَى بينَ القاسم بنِ محمدٍ، وسالمِ بن عبد اللهِ، وصاحبِ الأَعْوَصِ »، يعني إسماعيلَ بنَ أميَّةَ ابنِ عمرِو بنِ سعيدِ ابنِ العَاصِ(٣).

وتتردَّدُ أسْمَاءُ طَوائِفَ منهم في أَخْبارِ الأَحْداثِ السِّياسيَّةِ المُهِمَّةِ، كالثَّوْرةِ عليهم في بعضِ الأمصارِ، وتَنَازُعِهم في وِلاَيةِ العَهْدِ، وتَنافُسِهم في الخِلاَفةِ، منذُ عَهْدِ يزيدَ بنِ عبدِ الملك إلى عَهْدِ مروانَ بنِ محمدٍ. وهم أكثرُ من أنْ يُحْصَوْا في هذا المَكَانِ وهم من الأسرةِ المروانيَّةِ، ومُعْظَمُهم من وَلَدِ عبدِ الملكِ بنِ مروانَ وَحَفَدَتِهِ، ومن الأسرةِ السُّفيانيَّةِ من ذُرِّيةِ معاويةَ بنِ أبي سفيانَ وأخيه عُتْبَةَ(٤). ويلاحظ أنَّ جماعَتَهم

---

(١) تاريخ الرسل والملوك ٦ : ٥٥٠، والكامل في التاريخ ٥ : ٣٩.

(٢) رسائل الجاحظ، للسندوبي ص : ٩٨، وشرح نهج البلاغة ١٥ : ٢٦٤، وانظر ابن سعد، الطبقات الكبرى ٥ : ١٨٨، أنساب الأشراف ٤ : ٢ : ١٤٩، وتهذيب تاريخ ابن عساكر ٣ : ٤١، وابن حجر العسقلاني، وتهذيب التهذيب ١ : ٣٢٠، ٨ : ٣٣٥.

(٣) انظر أسماءهم ومصادر تراجمهم في الوليد بن يزد عرض ونقد ص : ٤٠١ ــ ٤١٠، والفرق الإسلامية في بلاد الشام في العصر الأموي ص : ١٦٦ ــ ١٧٢.

(٤) انظر مصادر تراجمهم وبعض سيرهم في الفرق الإسلامية في بلاد الشام في العصر الأموي ص : ١٦٧ ــ ١٦٨.

أخذتْ تَتَفرَّقُ ولا تَتَّفِقُ على رأيٍ واحدٍ منذُ أواخرِ أيَّامِ هشامِ بنِ عبدِ المَلِكِ بِسَببِ تَصارُعِهم على الخِلافَةِ.

وأمَّا رؤساءُ أهْلِ الشَّامِ وَزُعماؤُهم فلم يَخْلُ مجلسُ الشُّورى بِدِمَشْقَ منهم، وقد أُشِيرَ إليهم في أخبارِ الأحْدَاثِ السِّياسِيَّةِ المُهمَّةِ أيضاً، كخبرِ تَخْوِيفِ أهلِ خُراسانَ لسليمانَ بنِ عبدِ الملكِ من خُروجِ يزيدَ بنِ المُهلَّبِ عليه، ودَعْوَتِه مَنْ دَعَا من أصْحَابِ الرَّأي عنده، لِيَسْتَشِيرهم في أمْرِهِ، إذ كان فيهم «خَاصَّتُهُ وَوُزارؤُه» من أهْلِ الشَّامِ[1]، والمَقْصُودُ بهم مَنْ كانَ يَثِقُ بهم من سادَةِ أهْلِ الشَّام وقَادَتِهم.

وأُشِيرَ إليهم في خَبَرِ اسْتِخْلاَفِه لعمرَ بنِ عبدِ العزيز، فإنَّه أمرَ صاحبَ حَرسِه كَعْبَ بنَ حامدٍ العَبْسِيَّ أنْ يَجْمَع «عُظَماءَ أجْنَادِ الشَّام»[2]، أو «أُمَراءَ الأجْنَادِ»[3]، لِيُعْلِمهم بكتابِ عَهْدِهِ، ويأخذَ البَيْعَةَ منهم لمن سَمَّى فيه.

وعَدَّدَ اليَعْقُوبيُّ أسماءَ المُقَرَّبِينَ عندَ بني أميةَ، ممن كانوا يَسْتَنْصِحُونَهم، ويُمْضُونَ الأمورَ برأيهم، فرَوَى أنَّ الغَازَ بنَ ربيعةَ الجُرشيَّ كان غالبًا على الوليدِ بنِ عبدِ الملكِ[4]، وأن الأبْرَشَ بنَ الوليدِ الكلبيَّ كانَ غالبًا على هِشَامِ بنِ عبدِ الملكِ[5]، وذكَرَ غيرُهُ أنَّهُ كانَ مُصاحِبًا

---

(١) كتاب الفتوح ٧ : ٢٩٨.
(٢) الأخبار الطوال ص : ٣٢٩.
(٣) الإمامة والسياسة ٢ : ١١٢.
(٤) تاريخ اليعقوبي ٢ : ٢٩١.
(٥) تاريخ اليعقوبي ٢ : ٣٢٨.

لهشامٍ، ووزيرًا له[1]، وكان الأبرشُ من خَاصَّةِ الوليدِ بنِ يزيدَ[2].
ورَوى اليعقوبيُّ أنَّ يزيدَ بنَ خالدِ بنِ عبدِ الله القَسْرِيَّ كان غالبًا على يزيدَ بنِ الوليدِ بنِ عبدِ الملكِ[3]، وأنَّ أبا حَديدةَ السَّكْسَكِيَّ، وإسماعيلَ بنَ عبدِ الله القَسْرِيَّ، وإسحاقَ بنَ مُسْلِم العُقَيْلِيَّ كانُوا غَالِبينَ على مَرْوانَ بنِ محمدٍ[4].

ويلاحظُ أنَّ مكانةَ وُجوهِ أهْلِ الشَّام وأشرافِهم من القَبائِلِ المختلفةِ صارتْ تتأثَّرُ بِنَزْعَةِ الخليفَةِ السِّياسيَّةِ، فإذا كانَ الخليفةُ بَريئًا من العَصبيَّةِ القَبليَّةِ، فإنَّه كانَ يُسَوِّي بينَ اليمنيَّـةِ والقَيْسِيَّةِ في السُّلطَانِ، إذ كانَ يُشْرِكُهُم في مَجْلِسِ الشُّورى بِدمَشْقَ، كما كان يَقْسِمُ الأعمالَ بينهم في سائِرِ الأمْصَارِ. وممن فَعَلَ ذلك منهم سليمانُ بنُ عبدِ الملك، فعلَى الرُّغمِ من خُؤُولَتِهِ في قَيْسٍ، إذ كانتْ أُمهُ من عَبْسٍ[5]، فإنه قَضَى على اسْتِبْدَادِ القيسيَّةِ، وأزالَ الظُّلم عن اليَمنِيَّة[6]، وجعلَ لكلٍّ منهم نصيبًا من مَجْلِسِ الشُّورى بدمشقَ، ونصيبًا من الإمارةِ والولايةِ في الشَّامِ والبُلْدانِ الأخرى[7]. وراقبَ عُمَّالَهُ مراقبةً شديدةً، ولم يكنْ

---

(١) البيان والتبيين ١ : ٢٧٣، وابن حزم، جمهرة أنساب العرب ص : ٤٥٨، وتهذيب تاريخ ابن عساكر ٢ : ٣١٨.
(٢) تاريخ الرسل والملوك ٧ : ٣٤٩.
(٣) تاريخ اليعقوبي ٢ : ٣٣٥.
(٤) تاريخ اليعقوبي ٢ : ٣٤٦.
(٥) مصعب الزبيري، نسب قريش ص : ١٦٢، وجمهرة أنساب العرب ص : ٩١.
(٦) أنساب الأشراف المخطوط ٢ : ١٢٢، ١٢٥، وتاريخ اليعقوبي ٢ : ٢٩٤، والإمامة والسياسة ٢ : ٩١، وتاريخ الرسل والملوك ٦ : ٥٠٧، ٥٦٤، والعقد الفريد ٤ : ٤٢٧، ومروج الذهب ٣ : ١٨٦، والكامل في التاريخ ٥ : ١١.
(٧) تاريخ خليفة بن خياط ١ : ٤٢٨ ــ ٤٣٢.

يُمْهِلُ أحدًا منهم إنْ جارَ في الحُكْمِ، بل كانَ يَعْزِلُهُ ويُعاقِبُهُ[1]. وتَوسَّعَ عمرُ بنُ عبدِ العزيزِ في هذه السِّياسةِ، فأدْنَى اليمنيَّةَ والقَيْسِيَّةَ، واسْتَشَارَهُمْ[2]، ولم يكنْ يَسْتَعْمِلُ منهم إلاَّ أهْلَ الدِّينِ والتَّقْوَى والفَضْلِ[3]. وَرسَّخَ هشامُ بنُ عبدِ الملكِ تلكَ السِّياسةَ تَرْسِيخًا قَوِيًّا، والتزمَ بها التزامًا صارمًا، حتى وَازَنَ بينَ اليمنيَّةِ والقَيْسِيَّةِ في المَنْزِلةِ والسِّيادَةِ مُوازنةً دَقيقةً[4].

وإذا كانَ الخليفةُ مِمَّنْ خَضَعَ للعَصَبِيَّةِ القَبلِيَّةِ، أو انْغَمَسَ فيها، أو وَصَلَ إلى المُلْكِ عن طَرِيقها، فإنَّهُ كانَ يُقَدِّم القَيسيَّة على اليمنيـة، إنْ كانَ قَيْسِيَّ الهَوَى، أو يُؤَخِّرُهم عنهم، إنْ كانَ يمنـيَّ الهَوَى، وممن مالَ منهم إلى القَيْسِيَّة وحَابَاهم الوليدُ بنُ عبدِ الملكِ[5]، وأخوه يزيدُ ابنُ عبدِ الملكِ[6]، والوليدُ بنُ يزيدَ[7]، ومروانُ بنُ محمدٍ[8]، وممن

---

(١) تاريخ اليعقوبي ٢ : ٢٩٤، وتاريخ الرسل والملوك ٦ : ٥٢٢، ٥٢٩، والعقد الفريد ٤ : ٤٢٨، ومروج الذهب ٣ : ١٩٠، والأغاني ٢٢ : ١٩، والكامل في التاريخ ٥ : ١١.

(٢) تاريخ خليفة بن خياط ٢ : ٤٦٣ ــ ٤٦٩.

(٣) تاريخ الرسل والملوك ٦ : ٥٥٤.

(٤) تاريخ خليفة بن خياط ٢ : ٥٣٤.

(٥) تاريخ خليفة بن خياط ١ : ٤١٤ ــ ٤١٩، وتاريخ اليعقوبي ٢ : ٢٨٥، وتاريخ الرسل والملوك ٦ : ٤٤٨، والكامل في التاريخ ٤ : ٥٤٥.

(٦) تاريخ خليفة بن خياط ٢ : ٤٨٥ ــ ٤٨٧، وتاريخ اليعقوبي ٢ : ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥.

(٧) تاريخ خليفة بن خياط ٢ : ٥٥٢ ــ ٥٥٦، وانظر الوليد بن يزيد عرض ونقد ص : ٣٥٤.

(٨) تاريخ خليفة بن خياط ٢ : ٦١٥ ــ ٦٢٠، ٦٢٢ ــ ٦٢٣.

تَحيَّزَ لليمنيَّةِ ومَالأهم يزيدُ بنُ الوليدِ[1].

وأمَّا العُلَمَاءُ والفُقهاءُ فَعَظُمَ وُجُودُهُمْ ونُفوذُهم في مَجْلِسِ الشُّورى بدِمَشْقَ، وإذا كانَ عبدُ الملكِ بنُ مروانَ أَولَ منْ أدْخَلَهم مجلسَ الشُّورى، واعتمدَ عليهم، فقد كان سليمانُ بنُ عبد الملك أولَ مَنِ اسْتَكْثَرَ فيه منهم، وتَطامَن لهم، إذ دَعاهم إلى الانْضِمامِ إليه[2]، فلبَّى دَعْوَتَهُ بعضُهم ممن لم يكونُوا يُحْجِمُونَ عن العَمَلِ مع بني أميةَ إجلالاً لأنفسهم، واستعلاءً بِعِلْمِهم، أو تَحَرُّجًا من أنْ يُكْرِهُوهم على القَبُولِ بِغَيْرِ ما يَرْتَضُونَ من سِياسَتِهم، وَتَخَوُّفًا من أنْ يَحْمِلُوهم على السُّكُوتِ عما يَرْفُضُونَ من مُمارَسَتِهم، وَجَعَلَ يَسْتَضِيءُ بأفكارِهم، ويَصْدُرُ عن آرائهم، حتى كادَ لا يُبْرِمُ شيئًا إلاَّ بِحُكْمِهم[3]، لأنه « كانَ لَيِّنَ الجَانِبِ، لا يَعْجَلُ إلى سَفْكِ الدِّماء، ولا يَسْتَنْكِفُ عن مَشُورةِ النُّصَحاء »[4]، ولأَنَّه « كانَ يَرْجِعُ إلى دِينٍ وخَيْرٍ وَمَحَبَّةٍ للحَقِّ وأَهْلِهِ، واتِّباعِ القرآنِ والسُّنَّةِ، وإِحْيَاءِ الشَّرائعِ الإِسْلامِيَّةِ »[5].

وكانَ عَهْدُ عمرَ بنِ عبدِ العزيزِ عَهْدَ العُلَماءِ والفُقَهاءِ خاصةً، فإنه

---

(1) تاريخ خليفة بن خياط ٢ : ٥٥٩ ــ ٥٦١، وتاريخ اليعقوبي ٢ : ٣٣٥، وتاريخ الرسل والملوك ٧ : ٢٧١، ٢٨٠، والكامل في التاريخ ٥ : ٢٩٥، ٢٩٧.

(2) الإمامة والسياسة ٢ : ١٠٥، ١٠٦، والأصبهاني حلية الأولياء ٣ : ٢٣٥، وابن خلكان، وفيات الأعيان ٢ : ٤٢٢، والبداية والنهاية في التاريخ ٩ : ٢٣٧.

(3) انظر كتابي الأمويون والخلافة ص : ١٥٥.

(4) المسعودي، التنبيه والإشراف ص : ٢٧٥.

(5) البداية والنهاية في التاريخ ٩ : ١٨٣.

كانَ يُشَاوِرُهم ويُمْضِي الأمورَ برأيهم[1]، وقال ابن الأثير[2]: « لمَّا وَلِيَ عمرُ بنُ عبدِ العزيزِ، ...، انْقَشَعَ عنه الشُّعراءُ والخُطباءُ، وثَبَتَ عندَهُ الفُقَهاءُ والزُّهادُ، وقالوا: لا يَسَعُنا أنْ نُفَارِقَ هذا الرَّجُلَ حتى يُخالِفَ قَوْلَهُ فِعْله ». ونَوَّه الشُّعراءُ بِتَقْرِيبه لأهْلِ الصَّلاحِ والوَرعِ، واسْتِنْصَاحِه لهم، واجْتِنابِه لِذَوي الفَسادِ والسُّوءِ، واحْتِجابِه عنهم[3].

وكانَ لرجاءِ بنِ حَيْوَة الكِنْديِّ مكانةٌ عظيمةٌ عندَ جميعِ الخُلَفاءِ الذينَ عَاصَرهَم، وهو من كبارِ العلماءِ والفقهاءِ من أهلِ الشَّام، ولكنه غَلَبَ على سليمانَ بنِ عبدِ الملكِ وعمرَ بنِ عبدِ العزيزِ[4]، وقال ابنُ عبدِ الحكم[5]: « كانَ من أعْبَدِ أهلِ زَمانِهِ، وكانَ مَرْضِيًّا حَكِيمًا، ذَا أناةٍ ووقارٍ، وكانتِ الخُلفاءُ تَعْرِفُه بِفَضْلِهِ، فَيتَّخِذُونه وَزِيرًا ومستشارًا، وقَيِّمًا على عُمَّالِهم وأولادِهم. وكانتْ له من الخَاصَّةِ والمَنْزِلةِ عندَ سليمانَ بنِ عبدِ المَلِكِ ما ليسَ لأحدٍ، يَثِقُ به، ويَسْتَرِيحُ إليه ». وكان يقال له[6]: « شيخُ أهْلِ الشَّامِ وَكَبِيرُ الدَّوْلةِ الأُمويَّةِ ».

ومن العُلَماءِ والفُقَهاءِ الذين كان لهم شأنٌ رفيعٌ عندَهم، وكانوا يَسْتَفْتُونهم في الأمورِ محمدُ بنُ مسلمِ بنِ شهابٍ الزهريُّ[7]، وهو

(١) الأمويون والخلافة ص : ١٦٤.
(٢) الكامل في التاريخ ٥ : ٦٣.
(٣) العقد الفريد ٢ : ٩١، والأغاني ٩ : ٢٥٨.
(٤) تاريخ اليعقوبي ٢ : ٢٩٩، ٣٠٨.
(٥) سيرة عمر بن عبد العزيز ص : ١٣٩، ومجهول، العيون والحدائق ٣ : ٣٨.
(٦) الذهبي، تذكرة الحفاظ ١ : ١١٨.
(٧) انظر مصادر ترجمته وجوانب علمه في الرواية التاريخية في بلاد الشام في العصر الأموي ص : ٦٠، ١٠٥.

فَقيهٌ حافظٌ متَثبِّتٌ مُقدَّمٌ[1]، وهو مَدَنِيٌّ دِمَشْقِيٌّ، وكان يُسَمَّى « عالمَ الحِجازِ والشَّام[2] »، وقال ابنُ شاكرِ الكُتُبيُّ[3]: « وَفدَ على عبدِ الملكِ ابنِ مروانَ، فأكرَمَهُ وقَضَى دَيْنَهُ، وفَرضَ له في بَيْتِ المالِ، ثُمَّ كانَ بَعْدُ من أصحابهِ وجُلَسائِه، ثم كانَ كذلك عندَ أولادِهِ من بعدِهِ: الوليدِ وسليمانَ، وكذا عندَ عمرَ بنِ عبدِ العزيزِ، وعندَ يزيدَ بنِ عبدِ المَلكِ، واسْتَقْضَاهُ يزيدُ مع سليمانَ بنِ حَبيبٍ، ثم كانَ حَظِيًّا عندَ هِشامٍ، وحَجَّ معه، وَجَعَلهُ مُعَلِّمَ أولادِهِ إلى أنْ تُوفِّيَ ».

ومنهم إبراهيمُ بنُ أبي عَبْلَةَ العُقَيْليُّ[4]، وهو عالمٌ قارئٌ مُحَدِّثٌ[5]، وكان له منزلةٌ مرموقةٌ عندَ جميعِ الخلفاءِ الذين أدْرَكَهم، فقد كانَ مُقَرَّبًا إلى الوليدِ بنِ عبدِ الملكِ، أثِيرًا عندَه[6]، وكان مُحَبَّباً إلى عمرَ ابنِ عبدِ العَزيزِ، مأموناً لَدَيْهِ، قال[7]: « كنتُ له ناصحاً، وكانَ مني مُسْتَمِعًا »، ومع أنه اسْتَعْفَى هشامَ بنَ عبدِ المَلِكِ من تَولِّي خَراجِ

---

(١) الطبقات الكبرى ٢ : ٣٨٨.

(٢) تذكرة الحفاظ ١ : ١٠٩.

(٣) ابن شاكر الكتبي، عيون التواريخ المخطوط ٥ : ١٤ و، وانظر تاريخ مدينة دمشق المخطوط ١٥ : ٤٩٩ و، ووفيات الأعيان ٤ : ١٧٨، والبداية والنهاية في التاريخ ٩ : ٣٤١.

(٤) انظر مصادر ترجمته وجوانب علمه في كتابي القراءات القرآنية في بلاد الشام في العصر الأموي ص : ١٨٩.

(٥) ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء ١ : ١٩.

(٦) حلية الأولياء ٥ : ٢٤٥، وتهذيب بتاريخ ابن عساكر ٢ : ٢١٨، والذهبي تاريخ الإسلام د : ٦٧، وتاريخ الخلفاء ص : ٢٢٤.

(٧) تهذيب تاريخ ابن عساكر ٢ : ٢١٩.

مِصْرَ، فأنكرَ ذَلك عليه، ثم رَضِيَ عنه وأعفاه[1]، فإنَّ هِشامًا ظَلَّ يُجِلُّهُ وَيُوَقِّرُهُ، ويَثِقُ به ويَسْتَشِيره[2].

ذلكَ هو هو مجلسُ الشُّورى بِدِمَشْقَ، وأولئك هم أَلْمَعُ رِجَالِه من أَهْلِ الشَّامِ في عَصْرِ بني أُمَيَّةَ.

(٣)
« مَجْلِسُ الشُّورى ورجالُهُ بالمَدِينةِ »

كانَ لمجلسِ الشُّورى بِدِمَشْقَ نظائرُ في سائرِ الأَمْصَارِ، وتَكْثُرُ أخبارُ كلِّ مجلسٍ منها كثرةً شديدةً، وتَتَشابَهُ في مَبانِيها ومَعانيها تشابهًا واضحًا، وتَتردَّدُ فيها المعالمُ الأساسيَّةُ للشُّورى ورِجالها تردُّدًا واسعًا، فإنَّ الشُّورى كانتْ ظاهرةً عامةً فاشيةً في جميعِ الأمصارِ، وكانَ معظمُ العُمَّالِ يَسْتَنِدُونَ إليها في الحُكْمِ، ويَعْتَمِدُون عليها في تصريف المُعْضِل من كلِّ أمْرٍ، وسببُ ذلك أنَّ العَرَب كانت فيهم نَزْعَةٌ قويةٌ إلى الشُّورى، بل مَيْلٌ فِطْريٌّ للرُّجوعِ إلى الجَماعَةِ، والاهتداءِ برأيها في تَدْبير أُمُورِها[3].

ولعلَّ الاجتزاءَ بالمشْهُورِ من أخبارِ نَفَرٍ من كبارِ العُمَّالِ في الشُّورى يَدُلُّ على ذلك بعضَ الدَّلالَةِ، ويَمْنَعُ من التَّكرارِ والإطالة، فمن عُمَّال المدينةِ الذين اهْتَمُّوا بالشُّورى اهتمامًا بالغًا، ولم يكونُوا يُمْضُون أمرًا

---

(١) حلية الأولياء ٥ : ٢٤، وتهذيب تاريخ ابن عساكر ٢ : ٢٢٠.

(٢) حلية الأولياء ٥ : ٢٤٤، وتهذيب تاريخ ابن عساكر ٢ : ٢٢٠.

(٣) انظر المفصل في تاريخ العرب قبل الاسلام ٥ : ٢٤١.

إلاَّ برأيِ مَنْ بَقِي فيها من الصَّحابةِ مروانُ بنُ الحَكَمِ، قالَ ابنُ سَعْدٍ[1]: « كانَ مروانُ في وِلاَيَتِهِ على المَدينةِ يَجْمَعُ أصحابَ رَسُولِ الله، صلَّى الله عليه وسلم، يَسْتَشِيرُهم ويَعْمَلُ بما يُجْمِعُونَ له عليه »، وقال ابنُ كثيرٍ[2]: « قالوا: لمَّا كانَ نائبًا بالمدينةِ، كان إذا وَقَعَتْ مُعْضِلةٌ جَمَع مَنْ عندَهُ من الصَّحابَةِ، فاسْتَشارَهم فيها ».

ومنهم عمرُ بنُ عبدِ العزيزِ، وكانَ يَسْتَشِيرُ المُقدَّمينَ من فُقهاءِ التَّابِعِينَ، رَوى الواقديُّ عن عبدِ الرحمنِ بنِ أبي الزِّنادِ عن أبيهِ قال[3]: « لمَّا قَدِمَ عمرُ بنُ عبدِ العزيزِ المدينةَ، ونَزَل دارَ مروانَ، دَخَل عليه النَّاسُ فَسَلَّمُوا، فلمَّا صلَّى الظُّهْرَ، دَعا عشرةً من فُقَهاءِ المدينةِ: عروةَ بنَ الزُّبيرِ، وعبيدَ الله بنَ عبدِ الله بنِ عُتْبَةَ، وأبَا بكرِ بنَ عبدِ الرحمنِ، وأبا بكرِ بنَ سليمانَ بن أبي حَثْمَةَ، وسليمانَ بنَ يسارٍ، والقاسمَ بنَ محمدٍ، وسالمَ بنَ عبدِ الله بنِ عمرَ، وعبدَ الله بنَ عبدِ الله بنِ عمرٍو، وعبدَ الله بنَ عامرِ بنِ ربيعةَ، وخَارِجَةَ بنَ زيدٍ، فَدَخَلُوا عليه فَجَلَسُوا، فحمدَ اللهَ وأثنَى عليه بما هو أهْلُهُ، ثم قال: إنِّي إنما دَعَوْتُكم لأَمْرٍ تُؤْجَرُونَ عليه، وتَكُونُونَ فيه أعوانًا على الحَقِّ، ما أريدُ أنْ أَقْطَعَ أمرًا إلاَّ بِرَأْيِكم، أو برأي مَنْ حَضَر منكم، فإنْ رأيتُم أحدًا يتَعدَّى، أو بَلَغَكُم عن عاملٍ لي ظُلامةٌ، فأُحَرِّج اللهَ على مَنْ بَلَغهُ ذلك إلاَّ بلَّغني، فَخَرَجُوا يَجْزُونه خيرًا، وافْتَرقُوا »، وذَكَرَ أبو حنيفةَ الدِّينوريُّ

(١) الطبقات الكبرى ٥ : ٤٣.
(٢) البداية والنهاية في التاريخ ٨ : ٢٥٨.
(٣) تاريخ الرسل والملوك ٦ : ٤٢٧، والكامل في التاريخ ٤ : ٥٢٦، والبداية والنهاية في التاريخ ٩ : ٧١، وانظر ص : ٧٤، ١٠٢.

أنه قال لهم[1]: « اعْلَمُوا أنِّي لستُ أقْطَعُ أمرًا إلاَّ برَأيِكم ومَشُورتِكم، فأشِيرُوا عليَّ. قالُوا: نَفْعَلُ أيُّها الأميرُ، جُزِيتَ على ما تَنْوي خيرَ ما جُزِيَ مُؤْثِرٌ لِمَرْضَاةِ ربِّهِ، ثم خَرَجُوا ».

وقال ابنُ كثيرٍ[2]: « كانَ إذا وَقَعَ له أمرٌ مُشْكِلٌ، جَمَعَ فقهاءَ المدينةِ عليه، وقد عيَّنَ عشرةً منهم، وكان لا يَقْطَعُ أمرًا دُونهم أو دون مَنْ حَضَر منهم، ...، وكانَ لا يَخْرُجُ عن قولِ سعيدِ بنِ المُسَيَّبِ. وقد كانَ سعيدُ بنُ المُسَيَّبِ لا يأتي أحدًا من الخُلفاءِ، وكان يأتي إلى عمرَ بنِ عبدِ العزيزِ وهو بالمدينةِ. وقال إبراهيمُ بن أبي عَبْلَةَ: قَدِمْتُ المدينةَ وبها ابنُ المُسَيَّبِ وغَيْرُهُ، وقد نَدَبَهُمْ عُمْرُ يومًا إلى رَأْيٍ ».

ومنهم عبدُ الواحدِ بنُ عبدِ اللهِ بنِ بِشْرٍ النَّضْريُّ، وكانَ يَسْتَشِيرُ التَّابِعينَ من فُقهاءِ التَّابِعينَ، قال الواقديُّ[3]: « ولي المدينةَ عبدُ الواحدِ ابنُ عبدِ الله بنِ بِشْرٍ النّضريُّ، فأقام بالمدينةِ لم يَقْدِمْ عليهم والٍ أحبُّ عليهم منه، وكان يَذْهَبُ مذَاهِبَ الخَيْرِ، لا يَقْطَعُ أمرًا إلاَّ اسْتَشار فيه القَاسِمَ وسَالِمًا ».

---

(1) الأخبار الطوال ص : ٣٢٦.

(2) البداية والنهاية في التاريخ ٩ : ١٩٤.

(3) تاريخ الرسل والملوك ٧ : ١٤، الكامل في التاريخ ٥ : ١١٤.

(٤)
« مَجْلسُ الشُّورى ورجالُهُ بالعِرَاقِ »

كانَ زيادُ ابنُ أبيهِ أهمَّ عُمَّالِ العِرَاقِ الذين اعْتَنوا بالشُّورى اعتناءً شديدًا، ولم يَكُونوا يُبْرِمونَ شيئًا إلاَّ بِحُكْمِ أربابِ الرَّأيِ من أهلِ العِرَاقِ، وكانَ مَجْلِسُ الشُّورى أثناءَ وِلاَيَتهِ على البَصْرةِ يَضُمُّ نَوْعَيْنِ من الرِّجالِ، الأَولُ الصَّحابةُ، ولم يكنْ زيادُ يَسْتَعْمِلُ غيرهم على أعمالِ البصرةِ والمَشْرِقِ، قال المدائني[1]: « اسْتَعانَ زيادٌ بِعِدَّةٍ من أصْحَابِ رسولِ اللهِ، صلَّى الله عليه وسلم، منهم عِمرانُ بن الحُصَيْنِ الخُزاعيُّ، وَلاَّه قَضاءَ البَصْرَةِ، والحَكَمُ بنُ عمرٍو الغِفَاريُّ، ولاَّه خُراسانَ، وسَمُرةُ ابن جُنْدُبٍ، وأَنَسُ بنُ مالكٍ، وعبدُ الرحمنِ بنُ أبي سَمُرةَ، فاسْتَعْفَاه عمرانُ بنُ الحُصَيْنِ فأعفاهُ، واسْتَقْضَى عبدَ الله بنَ فَضالَةَ اللَّيثيَّ، ثم أخاه عاصِمَ بنَ فَضالَةَ، ثم زُرارةَ بن أَوْفَى الحَرشيَّ، وكانت أخْتُهُ لبانةُ عندَ زِيادٍ ».

وكان زيادٌ يَسْتَنْصحُ هؤلاء الصَّحابةَ ويَسْتَشِيرُهم في الأمورِ، وهل أدلُّ على ذلك من قوله[2]: « ما قرأتُ مِثْلَ كُتُبِ الرَّبيعِ بنِ زيادٍ الحارثيِّ، ما كتبَ إليَّ إلاَّ في اجْتِرارِ مَنْفَعةٍ أو دَفْعِ مَضرَّةٍ، ...، ولا شاورتُ النّاسَ في أمرٍ إلاَّ سَبَقهم إلى الرَّأي فيه ». وكان وَالِيَهُ على خُراسانَ.

---

(١) تاريخ الرسل والملوك ٥ : ٢٢٤، وانظر كتاب الفتوح ٤ : ١٩٩، ٢٠١، والكامل في التاريخ ٣ : ٤٠١، ٤٥٢، ٤٥٧.

(٢) البيان والتبيين ٢ : ٢٠٠.

والنَّوْعُ الثَّاني سادةُ القَبائِلِ وأشْرَافُهم، وكانوا كُثْرًا، وقد فَرَضَ لهم زيادٌ عطاءً دائمًا، قال المدائني[2]: « كتَبَ زيادٌ خَمسمائةٍ من مَشْيَخةِ أهلِ البَصْرةِ في صَحَابتِه، وَرزَقهم ما بين الثلاثِمائة إلى الخمسمائة ».

وكانَ يُوصيهم أنْ يَعْرِضُوا عليه مُشْكِلاتِ النَّاسِ من قَبائِلهم، قال اليعقوبيُّ[3]: « كانَ زيادٌ يقولُ لأصْحابه: ليسَ كُلُّ يَصِلُ إليَّ، ولا كلُّ مَنْ وَصَلَ إليَّ أمكنَهُ الكَلامُ، فاسْتَشْفِعُوا لمن وَرَاءكم، فإنِّي مِنْ وَرائِكم أمنعُ إنْ أردتُ أنْ أُمْنَعَ ».

ورجَّحَ نبيه عاقل أنَّ زيادًا أدخلَ هذا العَدَد الضَّخْمَ من وُجوهِ القَبائِلِ وأشرافِها بالبصرةِ في صَحابتِه، ورجالِ مَشُورتِه لِيَسْتَنِيرَ بآرائهم، وليَنُوبوا عنه في حُكْمِ قبَائِلهم، إذ يقول[4]: « كانَ من عادتِهِ أنْ يَجْمَعَ شيوخَ القبائِلِ، وأنْ يَتحدَّث إليهم، وَيَسْتَشِيرَهم في أمورِ الدَّولةِ[5]، وذلك في أثناءِ حُضورهم مَجْلِسَهُ في مَقَرِّ الإمارةِ. وكان يُجْزِلُ لهم العَطاء وكانت سياسَتُهُ تَتلخَّصُ في أنه عَهِدَ إلى كلِّ شيخٍ بأمرِ قَبيلَتِه، فَجَعَلَهُ مَسْئُولاً عنها جُمْلةً وتَفْصِيلاً ».

ومنهم بشرُ بنُ مروانَ بنِ الحَكَم، وكانَ يُولِّي العُلَماءَ والفُقهاءَ من أهلِ الكُوفةِ بعضَ الأعمالِ المُهِمَّةِ، ويَسْتَشِيرُهم في القَضايَا المُبْهَمةِ، وأكبرهُم عامرُ بن شراحيلَ الشَّعْبِيُّ، قال[1]: « كانتْ إليَّ مظالمُ بشرِ

---

(١) تاريخ الرسل والملوك ٥ : ٢٢٣.
(٢) تاريخ اليعقوبي ٢ : ٢٣٥.
(٣) خلافة بني أمية ص : ٧٥.
(٤) لعله يريد أمور البصرة.
(٥) أنساب الأشراف ٥ : ١٧٢.

ابنِ مروانَ »، وكان يأتي مَجْلِسَه في أيِّ وقتٍ شاءَ، لِيُبادِلَهُ الرأيَ فيما طَرَأَ من الأَحْدَاثِ[1].

وكانَ بشرٌ يَسْتشيرُ خاصَّتَهُ من سادةِ أهلِ الكوفةِ وأجوادِهم، وغيرهم ممن جاء معه إليها من ذَوي الأمانةِ والنَّصيحةِ من أهْلِ الشَّامِ، ويَصْدُرُ عن الصَّحيحِ من آرائهم، كلما ضاقَ به الأمرُ، قال مؤلفُ الإمامة والسياسةِ[2]: « لمَّا اسْتَغْلَظَ أمرُ الأزارقةِ، استشارَ بشرُ بنُ مروانَ أسماءَ ابنَ خارجةَ، وعِكْرِمَة بنَ رِبْعيٍّ، ومُوسَى بنَ نُصَيْرٍ في أمْرِ المُهَلَّبِ، فأمَّا عِكْرِمةُ وأسماءُ فَوافَقَا هَواهُ فيه، وأمَّا موسى فقال له: إنَّ أميرَ المؤمنين لا يَحْتَمِلُكَ على المَعْصِيةِ، وليسَ مِثْلُ المُهلَّبِ في فَضْلِه وشَرَفِه، وقَدْرِهِ في قَوْمِهِ وَمَعْرفَتِه أقصيتَ أو جَفَوْتَ، فإنْ كانَ بَلَغَكَ أمرٌ يقالُ: إنَّه أتَاهُ، فاكْشِفْهُ عنه، حتى تَعْلَمَ عُذْرَهُ فيه أو ذَنْبَهُ. فلم يَزَلْ موسى يُرَدِّد أمرَ المُهلَّبِ على بِشْرٍ، ويَعْطِفُهُ عليه، بعدَ أنْ كانَ همَّ بقتلِه إنْ ظَفِرَ به، حتى أرْسَلَ إليه بِشْرٌ، فجاءَه المهلَّبُ، فَتنصَّلَ إليه المهلَّبُ، فَقَبِلَ منه بشرٌ، وَولاَّه ما كانَ يَلِي ».

وكانَ من جُلَسائِه وخَاصَّتِهِ خالدُ بنُ عَتَّابِ بنِ ورقاءَ الرِّياحيُّ[3]، وهو من سَادَةِ أهلِ الكُوفةِ وأجوادِهم[4]. وأمَّا موسى بنُ نُصَيْرٍ اللَّخميُّ فكانَ عبدُ الملكِ بنُ مروانَ أشْخَصَهُ مع أخيهِ بشرٍ إلى الكوفةِ، وجَعَلَهُ مستشارًا له، ومُدبِّرًا لأمره[5].

(١) أنساب الأشراف ٥ : ١٧٢.
(٢) الإمامة والسياسة ٢ : ٩٤، وانظر الكامل ٣ : ٣٦٢، ٣٦٣.
(٣) أنساب الأشراف ٥ : ١٧٣.
(٤) ابن قتيبة، المعارف ص : ٤١٥.
(٥) الإمامة والسياسة ٢ : ٥٩، ٩٤.

ومنهم الحجاجُ بنُ يوسفَ الثَّقفيُّ، وكانَ مَجْلِسُ الشُّورى بالعراقِ في وِلاَيتِهِ يتألَّفُ من العُلماءِ، والفُقهاءِ، والنَّسَّابِينَ، والخُطباءِ، والأُدباءِ، والرُّؤساءِ، وكان يَسْتَعِينُ بهم ويَسْتَشِيرُهم كلٌّ حسبَ اخْتِصاصِهِ، فمنهم من العُلماءِ الفُقهَاءِ، ومن الصُّلحاءِ الأتقياءِ سعيدُ بنُ جُبَيْرٍ الكُوفيُّ، وقد قال له الحجَّاج حينَ قُبِضَ عليه، وجِيءَ به إليه ليحاسِبَهُ، بعدَ أنْ خَرَجَ عليه مع عبدِ الرحمنِ بنِ محمدِ بنِ الأشْعَثِ الكِنْديِّ[1]: « ألم أسْتَعْمِلْكَ؟ ألم أُشْرِكْكَ في أمانَتي؟ قال: بلى »، وقال له[2]: « ألم أَقْدِمِ الكوفةَ وليسَ يَؤُمُّ بها إلاَّ عَرَبيٌّ، فجعلتُكَ إمامًا؟ قال بلَى. قال: أو لَمْ أُولِّكَ القَضاءَ، فضجَّ أهلُ الكوفةِ، وقالوا: لا يَصْلُحُ القضاءُ إلاَّ لِعربيٍّ، فاسْتَقْضَيْتُ أبا بُرْدَةَ، وأَمرتُهُ ألاَّ يقطعَ أمرًا دونكَ؟ قال: بلى. قال: أو ما جَعَلْتُكَ في سُمَّاري؟ قال: بلى. قال: أو ما أعْطَيْتُكَ كذَا وكذَا من المالِ، تُفَرِّقُهُ في ذوي الحَاجَةِ، ثم لم أسْأَلْكَ عن شيءٍ منه؟ قال: بلى. قال: فما أخرَجَكَ عليَّ؟ قال: كانتْ بَيْعَةٌ لابنِ الأشْعَثِ في عُنُقِي. فَغَضِبَ الحَجَّاجُ، ثم قال: كانتْ بيعةُ أميرِ المؤمنينَ عبدِ الملكِ في عُنُقِكَ قَبْلُ، واللهِ لأقْتُلَنَّكَ »!

ومنهم عامرُ بنُ شراحيلَ الشَّعْبِيُّ، قال[3]: « قَدِمَ الحجاجُ وسألني

(١) الطبقات الكبرى ٦ : ٢٦٥.

(٢) المعارف ص : ٤٤٦، وأبو هلال العسكري، الأوائل ص : ٢٥٦، ووفيات الأعيان ٢ : ٣٧٣، وتذكرة الحفاظ ١ : ٧٧، والبداية والنهاية في التاريخ ٩ : ٩٦، وتهذيب التهذيب ٤ : ١٢.

(٣) تذكرة الحفاظ ١ : ٨٦، وأصل الخبر أطول من ذلك. (انظر تهذيب تاريخ ابن عساكر ٧ : ١٥٢).

عن أشياءَ، فَوجدني بها عارفًا، فجعلني عَرِيفًا على قومي، ومَنْكِبًا[1] على جَميعِ هَمْدَان، وفَرَضَ لي، فلم أزلْ عندَه بأحسنِ منزلةٍ، حتى كان ابنُ الأَشْعَثِ، فأتاني قُرَّاءُ أهلِ الكوفةِ، فقالوا: إنَّك زَعِيمُ القُرَّاءِ، فلم يزالوا بي حتى خَرَجْتُ، فَقُمْتُ بينَ الصَّفينِ أَعِيبُ الحَجَّاجَ ». وهو ممن سِيقَ إلى الحجَّاجِ بعد هَزيمةِ ابنِ الأَشْعَثِ فعفا عنه. وكان الحَجَّاجُ يَسْتَفْتِيه في المسائِلِ الفِقْهيَّةِ الدَّقيقةِ[2].

ومن النَّسابِينَ من جلساءِ الحجاج وأهلِ مَشُورَتهِ وأصحابِ المكانةِ عندَهُ عُتْبَةُ بنُ عمرَ المخزوميُّ، قال الجاحظ[3]: « مِنَ النَّسَّابِينَ عُتْبَةُ ابنُ عمرَ بنِ عبدِ الرحمنِ بنِ الحارثِ بن هشامٍ، وكان من ذوي الرَّأْيِ والدَّهاء، وكان ذَا منزلةٍ من الحَجَّاجِ بنِ يوسف »، وقال مصعبٌ الزبيريُّ[4]: « كانَ يَسكُنُ واسطًا، وكان مُنْقَطِعًا إلى الحجاج بنِ يوسفَ، وكان من وُجُوهِ قُرَيْشٍ ».

ومن النسَّابِينَ والخطباءِ الفُصحاء من جُلَساءِ الحجاجِ وصَحابَتِهِ وثِقَاتِهِ، وسُفَرائِهِ في المُلِمَّاتِ ابن القِرِّيَّةِ الهلاليُّ[5]، وكانَ الحَجَّاجُ مُعْجَبًا به، حتى أوفده على عبدِ الملكِ بنِ مروانَ، فلمَّا خرجَ ابنُ الأَشْعَثِ، بَعَثَهُ الحجاجُ رَسُولاً إليه، فأكْرَهَهُ ابنُ الأَشْعَثِ على خَلْعِ

---

(١) المنكب : رأس العرفاء.
(٢) تهذيب تاريخ ابن عساكر ٧ : ١٥٤، وانظر الكامل ١ : ٣٠٦.
(٣) البيان والتبيين ١ : ٢٥٤.
(٤) نسب قريش ص: ٣٠٩، وانظر جمهرة أنساب العرب ص : ١٤٦.
(٥) اليغموري، نور القبس ص : ٣٤٧، ووفيات الأعيان ١ : ٢٥١.

عبدِ الملك، وذَمِّ الحجاج، فَفَعَل[1]. فلما أُسِرَ وَدُفِعَ إلى الحجَّاجِ، قَتَلهُ ثم نَدِمَ على قَتْلِهِ.

ومن الأُدباءِ البُلَغاءِ من جُلساءِ الحَجَّاجِ وخَاصَّتِه وأولي المكانةِ عندَهُ ولدُ شُعْبَةَ بن القَلْعَمِ المازنيِّ، قال الجاحظ[2]: « من بني الحُرْقُوصِ شُعْبة بن القَلْعَمِ، وكانَ ذَا لِسانٍ وجوابٍ وعارضةٍ، وكان وَصَّافًا فَصيحًا، وبَنُوهُ عبدُ اللهِ وعمرُ وخالدٌ كلُّهم كانوا في هذِه الصِّفةِ، غير أَنَّ خالدًا كان قد جَمَعَ مع بلاغةِ اللِّسَانِ العِلْمَ والحَلاَوَةَ والظَّرْفَ، وكان الحَجَّاجُ لا يَصْبِرُ عنه ».

ومن كبارِ الرؤساءِ من جُلساءِ الحَجَّاج وأهلِ الرأي والمنزلةِ عنده مُحَمَّدُ بنُ المُنْتَشِرِ بنِ الأَجْدَعِ الهَمْدَانيُّ[3]، وكان شريفًا بالكوفةِ[4]، ومحمدُ بنُ عُمَيْرِ بنِ عُطَارِدٍ الدَّارميُّ[5]، وكان له شَـرَفٌ وقَدْرٌ بالكوفةِ[6]، وحَجَّارُ بن أَبْجَر بن بُجَيْرٍ العجليُّ[7]، وكانَ له شأنٌ بالكوفةِ أيضًا[8].

أولئك نَفَرٌ من أشهرِ رِجَالِ الشُّورى بالعراقِ في ولايةِ الحَجَّاجِ، وكانَ معهم رجالٌ آخرونَ من سادةِ القبائِل وقادةِ النَّاسِ، وأهلِ السِّنِّ

---

(١) وفيات الأعيان ١ : ٢٥١.
(٢) البيان والتبيين ١ : ٢٥٥.
(٣) الكامل ١ : ٣٠٧.
(٤) جمهرة أنساب العرب ص : ٣٩٤.
(٥) الكامل ١ : ٣٠٧.
(٦) جمهرة أنساب العرب ص : ٢٣٢.
(٧) الكامل ١ : ٣٠٧.
(٨) تاريخ الرسل والملوك ٦ : ١٥٦.

والتَجْرِبةِ، ومن مَواليهِ وكُتّابِهِ، كان يَسْتَشِيرُهم في حُروبهِ مع الخَوارجِ وغيرِهم من أشرافِ العَربِ، وكانَ يَقْبَلُ مُخالَفَتَهُمْ له، وَيَحْتَمِلُ طَعْنَهُم عليه، ويأخذُ بالسَّديدِ المُفيدِ من آرائهم، ويَعْمَلُ به، ويُثْنِي على أصْحَابِه، ويُنوِّهُ بإِخْلاَصِهم للخليفةِ والأمةِ والمِلَّةِ.

وأخبارُه في ذلك كثيرةٌ، وأهمُّها ثلاثةُ أخبارٍ عن مشاورتِهِ لأهْلِ الكوفةِ في قِتالهِ لشبيبِ بنِ يزيدَ الشَّيبانيِّ الخَارجيِّ الصُّفْرِيِّ، فهي تَتضَمَّنَ أسماءَ عَدَدٍ من رجالِ الشُّورى من أهل الكوفة أيضاً، ومن أهْلِ البَصْرةِ، وتَدُلُّ على اعتدادِه بآرائِهم في تَدْبِيرِ الأمورِ، قالَ أبو مِخْنَفٍ الأزديُّ(١): لمَّا بلغَ الحجاجَ نزولُ شبيبٍ قناطرَ حذيفةَ بن اليَمانِ بالمدائِنِ، « قامَ في النَّاسِ خطيبًا، فحمدَ اللهَ وأثنى عليه، ثم قالَ: أيُّهَا الناس، واللهِ لَتُقَاتِلُنَّ عن بِلادِكم وعن فَيْئِكم أو لَأَبْعَثَنَّ إلى قومٍ هم أطوعُ وأسْمَعُ وأصبرُ على الَّلأواءِ والغَيْظِ منكم، فيقاتلونَ عدوكم، ويأكلونَ فيئكم. فقامَ إليه النَّاس من كلِّ جَانب فقالُوا: نحنُ نُقَاتِلُهم، ونُعْتِبُ الأميرَ، فَلْيَنْدُبْنَا الأميرُ إليهم، فإنَّا حيثُ نَسُرُّهُ. وقام إليه زَهْرَةُ بن حَوِيَّةَ السّعدِيُّ، وهو شَيْخٌ كبيرٌ لا يَسْتَتِمُّ قائمًا حتى يُؤْخَذَ بِيَدِهِ، فقال له: أصلحَ اللهُ الأميرَ! إنَّك إنَّمَا تَبْعَثُ إليهم الناسَ مُتقطِّعِينَ، فَاسْتَنْفِرِ الناسَ إليهم كافةً، فَلْيَنْفِرُوا إليهم كافةً، وابْعَثْ عليهم رجلاً ثَبْتًا شجاعًا مُجَربًا للحَرْبِ، ممن يَرَى الفِرارَ هَضْمًا وعارًا، والصَّبْرَ مَجْدًا وكَرَمًا. فقال الحجاجُ: فأنتَ ذاك فاخْرُجْ. فقالَ: أصلحَ اللهُ الأميرَ! إنَّما يَصْلُحُ للناسِ في هذا رَجُلٌ يَحْمِلُ الرُّمْحَ والدِّرْعَ، ويهزُّ السَّيْفَ، ويَثْبُتُ على مَتْنِ الفَرَسِ، وأنا لا أُطيقُ

(١) تاريخ الرسل والملوك ٦ : ٢٥٨، والكامل في التاريخ ٤ : ٤١٩.

من هذا شيئا، وقد ضَعُفَ بَصَري وضَعُفْتُ، ولكنْ أخْرِجْني في النَّاسِ مع الأمير، فإنِّي إنَّما أثْبُتُ على الرَّاحلةِ، فأكونُ مع الأميرِ في عَسْكَرِهِ، وأُشِيرُ عليه برأيي: فقالَ له الحَجَّاجُ: جَزَاكَ اللهُ عن الإسْلامِ وأهْلِهِ في أولِ الاسْلامِ خيرًا، وجَزَاكَ اللهُ عن الإسْلامِ في آخِرِ الإسْلاَمِ، فقد نَصَحْتَ وَصَدَقْتَ. أنا مُخْرِجٌ الناسَ كافةً، ألاَ فَسيروا أيُّها الناسُ، فانْصَرَفَ الناسُ، فَجَعَلُوا يَسِيرُونَ، وليس يَدْرُونَ مَنْ أمِيرُهم».

ومنها خَبَرُ مُشاورتِه لأهْلِ الكوفةِ فيمن يُوَلِّي على الجَيْشِ الذي وَجَّهَهُ إلى شَبِيبٍ، ومُوافَقَتِهم على مَنِ اختارَ لِقيادَتِه، وإطرائِهِ لاقتراحِ أحدِهم أنْ يُحَذِّرَ جيشَ أهْلِ الشامِ الذي سار إليه من أنْ يُغِيرَ شبيبٌ عليهم، على حينِ غَفْلَةٍ منهم، فَيُفْنِيهم ويَسْتَولي على العِراقِ، وإمْضَائِهِ له، قال أبو مخنفٍ الأزْدِيُّ[1]: «دعا الحَجَّاجُ أشرافَ أهلِ الكُوفةِ، فيهم زَهْرَةُ بن حويَّةَ السَّعْديُّ من بني الأعرجِ، وقَبِيصَةُ بنُ والقٍ التَّغْلَبِيُّ، فقال لهم: مَنْ تَرُونَ أنْ أبعثَ على هذا الجيشِ؟ فقالوا: رأيك أيها الأميرُ أفْضَلُ. قال: فإني قد بَعَثْتُ إلى عَتَّابِ بنِ ورقاءَ، وهو قادمٌ عليكم الليلةَ أو القَابِلةَ، فيكونُ هو الذي يَسِيرُ بالنَّاسِ. قال زُهْرَةُ بن حويَّةَ: أصلحَ اللهُ الأميرَ! رَمَيْتَهُم بِحَجَرِهم، لا واللهِ لا يَرْجِعُ إليك حتى يَظْفَرَ أو يُقْتَلَ. وقال له قبيصةُ بنُ والقٍ: إنِّي مشيرٌ عليك برأيٍ، فإنْ يكنْ خطأً، فبعدَ اجْتِهادي في النَّصِيحةِ لأميرِ المؤمنينَ وللأميرِ ولعامةِ المسلمينَ، وإنْ يكُ صوابًا، فاللهُ سدَّدني له. إنَّا قد تَحدَّثْنا وتحدَّثَ الناسُ أنَّ جيشًا قد فَصَلَ إليكَ من قِبَلِ الشَّامِ، وأنَّ أهلَ الكوفةِ قد

(١) تاريخ الرسل والملوك ٦ : ٢٥٩، والكامل في التاريخ ٤ : ٤٢٠، وانظر الإصابة ٣ : ٢٣٣.

هُزِموا وفُلُّوا واستخفُّوا بالصَّبْرِ، وهانَ عليهم عارُ الفِرارِ، فَقُلُوبُهم كأنَّها ليست فيهم، كأنَّما هي في قَوْمٍ آخرينَ. فإن رأيتَ أنْ تَبْعَثَ إلى جَيْشِكَ الذي أُمْدِدْتَ به من أهلِ الشَّامِ، فيأخُذُوا حِذْرَهم، ولا يَبيتُوا إلاَّ وهم يَرَوْنَ أنَّهُم مُبَيَّتُونَ، فَعَلْتَ، فإنَّكَ تُحارِبُ حُوْلا قُلْبًا، ظَعَّانًا رحَّالاً، وقد جَهَّزْتَ إليه أهلَ الكوفةِ، ولستَ واثقًا بهم كلَّ الثِّقةِ، وإنَّما إخوانُهم هؤلاء القومُ الذين بُعِثُوا إليك من الشَّامِ. إنَّ شَبيبًا بينَا هو في أرضٍ إذْ هو في أخرى، ولا آمنُ أنْ يأتِيَهم وهم غَارُّونَ، فإنْ يهلكُوا نَهْلكْ ويهلكِ العراقُ. فقال: لله أنت! ما أحسنَ ما رأيتَ! وما أحسنَ ما أشرتَ به عليَّ »! وكتبَ إلى أهلِ الشَّامِ يُحَذِّرهم.

ومنها خبرُ مُشاورتِه لأَهْلِ الكوفةِ في أمرِ شَبيبٍ بعدَ أنْ أوقَعَ بِجَيْشهِ من أهلِ الكوفةِ وأهلِ البصرةِ مرارًا، وأخْذِه برأيِ قتيبةَ بنِ مسلمٍ الباهليِّ البصريِّ، وهَزيمَتِهِ لشبيبٍ، قال عمرُ بن شَبَّة النّميريُّ[1]: حَدَّثَ مُزاحِمُ بنُ زُفَرَ بن جسَّاسٍ التَّيْمِيُّ، قال: « لمَّا فَضَّ شبيبٌ كتائبَ الحجاجِ، أَذِنَ لنا فَدَخلنا عليه في مَجْلِسهِ الذي يَبيتُ فيه، وهو على سَريرٍ عليه لِحافٌ، فقال: إنِّي دَعَوْتُكم لامرٍ فيه أمانٌ ونَظَرٌ، فأشِيرُوا عليَّ، إنَّ هذا الرَّجلَ قد تَبَحْبَحَ بُحْبُوحَتَكم[2]، ودَخَلَ حَريمَكم، وقتلَ مُقَاتِلَتَكم، فأشيرُوا عليَّ! فأطْرَقُوا، وفَصَلَ رجلٌ من الصَّفِّ بكرسِيِّهِ، فقال: إنْ أَذِنَ لي الأميرُ تَكلَّمْتُ، فقال: تكلَّمْ. فقالَ: إنَّ الأميرَ واللهِ ما راقبَ اللهَ، ولا حَفِظَ أميرَ المؤمنينَ، ولا نَصحَ للرَّعيةِ! ثم جلسَ بكرسيِّهِ في الصَّفِّ. قال: وإذا هو قُتَيْبَةُ بنُ مُسْلمٍ، فَغضِبَ الحجاجُ،

(١) تاريخ الرسل والملوك ٦ : ٢٧٢، والكامل في التاريخ ٤ : ٤٢٩.

(٢) تبحبح بحبوحتكم : توسَّط داركم، وتمكَّن منها.

وأَلْقى اللِّحَافَ، ودلَّى قَدَمَيْهِ من السَّريرِ كأنِّي أنْظُرُ إليهما، فقالَ: مَنِ المُتَكَلِّمُ؟ فخرجَ قتيبةُ بكرسيِّهِ من الصَّفِّ، فأعادَ الكَلامَ[1]. قال: فما الرَّأْيُ؟ قالَ: أنْ تَخْرُجَ فَتُحاكِمَهُ. قال: فَارْتَدْ لي مُعَسْكَرًا، ثم اغْدُ إليَّ. فَخرجْنا نلعنُ عَنْبسةَ بنَ سعيدٍ، وكان كلَّمَ الحجَّاجَ في قُتيبةَ، فَجَعلَهُ من أصْحَابِهِ». وخرج قتيبةُ يبحثُ عن معسكرٍ، فلمَّا وجدَهُ رجعَ إلى الحَجَّاجِ، فأخبره بمكانهِ، فسارَ معه بالنَّاسِ إليهِ، وناجزَ الخوارجَ فَهَزَمَهُم.

وشَبيهٌ بالأخبارِ الثَّلاثةِ السَّابقةِ خبرٌ آخرُ عن مُشاورةِ الحَجَّاجِ لأهْلِ الرَّأيِ والنُّصْحِ من خَاصَّتِه في أنْ يُغيرَ على ابنِ الأشْعَثِ بليلٍ، حينَ اتَّصلَتِ الحربُ بينَهما، وتَصْويبه لرأيِ أحدِهم، وعَملِه به، وانتصارِه على ابنِ الأشْعَثِ، قال مؤلفُ الإمامةِ والسياسة[2]: «خَلاَ الحجاجُ بِعَنْبَسةَ بنِ سعيدِ بنِ العَاصِ، ويزيدَ بنِ أبي مُسْلمٍ، وعليِّ بنِ مُنْقِذٍ مولاه، وبعبد الرحمن بنِ زيادٍ مولاه، وكانَ يزيدُ بنُ أبي مسلمٍ حاجبَهُ على ما وراءَ بابِه، وأما عليّ[3] فوكَّلَهُ بالقيامِ وراءَ ظَهْرِهِ، إذا هو نَسِيَ أو غَفِلَ نَخَسَهُ بِمنْخَسةٍ، ثم قال: اذكرِ اللهَ يا حجاجُ، فيذكرُ ما بَدا

---

(١) ويروى أنَّ قتيبة قال للحجاج: «إنك لم تنصح لله ولا لأمير المؤمنين في قتالهم! فقال: وكيف ذاك؟ قال: تبعث الرَّجل الشريف، وتبعث معه رعاعاً من الناس، فينهزمون عنه، ويستحيي فيقاتل حتى يقتل! قال: فما الرأي؟ قال أن تخرج بنفسك ويخرج معك نظراؤك فيؤاسونك بأنفسهم، فلعنه مَنْ ثَمَّ، وقال الحجاجُ: والله لأبرزن له غداً. فلما كان الغد حضر الناس، فقال قتيبة: اذكر يمينك أصلح الله الأمير! فلعنوه أيضاً، وقال الحجاج: أخرج فارتد لي معسكراً»، ففعل. (انظر تاريخ الرسل والملوك ٦: ٢٧٣).

(٢) الإمامة والسياسة ٢: ٤١.

(٣) في الأصل: يحيى، وليس له ذكر في الخبر.

له أنْ يَذْكُرَ، وأمَّا عبدُ الرحمنِ بنُ زيادٍ فكانَ ذَا رأيٍ ومشورةٍ وأدَبٍ وفقهٍ ونَصِيحةٍ، وأما عنبسةُ فكانَ بعيدَ الهِمَّةِ، طويلَ اللِّسانِ، بَدِيهَ الجَوابِ، فاصِلَ الخِطابِ، مُوفَّقَ الرأيِ، فاستشارهم لمَّا طالَ به وبعبدِ الرحمنِ القتالُ، لا يَظْفَرُ واحدٌ منهما بِصَاحِبِه في أن يُبَيِّتَهُ، فَكَرِهَ ذلك مَوالِيه، وأشَار عنبسةُ أن يُبَيِّتَه. فقال الحجاجُ: أصبتَ أصابَ اللهُ بك الخَيْرَ، وما الأَمْرُ إلاَّ النَّصيحةُ، والرأيُ شعوبٌ، فمخطئٌ منها أو مُصِيبٌ »، ثم بيَّتَ ابنَ الأشْعثِ، وهَزمَهُ بليلٍ، وأصابَ عَسْكَرَهُ.

وَوَرَدَ في الأخبارِ الأربعةِ المُتقدِّمةِ أسماءُ ثمانيةٍ من رجالِ الشُّورى عندَ الحَجَّاجِ بنِ يوسفَ. وتَدُلُّ الأخبارُ الثلاثةُ الأولى منها على أنَّه كان يَحْضُرُ مجلسَ الشُّورى في أيامِه عددٌ كبيرٌ من الرِّجالِ، ولكنه لم يُسَمِّ منهم إلاَّ من كانَ يَتحدَّثُ في مَجْلسهِ، أو مَنْ رَوَى بعضَ أخبارِه، وهم زَهْرَةُ بنِ حَوِيَّةَ السّعديُّ الكوفيُّ، وهو صَحابِيٌّ شَهِدَ القادسيَّةَ، وأبلَى فيها بلاءً حسنا[1].

وقبيصةُ بنُ والقٍ التَّغْلبيُّ الكوفيُّ، زَعمَ شبيبٌ بنُ يزيدَ الشِّيبانيُّ أنه كان له صُحْبَةٌ[2]، واستندَ ابنُ حجرٍ العسقلانيُّ إلى قَوْلِه، فَسلَكهُ في الصَّحابَةَ، وتَرْجَمَ له فيهم[3]. وكانَ مِنْ سَادَةِ قَوْمهِ وقَادَتِهم، إذْ كانَ على ثُلُثِ تَغْلِبَ[4]مَع عَتَّابِ بنِ ورقاءَ الرِّياحيِّ، وهو يُقاتِلُ شبيبًا الخارجيَّ سنة سبعٍ وسبعينَ.

(١) الاستيعاب ص : ٥٦٥، وأسد الغابة ٢ : ٢٠٦، والإصابة ١ : ٥٥٢.
(٢) تاريخ الرسل والملوك ٦: ٢٦٤، والكامل في التاريخ ٤ : ٤٢٣.
(٣) الإصابة ٣ : ٢٢٣.
(٤) تاريخ الرسل والملوك ٦ : ٢٦٣.

ومُزاحِمُ بن زُفَرَ بنِ جَسَّاسٍ التَّيميُّ الكوفيُّ، وهو مُحَدِّثٌ ثِقَةٌ[1]، « كانَ كَخَيْرِ الرِّجال »[2]، وكانَ شريفًا بالكُوفةِ[3].

وقُتَيْبةُ بنُ مسلمٍ الباهليُّ البصريُّ، وكان أديبًا فصيحاً راويةً للشعرِ[4]، وكانَ فارسًا مِغوارًا، وقائدًا مظفرًا، وقد وَلاَّهُ الحجاجُ الرَّيَّ في أولِ الأمرِ[5]، ثم وَلاَّهُ خُراسانَ، وهو أعظمُ وُلاتِها قاطبةً في كثرةِ غَزواتِه وفُتُوحاتِهِ[6]، حتى وَصفَهُ ابنُ حَزْمٍ بأنه « صَاحِبُ خراسانَ ذو الآثارِ المَشْهُورةِ »[7].

وعَنْبَسَةُ بنُ سعيدِ بنِ العَاصِ، وهو من أُمراءِ بني أميةَ، نَزلَ الكوفةَ، وكان أديبًا أرِيبًا، وكانَ من خاصةِ الحَجَّاجِ، قال مصعبٌ الزُّبيري[8]: « كان انقِطاعُ عنبسةَ إلى الحَجَّاجِ »، وقال البلاذري[9]: « كانَ أثِيرًا عندَ الحَجَّاجِ، ولم يَزَلْ معه لا يُفَارِقُه ».

ويزيدُ بنُ أبي مُسْلِمٍ مولى ثَقيفٍ، « وكان فيه كِفايةٌ ونَهْضَةٌ،

---

(١) تهذيب التهذيب ١٠ : ١٠٠.

(٢) البخاري، التاريخ الكبير ٤ : ١ : ٢٣، وابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل ٤ : ١ : ٤٠٥.

(٣) جمهرة أنساب العرب ص : ١٩٩.

(٤) الجرجاني، المنتخب من كنايات الأدباء وإشارات البلغاء ص : ٨٢، وياقوت الحموي، معجم الأدباء ١ : ٣٠١.

(٥) تاريخ الرسل والملوك ٦ : ٣٧٤، والكامل في التاريخ ٤ : ٤٩٣.

(٦) انظر كتابي الشعر العربي بخراسان في العصر الأموي ص : ١٥٩ ــ ١٦٩.

(٧) جمهرة أنساب العرب ص : ٢٤٦.

(٨) نسب قريش ص : ١٨١.

(٩) أنساب الأشراف ٤ : ٢ : ١٤٧، وانظر جمهرة أنساب العرب ص : ٨١.

قَدَّمَهُ الحجاجُ بِسَببهما[1] »، وكانَ أخَا الحجاجِ من الرَّضاعةِ، وكانَ يَتقلَّدُ له ديوانَ الرَّسائل[2]. وكان حَظِيًّا عندَ الوليدِ بنِ عبدِ الملكِ بعدَ موتِ الحَجَّاجِ[3]، وكان أمينًا كَشَف عنه سليمانُ بنُ عبدِ الملك فلم يَجِدْ عليه خيانةً دينارًا ولا درهمًا[4].

وعليُّ بنُ مُنْقِذٍ، وعبدُ الرحمنِ بنُ زيادٍ، وهما من موالي الحَجَّاجِ وثِقَاتِهِ وخُلَصائِه، وكان ثانيهما من أهْلِ المعرفةِ والحَصافَةِ والحُنْكَةِ.

ومن عُمَّالِ العراقِ الذين اتَّبعُوا الشُّورى اتباعًا دقيقًا، ولم يُخِلُّوا بها في تَدْبِيرِهم للأمورِ عمرُ بنُ هبيرةَ الفَزاريُّ. وكان يَتَضَرَّعُ إلى اللهِ أنْ يكونَ أعوانُه، ورِجَالُ مَجْلِسهِ، وأَهْلُ مَشورتِه ممن يَتَّقُونَ الله، ويَتحرَّوْنَ الحَقَّ، ويُؤْثِرونَ الصِّدْقَ، وأن يُجَنِّبَهُ ذوي النَّمِيمةِ والغِشِّ والنِّفاقِ، قال الجاحظ[5] : « قال آخرُ : سمعتُ ابنَ هُبَيْرَةَ على هذه الأعوادِ، وهو يقولُ في دُعائِه : اللَّهم إنّي أعُوذُ بكَ من عَدُوٍّ يَسْري، ومن جليسٍ يَفْري[6]، ومن صَدِيق يُطْري ».

وكان يستشيرُ خِيرَةَ العلماءِ والفُقهاءِ من أهلِ البَصْرةِ وأهْلِ الكوفةِ فيما يُمْضي من أوامرِ يزيدَ بنِ عبدِ الملكِ، وهل هو مُصِيبٌ أو مُخْطِئٌ فيما يَفْعَلُ. وكان يُقَدِّرُ من يَمْحَضُهُ النصحَ ويقدِّمُهُ، ويُضَاعِفُ مكافأتَهُ ويُكْرِمُهُ، قال المسعودي[7]: « كانَ يزيدُ بنُ عبدِ الملكِ حينَ ولَّى عمرَ بنَ هبيرةَ الفَراريَّ العِراقَ، وأضافَ إليه خُراسانَ، واستقامَ أمرُهُ

(١) وفيات الأعيان ٦ : ٣٠٩.
(٢) الوزراء والكتاب ص : ٤٢.
(٣) وفيات الأعيان ٦ : ٣٠٩.
(٤) وفيات الأعيان ٦ : ٣١٠.
(٥) البيان والتبيين ١ : ٣٠١.
(٦) يفري : يقطع أعراض الناس بلسانه.
(٧) مروج الذهب ٣ : ٢١٢، وانظر العقد الفريد ١ : ٥٨.

هنالك، بعثَ ابنُ هبيرةَ إلى الحَسَنِ بن أبي الحَسَنِ البصريِّ، وعامِرِ ابنِ شراحيلَ الشَّعْبيِّ، ومحمدِ بنِ سيرين الأنصاريِّ البصريِّ، وذلك في سنةِ ثلاثٍ ومائةٍ، فقال لهم: إنَّ يزيدَ بنَ عبدِ الملكِ خليفةُ اللهِ استخلَفَهُ على عِبادِهِ، وأخَذَ مِيثاقَهم بِطاعَتِهِ، وأخذَ عَهْدَنا بالسَّمْعِ والطَّاعةِ، وقد ولاَّني ما تَرَوْنَ، يَكْتُبُ إليَّ بالأمرِ من أمرِهِ فأُنْفِذُهُ، وأقلِّدُهُ ما تَقلَّدَهُ من ذلك، فما تَرَوْنَ؟ فقال ابنُ سِيرين والشَّعْبيُّ قَوْلاً فيه تقِيَّةٌ. فقال عمرُ: ما تقولُ يا حسنُ؟ فقال الحَسَنُ: يا ابنَ هبيرةَ، خَفِ اللهَ في يزيدَ، ولا تَخَفِ يزيدَ في اللهِ، إنَّ اللهَ يَمْنَعُكَ من يزيدَ، وإنَّ يزيدَ لا يَمْنَعُكَ من اللهِ، وأوشكَ أنْ يبعثَ إليك مَلَكًا فَيُزيلَكَ عن سَرِيرِكَ، ويُخرِجَكَ من سَعَةِ قَصْرِكَ إلى ضِيقِ قَبْرِكَ، ثم لا يُنْجِيكَ إلاَّ عَمَلُكَ. يا ابنَ هبيرةَ، إنِّي أُحَذِّرُكَ أنْ تَعْصِيَ اللهَ، فإنَّما جعلَ اللهُ هذا السُّلطانَ ناصراً لدينِ اللهِ وعبادِهِ، فلا تَتْرُكَنَّ دينَ اللهِ وعبادَه بسلطانِ اللهِ، فإنَّه لا طاعةَ لمخلوقٍ في مَعْصِيةَ الخالقِ. وحُكِيَ في هذا الخَبَرِ أنَّ ابنَ هبيرةَ أجازَهم وأضعفَ جائزةَ الحَسَنِ، فقال الشَّعْبِيُّ: سَفْسَفْنَا فَسَفْسَفَ لنا».

وجاءَ في روايةِ ابنِ عبد رَبِّهِ للخبرِ[1]: «فضرَبَ ابنُ هبيرةَ على كَتِفِ الحسنِ، وقال: هذا الشيخُ صَدَقني وربِّ الكعبةِ، وأمرَ للحسنِ بأربعةِ آلافِ درهم، وأمر للشَّعْبيِّ بألفينِ. فقال الشَّعْبِيُّ: رقَّقنا فرقَّقَ لنا[2]. فأمَّا الحَسَنُ فأرسلَ إلى المَساكِينِ، فلمَّا اجْتَمَعُوا فرَّقها، وأمَّا الشَّعْبِيُّ فإنه قَبِلَها، وَشَكَرَ عليها».

---

(١) العقد الفريد ١ : ٥٨.

(٢) رقق كلامه : عرّض بما يريد ولم يصرِّح به، أي جعله رقيقاً شفَّافاً يَنُمُّ على ما وراءه. ورقق لنا : أقل عطاءنا.

(٥)
« مَجْلِسُ الشُّورَى ورِجَالُهُ بِخُراسَانَ »

كانَ عُمَّالُ العِراقِ مَسْئُولينَ عن خُرَاسانَ وسائرِ المَشْرِقِ إلاَّ أنْ يَضُمَّها الخَلِيفَةُ إليه، ويُشْرِفَ على إدارتها بنفسِه[١]. وكانَ مَجْلِسُ الشُّورى بخراسانَ يَتكوَّنُ من رُؤساءِ الأخماسِ، وهي القبائلُ الخَمْسُ الكبيرةُ التي سَكَنَتْهَا. وهي قَيْسٌ، وتَميمٌ، وبَكْرٌ، وعبدُ القَيْسِ، والأزدُ[٢]، وانضافَ إليه عَدَدٌ من سادةِ العَربِ، وقَادَةِ الجَيْشِ، لِمَكَانَتِهم وسَدَادِ آرائِهم وغَنائِهم في المِحَنِ والشَّدائِدِ، ومَضائِهم وبَلائِهم في الحُرُوبِ والأهْوَالِ.

وأمدَّ خلفاءُ بني أميَّةَ ولاةَ خُراسانَ ببعضِ المُقاتِلَةِ من أهلِ الشَّامِ أحيانًا، وأمدَّهم عُمَّالُ العِراقِ بِمقاتلةٍ من أهلِ الكُوفةِ فَضْلاً عن أهلِ البَصْرةِ، وكانوا يُرْسِلُونَهم إلى خراسان لِيَقْضُوا على الفِتَنِ التي كانت تَشْتَعِلُ بينَ قبائلِها، ويَضْبِطُوا الأمرَ بها، وكانُوا يُرْسِلونهم أيضاً لِيَشُدُّوا من أَزْرِ وُلاتهم عليها، ويُعَوِّضوا خَسائِرَهم من الجُنْدِ في حُروبِهم مع التُّركِ بما وراءَ نَهْرِ جَيْحُونَ[٣].

وكان أكثرُ العرب بخراسانَ من أهلِ البَصْرةِ، لأنها كانت من فُتُوحهم، وقد اندمج مُقاتِلَتُهُم الذينَ وَجَّههم عمالُ العراقِ إلى خراسان في قَبائِلهم التي اسْتَوْطَنتها قبلَهم، وأمَّا مقاتلةُ أهلِ الشَّام ومُقَاتِلَةُ أهلِ الكوفةِ

---

(١) انظر الشعر العربي بخراسان في العصر الأموي ص : ٤٨.
(٢) الشعر العربي بخراسان في العصر الأموي ص : ٧٢
(٣) الشعر العربي بخراسان في العصر الأموي ص : ٥٧.

فَظَلَّ كلٌّ منهم مجموعةً قائمةً برأسها، وهم يُنْسَبُونَ في أحداثِ خراسانَ وحُروبِها إلى بُلْدانهم الأصليَّةِ، إذ يقالُ لهم فيها: أهلُ الشامِ أو أهلُ الكوفة[1]. وكان لهم قَادتُهم وزُعماؤُهم، فدخَلُوا في مَجْلِسِ الشُّورى بخراسانَ، وكانُوا من أصْحَابِ الرَّأيِ فيه.

ولم يزلْ مجلسُ الشُّورى بخراسانَ يتألفُ من رؤساءِ الأخْمَاسِ، وسادةِ العَرَبِ، وقادةِ الجَيْشِ من الفَتْحِ إلى نهايةِ الدَّولةِ الأمويةِ.

وتَعَاقَبَ على خراسانَ ولاةٌ كثيرون، كان جُلُّهم من القَيْسِيَّةِ، وأقلُّهم من اليمنيّة [2]، واحْتَدَمتِ العصبيَّةُ والمنافسةُ بين الحِلْفَيْنِ الكَبيرَيْنِ فيها، وهما حِلْفُ قيسٍ وتميمٍ، وحلفُ بكرٍ وعبدِ القَيْسِ والأزدِ[3]، وتَنازَعت قَبائِلُهما وتَقاتَلَتْ مِرارًا، ومع ذلكَ فإنَّ مجلسَ الشُّورى بخراسانَ ظلَّ يَشْتَمِلُ على أولئك الرِّجالِ، ولم يكدْ يَخْلُو من أيِّ فريقٍ منهم، وإنْ ضَعُفَ نُفُوذُ بعضِهم أحيانًا.

وأحْصَى صالحُ العلي رؤساءَ الأخْمَاسَ بخراسانَ، وتَرجَم لكلٍّ منهم تَرْجَمةً وافيةً دقيقةً، إلاَّ رؤساءَ عبدِ القَيْسِ، فإنّه تَركهم لقلّةِ أخبارهم[4].

وكانَ في مَجْلِسِ الشُّورى بخراسانَ فريقٌ متميّزٌ من الرِّجَالِ، لم

---

(١) الشعر العربي بخراسان في العصر الأموي ص : ٧٠.
(٢) الشعر العربي بخراسان في العصر الأموي ص : ٣٢ — ٥٢.
(٣) الشعر العربي بخراسان في العصر الأموي ص : ٧٣.
(٤) استيطان العرب في خراسان، مقالة بمجلة كلية الآداب في جامعة بغداد، العدد الأول، لسنة ١٩٥٩، ص : ٤٢ — ٥٨.

يكنْ له مُقابِلٌ في مجَالِسِ الشُّورى بالأمْصارِ الأخرى، ولا بحاضرةِ الدَّوْلةِ، وهم أهلُ المَعْرِفةِ بالحَرْبِ، والخِبْرةِ في شُؤُونِ القِتالِ. وكانَ لهم القولُ الفَصْلُ في المسائِلِ التي اخْتَصُّوا بها، لا يُغَالِبُهم أحدٌ عليها، بل يُسَلِّمُ لهم بها، ويَمْتَثِلُ لرأْيِهم فيها. واشْتُهِرُوا بذلك في آخرِ القَرْنِ الأولِ، ولم يَزالُوا أصحابَ الرأيِ في الحَرْبِ والقِتالِ في صَدْرِ القَرْنِ الثاني، وهم من العربِ والمَوالي، وقد حَفِظَ الطبريُّ أسماءَهم، وذكر عملَ كلٍّ منهم، إذ يقول[1]: « كانَ صاحبَ رأيِ خراسانَ في الحرب المُجَشِّرُ بنُ مزاحمٍ السّلميُّ، وعبدُ الرحمن بن صُبْحٍ الخَرَقيُّ، وعُبَيْدُ الله ابن حبيب الهَجريُّ. وكان المجشّرُ يُنْزِلُ الناسَ على راياتِهم، ويَضَعُ المسالحَ، ليس لأحدٍ مِثْلُ رأيِه في ذلك. وكان عبدُ الرحمن بنُ صُبْحٍ، إذَا نَزلَ الأمرُ العَظِيمُ في الحَرْبِ، لم يكنْ لاحدٍ مِثْلُ رأيِه. وكان عبيدُ اللهِ ابنُ حبيبٍ على تَعْبِئةِ القِتَالِ. وكان رجالٌ من المَوالي مِثْلَ هؤلاء في الرّأي والمشورة والعِلْمِ بالحَرْبِ، فمنهم الفَضْلُ بن بَسّامٍ مولى بني لَيْثٍ، وعبدُ الله بن أبي عبد الله مولى بني سليمٍ، والبَخْتَرِيُّ بنُ مجاهدٍ مولى بني شيبان ».

وانضمامُ بعضِ المَوالي إلى رِجَالِ الشُّورى بخراسانَ ليس أمرًا جديدًا كلَّ الجِدَّةِ، فقد كانَ له مَثيلٌ في رِجَالِ الشُّورى بالشَّامِ[2] والعِراقِ[3]، ولكنه يَدُلُّ على تَطوُّرٍ اجتماعيٍّ مهمٍّ، وهو ارتفاعُ مكانةِ نفرٍ من المَوالي، ومُساواتُهم للعربِ في مجلسِ الشُّورى بخراسانَ. ونَجَم هذا التَّطوُّرُ

---

(١) تاريخ الرسل والملوك ٧ : ٧٩، والكامل في التاريخ ٥ : ١٦٧.

(٢) أنساب الأشراف ٤ : ٢ : ٨١، والوزراء والكتاب ص : ٤٠.

(٣) الإمامة والسياسة ٢ : ٤١، والوزراء والكتاب ص : ٤٢، ٤٩.

عن متَطَلَّباتِ الحَرْبِ، ومُسْتَلْزَماتِ القِتالِ، وضروراتِ إرْسالِ الوُفودِ إلى مُلوكِ خراسانَ وغيرِهم من مُلوكِ التُّرْكِ بما وراءَ النَّهْرِ، وعَقْدِ المُعاهداتِ بينَهم وبين العَربِ[1]. فاسْتَنْصَحَ وُلاةُ خراسان الأكفياءَ الأوفياءَ من الموالي، وأسْنَدُوا إليهم القِيامَ ببعضِ الاسْتِطلاعاتِ والتَّرتيباتِ والسِّفاراتِ، التي لم يكنِ العربُ يُحْسِنونَ القِيامَ بها، إذ كانَ أولئك الموالي من أهْلِ البِلاَدِ، فكانوا يَعْرِفُونَ درُوبَها ومَسالِكَها، ويُتْقِنُونَ لُغاتِها ولَهَجاتِها، ويَعْلَمُونَ عَوائِدَها وتقالِيدَها، ويَسْتَطيعونَ التَّفاهم مع مُلوكِها، وكانوا مَشْهورِينَ أيضاً بالأمانةِ والمَحَبَّةِ للعَربِ[2].

والجديدُ كلُّ الجدَّةِ في رجالِ الشُّورى بخراسانَ حقًّا هو ظُهورُ بعضِ الأعاجِمِ بينهم، قال المدائنيُّ يصفُ استعدادَ قتيبةَ بنِ مسلمٍ الباهليِّ للغَزْوِ في الرَّبيعِ من كلِّ عام[3]: « كانَ يَبْعَثُ في الطَّلائِعِ الفُرْسَانَ من الأشرافِ، ويَبْعَثُ معهم رِجالاً من العَجَمِ ممن يَسْتَنْصِحُ ». ويُنْبِئُ الخبرُ بأنَّ الحَاجاتِ العَسْكريَّةَ هي التي حَمَلَتْ قتيبةَ بنَ مسلمٍ وغَيْرَهُ من ولاةِ خراسانَ على تَقْرِيبِ الثِّقاتِ الأثباتِ من الأعاجمِ واصْطِنَاعِهم، للاستعانةِ بهم في تَدْبيرِ أمرِ الحَرْبِ خَاصةً.

(١) تاريخ الرسل والملوك ٦ : ٤٢٩، ٤٥٥، والكامل في التاريخ ٥ : ٥٢٧، ٥٥٠.

(٢) تاريخ الرسل والملوك ٦ : ٤٨٠.

(٣) تاريخ الرسل والملوك ٦ : ٥٠٣، والكامل في التاريخ ٥ : ٨.

(٦)
« مَجْلِسُ الشُّورى ورجَالُه بِمصْرَ »

تَبْدُو أخبارُ مَجْلِسِ الشُّورى بمصرَ قليلةً ضئيلةً، بل مُسْتَخْفِيةً مُتَوارِيةً، ومن أسبابِ ذلكَ أنَّ حالَ مصرَ كانت تختلفُ أشدَّ الاختلافِ عن أحوالِ الشَّامِ والعِراقِ وخراسانَ، فقد كانتْ حَياتُها صحيحةً مستقيمةً، وآمنةً مطمئنةً، فلم يتذمَّرْ أهلُها، ولم يُعْلِنُوا الثورةَ على وُلاتِهم إلاَّ نادرًا. وإنَّما كانَ رجالُ الشُّورى في الأمصارِ الأخرى يَظْهَرُونَ في الفِتَنِ والحُروبِ، ويُذْكَرُونَ في أخبارِها، ولكنَّ ما سَلِمَ من أخبارِ الشُّورى بمصرَ يُرجِّحُ أنَّ رجالَ الشُّورى بها كانوا من « أهْلِ الحَسَبِ والدِّينِ والمروءةِ »، ومن « أهْلِ العِلْمِ »[1]، ومن « أشياخِ الفقه »[2].

(٧)
« مُعارضةٌ بين مجالِسِ الشُّورى بالأمْصارِ »

بجانب الأخبارِ السالفةِ عن مجالسِ الشُّورى ورِجالِهَا في الأمْصَارِ المختلفةِ أخبار كثيرة، وهي جميعًا تُبيِّنُ أنَّ الصورةَ التاريخيةَ لهذِه المجالسِ كانت متقاربةً، فقد كانَ في كلِّ مِصْرٍ مَجْلِسٌ للشُّورى،

(١) العقد الفريد ١ : ٤٢، ونهاية الأرب ٦ : ٤٢.

(٢) الولاة والقضاة ص : ٨٩، ٣٢٢.

وكانَ رِجَالُهُ في الغَالِب ثلاثَ فِئَاتٍ، الأولى رُؤساءُ العَربِ وزُعَماؤُهم، والثانيةُ قادةُ الجُنْدِ وأُمَرَاؤُهم، والثالثةُ علماءُ النَّاسِ وفُقَهاؤُهم، وكان مُعْظَمُهم من أَهْلِ السِّنِّ والتَّجْربةِ، ومن ذوي المَعْرِفَةِ والحُنْكَةِ، ومن أصحابِ الأمانةِ والثِّقةِ، ومن أولي المَودَّة والنُّصْرَةِ للدَّوْلةِ. وكانوا يُدْعَوْنَ للشُّورى في قَصْرِ الخِلافةِ، أو في دُورِ الإمارة، أو في المسَاجِد الجَامعةِ، أو في مَقارِّ القِيادَةِ، وكانَ الخلفاءُ والعُمَّالُ يأخذُونَ بما يَبْدُو لهم أنه أَصْلَحُ الآراءِ وأنْفَعُها للدَّولة، وأحْفَظُها للدِّين والرَّعِيَّةِ.

وكانَ مجلسُ الشُّورى بالمدينةِ أرقَى المَجالِسِ، إذ كانَ في أكثرِ الأحيانِ أحْسَنَها تَنْظِيمًا، وأجودَهَا تأليفًا، وأنفذَها حُكْمًا، فإنه كانَ في أوَّلِ تَشْكِيلِهِ يشتملُ على الصَّحابة، ثم صارَ يَشْتَمِلُ على مَنْ خَلَفَهم من فُقَهاءِ التَّابعينَ، وكانَ ثلاثةٌ من عُمَّالِ المدينةِ يَفْصِلُونَ في القضايا برأيِ رِجَالِ الشُّورى.

وقد تفوَّقَ مجلسُ الشُّورى بالمدينةِ على غَيْرِهِ من المجَالِسِ، لأنَّ المدينةَ مُهاجَرُ الرَّسُولِ الكريمِ، ودارُ قريشٍ ومُسْتَقرُّها بعدَ الإسلامِ، وحاضرةُ الخلافةِ، وأصلُ التَّشْرِيعِ في صَدْرِ الإسْلامِ[1]، وكانت أوفَر البلدانِ معرفةً بالشُّورى، إذ كانَ لها تَجْربةٌ عريقةٌ فيها، تَجْمَعُ بين التَّقاليدِ والمُمارَساتِ القُرَشِيَّةِ، وبين المَبادئ والتَّطبيقاتِ الإسلاميَّةِ، وكانَ أهلُها أبصرَ بِتَجْربتها، وأميلَ إلى الصُّدورِ عنها. وكان عُمَّالُ المدينةِ الثلاثةُ الذين اتَّبعُوا الشُّورى في تَدْبيرِهم للأُمورِ من قُرَيْشٍ، ومن أَهْلِ المَدينةِ، أو ممن نَشأ بها، وتعلَّم فيها، وكانوا أيضاً من أهلِ العِلْمِ

---

(١) أحمد أمين، فجر الإسلام ص : ١٧٢.

والفِقْهِ، ومن أَصْحَابِ الصَّلاحِ والفَضْلِ. وكانُوا في سَعةٍ من أمرِهم، لأنهم كانوا يَنْظُرونَ في قضَايا اجتماعيَّةٍ متنوعةٍ تَتعلَّقُ بحقوقِ النَّاس، فكانوا يَقْطَعُونها بما يَتَّفقُ رجالُ الشُّورى على أنَّه أَصَحُّ الآراءِ، وأعْدَلُ الأحكامِ. وأمَّا القَضايا السِّياسيَّةُ فلم يكن لاجتهادِهم فيها أيُّ اعتبارٍ، ما دامَ يُنْكِرُ حقَّ بني أميةَ في الخِلافَةِ، بل إنَّ أهلَ المدينةِ كلَّهم نُهُوا عن الخَوْضِ في السياسةِ، وقُرِّعُوا وهُدِّدوا مرارًا، حين احتجُّوا على حُكْمِ بني أُميَّةَ[1]، وحُورِبُوا حينَ حَاولُوا انتزاعَ المُلْكِ منهم[2]، واضْطُهِدُوا وظُلِمُوا، حين أيَّدوا بألسِنَتِهم دونَ سُيوفِهم بعضَ العَلويِّينَ الذِين ثارُوا عليهم[3].

ويَلِيهِ في دِقَّةِ التَّنظيمِ، وجَوْدَةِ التأليفِ، ونَفاذِ الحُكْمِ مَجْلِسُ الشُّورى بخُراسانَ، فإنه كان يَحْتَوي على طَائِفَتَيْنِ من الرِّجالِ: إحداهُما زُعماءُ القَبائِلِ وأمراءُ الجَيْشِ. وكانَ لِرَأْيِهم وَزْنٌ كبيرٌ في الأَحْداثِ السِّياسِيَّةِ التي تُؤَثِّرُ في حَياةِ قَبائِلهم ومُسْتَقْبَلِها، وتُحَدِّدُ مَوْقِفَها وعَلاقَتَها بالخليفةِ والوَالي، فإنَّهم كانوا يُنَاهِضُونَ الوَالي بِقُوَّةٍ، ويَقْتُلونَهُ، إذَا خَرَجَ على رَأْيِهم، كما يُصوِّرُ ذلك مُعارَضَتُهم لِقُتَيْبَةَ بنِ مُسْلِمٍ الباهليِّ، واغتيالُهم له، لمَّا تَمَرَّدَ على سليمانَ بنِ عبدِ المَلكِ، وعَزَمَ على خَلْعِهِ، خلافًا لإرادَتِهم[4].

---

(١) الطبقات الكبرى ٥ : ٢٣٣، وأنساب الأشراف ٤ : ١ : ٢٤، ٣٨، وتاريخ اليعقوبي ٢ : ٢٧٣، ٣٧٤، ٢٨٥، والعقد الفريد ٤ : ٨١، ٨٢، ومروج الذهب ٣ : ١٢٨، والعيون والحدائق ٣ : ٧.

(٢) تاريخ الرسل والملوك ٥ : ٤٨٧، والكامل في التاريخ ٤ : ١١٥.

(٣) الأغاني ٧ : ٢٢.

(٤) تاريخ الرسل والملوك ٦ : ٥٠٩، والكامل في التاريخ ٥ : ١٣.

وكانَ أَحَدُهم يُضْعِفُ مُشَايَعَةَ أكْثرِهم لِلْوَالي، وينْقُضُ ما اتَّفقُوا عليه، كما يُصوِّرُ ذلك مُخالفةُ يحيى بنِ الحُضَيْنِ البَكْرِيِّ لعاصمِ بنِ عبدِ الله الهِلاليِّ، والي خراسانَ لهشامِ بنِ عبدِ الملك، وَمنْ تَابَعَهُ من زُعماءِ القَبائِل الأخرى، وإبطالُهُ لِمَا أجْمَعُوا عليه من الرِّضا بِمُسَالَمَتِهِ للحارثِ بن سُرَيْجٍ التَّميميِّ المُرْجئيِّ، فإنه لمَّا «صالحَ الحارثَ، وكتبَ بينَه وبينَه كتابًا على أنْ يَنْزِلَ الحارثُ أيَّ كُوَرِ خراسانَ شاءَ، وعلى أنْ يَكْتُبَا جميعاً إلى هِشَامٍ يسألانه كتابَ اللهَ وسُنَّةَ نَبيِّهِ، فإنْ أبَى اجْتَمَعا جميعاً عليه. فَخَتَم على الكتاب بعضُ الرؤساءِ، وأبَى يحيى بنُ حُضَيْنٍ أنْ يَخْتِمَ، وقال: هذا خَلْعٌ لأميرِ المؤمنينَ»[1]، فلم يَتِمَّ شيءٌ مما هَمُّوا به.

والطائفةُ الثانيةُ هي أهلُ الخِبْرَةِ والدِّرايةِ بشؤُونِ الحَرْبِ من العَربِ ومَواليهم وثِقاتهم من العَجَمِ. وكانوا أصحابَ الأمرِ في التَّخْطِيطِ للغَزْوِ والقِتَالِ، وكانَ لهم الحريَّةُ في ذلك، وكان يُؤْخَذُ بِرأيِهم، لأنهم كانوا يَجْتَهِدُونَ أحسنَ ما عِنْدَهم، حمايةً لِوُجودِهم وكيانِهم، وصيانةً لسيادتهم وسُلْطَانهم، وتَعْزيزاً لِمفاخِرِهم ومآثِرِهم، وتَوْسيعاً لِرُقْعَةِ الفُتُوحِ الإسْلامِيَّةِ، وتأكيدًا لِمَكانَتِهم عند الخَلِيفةِ.

ويَكَادُ مَجْلِسُ الشُّورى بالشَّامِ ومجلسُ الشُّورى بالعراقِ يَتساوَيانِ في الدَّرجةِ، ولعلهما يأتيانِ معًا في المَرْتبةِ الثَّالثةِ، فإنَّهما كانَا يَتماثَلانِ في رِجَالِهما، ويَتَشابَهانِ في السَّيْطرةِ عليهما، فقد كانَا يتألَّفانِ من وُجُوهِ العَربِ وأشْرَافهم، وأهْلِ النَّباهةِ والطَّاعة في قَبَائِلهم، ومن عُلَماءِ النَّاسِ

(١) تاريخ الرسل والملوك ٧ : ١٠١، والكامل في التاريخ ٥ : ١٨٧.

وفُقَهائِهم. وكان الخُلفاءُ وعُمَّال العِرَاقِ يَسْتَفْتُونَ أهلَ العِلْمِ من رِجالِ الشُّورى في القَضايا الفِقْهيَّةِ المُلْبِسَةِ، ويَعْمَلُونَ بما يُفْتُونَ به فيها، وكانَ من الخُلفاءِ من يُدَقِّقُ في بَعْضِ هذه القَضايا تَدْقِيقًا بالِغًا، إذا اختلفتْ آراءُ أشياخِ الشَّام فيها، ولم يَطْمَئِنَّ إلى رأيٍ منها، فكان يسأَلُ عنها أشياخَ مصرَ[1]، أو أشياخَ المدينةِ[2]، لِيَعْمَل فيها بأرجحِ الآراءِ وأقْوَاها.

وكان الخلفَاء وعُمَّالُ العِرَاقِ يَرْجِعُونَ إلى رِجَالِ الشُّورى في الأُمورِ العَسْكَرِيَّةِ والسِّيَاسِيَّةِ الخَطِيرةِ، ويَأْخُذُونَ فيها بأَصحِ الآراء وأَحْكَمِها، إذا كانتْ تَبِعتُها وعُهْدَتُها تَقَعُ على عَواتِقِهم جميعًا، وكانتْ مَنْفَعَتُها ومَضرَّتُها تُصِيبُهم معًا، ولكن الخلفاءَ من الأُسرةِ المروانيَّةِ وأَهْلِ بَيْتِهم من بني أُمية كانوا أَصْحَابَ النُّفوذِ في مَجْلِسِ الشُّورى بالشام، كما كانَ عُمَّالُ العراق وأعْوانُهم من شيعةِ بني أميةَ أصحابَ النُّفُوذِ في مَجْلِسِ الشُّورى بالعِراقِ في أكثرِ الأَحْيَانِ.

وقد أحسنَ زيادُ ابنُ أبيهِ في وِلاَيَتِهِ على العِراقِ ألوانًا من الإِحْسَانِ، إذ اتَّخذَ طائفةً من التَّنْظيماتِ والتَّرْتيباتِ المُحْكمَةِ مَكَّنَتْهُ من ضَبْطِ النَّواحي الإداريَّةِ والمَاليَّةِ والأَمْنِيَّةِ ضبطًا دَقِيقًا[3]، وأسَّسَ مجلسَ الشُّورى بالعِرَاقِ على قَواعِدَ وتقاليدَ سَليمةٍ. وكانَ يَهْتَدي فيما يَصْنَعُ بِسِيرةِ عمرَ بنِ الخَطَّابِ، ولذلك نَوَّه عمرُ بنُ عبدِ العزيزِ بِصَنيعِه تَنْويهًا

(١) الولاة والقضاة ص: ٣٢٢.
(٢) أنساب الأشراف المخطوط ٢ : ٢١٩.
(٣) أنساب الأشراف ٤ : ١ : ٢٠٥ ــ ٢١٠، وتاريخ اليعقوبي ٢ : ٢٣٤، وتاريخ الرسل والملوك ٥ : ٢٢٢، والكامل في التاريخ ٣ : ٤٥٠.

رائعًا، قال العُتْبِيُّ[1]: ذَكَرَ عمرُ بنُ عبدِ العزيز زيادًا فقال: سَعَى لأهْلِ العِرَاقِ سَعْيَ الأمِّ البَرَّةِ، وَجَمَعَ لهم جَمْعَ الذَّرةِ ».

ومع ذلك فإنَّ مَنْ خَلَفَهُ من العُمَّالِ على العِرَاقِ لم يُحَافِظُوا على المُسْتَوى الرَّفيعِ الذي بَلَغَهُ مجلسُ الشُّورى في أيامه، وقد جَدَّ الحجاجُ ابنُ يوسفَ أنْ يُعارِضَ زياداً، فأخْفَقَ ولم يُفْلِحْ، قال المدائني[2] : « قالَ الحَسَنُ البصريُّ: تَشَبَّهَ زيادٌ بعمرَ فأفْرَطَ، وتَشبَّهَ الحجاجُ بزيادٍ فأهْلَكَ النَّاس ».

ويَعُودُ تَقْصِيرُ عُمَّالِ العراقِ عن المُحافَظةِ على المُسْتَوى الرَّفيعِ الذي وَصَلَ إليه مجلسُ الشُّورى في وِلايةِ زيادٍ إلى أسبابٍ مُتعدِّدةٍ، لعلَّ من أهمها كثرةَ الفِتَنِ والحُرُوبِ، حتى لقد أنفقَ الحجاجُ نصفَ وِلايتِه على العِرَاقِ في مُناجزةِ الخَارِجينَ عليه وعلى بني أميَّةَ، وما كانَ يَنْجُمُ عن ذلك من سَخْطِ العُمَّالِ على القَبائِلِ المُؤيِّدةِ للثَّائرين، واضْطِهَادِهم لها، وإبْعَادِهم لِرِجَالِها.

ومنها تَفَاقُمُ العَصبيَّاتِ القَبليَّةِ وتَضَارُبُ النَّزعاتِ الحِزْبيَّةِ، فكان ذلك يُفَرِّقُ صُفُوفَ الجماعةِ، ويَدْفَعُها إلى التَّدابُرِ والتَّناحُرِ، ويَمْنَعُها من الاهتمامِ بالمصالحِ المشتركةِ، ويَشْغَلُها عن التَّفكيرِ في تَطْويرِ الأنْظِمةِ العامةِ.

ومنها انْهِماكُ أكْبَرِ عُمَّالِ العِراقِ في تلك العَصبيَّاتِ أو النَّزَعاتِ،

---

(١) العقد الفريد ٥ : ٧.

(٢) البيان والتبيين ٢ : ٥١، والكامل ٣ : ٢٦١، والعقد الفريد ٥ : ٧.

كالحَجَّاجِ بنِ يوسفَ، وخالدِ بنِ عبدِ الله القَسْرِيِّ، إذ كانَ الأولُ قيسيَّ الهَوَى، وكانَ الثاني يمني الهَوَى، فكان ذلكَ يزيدُ من تَفَرُّقِ أهلِ العِرَاقِ، ويُؤَدي إلى إخْرَاجِ بَعْضِهم من الشُّورى.

وأمَّا مجلسُ الشُّورى بمصرَ فإنَّهُ يأتي في آخرِ المَجَالِسِ، لِنذْرَةِ أخْبَارِهِ، وقلَّةِ رجالِهِ.

« الفَصْلُ الثَّاني »
« مَوْضُوعاتُ الشُّورَى ونَتَائِجُهَا »

(١)
« مَيْلُ بني أميَّةَ وعُمَّالِهم إلى الشُّورَى »

تدلُّ أخبارٌ كثيرةٌ على إيمانِ بني أميةَ وعمَّالِهم بالشُّورى، ودَعْوَتِهم إلى الاعتمادِ عليها في تسييرِ شؤونِ الدولةِ، وتَدْبِيرِ أُمُورها المُعْضِلَةِ، فمن الأخبارِ التي تُبَيِّنُ عناية بني أمية بالشُّورى وصيَّةُ معاويةَ بن أبي سفيان لابنه يزيدَ، فهو يقولُ له فيها[1]: « إذا أردتَ أمرًا، فادْعُ أهلَ السِّنِّ والتَّجربةِ من أهلِ الخَيْرِ من المَشايخِ وأهلَ التَّقْوَى، فشاورهم ولا تخالفهم، وإيَّاك والاسْتِبْدَادَ برأيك، فإنَّ الرأيَ ليس في صدرٍ واحدٍ، وصدِّقْ من أشارَ عليك إذا حَمَلَكَ على ما تَعْرِفُ، واخْزِنْ ذلك عن نسائِكَ وخَدَمِك ».

ومنها وصيةُ مروانَ بنِ الحَكمِ لابنه عبدِ العزيزِ حين ولاَّهُ مصرَ، فهو ينصحُ له فيها بقوله[2]: « اسْتَشِرْ جلساءك وأهلَ العِلْمِ، فإنْ لم يَسْتَبِنْ لك، فاكتب إليَّ يأتِكَ رأيي »، ويذكر أنه قال له فيها[3]:

---

(١) البداية والنهاية في التاريخ ٨ : ٢٣٠.

(٢) العقد الفريد ١ : ٤٢، ونهاية الأرب ٦ : ٤٢.

(٣) الكندي، الولاة والقضاة ص : ٤٨، والمواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ١ : ٢١٠.

« أوْصيك ألاَّ تعجلَ في شيءٍ من الحُكْمِ حتى تَسْتَشِيرَ، فإن الله عزّ وجلّ لو أغنى أحدًا عن ذلك، لأغْنَى نَبِيَّهُ محمدًا، صلى الله عليه وسلم، عن ذلك بالوَحْيِ الذي يَأتِيهِ، قالَ الله عز وجل: ﴿ **وشَاوِرْهُم في الأَمْرِ** ﴾[1].

ومنها وصيةُ عبدِ الملكِ بن مروانَ لأخيه عبدِ العزيزِ لمَّا فارَقَهُ إلى مصرَ بعدَ أن قَدِمَ عليه دمشقَ، فهو يقول له فيها[2]: « إذا انتهى إليك مُشْكِلٌ، فاسْتَظْهِرْ عليه بالمُشَاوَرةِ، فإنَّها تفتح مغاليقَ الأمورِ المُبْهمةِ، واعلم أنَّ لك نصف الرأي، ولأخيك نصفه، ولن يهلك امرؤٌ عن مشورة ».

ومنها وَصِيَّتُهُ لأَوْلادِهِ قبلَ وفاتِه، فهو يقولُ لهم فيها[3]: « انْظُروا يا بنيَّ مسلمة بنَ عبدِ المَلكِ، فاصْدُرُوا عن رَأيه، فإنَّهُ نَابُكُم الذي تَفْتَرُّونَ عنه، ومِجَنُّكم الذي تَسْتَجِنُّونَ به »، ويُرْوَى أنَّه قال لهم فيها[4]: « وانْظُرُوا ابنَ عَمِّكم عمرَ بنَ عبدِ العزيزِ، فاصْدُرُوا عن رَأيِهِ، ولا تُخِلُّوا عن مَشُورَتِه، اتَّخِذُوهُ صاحِبًا لا تَجْفُوهُ، ووزيرًا لا تَعْصُوهُ، فإنَّهُ ما عَلِمْتُمْ فَضْلَهُ ودِينَهُ وذكاءَ عَقْلِهِ، فاسْتَعِينُوا به على كلِّ مهمٍّ، وشاوِرُوهُ في كلِّ حَادِثٍ ». وقال لعمرَ بنِ عبدِ العَزيزِ[5]: « يـا

---

(١) آل عمران : ١٥٩.

(٢) الكامل في التاريخ ٤ : ٥١٥، وابن الطقطقي، الفخري في الآداب السلطانية ص : ١٢٦.

(٣) المبرد، التعازي والمراثي ص : ١٢٣، ومروج الذهب ٣ : ١٧٠، والكامل في التاريخ ٤ : ٥١٨، وتاريخ الإسلام ٣ : ٢٧٧.

(٤) الإمامة والسياسة ٢ : ٥٧.

(٥) الإمامة والسياسة ٢ : ٥٧.

أبا حَفْص، اسْتَوْصِ خيرًا بأَخَوَيْكَ الوليدِ وسليمانَ، ...، وقد أوصَيْتُهما بك، وعَهِدْتُ إليهما أنْ لا يَقْطَعَا شيئًا دُونَك ».

وهل أدَلُّ على تمسُّكِ عبدِ الملك بالشُّورَى من قَوْلِه[1] : « لأنْ أخطئَ وقد اسْتَشَرْتُ أحبُّ إليَّ من أنْ أُصِيبَ من غَيْرِ مَشُورَةٍ ».

وقال عمرُ بنُ عبدِ العزيز لرجاءِ بنِ حَيْوةَ الكِنْدِيِّ مُوَضِّحاً مَحَاسنَ الشُّورى وفَوائِدَها للحاكِمِ والمَحْكوم[2]: « يا رجاءُ، إنَّ مُلاقَاةَ الرِّجالِ تُلَقِّح[3] لأَوْليائِها، وإنَّ المَشُورةَ والمناظرةَ بابُ رحمةٍ، ومفتاحُ بركةٍ، لا يَضِلُّ معهما رأيٌ، ولا يَفْقُدُ معهما حَزْمٌ ».

وبلغَ من اعتقادِ بني أميةَ بقيمةِ الشُّورى، ونُزُوعِهم إلى الأَخْذِ بها في تَصْريفِ الأمور، طلبًا للرأي السَّديدِ، والتَّدبير الدَّقيقِ، وتجنُّباً للتَّسرعِ في إصدارِ القرارِ، والوقوع في الخطأ أنَّهم كانوا يُعيِّنونَ مستشارين لأبنائهم أو إخوانهم حين يستعملونهم على الأمصار، حتى يُعِينُوهم ويَنْصَحُوا لهم، وممن فعل ذلك منهم مروان بن الحكم، فإنه لمَّا ولَّى ابنه عبد العزيز على مصر ألحق به موسى بن نصير اللَّخميَّ، وقال له[4]: « جعلت لك موسى بن نصير وزيرًا ومشيرًا ».

ومنهم عبدُ الملكِ بنُ مروانَ، فإنَّه لمَّا قلَّد أخاه بشرًا العراقَ، ضمَّ إليه رَوْحَ بنَ زنباع الجذاميَّ، وقال له[5]: إن رَوْحاً عمّك الذي لا

(١) ابن عبد البر، بهجة المجالس ٢ : ٤٥٧.
(٢) تاريخ اليعقوبي ٢ : ٣٠٦.
(٣) قال الزمخشري في أساس البلاغة : لقح : « يقال : جرّب الأمور فلقّحت عقله، والنظر في العواقب تلقيح للعقول، وفلان ملقّح منقح : مجرب مهذب ».
(٤) الولاة والقضاة ص : ٤٧، والمواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ١ : ٢٠٩.
(٥) مروج الذهب ٣ : ١١٧، وانظر الوزراء والكتاب ص : ٣٦.

ينبغي أن تقطع أمرًا دونه، لصدقه وعفافه، ومناصحته ومحبته لنا »، وضمَّ إليه موسى بن نصير اللّخميّ، وجعله وزيرًا له ومشيرًا، فلازمه ولم يفارقه مدّة ولايته على العراق، فلما مات بشر رجع موسى إلى الشام[1].

وتَمَسَّكَ كثيرٌ من عمّال بني أمية بالشُّورى، ونَوَّهوا بِمَنافعها في تَدْبِيرِ الأُمُورِ، والنَّظَرِ لِمصالحِ النَّاس. ورُوِيَتْ عنهم أقوالٌ مأثورةٌ تكشفُ عن الصِّفاتِ التي كانوا يفضّلون توافرها فيمن يستشيرونهم، وأنهم كانوا يختارونهم من أصحاب المعرفةِ والأمانةِ، وأهلِ الرَّويةِ والأناةِ، الذين يَتريَّثون في إبداء الرأي، ويَحْرِصُونَ على قَوْلِ الحقِّ، وأنهم كانوا يمقتون المُتَعجِّلينَ المُتَذَبْذِبينَ، ويتحاشون أنْ يستشيروهم في شيء مما يعرضُ لهم، وممن اشتهر منهم بذلك زيادُ ابنُ أبيه عامل معاوية على العراق، قال ابن قتيبة[2]: « قال زيادٌ لرجلٍ يُشَاوره: لكلِّ مستشيرٍ ثقةٌ، ولكلِّ سرٍّ مستودعٌ، وإنَّ النَّاسَ قد أَبْدَعَتْ بهم[3] خَصْلَتَانِ: إضاعةُ السِّرِّ، وإحْراجُ[4] النّصيحةِ، وليس موضع السِّرِّ إلاَّ أحدُ رجلين: رجلُ آخرةٍ يرجو ثوابَ الله، أو رَجُلُ دنيا له شَرَفٌ في نفسه، وعَقْلٌ يَصُونُ به حَسَبَهُ، وقد عَجَمْتُهما لك ».

ومنهم عمرُ بنُ هبيرةَ الفزاريُّ عامل يزيد بن عبد الملك على العراقِ،

(١) الإمامة والسياسة ٢ : ٥٩، ٩٤.

(٢) عيون الأخبار ١ : ٢٩، وانظر النص في تاريخ الرسل والملوك ٥ : ٣٠٢، والكامل في التاريخ ٣ : ٥٠٥. وفيهما « إخراج النصيحة »، وهو تحريف.

(٣) أبدعت بهم : قصرت بهم. وهو مأخوذ من قولهم : أبدع فلان بفلان، إذا قطع به وخذله، ولم يقم بحاجته، ولم يكن عند ظنه به.

(٤) إحراج النصيحة : ما توقع فيه من حرجٍ وضيقٍ وإثمٍ.

فإنه كان يقول[1]: « اللهم إني أعوذُ بك من صُحْبَةِ مَنْ غايته خاصةُ نفسه، والانحطاطُ في هَوَى مُسْتَشِيره، وممن لا يلتمسُ خالصَ مودتك إلاَّ بالتَّأتي لِمُوافقةِ شَهْوَتِكَ، ومَنْ يُساعِدُكَ على سُرُورِ سَاعَتِكَ، ولا يفكّر في حوادثِ غَدِك ».

وقال يؤدِّبُ بعضَ بنيه ويُوصِيه[2]: « لا تكونَنَّ أوّلَ مشيرٍ، وإياك والهَوى والرَّأيَ الفطيرَ. وتَجَنَّبِ ارتجالَ الكَلامِ، ولا تُشِرْ على مُسْتَبِدٍّ، ولا على وَغْدٍ، ولا على مُتلوِّنٍ، ولا على لَجُوجٍ. وخَفِ اللهَ في مُوافقةِ هَوَى المُسْتَشِيرِ، فإنَّ التماسَ مُوافَقتِهِ لُؤْمٌ، وَسُوءُ الاستماعِ منه خِيانَةٌ ».

تلك أخبارٌ ونُصُوصٌ مُنْتَخَبَةٌ تُظْهِرُ مَيْلَ طائفةٍ من بني أميَّةَ وعمَّالِهم إلى الشُّورى، وحضَّهم على اتِّباعها، وتُظْهِرُ اهْتِمامَهم بالرُّجوعِ فيها إلى أهلِ السِّنِّ والتّجربةِ، ممن يُوثَقُ بِعِلْمِهم، ويُطْمأَنُّ إلى نَصْحِهم، لاسْتِطلاَعِ آرائهم في الأحْداثِ الجَسِيمَةِ، والقضايا المُبْهَمةِ، واستخلاصِ الرَّأيِ الرَّاجحِ منها، والعَمَلِ به، عنايةً بِمَصْلَحةِ الدَّولةِ، ورعايةً لِمَنْفَعةِ الجَماعَةِ.

وبجانبها سيولٌ لا تَنْقَطِعُ من الأخبارِ والنُّصوصِ تصوِّرُ ممارساتِ بني أميَّةَ وعمَّالِهم للشُّورى، وتَطْبِيقاتِهم لها في الشُّؤونِ السياسيَّةِ والإداريَّةِ والعسكريَّةِ، بل تُصَوِّر التزامَهم بها، وصُدُورَهم عنها في مُعْظَمِ أمورِ الدَّولةِ.

---

(١) عيون الأخبار ١ : ٣١.

(٢) البيان والتبيين ٢ : ١٥٣، والعقد الفريد ١ : ٦٢، ونهاية الأرب ٦ : ٧٧.

(٢)
« الشُّورَى في وِلايَةِ العَهْدِ »

كان نظام الحكمِ عندَ بني أميةَ يقومُ على رُكْنَيْنِ: هما الخِلاَفَةُ وولايةُ العَهْدِ. ومن المعلومِ أنَّهم حَصَرُوا الخِلاَفَةَ في أسْرِتِهم، وجَعَلُوها مِلْكًا خالصًا لهم. وتَدَاولُوها بِعَقْدِ بَعْضِهم لِبَعْضٍ، ولم يخرجْ عن مُعْتقداتِهم السِّياسيَّةِ إلاَّ نفرٌ قليلٌ منهم، ولكنَّهم لم يستطيعوا تَحْويلَ الخلافةِ إلى غيرهم من صُلَحاءِ المسلمينَ وأتْقِيائِهم. فأبْطَلُوا بذلك حقَّ الأكْفاءِ من أبناءِ الأمةِ في الخِلافةِ، وعطَّلو مبدأَ الشُّورى العَامَّةِ فيها!

واهتمَّ بنو أميةَ بولايةِ العَهْدِ اهتمامًا كبيرًا، وحَرصُوا على أنْ يكونَ خلفاءُ المُسْتَقْبَلِ من خِيرَةِ رِجَالِهم، ومن أجل ذلك احْتَفظُوا بِنَوْعٍ من الشُّورى الخَاصَّةِ في اختيارهم، إذ كانوا يستشيرون بعضَ ثِقاتهم من سادةِ أهْلِ الشَّامِ وقَادتِهم فيمن يُرَشِّحُونَ لولايةِ العَهْدِ، والقيامِ بالخلافةِ من بعدِهم. إلاَّ معاويةَ بن أبي سفيانَ، فَإنّهُ استشار كثيرًا من أهلِ الرأيِ والمكانةِ من جميع الأمصار. ويعودُ ذلك إلى أنه كان يؤمن بالشُّورى، وحقِّ الأمة في الإعراب عن رأيها في الأمور التي تُهِمُّها، ويعود كذلك إلى أنه كان يحاول أن يَسنَّ نظامًا جديدًا، لم تعرفه الأمةُ من قَبْلُ، وهو البيعة لوليِّ العَهْدِ في حياة الخليفة، وأنه كان يتوخَّى أنْ يَحْظَى بموافقةِ الأمة عليه.

وقد عمل معاوية في أولِ الأمرِ على إقناع الناسِ بفكرة ولاية العهد،

فلما تبيَّنَ له أنهم يقبلونها ولا ينكرونها[1]، انتقل لإقناعهم بالبيعةِ لابنه يزيدَ. فعارض أبناء الصحابة من أهلِ المدينةِ دعوته إلى استخلافِه، وقاوموا رغبته في عَقْدِ العهدِ له أشدَّ المقاومة[2]. فلم يتعجَّلْ في تعيينه، بل تَأنَّى فيه، وجعلَ يُوَطِّئُ له بالتَّدريج، فأخذ البيعة لابنه من أهل الشَّام[3]، ثم طلب من أهل المدينة أن يبايعوا له، فاستنكف أبناءُ الصحابة من بيعته[4]. فَقَرَّرَ أنْ يقابلهم ويناقشهم، فذهب إلى المدينة، وحاورهم وجادلهم، فلم يستجيبوا له، واقترحوا عليه أنْ يردَّ الأمر إلى الأمةِ، لترى فيه رأيها، وتختارَ خليفتها بنفسها، فتركهم ورجع إلى الشام[5].

ثم جعل معاوية يتأتى لبلوغ ما عزَمَ عليه بالحُجَّةِ والاستمالةِ والحيلةِ[6]، ولم يزل يفعلُ ذلك مدةً طويلةً، دون أن يتمكَّنَ من أخذِ البيعةِ لابنه من غير أهل الشام، فاستدعى وفودًا من جميعِ الأمصارِ، فشاورها وناظرها في الأمر، وظفر بموافقة وفدِ أهلِ العراق، ووفد أهلِ مصرَ، ووفدِ أهلِ الجزيرةِ على مبايعته، فضلاً عن موافقةِ أهل

---

(١) كتاب الأوائل ص : ١٨٩، وانظر تاريخ الرسل والملوك ٥ : ٣٠٢، والكامل في التاريخ ٣ : ٥٠٥.

(٢) كتاب الأوائل ص : ١٨٩. والكامل في التاريخ ٣ : ٥٠٦.

(٣) تاريخ خليفة بن خياط ١ : ٢٤٨، والإمامة والسياسة ١ : ١٧٦.

(٤) الإمامة والسياسة ١ : ١٧٧.

(٥) تاريخ خليفة بن خياط ١ : ٢٥١، والإمامة والسياسة ١ : ١٧٢.

(٦) تاريخ الرسل والملوك ٥ : ٣٠٣، والعقد الفريد ٤ : ٣٦٨، والكامل في التاريخ ٣ : ٥٠٦، والبداية والنهاية في التاريخ ٨ : ٧٩.

الشام[1]. فلمَّا تَمَّ له ذلك، أرسل إلى أهلِ المدينة يدعوهم إلى البيعة لابنه، فأبى أبناء الصَّحابة أن يبايعوا له[2]. فأمهلهم ثلاثَ سنواتٍ، ثم سار إليهم في آخر خلافته، فازورَّ عنهم في المدينة، وتَذمَّرَ منهم، فرحلوا إلى مكة، فلحق بهم، فلقيهم، وأحسن إليهم، وعرض عليهم الأمر مرَّةً ثانيةً، ومدّ لهم في الأملِ، ووعدهم أن يصدعَ ابنه بمشورتهم، وينصاع لإرادتهم. فأعرضوا عمَّا مَنَّاهُم به، ورفضوا ما ضمنه لهم، وألزموه أن يتَّبعَ إحدى الطرق التي اتَّفقت عليها الأمة في اختيار الخليفة، بعد انتقال الرّسول إلى الرفيق الأعلى، ولم يسوّغوا له أن يتعدَّاها، ولا أن يبتدع سواها[3].

فلما ثَبَتُوا على رأيهم، ولم يَتَحَوَّلوا عنه، كفّ عن ترغيبهم، وأخذ في ترهيبهم، ورماهم بأنهم أهل خلاف وشقاق، لأنهم أبوا أن يدخلوا فيما دخل فيه أكثرُ أهلِ الأمصارِ من الطَّاعة له، والبيعة لابنه، وأسكتهم بالقُوَّةِ، وانتزع البيعة منهم ومن أهل مكة والمدينة بالخِدْعةِ[4]. ولكنه ظل مُحْجِمًا عن استخلاف ابنه خوفًا من أن يكون جَانَبَ الصَّوابَ،

---

(1) الإمامة والسياسة ١ : ١٦٥، والعقد الفريد ٤ : ٣٦٩، وكتاب الفتوح ٤ : ٢٢٩، ومروج الذهب ٣ : ٣٦، والكامل في التاريخ ٣ : ٥٠٧، والبداية والنهاية في التاريخ ٨ : ٨٠.

(2) كتاب الفتوح ٤ : ٢٣٢، والعقد الفريد ٤ : ٣٧٠، ومروج الذهب ٣ : ٣٧.

(3) تاريخ خليفة بن خياط ١ : ٢٥٣، والإمامة والسياسة ١ : ١٨٣، وكتاب الفتوح ٤ : ٢٣٥، والعقد الفريد ٤ : ٣٧١، والكامل في التاريخ ٣ : ٥٠٨.

(4) تاريخ خليفة بن خياط ١ : ٢٥٥، والإمامة والسياسة ١ : ١٩٠، وكتاب الفتوح ٤ : ٢٤٥، والعقد الفريد ٤ : ٣٧٢، وكتاب الأوائل ص : ١٩٠، والكامل في التاريخ ٣ : ٥١١، والبداية والنهاية في التاريخ ٨ : ٨٠.

وضلَّ السَّبيلَ. حتى إذا ألحَّ عليه أهلُ الشامِ في بَيْعَتِهِ، وَحَسَّنُوها له، عَقَدَ له العَهْدَ قبلَ وفاته بزمنٍ قصيرٍ[1].

وعلى الرَّغم مما تخلَّلَ سعيَ معاوية لاستخلاف ابنه من استهواءِ للناس، وإغراءِ للمتردِّدِ منهم بالمال، وتهديدِ للمنكرِ بالسَّيْفِ، فإنه لم يَدَعْ أنْ يشاور أهلَ الأمصار في اختياره لولاية العهد، ويناظرهم في ذلك مرارًا، لأنه لم يكن يريد أنْ يخرج على مشيئة الأُمَّةِ في استخلافه، ولأنه كان يودُّ أنْ يفوزَ بإجماعها على بَيْعَتِهِ، ليوطِّنَ له المُلْكَ، ويُمكِّنَ به لسلطانِ قَوْمِهِ، ويَمْنَعَ الناسَ من التَّغَيُّرِ له، ويُحولَ بينَهم وبينَ الثورةِ عليه بعدَ قيامِه بالخِلاَفةِ!

ولم يُخِلَّ أكثرُ بني أمية بالشُّورى في اختيار أولياء عهودهم بعد ذلك، ولكنهم لم يُوسِّعوا قاعدة الشُّورى كما وسَّعَها معاويةُ، بل ضَيَّقوها أشدَّ التَّضْييقِ، حتى صار الخليفةُ يستشير الرَّجلَ من خاصته وأعوانه من أهل الشَّام دون غيرهم من أهل الأمصار الأخرى، وقلَّ أن استشار بعضهم الرَّجلينِ، ونَدَرَ أن استشار أحدهم نفرًا من الرجال، فيما يدلُّ عليه ما بقي من أخبار مشاورتهم في اختيار أولياء عهودهم.

وممن صنعَ ذلك منهم يزيدُ بنُ معاويةَ، فإنَّه استشار خالَهُ حسّانَ ابنَ مالكِ بنِ بَحْدَلٍ الكَلْبِيَّ في اسْتِخْلافِ ابنِه معاويةَ، فَزَيَّنَهُ له، وشَجَّعَهُ عليه، قال زيدُ ابن واقدٍ القرشيُّ الدّمشقيُّ[2]: « مَرِضَ يزيدُ بنُ معاويةَ

---

(١) كتاب الفتوح ٤ : ٢٥٢، ٢٥٤، ٢٥٦.

(٢) أنساب الأشراف ٤ : ٢ : ٦٣.

بعدَ ولايتِه الأمرَ بسنتين من كَبِدِهِ، فلما بَرِئَ واستقلَّ، قال لحسانِ ابنِ مالكِ بن بَحْدَلٍ : إنّي أريدُ البَيْعَةَ لمعاويةَ بنِ يزيدَ، قال : فافْعَلْ. فَدَعَاهُ يزيدُ، فصافَقَهُ[1] يزيدُ بولاَيَةِ العَهْدِ وبايَع له حسَّانُ بنُ مالكٍ والنَّاسُ ».

ومنهم عبد الملك بن مروان، فإنه استشار كاتبه محمد بن يزيد الأنصاري[2] فيمن يرشح لولاية عهده، فسمَّى له ابنيه الوليد وسليمان، فصوَّبَ عبدُ الملك رأيه، وأثنى عليه، قال محمد بن يزيد[3]: « دعاني فقال: إن عبد العزيز، رحمه الله، قد مضى لسبيله، ولا بدَّ للناس من عَلَمٍ وقائمٍ يقوم بالأمر من بعدي، فَمَنْ تَرَى؟ قلت: يا أمير المؤمنين، سيِّد الناس وأرضاهم وأفضلهم الوليد بن عبد الملك، قال: صدقت، وفَّقك الله! فَمَنْ تَرَى أنْ يكونَ بعده؟ قلت: يا أمير المؤمنين، أين تَعْدِلُها عن سليمان فَتَى العَرَبِ! قال: وُفِّقْتَ، أما إنا لو تركنا الوليد وإياها لجعلها لبنيه! اكتب عهداً للوليد وسليمان من بعده، فكتبت بيعة الوليد ثم سليمان من بعده، فَغَضِبَ عليَّ الوليد، فلم يولِّني شيئًا حين أشرت بسليمان من بعده ».

---

(١) صافقه : ضرب بيده على يده.

(٢) قال المدائني : « كتب الحجاج إلى عبد الملك يشير عليه أن يستكتب محمد بن يزيد الأنصاري، وكتب إليه : إن أردت رجلاً مأموناً فاضلاً عاقلاً وديعاً مسلماً كتوماً تتخذه لنفسك، وتضع عنده سرَّك، وما لا تحب أن يظهر، فاتخذ محمد بن يزيد. فكتب إليه عبد الملك : احمله إليَّ، فحمله فاتخذه عبد الملك كاتباً. قال محمد : فلم يكن يأتيه كتاب إلاَّ دفعه إلي، ولا يستر شيئاً إلاَّ أخبرني به وكتمه الناس، ولا يكتب إلى عامل من عماله إلاَّ أعلمنيه. (انظر تاريخ الرسل والملوك ٦ : ٤١٤).

(٣) تاريخ الرسل والملوك ٦ : ٤١٥.

وذكر الجَهْشَيارِيُّ أنَّ عبدَ الملك استشار أيضًا كاتِبَهُ ربيعةَ الجرشيَّ في استخلافِ الوليدِ، وفي استعمالِه على جِبَايَةِ الخراجِ من بعضِ البلادِ، فنصحَ له أن يَتريَّثَ في ذلك، وأنْ يسندَ إليه ما يَليقُ به من الأعمالِ، إذ يقول[1]: « كَتَبَ لعبدِ الملكِ ربيعةُ الجرشيُّ، فَلَمَّا عزم على تقليدِ الوليد العَهْدَ، شاوره وقال له: إني قد عملت على توليته شيئًا من النَّواحي أولاً، فإذا مرَّتْ له مدَّةٌ قلَّدتُهُ، فقال: أمهلني سنةً، فأبى عليه، فقال له: يا أميرَ المؤمنين، إنَّكَ لو بعثتَ الوليد يقسمُ الأموالَ بينَ الناسِ ما رَضُوا عنه، فكيفَ بِبَعْثِهِ جابيًا، إن احتاطَ ذُمَّ، وإن رفقَ عُجِّزَ! ولكن ولِّهِ المعَاوِنَ[2] والصَّوائفَ[3]، يكن ذلك لـه شرفًا وذِكْراً »[4].

ومنهم سليمانُ بنُ عبدِ الملك، فإنه لمَّا مَرِضَ وأحسَّ بالموت، شاورَ رَجَاءَ بن حَيْوَةَ الكِنْديَّ فيمن يولّيه الأمرَ من بعده، ولم يزل

---

(١) الوزراء والكتاب ص : ٣٧.

(٢) المعاون : المساعدات، وكانت تعطى للمقاتلة في الأزمات والشدائد، وحين يَفْضُلُ في بيت المال فضل تخفيفاً عنهم، وتحميساً لهم. (انظر صالح العلي، التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة في القرن الأول الهجري ص : ١٥٧، والجغرافية التاريخية لبلاد الشام في العصر الأموي ص : ١٥١).

(٣) الصوائف : جمع صائفة، وهي الغزوة في الصيف. وكان عرب الشام يغزون بلاد الروم في الصيف والشتاء، فسميت غزواتهم الصوائف والشواتي. (انظر إبراهيم العدوي، الأمويون والبيزنطيون ص : ٥٣، وكتابه الأساطيل العربية في البحر الأبيض المتوسط ص : ٤، وخلافة بني أمية ص : ٨١).

(٤) انظر خبراً آخر عن استشارة عبد الملك بن مروان لقبيصة بن ذؤيب الخزاعي، وروح ابن زنباع الجذامي في خلع أخيه عبد العزيز بن مروان عن ولاية العهد، والبيعة لابنه الوليد بن عبد الملك، ونهي قبيصة له عن ذلك، ونصح روح له بالتعجيل به. (تاريخ الرسل والملوك ٦ : ٤١٢، والكامل في التاريخ ٤ : ٥١٣).

به حتى أَقْنعَهُ بِعَقْدِ العَهْدِ لعمرَ بنِ عبدِ العَزيزِ، ثم ليزيدَ بنِ عبدِ المَلَكِ، قال الواقدي[1]: قال رجاء بن حيوةَ: « لمَّا ثَقُلَ سليمانُ عَهِـدَ في كتابٍ كتبه لبعض بنيه، وهو غلامٌ، ولم يبلغ، فقلت: ما تصنع يا أمير المؤمنين! إنه مما يَحْفَظُ الخليفةَ في قبره أنْ يَسْتَخْلِفَ على المسلمينَ الرجلَ الصَّالحَ. فقالَ سليمانُ: أنا أَسْتَخِيرُ اللهَ وأنظرُ فيه، ولم أعزم عليه. فمكث يومًا أو يومين، ثم خَرَّقَهُ، فدعاني فقال: ما تَرَى في داود بن سليمان؟ فقلت: هو غائب عنك بقسطنطينيةَ، وأنت لا تدري أحيٌّ هو أم مَيِّتٌ! فقال لي: فمن تَرَى؟ قلت: رأيك يا أمير المؤمنين، وأنا أريد أن أنظر مَنْ يذكر قال: كيفَ تَرَى في عمر بن عبد العزيز؟ فقلت أعلمه والله خَيِّرًا فاضلاً مسلمًا، فقال: هو والله على ذلك، ثم قال: والله لئن ولّيته، ولم أولِّ أحدًا سواه، لتكوننَّ فتنةٌ، ولا يتركونه أبدًا يلي عليهم إلاَّ أن يُجْعَلَ أحدهم بعده، ويزيدُ ابنُ عبدِ الملكِ غائبٌ على المَوْسِمِ، قال : فيزيدُ بنُ عبد الملك أجعَلُهُ بعدَهُ، فإنَّ ذلك ممَّا يسكّنهم ويَرْضَوْنَ به. قلت: رأيك ».

ومنهم يزيدُ بنُ عبدِ الملكِ، وهو لم يُفَكِّرْ في الأصْلِ فيمن يَسْتَخْلِفُ من بَعْدَهُ، بل نُبِّهَ إلى ذلك فاهتمَّ به، فإنَّ العباسَ بنَ الوليدِ بنِ عبدِ المَلَكِ أشارَ عليه أن يُعَيِّنَ وليًّا لعهده، حين سيَّرَهُ مع مسلمة بن عبد الملك إلى العراق لمحاربة يزيد بن المهلب، وزكّى له أخاه عبد العزيز بن الوليد بن عبد الملك، فوعده أن يستخلفه. وعلم مسلمة بن عبد الملك

(١) تاريخ الرسل والملوك ٦ : ٥٥٠، وانظر العقد الفريد ٤ : ٤٣٠، وتهذيب تاريخ ابن عساكر ٥ : ٢٠٦، والكامل في التاريخ ٥ : ٣٩، والبداية والنهاية في التاريخ ٩ : ١٨٢، وتاريخ الخلفاء ص : ٢٢٦.

بما دار بينهما، وما اتَّفقا عليه، فجاء إليه فحاوره في الأمر، ونصح له أن يعهد لأخيه هشامِ بنِ عبدِ الملكِ، ثم لابنهِ الوليدِ بنِ يزيدَ بنِ عبد الملك، فَقَبِلَ رأيه، وعمل به، رَوَى المدائني[1]: « أنَّ يزيدَ بن عبد الملك لمَّا وجَّهَ الجيوشَ إلى يزيد بن المهلب، وعَقَدَ لمسلمةَ بنِ عبدِ الملكِ على الجَيْشِ، وبعثَ العَبَّاسَ بنَ الوليدِ بنِ عبدِ المَلَكِ، وعَقَدَ له على أهلِ دِمَشْقَ، قال له العباسُ: يا أميرَ المؤمنينَ، إنَّ أهلَ العراق أهلُ غدر وإرجافٍ، وقد وَجَّهْتَنا مُحَارِبِينَ، والأحداثُ تحدثُ، ولا آمنُ أن يُرْجِفَ أهلُ العراق، ويقولوا: ماتَ أميرُ المؤمنين ولم يَعْهَدْ، فيفتُّ ذلك في أعضادِ أهلِ الشَّامِ، فلو عهدتَ عهدًا لعبد العزيز بن الوليد! قال : غداً. وبلغَ ذلك مسلمةَ بن عبد الملك، فأتَى يزيدَ فقال: يا أمير المؤمنين، أيما أَحَبُّ إليك: ولد عبد الملك أو ولد الوليد؟ فقال: بل ولد عبد الملك. قال: أَفَأَخُوكَ أحقُّ بالخلافة أم ابنُ أخيك؟ قال: إذا لم تكنْ في ولدي فأخي أحقُّ بها من ابن أخي. قال: فابنك لم يبلغ، فبايع لهشامٍ ثم لابنك بعد هشام، والوليد يومئذٍ ابنُ إحدى عشرةَ سنة، قال: غدًا أبايع له. فلما أصبح فعل ذلك، وبايع لهشامٍ، وأخذ العهد عليه ألاَّ يخلعَ الوليد بعده، ولا يُغَيِّرَ عهده، ولا يحتال عليه ».

ومنهم الوليدُ بنُ يزيدَ بنِ عبدِ المَلَكِ، فإنَّه استشارَ سعيدَ بن بَيْهَسٍ

---

(1) الأغاني ٧ : ٢، وانظر أنساب الأشراف المخطوط ٢ : ٢٣٦، والعقد الفريد ٤ : ٤٤٢، وتاريخ مدينة دمشق المخطوط ١٧ : ٤٨٠ و، والكامل في التاريخ ٥ : ٩١، وتاريخ الإسلام ٥ : ١٧٣، والبداية والنهاية في التاريخ ١٠ : ٢.

ابن صُهَيْبٍ الجَرْميَّ الدّارانيَّ الدمشقيّ[1] في عَقْدِ العَهْدِ لِوَلَدَيْهِ: الحكمِ وعثمانَ، فنهاه عن ذلك، لصغرهما وأنّهما لم يبلغا الرُّشْدَ، فأنكر قوله، وسخط عليه، وسجنه فهلك في سجنه، قال المدائني[2]: « أرادَ البيعةَ لابنيه: الحكم وعثمان، فشاور سعيد بن بيهس بن صهيب، فقال: لا تَفْعَل، فإنهما غلامان لم يَحْتَلِما، ولكنْ بَايِعْ لِعَتِيقِ بنِ عبدِ العَزيزِ ابنِ الوليدِ بنِ عبدِ المَلِكِ، فَغَضِبَ وَحَبَسَهُ حتى ماتَ في الحَبْسِ »!

ويتَّضِحُ ممَّا سبقَ أنَّ معاويةَ بنَ أبي سفيانَ كان أميلَ إلى اتِّباع الشُّورى العامة في اختيار وليِّ العهد، ولذلك شاور جميعَ أهلِ الأمصارِ، ونَاظرهم ما يَرْبُو على عشرة أعوام، حتى نالَ موافقةَ أكثرهم. وأما مَنْ جاء بعده من خلفاء بني أمية فعدلوا عن طريقته، فقد أهملوا رأيَ أهل الأمصار إهمالاً تامًا، واستأنسوا برأي القِلَّةِ من أهل الشام، بل برأي أفرادٍ منهم، كانوا يَعْمَلُونَ معهم، أو يَتَّصِلُونَ بهم، ويُخْلِصُونَ لهم، وكانوا من الكُتَّابِ، أو العلماءِ والفقهاء، أو الوُجُوهِ والأشرافِ. ويبدو أنهم اقتصروا على استشارة بعض خاصَّتهم من أهل الشام لأن نظام ولايةِ العَهْدِ استَقَرَّ، ولأن أكثرَ الناسِ سلَّموا راضين أو كارهين باستئثار بني أمية بالخلافة!

ويلاحظُ أنَّ بني أميةَ لم يكونوا يستشيرون ثِقَاتهم من أهلِ الشَّام في ولاية العهد إلاَّ في أحوالٍ معدودةٍ، كأن يفكّر الخليفةُ في تغيير وليِّ العهد، أو أن يموت وليُّ العهد، ويعزم الخليفة على البيعة لوليِّ

---

(١) انظر جمهرة أنساب العرب ص : ٤٥١.

(٢) تاريخ الرسل والملوك ٧ : ٢٣٢، وانظر أنساب الأشراف المخطوط ٢ : ٣٢٧، والكامل في التاريخ ٥ : ٢٨١.

عهدٍ جديدٍ، أو أن يرغب الخليفة في البَيْعةِ لأحدٍ من أبناء عمومته، ويقدّمه على غيره من ولد عبد الملك بن مروان، أو أن تستدعي الظُّروف التَّعجيل بالبيعة لوليٍّ العهد، أو أن يحاولَ الخليفةُ تجاوزَ شرطٍ من الشُّروطِ التي أطبقَ الناسُ على تَوافُرِها في وليٍّ العَهْدِ، ولم يجاوزه بنو أمية من قبل.

ويلاحظُ أيضًا أنَّ أولئك المُسْتَشارينَ كانوا يَنْصَحُونَ لبني أميةَ بما يُوافِقُ مطامِحَهم وأهواءَهم، إنْ كان مَنْ يُرَشّحون لولاية العهد يستحق الخلافة، ويَقْوَى على النُّهوض بها، وأنهم كانوا يَنْهَوْنَهم عن البيعةِ لبعض أبنائهم، إنْ لم تجتمعْ فيه كلُّ الصِّفاتِ المرعيَّةِ، أو كانْ في تَعْيينهِ مَضَرَّةٌ لهم، وكانَ منهم مَنْ يَحْمِلُ الخليفة على التَّخلي عن رغبته، ويقنعه بالبيعة لأصلح أهل بيته. ومع أنهم كانوا يراعونَ أصولَ اللَّياقةِ في مُخَاطَبَةِ بني أميةَ ومُحَاوَرتِهم، ويَتلطَّفونَ لعرضِ آرائهم، فإنَّهم لم يكونُوا يُنافِقُونهم، بل كانوا يُشِيرُونَ عليهم بما صَحَّ عندَهم، ولا يُخْفُونَهُ عنهم، فضاقَ بعضُ الخلفاءِ بهم، ولَحِقَ الأذَى بِغَيْرِ واحدٍ منهم!

(٣)
« الشُّورَى في الوَظائِفِ المُخْتلِفَةِ »

كانَ بنو أمية وكبارُ عمَّالِهم علَى الأمصارِ يُدَقِّقُونَ في اختيارِ أكثرِ الموظفين قبل أن يُعَيِّنوهم، إذ كانوا يشترطون فيمن يولّونه الكفاية والأمانةَ[١]، وقوةَ العَشِيرةِ[٢]، كما كانوا يشترطون فيه الطَّاعةَ والمودةَ، بل الثباتَ على الولاءِ لهم، والإخلاص في الدِّفاع عنهم[٣]. وكانوا يُخْضِعُونَهُ للمراقبةِ والتجربةِ، فإن أحكم الأمر، وأحسن السيرة، رَضُوا عنه، وازدادتْ ثقتُهم به، فوسَّعوا نطاقَ ولايته، وأسندوا إليه أعمالاً أخرى. وقد شرع لهم معاوية بن أبي سفيان هذه القاعدة، ولم يَدَعْ أن يطبِّقَها على عمَّاله من أهل بيته، قال المدائني[٤]: « كان معاويةُ إذا أرادَ أن يولِّيَ رجلاً من بني حَرْبٍ، وَلاَّهُ الطَّائفَ، فإذا رأى منه خيرًا، وما يُعْجِبُهُ، ولاَّه مكةَ معها، فإن أحسنَ الولايةَ، وقام بما وُلِّي قيامًا حسنًا، جمع له معهما المدينة ».

واتَّبع بعضُ بني أميةَ تلك القاعدةَ في اخْتِبارِ العُمَّالِ الذين عَيَّنُوهم، واعتمدوا عليها في تَرْقيتِهم وتَنْحِيتهم[٥].

---

(١) أنساب الأشراف ٤ : ١ : ١٣٦.

(٢) تاريخ الرسل والملوك ٧ : ١٥٦.

(٣) عيون الأخبار ١ : ٢٢٧، وتاريخ الرسل والملوك ٦ : ٦٢٠، وتهذيب تاريخ ابن عساكر ٦ : ١٦٥، والكامل في التاريخ ٥ : ١٠٣.

(٤) تاريخ الرسل والملوك ٥ : ٢٩٦.

(٥) تاريخ الرسل والملوك ٦ : ٤٢٧، ٤٤٧، والكامل في التاريخ ٤ : ٥٢٦، ٥٤٨.

ولم يكنْ بنو أمية وعمَّالهم ينفردون بالرأي في اختيار من يولُّونه، بل كانوا يستشيرون في ذلك، أما بنو أمية فكانوا يستشيرون وُجُوهَ أهلِ الشام وأشرافهم فيمن يستعملونه على بعض الأمصار والوظائف، والشَّواهد على ذلك كثيرةٌ، فمنها خبر استشارة معاوية لأهل الشام فيمن يولِّيه على خُراسانَ، قال ابن قتيبة[1]: قال معاوية: « دلُّوني على رجلٍ استعمله على أمرٍ قد أهمَّني. قالوا: كيف تريده؟ قال: إذا كان في القوم، وليس أميرهم، كان كأنه أميرُهم، وإذا كان أميرَهم، كان كأنه رجلٌ منهم! قالوا: لا نعلمه إلاَّ الربيع بن زياد الحارثيَّ، قال: صدقتم، هو لها ».

ومنها خبرُ استشارة يزيد بن معاوية لأهل الشام فيمن يُولِّيه على الكوفة، لمَّا بلغه أنَّ الحسين بن علي بعث مسلم بن عقيل بن أبي طالب إلى أهل الكوفة، ليأخذ بيعتهم، قال ابن عبد ربِّه[2]: « قال يزيد: يا أهل الشام، أشيروا عليَّ، من استعمل على الكوفة[3]؟ فقالوا: ترضى من رضي به معاوية؟ قال: نعم، قيل له، فإنَّ الصَّكَّ بإمارة عبيد الله بن زياد على العراقين قد كتب في الدِّيوان، فاستعمله على الكوفة ».

ومنها خبرُ استشارةِ عبد الملك بن مروان لأهل الشام فيمن يُوَلِّيه

---

(١) عيون الأخبار ١ : ١٦.

(٢) العقد الفريد ٤ : ٣٧٧، والبداية والنهاية في التاريخ ٨ : ١٩٦.

(٣) وفي رواية أخرى أن يزيد بن معاوية استشار كاتبه سرجون بن منصور الرُّومي في ذلك (انظر أنساب الأشراف ٤ : ٢ : ٨١، وتاريخ الرسل والملوك ٥ : ٣٤٨، ٣٥٦، وكتاب الفتوح ٥ : ٦٠. والوزراء والكتاب ص : ٣١، والكامل في التاريخ ٤ : ٢٢، والبداية والنهاية في التاريخ ٨ : ١٥٢).

على قضاءِ الكوفة، قال ابن عبد ربّه[1]: « قال عبد الملك بن مروان لجلسائه: دلُّوني على رجلٍ استعمله. فقال روحَ بن زنباع: أدلُّك يا أمير المؤمنين على رجلٍ إن دعوتموه أجابكم، وإن تركتموه لم يأتكم، ليس بالمُلْحِفِ طلبًا، ولا بالمُمْعِنِ هَرَبًا، عامر الشَّعبيّ، فولاَّه قضاء الكوفة »[2].

ومنها خبرُ استشارة سليمان بن عبد الملك لبعض الفقهاء من أهل الشام فيمَن يستعمله على إفريقية، قال ابنُ عبدِ الحكم[3] : « ولي إفريقية محمد ابن يزيد القرشيُّ، وَلاَّهُ سليمانَ بن عبد الملك بمشورةِ رجاءِ بن حيوةَ، وصرف عبدالله بن موسى بن نصير سنة ست وتسعين »[4].

ومنها خبرُ استشارة عمرَ بن عبد العزيز لأهل الشام فيمن يستعمله على صلاة مصر، قال الكنديّ[5]: « استخلف عمر بن عبد العزيز، فقال: دلُّوني على رجلٍ من أهلِ مصر، له شرفٌ وصلاحٌ أُولِّيه صلاتها. فقيل له : بها رجلان : معاوية بن عبد الرحمن بن معاوية بن حُدَيْج، وأيوبُ بن شرحبيل، قال: أيُّ الرَّجلين أقصد؟ قالوا: أيوب، قال: هذا أريد، فكتب إلى أيوب بن شرحبيل بولايته »[6].

(١) العقد الفريد ١ : ٢٠.

(٢) في الأصل : « قضاء البصرة »، وهو خطأ. (انظر تاريخ خليفة بن خياط ١ : ٣٨٩).

(٣) فتوح مصر ص : ٢١٣.

(٤) انظر خبراً آخر عن استشارة سليمان بن عبد الملك لرجاء بن حيوة الكندي فيمن يستعمله على قضاء بعض أجناد الشام، وتعيينه لمن أشار به عليه. (حلية الأولياء ٥ : ١٧٠، وتاريخ مدينة دمشق، الجزء التاسع والثلاثون، عبد الله بن مسعود إلى عبد الحميد بن بكار ص : ١٩١).

(٥) الولاة والقضاة ص : ٦٧.

(٦) انظر خبراً آخر عن استشارة عمر بن عبد العزيز لأهل الشام في رجال يولّيهم. (عيون الأخبار ١ : ١٧).

وعلى هذا النَّحْوِ كان بنو أمية يسألون رؤساءَ أهلِ الشام وعلماءَهم عمن يستعملونه على الإمارة أو القضاء أو الصلاة في بعض الأمصار، وكانوا يعيِّنون مَنْ يُشِيرونَ به عليهم.

وأمَّا عُمَّالُ بني أميةَ ونُوابُهم على الأقاليم والنَّواحي التَّابعةِ لهم فكانوا يَسْتَشِيرُونَ أصحابَ الرأي والمكانةِ من أهلِ الأمصارِ والبُلْدانِ فيمن يُولُّونه على بعض الوظائف كالشرطةِ والقضاءِ والخراجِ، والأخبار الدَّالةُ على ذلك غير قليلة، فمنها مِمَّا يَتَّصل باستشارتهم فيمن يستعملونه على الشرطة خبرُ أَخْذِ بشر بن مروان برأي أحدِ السَّادة من أهل الكوفة فيمن يُقَلِّده قيادة شرطتها، بعد أن استعفى من ولايتها، قال عمر بن شَبَّةَ النُّميريُّ[1]: « لمَّا قدم بشرُ بن مروانَ الكوفةَ، أرسل إلى بشر بن غالب الأسدي يسأله أن يلي شرطته، وكان إذا ولَّى رجلاً شرطته، أمر له بمائة ألف درهم، فقال: لست أضبط أمر الشرطة، ولا أقوم به، ولكني أشير عليك برجل، قال: ومن هو؟ قال : عكرمة بن ربعي البكري، فولاَّه شرطته، وأمر له بمائة ألف درهم ».

ومنها خبر استشارة الحجاج بن يوسف لأهل الكوفة فيمن يسند إليه أمر شرطتهم، قال الشَّعبيُّ[2] : قال الحجاج : دلُّوني على رجل للشُّرَطِ، فقيل : أيَّ الرِّجال تريد؟ فقال : أريده دائم العُبوسِ، طويلَ الجُلُوسِ، سَمِينَ الأمانةِ، أعجفَ الخيانةِ، لا يُحْنِقُ في الحَقِّ على

(١) أنساب الأشراف ٥ : ١٧٧.
(٢) عيون الأخبار ١ : ١٦، وكتاب الفتوح ٧ : ١١٠، والعقد الفريد ٥ : ١٩.

جِرَّةٍ[1]، يهون عليه سِبالُ[2] الأشرافِ في الشّفاعة، فقيل له : عليك بعبدِ الرحمن بن عبيدٍ التميمي. فأرسل إليه يستعمله، فقال له : لست أقبلها إلاَّ أن تكفيني عيالك وولدك وحاشيتك! قال : يا غلام، نادِ في الناس : من طلب إليه منهم حاجةً، فقد بَرِئَتْ منه الذمةُ. قال الشعبيُّ : فوالله ما رأيت صاحبَ شُرْطَةٍ قطُّ مثله، كان لا يحبس إلاَّ في دينٍ، وكان إذا أُتِيَ برجل قد نَقَبَ على قوم، وضع مِنْقَبَتَهُ في بطنه حتى تخرج من ظهره، وإذا أُتِيَ بِنَبَّاشٍ، حفر له قبراً فدفنه فيه، وإذا أُتِيَ برجلٍ قَاتَلَ بحديدةٍ أو شَهَرَ سلاحاً، قطع يده، وإذا أتي برجلٍ قد أحرق على قوم منزلهم، أحرقه، وإذا أتي برجُلٍ يُشَكُّ فيه، وقد قيل : إنه لِصٌّ، ولم يكن منه شيء، ضربه ثلاثمائة سوطٍ. قال : فكان ربما أقام أربعين ليلةً لا يؤتى بأحد، فضمَّ إليه الحجاج شرطة البصرة مع شرطة الكوفة ».

ومنها خبرُ استشارة حنظلةَ بن صفوان الكلبِّي لبعض الوجوه من أهل مصر فيمن يستعمله على شُرْطَتِهـا، لمّا ذمَّ النّاس إليه القائم عليها، قال الكندي[3] : « جعل حنظلةُ بنَ صفوان الكلبي على شرطته بمصر

---

(١) قال ابن منظور : « في حديث عمر : لا يصلح هذا الأمر إلاَّ لمن لا يُحْنِقُ على جِرَّةٍ، أي لا يحقد على رعيته. والحنق : الغيظ، والجِرَّةُ : ما يخرجه البعير من جوفه ويمضغه، والإحناق : لحوق البطن والتصاقه، وأصل ذلك أن البعير يقذف بجرَّته، وإنما وضع موضع الكظم من حيث أن الاجترار ينفخ البطن، والكظم بخلافهِ. فيقال ما يُحْنِقُ فلانٌ على جِرَّةٍ، وما يكظم على جِرَّةٍ : إذا لم ينطو على حقد ودَغَل » (اللسان حنق).

(٢) السِّبال : جمع سبلة، وهي شعر الشاربين، ومقدم اللحية.

(٣) الولاة والقضاة ص : ٨١.

عياضَ بن حريبةَ الكلبي[1]، وشُكِيَ عياض إلى حنظلة ولم يُحْمَدْ، فقال حنظلة لحفص بن الوليد الحضرميِّ : إنّ عياضاً قد شكي فأشر عليّ من أولّي الشُّرط؟ قال : فولِّ قيس بن الأشعث التُّجيبيَّ، قال : هو على الإسكندرية، قال : قد نَحَّيْتَ عبد الله بن عبد الرحمن بن حديج عنها، فُرَدَّه إليها، فهو يَكفِيكَها، واضْمُمْ قيساً إليك. ففعل حنظلة، ووَلاَّهُ الشُّرَط، وصرف عياضَ بن حريبة، وذلك سنة اثنتين وعشرين ومائة ».

ومن الأخبار التي تَتَّصلُ باستشارتهم فيمن يكلون إليه أمر القضاء خبر استعمال عبد العزيز بن مروان لأحد الفقهاء من أهل مصر على قضائها، حينَ أجمعَ علماؤها على تقديمه، قال الكندي[2] : « رُوِيَ أن عبد الملك بن مروان كتب إلى عبد العزيز بن مروان يعلمه أن أهل الشام اختلفوا عليه في نفقةِ المَبْتُوتةِ[3]، فاكتب إليَّ بما عندَ أهلِ مصر فيه. فَجُمِعَ الأشياخُ إلى عبد العزيز، فسألهم، وكان يونس بن عطية الحضرميُّ في أخرياتهم، فقال له عبد العزيز : تكلَّم، فتكلَّم، فأُعْجِبَ عبد العزيز به، فسألهم عنه، فقالوا له : هذا من ساداتِ حضرموت، فَولاَّهُ القضاءَ ».

ومنها خبرُ استشارةِ أشرس بن عبد الله السُّلميِّ لبعض ذوي الرأي والمعرفةِ من الموالي من أهل خراسان فيمن يوليه على قضائها، روى المدائني[4] : « أن هشام بن عبد الملك عزلَ أسدَ بن عبد الله القسريَّ

---

(١) في النجوم الزاهرة ١ : ٢٨١، « عياض بن خترمة بن سعد الكلبي ».

(٢) الولاة والقضاة ص : ٣٢٢.

(٣) المبتوتة : المطلقة طلاقاً بائناً.

(٤) تاريخ الرسل والملوك ٧ : ٥٢، والكامل في التاريخ ٥ : ١٤٣.

عن خراسان، واستعملَ أشرس بن عبد الله السلميَّ عليها، ...، فلمَّا قدمها فَرِحوا بقدومه، ...، واسْتَقْضَى على مَرْوَ أبا المبارك الكنديَّ، فلم يكن له علمٌ بالقضاء، فاستشار مقاتلَ بن حيان النَّبطيَّ، فأشار عليه مقاتلٌ بمحمد بن زيد، فاستقضاه، فلم يزل قاضياً حتى عُزِلَ أشرس، سنة إحدى عشرة ومائة ».

ومنها خبرُ استشارة حنظلة بن صفوان الكلبيّ[1] لقاضي مصر، لمَّا استقال فيمن يستعمل مكانه، قال ابنُ عبد الحكم[2] : ولي تَوْبَةُ بن نَمِر الحضرميُّ القضاءَ ما شاء الله، ثم اسْتَعْفَى، فقيل له : فأشر علينا برجل نُوَلِّيه، فقال : كاتبي خير بن نعيم الحضرميّ. فلم يزل قاضيا حتى صرف في سنة ثمان وعشرين ومائة ».

ومن الأخبار التي تَتَّصلُ باستشارتهم فيمن يقلدونه الخراجَ خبرُ جَمْعِ سعيدِ بنِ العزيز بن الحارث بن الحكم بن أبي العاص للدَّهاقين من أهل خراسان، سنة اثنتين ومائة، وسؤاله لهم عمن يستعمل على الخراج، روى المدائني[3] : « أن سعيد خذينة[4] لما قدم خراسان، دعا قوماً من الدَّهاقين، فاستشارهم فيمن يُوجِّه إلى الكُوَرِ، فأشاروا عليه بقوم من العرب، فولاَّهم، فَشُكُوا إليه، فقال للناس يوماً وقد دخلوا عليه : إنِّي قدمت البلدَ، وليس لي علمٌ بأهله، فاستشرتُ، فأشاروا عليَّ بقوم،

---

(1) انظر الولاة والقضاة ص : ٣٤٨.

(2) فتوح مصر ص : ٢٤٠.

(3) تاريخ الرسل والملوك ٦ : ٦٠٧.

(4) خذينة : الدهقانة ربة البيت، لقّب بذلك لأنه كان رجلاً ليناً سهلاً متنعماً. (انظر تاريخ الرسل والملوك ٦ : ٦٠٥، والكامل في التاريخ ٥ : ٩٠).

فسألت عنهم فَحُمِدُوا، فولَّيتهم، فأُحَرِّجُ عليكم لمَّا أخبرتموني عن عُمَّالي. فأثنى عليهم القوم خيراً، فقال عبد الرحمن بن عبد الله القُشيريُّ : لو لم تُحَرِّجْ علينا لكففتُ، فأما إذ حرَّجتَ علينا، فإنك شاورت المشركين، فأشاروا عليك بمن لا يُخالفهم وبأشباههم، فهذا عِلْمُنا فيهم »، فَعَزَلَهم وولَّى غيرهم[1].

وهكذا كان عُمَّال بني أميةَ وولاتُهم يسألونَ سادةَ أهلِ الأمصارِ والبلدانِ وقادَتهم عَمَّنْ يصلحُ للقيام ببعض الوظائف من رجالهم، كما كانوا يسألونَ علماءَهم وفقهاءَهم. وجاوزوا سؤال العرب إلى سؤالِ بعض الموالي والدَّهاقين من أهل خراسان خاصةً، وكانوا يستعملون مَنْ يُسمُّونه لهم، ويجمعون عليه من رجالهم، وكانوا أيضاً يُبْقُونَ على مَنْ يُثْبِتُ جدارته منهم، ويخلعون من يُشْكَى إليهم، آخذين في الحالتين برأي وُجُوهِ الناسِ ومَشُورتهم، مُسْتَجِيبينَ لإرادَتهم ورَغْبَتِهِم.

ولم يقتصرْ بنو أميةَ على استشارةِ أهلِ الشَّامِ فيمن يُقلِّدونه أحدَ الأمصارِ، أو يُسْنِدُونَ إليه بعضَ الوظائف، بل مالوا إلى استشارةِ أهلِ الأمصار المُهِمَّةِ فيمن يُولُّونه عليهم، أو يستعملونه على أمرٍ من أمورهم، ولكنهم لم يفعلوا ذلك إلاَّ في آخر القرنِ الأولِ، أمَّا في صَدْرِ دولتهم فإنهم لم يكونوا يَنْزِلُونَ عندَ رأي أهلِ الأمصارِ في عُمَّالهم وغيرهم من المسئولين عن شُؤُونهم إلاَّ مُضْطَرِّين، ومما يُوَضِّحُ ذلك بعض التوضيح قولُ معاويةَ في وَصِيَّتِه لابنه يزيد[2] : « انظر إلى أهلِ العراقِ، فإن

---

(١) تاريخ الرسل والملوك ٦ : ٦٠٧.

(٢) البيان والتبيين ٢ : ١٠٨، وأبو حاتم السجستاني، المعمرون والوصايا ص : ١٥٥، وأنساب الأشراف ٤ : ١ : ٨٣، ١٢٣، وتاريخ الرسل والملوك ٥ : ٣٢٣، وكتاب =

سألوكَ عزلَ عاملٍ لهم في كلِّ يومٍ، فاعزله عنهم، فإنَّ عزلَ عاملٍ أهونُ عليك من سَلِّ مائةِ ألفِ سيفٍ، ثم لا تَدْري على ما أنت منهم ».

فهو يَنْصَح له أنْ يُلبِّيَ رغبةَ أهلِ العراقِ في استبدالِ عاملٍ مكانَ عاملٍ قَطْعاً لِشِكَايتهم، ومَنْعاً لِثَوْرتهم، لا احتراماً لِمَشِيئتِهم، ولا حِفْظاً لِمَصْلَحَتِهم!

وشبيه بذلك خضوعُ عبدِ الملكِ بنِ مروانَ لأهلِ العراقِ أثناءَ ثورةِ عبدِ الرحمن بنِ محمدِ بنِ الأشْعثِ الكنديِّ، فإنهم لمَّا خَلَعُوهُ وخلعوا الحجاجَ بنَ يوسف، أعطاهم أنْ يَعْزِلَ عنهم الحجاجَ، ويستعمل عليهم أخاه محمدَ بنَ مروان[1] .

فلمَّا اسْتَقَرَّ ملكُ بني أمية بعدَ ذلك، وحاولوا إصلاحَ حُكْمِهم، جَعَلُوا يستشيرون الناسَ فيمن يُؤَمِّرونه عليهم، أوْ يُرَشِّحونه للقيامِ ببعض الأعمالِ في أمصارِهم، صَنَعَ ذلك الخلفاءُ من سليمانَ بنِ عبدِ الملكِ إلى هشام ابنِ عبدِ الملكِ، وبقيتْ أخبارٌ تَدُلُّ على إيمانهم بحقِّ أهلِ الأمصارِ في أنْ يُعَبِّروا عن رأيهم فيمن يَتولَّوْنَ بعض شُؤُونِهم، منها أمرُ عمرَ ابنِ عبد العزيز لعاملِهِ على البصرةِ أنْ يسأل أهلَها أنْ يَخْتَاروا قَاضِياً لهم من فَقِيهَيْنِ كَبِيرَيْنِ من فُقهائهم، روى خليفةُ بن خياط[2] : « أنَّ عمرَ بن عبد العزيز كتبَ إلى عديِّ بنِ أرطأةَ الفزاريِّ واليه على البصرة أن اجْمَعْ ناساً من قِبَلِكَ، فَشَاوِرْهُمْ في إياسِ بنِ معاويةَ المُزَني،

= الفتوح ٤ : ٢٦٣، والعقد الفريد ٤ : ٨٧، والكامل في التاريخ ٥ : ٦، والبداية والنهاية في التاريخ ٨ : ١١٥.

(١) تاريخ الرسل والملوك ٦ : ٣٤٧، والكامل في التاريخ ٤ : ٤٦٩.

(٢) تاريخ خليفة بن خياط ٢ : ٤٦٧، وانظر البيان والتبيين ١ : ٩٧.

والقاسم بنِ ربيعةَ الجَوْشَني الغطفاني، فاستقض أحدَهما. فجمعَ عديٌّ ناساً، فحلفَ القاسمُ أنَّ إياساً أعلمُ بالقَضاء، وأصلحُ له منه، فولاَّهُ عديٌّ ».

وأخذَ خاصةُ عمرَ بن عبد العزيز وثقاتُهُ من أهلِ الشام يُشِيرُونَ عليه أنْ يُفوِّضَ إلى أهلِ الأمصار أن ينتَخِبُوا وُلاتهم بأنفسهم، لِمَا في ذلك من مَنْفَعةٍ له ولهم، قال ابن قتيبة[1] : « استشار عمرُ بن عبد العزيز في قومٍ يستعملهم، فقال له بعض أصحابه : عليك بأهْلِ العُذْرِ، قال : ومَنْ هم؟ قال : الذين إن عَدَلُوا، فهو ما رَجَوْتَ، وإن قَصَّروا، قال الناس : اجْتَهَد عمر ».

وتفيدُ بعضُ الأخبارِ أنَّ كبارَ عُمَّال العراقِ الذين عُرِفُوا بالنُّزوعِ إلى الشورى أكَّدوا حقَّ أهلِ المناطق التَّابعةِ لهم في انتخابِ المُوظَّفِينَ المَسْئُولِينَ عن شؤونهم، بل إنَّ منهم من سبقَ إلى تَوْصِيةِ ولاته بِتَعْيين عُمَّالِ العُذْرِ، وليس أدلّ على ذلك من قول زياد ابن أبيهِ لولاته[2] «استعملوا عُمَّالَ المَعْذِرةِ، ومَنْ يَزِنُ بِصَلاَحٍ[3]، وإياكم ومن يُحْتَرسُ منه».

وليس لموقفِ زيادٍ نظيرٌ عند عُمَّالِ العراقِ حتى مَطْلَعِ القرنِ الثاني، لأنه موقفٌ متميِّزٌ في زمانهِ، مُتَقَدِّمٌ على أوانهِ. فلما اتَّجه بنو أمية في آخرِ القَرْنِ الأولِ إلى استشارةِ بعضِ أهلِ الأمصارِ في اختيارِ عُمَّالهم وغيرِهم مِمَّنْ يَقُومونَ بأمورِهم، اقتدَى بهم من عُرِفَ بالمَيْلِ إلى الشُّورى من عُمَّالِ العراقِ، مثلِ عمرَ بن هبيرةَ الفزاريِّ، فإنَّه نصح

(١) عيون الأخبار ١ : ١٧.
(٢) أنساب الأشراف ٤ : ١ : ١٧٦.
(٣) لعله يريد : ومن يزن الأمور بصلاح.

لِمُسْلِمِ بنِ سعيدٍ الكلابيِّ، عندما استعمله على خراسانَ سنةَ أربعٍ ومائة[1]، أنْ يأخذَ برأيِ أهلِها في تَعْيينِ مُوظَّفيه، ولا يتركَ أحداً ممن يذكرونَ له من رِجَالهم، ويُجْمِعُونَ عليه منهم، قال المدائني[2] : «كان عمرُ بنَ هبيرةَ قال لمسلمِ بنِ سعيدٍ، حين ولاّه خراسانَ : ليكنْ حاجبُكَ من صالحِ مَواليكَ، فإنه لِسَانُكَ والمُعَبِّرُ عنك، وحُثَّ صاحِبَ شُرْطَتِكَ على الأَمانَةِ، وعليك بعمَّال العُذْرِ. قال : وما عُمَّالُ العُذْرِ؟ قال : مُرْ أهلَ كلِّ بلدٍ أنْ يختارُوا لأنفسهم، فإن اختاروا رجلاً فولِّهِ، فإنْ كانَ خيراً، كان لك، وإن كان شراً، كان لهم دونَكَ، وكنت مَعْذُوراً».

وإذا كانت الأخبارُ السَّالِفَةُ تصَوِّرُ التَّوْجيهاتِ الرَّسميةَ والمُنْطَلقاتِ النَّظريةَ لهذا التَّطورِ في اختيارِ العُمَّالِ والموظَّفينَ، فإنَّ بجانبها أخباراً أخرى تُصوِّرُ التَّطبيقات العَمليةَ والمُمارساتِ الفعليةَ له، وأكثرُ ما رُوِيَ منها يتَعلَّقُ باستشارة بني أمية لأصحابِ الرأي والمعرفة من أهلِ خراسانَ، فإنهم أخذوا يَرْجِعُونَ إليهم، ويسألونهم عن أحوالها ورجالها، ومَنْ يَصْلُحُ منهم للقيام بأمرها، كلما دعتِ الضَّرورةُ إلى ذلك، فمن الأخبار التي

---

(1) قال المدائني : «لمّا قُتِلَ سعيدُ بن أسلم، ضمَّ الحجاجُ ابنَه مسلم بن سعيد مع ولده، فتأدَّبَ ونَبُلَ. فلما قدم عديُّ بن أرطأة، أراد أن يُولِّيه، فشاور كاتبه، فقال ولِّه ولايةً خفيفةً، ثم ترفَعه، فولاه ولايةً، فقام بها وضَبطها وأَحْسن. فلمّا وقعت فتنةُ يزيدَ بن المهلب، حمل تلك الأموال إلى الشام. فلما قدم عمر بن هبيرة، أجمع على أن يوليه ولايةً، فدعاه ولم يكن شابَ بعد، فنظر فرأى شيبةً في لحيته، فكبَّرَ»، فولاّه على خراسان. (تاريخ الرسل والملوك ٧ : ١٨).

وقد قتل سعيد بن أسلم الكلابيُّ بمكرانَ سنة ثمانٍ وسبعين (تاريخ خليفة بن خياط ١ : ٣٥٦، ٣٩٠).

(2) تاريخ الرسل والملوك ٧ : ٣٤، والعقد الفريد ١ : ١٩، والكامل في التاريخ ٥ : ١٣٠.

تُبيِّنُ استشارتَهم لهذا النَّفرِ من أهلِ خراسانَ فيمن يولُّون عليها خبر عُدُولِ سليمانَ بنِ عبدِ الملك عن استعمال وَكيعِ بنِ أبي سودٍ التَّميميِّ عليها، بعد مَقْتَلِ قتيبةَ بن مسلمٍ الباهليِّ، لأنَّ عبد الله بن الأهتمِ الجَهْضَمِيّ عابَ وكيعاً، وحَذَّرَ من استعماله، قال ابن أعثم الكوفيّ[1] : أرادَ سليمانُ بن عبد الملك أن يُولّي وكيعاً بلادَ خراسانَ، فقال له ابن الأهتمِ : مَهْلاً يا أمير المؤمنين! فإنَّ وكيعاً رجلٌ أهوجُ مِقدام، تَرْفَعُهُ الفِتْنَةُ، وتَضَعُهُ الجَماعةُ »، فعزفَ عن توليته.

وللخبر روايةٌ ثانيةٌ مفصَّلةٌ نَقلها المدائني[2]، ورد فيها أنَّ سليمان ابن عبد الملك استعملَ يزيدَ بن المهلب على العراقِ، وأراد يزيد أنْ يتولّى خراسانَ، لأنَّ الحجاجَ بنَ يوسفَ أضرَّ بالعراقِ، فَوَجَّه عبدَ اللهِ ابن الأهتمِ الجَهْضميَّ إلى سليمان، « فقال له سليمان : إنَّ يزيد بن المهلب كتبَ إليَّ يذكر علمَكَ بالعراقِ وخراسانَ، ويُثْني عليك، فكيفَ علمُك بها؟ قال : أنا أعلمُ الناسِ بها، بها وُلِدْتُ، وبها نشأتُ، فلي بها وبأهلها خبرٌ وَعِلْمٌ، قال : ما أحوجَ أمير المؤمنين إلى مِثْلكَ يشاوروه في أمرها! فأشر عليَّ برجل أوليه خراسان، قال : أميرُ المؤمنين أعلمُ بمن يريد أن يُولِّي، فإن ذَكَرَ منهم أحداً أخبرته برأيي فيه : هل يصلح لها أم لا. فسمَّى سليمان رجلاً من قريش، قال : يا أمير المؤمنين، ليس من رجالِ خراسانَ، قال : فعبدُ الملكِ بنُ المهلب، قال : لا، حتى عدَّدَ رجالاً، فكان في آخر من ذكر وكيعُ بن أبي سودٍ، فقال :

---

(١) كتاب الفتوح ٧ : ٢٧٨، وانظر تاريخ اليعقوبي ٢ : ٢٩٦.
(٢) تاريخ الرسل والملوك ٦ : ٥٢٥، وكتاب الفتوح ٧ : ٢٧٩، والكامل في التاريخ ٥ : ٢٤.

يا أميرَ المؤمنينِ، وكيعٌ رجلٌ شُجَاعٌ صارمٌ، بَئِيسٌ مِقْدَامٌ، وليس بصاحبها مع هذا، إنه لم يَقُدْ ثلاثمائةٍ قَطُّ، فرأى لأحد عليه طاعةً! قال : صدقتَ ويحك! فمن لها؟ قال : رجلٌ أعلمه لم تُسَمِّه! قال : فمن هو؟ قال : لا أبوحَ باسمِهِ إلاَّ أنْ يضمن لي أمير المؤمنين سترَ ذلك، وأن يُجِيرَني منه إنْ عَلِمَ! قال : نعم، سَمِّه من هو؟ قال : يزيدُ بن المُهَلَّبِ، قال : ذاك بالعراقِ، والمقامُ بها أحبُّ إليه من المقامِ بخراسانَ، قال : قد علمت يا أمير المؤمنين، ولكن تُكْرِهُهُ على ذلك، فيستخلف على العراق رجلاً ويسير، قال : أَصَبْتَ الرأيَ، فكتب عهد يزيد على خراسان ».

ومنها خبر استشارة عمر بن عبد العزيز لأبي مِجْلَزٍ فيمن يولّي على خراسان، بعد أنْ عَزَلَ عنها الجَرَّاحَ بن عبد الله الحَكَميَّ لشكوَى أهلها منه، قال المدائني[1] : « إنَّ عمر لمَّا أراد استعمالَ عاملٍ على خراسان قال : ابغوني رجلاً صدوقاً أسأله عن خراسانَ، فقيل له : أبو مجلزٍ لاحقُ بن حميد، فكتب فيه، فقدم عليه، وكان رجلاً لا تأخذه العَيْنُ، فَدَخَلَ أبو مجلزٍ على عمر في جَفَّةِ الناس[2]، فلم يُثْبِتْهُ عمرُ، وخرجَ مع الناس، فسأل عنه فقيل : دخلَ مع الناسِ ثم خرج، فدعا به عمر فقال : يا أبا مجلزٍ : لم أعرفك، قال : فهلاَّ أنكرتني إذ لم تعرفني ! قال : أخبرني عن عبد الرحمنِ بنِ عبدالله القُشَيريِّ، قال : يكافئُ الأكفاءَ، ويُعادي الأعداءَ، وهو أميرٌ يفعلُ ما يشاء، ويُقْدِمُ إنْ وَجَدَ مَنْ يُساعده. قال : عبدُ الرحمن بن نعيم الغامديُّ، قال : ضعيفٌ ليِّنٌ، يحبُّ العافيةَ والتَّأنّيَ، قال : الذي يُحِبُّ العافيةَ والتَّأنّيَ،

---

(١) تاريخ الرسل والملوك ٦ : ٥٦١، والعقد الفريد ١ : ٢٠، والكامل في التاريخ ٥ : ٥٢.
(٢) جفة الناس : جماعتهم.

أحبُّ اليَّ، فولاه الصلاةَ والحَرْبَ، وَوَلَّى عبدَ الرحمن القشيريَّ الخراجَ. وكتب إلى أهلِ خراسانَ : إني استعملتُ عبدَ الرحمن بن نعيمٍ على حَرْبِكِم، وعبدَ الرحمن بن عبد الله على خَراجِكم عن غيرِ مَعْرفةٍ مني بهما ولا اختيارٍ إلاَّ ما أُخْبِرْتُ عنهما، فإن كانا على ما تُحِبُّونَ، فاحمدوا الله، وإن كانا على غير ذلك، فاستعينوا بالله، ولا حولَ ولا قوَّةَ إلاَّ بالله ».

ومنها خبرُ استشارةِ هشامِ بنِ عبدِ الملك لعبدِ الكريم بن سليطٍ الحَنَفِيِّ فيمن يستعمل على خراسان، بعد وفاة أسدِ بنِ عبد الله القَسْرِيِّ، قال المدائني[1] : « قيل : إن هشاماً قال لعبد الكريم حين أتاه خبرُ أسد بن عبد الله بموته : مَنْ تَرى أنْ نُوَلِّيَ خراسان، فقد بلغني أنَّ لك بها وبأهلها علماً؟ قال عبد الكريم : قلت : يا أمير المؤمنين، أمَّا رجلُ خراسان حَزْماً ونجدةً فالكِرْمانيُّ، فأعرض بوجهه، وقال : ما اسمه؟ قلت : جديع بنُ علي، قال : لا حاجة لي فيه، وتطيَّرَ، وقال : سَمِّ لي غيره، قلت : اللَّسِنُ المُجَرِّبُ يحيى بن نعيم بن هبيرة الشَّيبانيُّ، أبو المَيْلاء، قال : ربيعةُ لا تُسَدُّ بها الثُّغورُ، ...، فقلت : عقيل بن معقل الليثيُّ، إن اغتفرتَ هنةً، قال : ما هي؟ قلت : ليس بالعَفِيفِ، قال لا حاجةَ لي به، قلت : منصورُ بن أبي الخرقاءِ السلميُّ، إن اغتفرتَ نُكْرهُ فإن مشئومٌ، قال : غيره، قلت : المُجَشِّرُ بن مزاحمٍ السلميُّ، عاقلٌ شجاعٌ له رأيٌ مع كَذِبٍ فيه، قال، لا خَيْرَ في الكذب، قلت : يحيى بن حُضَيْنٍ، قال : أَلَمْ أُخْبِرْكَ أن ربيعةَ لا تسدُّ بها الثغور! قال : فكان إذا ذكرتُ له ربيعةَ واليمنَ أعرضَ. قال عبد الكريم :

---

(١) تاريخ الرسل والملوك ٧ : ١٥٥، وانظر الأخبار الطوال ص : ٣٣٩، وتاريخ اليعقوبي ٢ : ٣٢٦، والكامل في التاريخ ٥ : ٢٢٦.

وأخَّرتُ نصراً وهو أرجلُ القوم وأحزَمُهُم وأعلمُهُم بالسياسةِ، فقلت: نَصْرُ بنُ سيارٍ اللَّيثيُّ، قال: هو لها، قلت: إن اغتفرتَ واحدةً، فإنه عفيفٌ مجربٌ عاقلٌ، قال: ما هي؟ فقلت: عَشِيرَتُهُ بها قليلةٌ، قال: لا أبا لك! أتريدُ عشيرةً أكثرَ مني! أنا عَشِيرَتُهُ »، فَوَلَّاهُ لأنه كان أصلحَ من ذكر له من رجال خراسان.

ومنها أيضاً خبر استشارةِ هشام بن عبد الملكِ لِمُقاتِلِ بن علي السُّغديِّ في جدارة الحكم بن الصَّلتِ الثَّقفيِّ، لمَّا رشَّحه يوسف بن عمر الثقفيُّ للولاية على خراسانَ، وذَمَّ إليه نصرَ بن سيار، وأغراه بعزله، قال المدائني[1]: « لمَّا طالتْ وِلاَيةُ نصرِ بنِ سَيَّارٍ، ودانت له خراسانُ، كتبَ يوسفُ بن عمرَ إلى هشام حسداً له: إنَّ خراسانَ دَبَرَةٌ دَبِرَةٌ[2]، فإنْ رأى أميرُ المؤمنين أنْ يَضمَّها إلى العراق، فأسرِّحَ إليها الحكم بن الصلت، فإنه كان مع الجُنَيْدِ بن عبد الرحمن المرِّيِّ، وَوَلِيَ جسيمَ أعمالها، فأَعْمِرَ بلادَ أمير المؤمنين بالحَكَم، وأنا باعثٌ بالحكم بن الصلت إلى أمير المؤمنين، فإنه أَدِيبٌ أريبٌ، ونَصِيحَتُهُ لأمير المؤمنين مثلُ نَصِيحتنا ومودَّتنا أهل البيت. فلما أَتى هشاماً كتابه، بعث إلى دار الضِّيافة، فوجدَ فيها مقاتلَ بن علي السُّغْدِيِ، فأتوه به، فقال: أَمِنْ خراسانَ أنت؟ قال: نعم، وأنا صاحبُ التُّرك، وكان قَدِمَ على هشام بخمسين ومائةٍ من الترك، فقال: أتعرفُ الحَكَمَ بن الصلت؟ قال: نعم، قال: فما وَلِيَ بخراسانَ؟ قال: ولي قريةً يقال لها: الفَاريَاب، خراجُها سبعون ألفاً، فأسرَهُ الحارثُ بنُ سريجٍ، قال: ويحك! وكيف

(١) تاريخ الرسل والملوك ٧ : ١٩٣، والكامل في التاريخ ٥ : ٢٥٢.
(٢) الدبرة : قرحة الدابة. ودبرة : متقرحة، أي كثيرة القلاقل.

أفلتَ منه؟ قال عَرَكَ أذنه، وقَفَدَه[1] وخلّى سبيله! فقدِم عليه الحكمُ بَعْدُ بخراجِ العراقِ، فرأى له جمالاً وبياناً، فكتب إلى يوسف : إنَّ الحكم قَدِمَ، وهو على ما وَصَفْتَ، وفيما قِبَلَكَ له سَعَةٌ، وخلِّ الكِنانيَّ وعَمَلَهُ».

وتَدُلُّ الأخبارُ السَّابِقَةُ على أنَّ أولئكَ الخُلَفاءَ من بني أميَّةَ كَانُوا يَعْتَمِدُونَ على رَأيِ أصْحَابِ الخبرةِ والعلمِ من أهل خراسان فيمن يستعملون عليها، وأنهم كانوا يتثبَّتونَ ممن يُسمُّونَ لهم من رجالها، حتى يختاروا أقدرهم على النّهوضِ بأمرها، فإذا اطمأنوا إلى كفاءة أحدهم وجدارته ولّوه عليها، ولم يبالوا برغبة بعض كبار عُمَّالهم على العِراق في أنْ تُضافَ اليه، ولا بِسَعْيِهِ عندهم في أنْ يتقلَّدها رجل من قومه، ليبسط سلطانَه على العراقِ والمشرق، بل كانوا يُعْرِضُونَ عن رغبتهِ وَسَعْيِهِ، ويُقَدِّمُون مصلحةَ أهلِ خراسانَ على طموحه وهواه[2].

وقد اعْتَنَى أولئك الخلفاء بشؤونِ خراسانَ، وأشرفُوا بأنفسهم على اختيارِ وُلاتِها، لأنَّهم أرادوا أنْ يصلحوا ما اعوَجَّ من أحوالها، ويَضْبِطُوا أمرها ضبطاً دقيقاً، لِمَا كان لها من قيمةٍ كبيرةٍ عندهم، إذ كانت أهمُّ ثُغُورِ الدولة، وكان لأهلها من الموالي والعرب مشكلاتٌ ماليةٌ واجتماعيةٌ وسياسيةٌ مُسْتَفْحِلةٌ، إذ كان بعضُ ولاةِ خراسانَ يرفضونَ أنْ يُسْقِطوا الجزيةَ عمن أسلمَ من العَجَم[3]، وكانوا يَسْتَصْغِرُونَ

---

(١) قفده : صفع قفاه ببطن الكفّ.

(٢) انظر تاريخ الرسل والملوك ٦ : ٦٢٠، والكامل في التاريخ ٥ : ١٠٣.

(٣) انظر كتابي الدعوة العباسية مبادئ وأساليب ص : ٢١.

الموالي، ويَسْتَعْلُونَ عليهم[1]، وكانت القبائل العربية من المُضَرِيَّةِ واليمنيّـة والرَّبعيةِ تتنافس في الرِّئاسةِ والإمارةِ، وتتنازع عليها[2]، فأدَّى ذلك إلى كثير من الفِتَنِ والحُروبِ، وإلى اضطرابِ الأمرِ بخراسانَ وبلادِ ما وراءَ النَّهْرِ. وكان بنو أمية يَتَخَوَّفُونَ من أهلِ خراسانَ ويَخْشَوْنَ ثَوْرَتَهم، لِمَا كان يُرْوَى من أنهم هم الذين يَقْضُونَ على دَوْلَتِهِمْ.

وَيَتَّضِحُ مما تَقَدَّمَ أنَّ بني أمية كانوا يَسْتَشِيرونَ في اختيار العُمَّالِ والمُوَظَّفين، وأنهم كانوا يُعَوِّلون في ذلك على رأي سَـادَةِ أهلِ الشَّامِ وقادتهم، والمُقَرَّبين إليهم من عُلمائِهم وفقهائهم، وكان ذلك دأبَهم في صَدْرِ دولتهم ثم صاروا يَسْتَطْلِعُونَ رأي ذوي التَّجْربةِ والدِّرايةِ من أهلِ الأمصارِ، ويُعيِّنون العمالَ والموظفين بِمَشُورتهم.

وكانَ عُمَّالهم على الأمصارِ يَنْحُونَ نَحْوَهم، فإنهم كانوا يَعُودُونَ إلى وُجوهِ النَّاسِ وأشرافهم، والمُقدَّمين عندَهم من رِجَالهم ممن لا يُسْتَغْنَى عن رأيهم، ولا تُقْضَى الأمورُ من دونهم، وكانوا يَعُودُونَ إلى أهلِ الاختصاصِ من القضاةِ الأجلاءِ الأتقياءِ[3]، ويسألونهم في أحوالٍ مختلفةٍ عمن يُولُّون على شؤونهم، وكانوا في الأغلبِ يستعملون أصلحَ

---

(1) الدعوة العباسية مبادئ وأساليب ص : ١٧.

(2) الدعوة العباسية مبادئ وأساليب ص : ٦٦.

(3) مما يوضح ذلك استشارة عدي بن أرطأة الفزاري لإياس بن معاوية المزني البصري الفقيه القاضي فيمن يستعمل على شؤون العراق، قال ابن قتيبة : « قال عدي بن أرطأة لإياس بن معاوية : دلني على قوم من القُرَّاء أولهم، فقال له : القراءُ ضربان : فضربٌ يعملون للآخرة، ولا يعملون لك، وضرب يعملون للدنيا، فما ظنك إذا أنت ولَّيتهم، فَمكَّنْتهم منها! ولكن عليك بأهلِ البيوتاتِ الذين يَستَحْيُونَ لأحسابِهم، فَولِّهم » (عيون الأخبار ١ : ١٧، والعقد الفريد ١ : ٢٠).

مَن يُشِيرونَ به عليهم. وأمرَ بعضُهم نُوَّابَهُ على البلدانِ المُلْحَقةِ بِعَمَلِهِ، أنْ يأخذوا برأيِ النَّاسِ، ولا يَحِيدُوا عن توليةِ من يُرَشِّحونهم، ويَتَّفِقُونَ عليهم.

(٤)
« الشُّورَى في الأَحدَاثِ السِّياسيَّةِ »

عارضتْ جماعاتٌ متعددةٌ بني أمية متهمةً لهم باغتصابِ الخلافةِ والظُّلْمِ في الحُكْمِ، ونَاهَضَتْهُم مبتغيةً أن تستخلصَ الخلافةَ منهم. وشارَك نفرٌ من أمراءِ بني أمية في معارضةِ بعضِ الخلفاءِ من أبناءِ أُسرتهم مُنْكِرينَ عليهم استبدادَهم بالمُلْكِ من دونهم، أوْ رامِينَ لهم بالخروجِ على حُدودِ الإسلام، وثاروا عليهم مُتوخِّينَ أن يَنْتَزِعُوا المُلْكَ منهم، ويُحَوِّلوه إلى أنفسهم.

وكان معظم بني أمية وعمَّالهم يسعون جُهْدَهم أنْ يفضُّوا تمرُّدَ أكثرِ الجماعات المعارضة لهم بالوسائل السلمية، فإذا ضاقت عليهم السُّبلُ حاربوها، ولكنهم كانوا يستشيرون في أمرها، أما بنو أمية فكانوا يستشيرون فيه وُجُوهَ أهلِ الشامِ وأشرافهم، وأمّا عُمَّالهم فكانوا يستشيرون سادةَ أهلِ الأمصار وقادتهم. وكانوا يَصْنَعُونَ ذلك في أغلب مراحل مجابهتهم للجماعاتِ المعارِضة لهم، إذ كانوا يستشيرون في تأمين رُؤُوسها وأتباعِها والعَفْوِ عنهم، وفي مقاتلتهم إن أَبَوْا إلاَّ القِتَالَ، وفيمن يُوَلُّون حَرْبَهم، وفي أَسْرَاهم وما يفعلون بهم.

وقد نَقَلَ الرُّواةُ والمؤرخون كثيراً من الأخبار عن مشاورةِ بني أمية وعُمَّالهم في أمر الجماعات المعارضةِ لهم، وكيفَ يَحْتَالُونَ لها في الأحوالِ المختلفة. ولعل من النافع أنْ يُنْتَخَبْ أهمُّها، ويُصَنَّفَ على الأعوام والأحداث، وأنْ تُجْمَعَ أخبارُ الشُّورى عند الخلفاء والعمالِ في كلِّ حَدَثٍ في مكانٍ محدَّدٍ، إنْ وَرَدَتْ فيه أخبارٌ لكلٍّ منهم، حتى لا تَتَبَعْثَرَ المادةُ، ولا تَنْتَثِرَ الشَّواهدُ على الموضوعِ الواحدِ في أمكنةٍ مُتباعدةٍ، وحتى تَظْهَرَ ممارستهم جميعاً للشُّورى في الأحداثِ المُتعاقبةِ، ومَدَى أخذِهِم فيها بآراءِ مَنْ كانوا يَرْجِعُونَ إليهم، ويسألونهم النُّصح لهم.

ففي سنة إحدى وخمسين قَبَضَ زيادُ بن أبيه على حُجْرِ بنِ عديٍّ الكِنْديِّ وأصحابِه من الشيعةِ العلويةِ بالكوفة، وساقهم إلى معاوية بن أبي سفيانَ ليقتلهم، وأرسل إليه كتاباً شهد فيه رؤوسُ أهل الكوفة أنَّ حجراً جَمَعَ إليه الجموعَ، وأظْهَرَ شَتْمَ الخليفةِ، ودعا إلى حَرْبِهِ، وَزَعَمَ أنَّ الأمر لا يَصْلُحَ إلاَّ في آل أبي طالبٍ، وَوَثَبَ بالمصر، وأخرج عامله[1]. وكان شريحُ بن هانئٍ الحارثيُّ ممن ذكره زيادٌ في الشهود، فكتب إلى معاوية كتاباً تَبَرَّأً فيه مما نسبه زياد إليه، وأثنى على حجرٍ أحسنَ الثَّناءِ، وحَرَّمَ عليه دمه وماله[2]، فحار معاوية في الأمر، وكتب إلى زياد يعلمه بذلك، فألح عليه أنْ يَضْرِبَ أعناقهم، وحذَّره أن يعفو عنهم، فاستشار معاوية وجوهَ أهلِ الشام وأشرافَهم في الأمرِ، فمنهم من زَيَّنَ لَه قَتْلَهم، ومنهم من كرَّهه إليه، وأشار عليه أن يبقيهم بالشام،

(١) تاريخ الرسل والملوك ٥ : ٢٦٨، والكامل في التاريخ ٣ : ٤٨٣.

(٢) تاريخ الرسل والملوك ٥ : ٢٧٢، والكامل في التاريخ ٣ : ٤٨٤.

قال المدائني[1] : لمَّا بعثَ زيادٌ حجراً وأصحابه إلى معاوية، « كتبَ معاوية إلى زياد : إني مُتَوَقِّفٌ في أمرهم، وتوقَّفَ معاوية في أمرهم، فمرةً يَرَى قَتْلَهم، ومرَّةً يرى الصَّفْحَ عنهم. فكتب إليه زياد : قد عجبتُ من اشتباهِ الأمرِ عليك في حجرٍ وأصحابهِ، وقد حضرتُ أمرهم، وشَهِدَ خِيَارُ أهلِ المصرِ بما شَهِدُوا به عليهم. فإن كانت لك في المصر حاجةٌ، فلا تَرُدَّنَّ حُجْراً وأصحابه. فلما قرأ معاوية الكتابَ في جواب ما كتب به إلى زياد، قال : ما تَرَوْنَ يا أهلَ الشام؟ فقال عبد الرحمن ابن عبد الله بن عثمان الثَّقِفِيُّ، وهو ابن أمِّ الحَكَمِ أخت معاوية : جِدَادَهَا جِدَادَها[2]! فقال معاوية : لا تُعَنِّ آبِراً[3]، وقال يزيد بن أسد البجليُّ : أَرَى أنْ تُفَرِّقَهم في قُرَى الشام فيكفيكهم طَواعِينُها، وقال له سعيد ابن العاص : فَرِّقْهم في قبائلهم بالشام، يكفل كل قومٍ صاحِبَهم، ولعل طواعينَ الشام تكفيكَ أمرهم ». فخلَّى معاوية سبيلَ طائفةٍ منهم، كلَّمه فيهم أقرباؤهم من سادةِ أهل الشام، فشفَّعهم فيهم، ووهبهم لهم، وبعث إلى من بَقِيَ منهم بأكفانٍ وحَنُوطٍ مع رجلٍ من أهلِ الشامِ لِيُرْعِبَهم بذلك، وأمره أنْ يَدْعُوَهم إلى البراءةِ من عليٍّ، وإظهار لَعْنِهِ، ويَعِدَ مَنْ فَعَلَ ذلك أنْ يتركه، فإن لم يَفْعَلْ قُتِلَ، فإنَّ دماءهم حلال، لشهادةِ أهل مِصْرِهِم عليهم، فلم يفعلوا، فأمر بهم فَضُرِبَتْ أعناقُهُم، وفيهم

---

(١) أنساب الأشراف ٤ : ١ : ٢٢٣، وانظر تاريخ الرسل والملوك ٥ : ٢٧٢، ٢٧٣، وتهذيب تاريخ ابن عساكر ٢ : ٣٨٠.

(٢) الجداد : صرام النخل، وهو قطع ثمرها.

(٣) في أنساب الأشراف : لا تغني أمراً، وفي تاريخ الرسل والملوك : « لا تعنِّ أبراً »، ولعل الصواب : لا تُعَنِّ آبراً. وعنَّى الرجل : أنصب وأتعبه، والآبر : من أبر النخل إذا ألقحه وأصلحه. ومعنى لا تعنِّ آبراً : أي لا ترهق مُصْلِحاً، ولا تُجَشِّمْهُ ما يُؤْذيه ويسيء إليه.

حجر بن عديٍّ، وكان مالك بن هبيرةَ السَّكونيَّ كلَّمه فيه، فلم يُجِبْهُ، وقال: هذا رأسُ القوم، وهو أشْعَلَ المصرَ وأفسَدُهُ، ولئن وَهَبْتُهُ لك اليوم، لتحتاجَنَّ أنْ تُقَاتِلَهُ غداً[1].

وفي سنةِ ستين تُوُفِّيَ معاويةُ بنُ أبي سفيانَ، وقام ابنه يزيد بالخلافة، فكتب إلى الوليد بن عُتْبَةَ بن أبي سفيان عامله على المدينة أنْ يأخذَ الحسين بن علي، وعبدَ الله بنَ عمر وعبدَ الله بن الزبير بالبَيْعَةِ أخذاً شديداً، ليست فيه رخصة، حتى يبايعوا. فلمَّا وردَ كتابُهُ على الوليدِ، استدْعَى مروانَ بنَ الحكم فاستنصحه، فنصحَ له أن يَسْتَحْضِرَ أولئك النفرَ، فإن حَضَروا وبايعوا تَرَكَهم، وإن امتنعوا قَتَلَهم، قال هشام بن محمد بن السائب الكلبيّ[2]: «لمَّا عَظُمَ على الوليد هلاكُ معاويةَ، وما أُمِرَ به من أخْذِ هؤلاء الرَّهْطِ بالبَيْعةِ، فَزِعَ عندَ ذلك إلى مروان، ودعاه، فلما قرأ عليه كتاب يزيد، استرجع وتَرَحَّمَ عليه، واستشاره الوليد في الأمرِ، قال: كيفَ تَرَى أنْ نَصْنَعَ؟ قال: فإني أَرَى أنْ تبعثَ الساعةَ إلى هؤلاء النفر، فتدعوهم إلى البيعة والدخول في الطاعة، فإن فعلوا قَبِلْتَ منهم، وكففتَ عنهم، وإن أَبَوْا قدَّمتهم فَضَرَبْتَ أعناقهم قبل أنْ يعلموا بموتِ معاوية، فإنهم إن علموا بموت معاوية، وَثَبَ كلُّ امرئٍ منهم في جانِبٍ، وأظهرَ الخلافَ والمنابذةَ، ودعا إلى نفسه»، فعمل الوليد بالشَّقِّ الأول مما أشار به مروان عليه، وأبَى أنْ يعملَ بالشِّقِّ

---

(١) أنساب الأشراف ٤ : ١ : ٢٢٤، وتاريخ الرسل والملوك ٥ : ٢٧٤ وكتاب الفتوح ٥ : ١١، وتهذيب تاريخ ابن عساكر ٢ : ٣٨٠، والكامل في التاريخ ٣ : ٤٨٤.

(٢) تاريخ الرسل والملوك ٥ : ٣٣٨، وانظر أنساب الأشراف ٤ : ٢ : ٣٣، والكامل في التاريخ ٤ : ١٤.

الثاني منه تَأثُّماً وتَحَرُّجاً، لمَّا مَاطَلَ أولئك النَّفرُ في إعطاء البيعة ليزيد، فأنكر يزيدُ مُلاينةَ الوليدِ لهم، وَضَعَّفه وعَزَلَه عن المدينة، وضمَّها إلى عمرِو بنِ سعيدِ بنِ العاصِ[1].

وجَرَتِ الوفودُ بعدَ ذلك بينَ يزيد وابن الزبير في البَيْعَةِ، فامتنعَ ابنُ الزبير من البيعة له، وأُبْلِغَ يزيد بذلك، فَصَمَّمَ على أن يرسل إليه وفداً آخر من أهل الشام، وترك قبولَ بيعته إلاَّ وفي عنقه جامعةٌ يقدم به فيها، فأشار عليه عبد الله بن جعفر ومعاوية بن يزيد أنْ يُهْمِلَ ابنَ الزبير، ويصبر عليه، قال الواقدي[2] : « قال له عبد الله بن جعفر ومعاوية بن يزيد : يا أمير المؤمنين، إنَّ ابنَ الزبير رجلٌ أبِيٌّ لجوجٌ، فدعه على أمره، ولا تَهِجْهُ لما لا تَحْتَاجُ إليه »، فرفض ما أشار به عليه، وبعث إليه وفداً كبيراً من أهل الشام، فلم يتمكنوا من إقناعه بالعُدُولِ عن معارضته، والدُّخول في طاعته.

ولمَّا رجع الوفدُ إلى يزيد، وليس ابن الزبير معهم، وأعلموه ما يقول، كتب إلى عمرو بن سعيد يأمره أنْ يُوجِّه إلى عبد الله بن الزبير جيشاً، وكان عمرو بن الزبير على شرطةِ عمرو بن سعيد بالمدينة، وكان له خُؤولةٌ في بني أمية، وكان مُبايناً لأخيه عبد الله بن الزبير، يُكْثِرُ عَيْبَهُ، ويُظهرُ الطعن عليه، فانتدبَ لقتاله، فلما عزم عمرو بن سعيد على أنْ يوجِّهَهُ إليه، نصح له مروان بن الحكم أنْ يكفَّ عن ذلك،

---

(١) أنساب الأشراف ٤ : ٢ : ٢٣، وتاريخ الرسل والملوك ٥ : ٣٤٣، والكامل في التاريخ ٤ : ١٨.

(٢) أنساب الأشراف ٤ : ٢ : ٢٠.

لعل الأَجل يدرك عبد الله بن الزبير، وينجيهم منه، روى الواقدي[1] : « أنَّ مروان بنَ الحكم أشار على عمرو بن سعيد ألاَّ يُغْزِيَ مكة جيشاً، وقال : إنكم إنْ تركتم ابن الزبير، كفيتم مؤونته بالموت فأَبَى »، وسيَّرَ عمرَو بن الزبير لقتال أخيه، فَهُزِمَ وأُسِرَ ومات تحتَ السِّياطِ.

وفي سنة ستين قُتِلَ الحسينُ بن علي بكربلاء، وبعثَ عبيد الله بن زياد بنسائه وغلمانه إلى يزيد بن معاوية، فاستشار أهلَ الشام في أمرهم، فأشار عليه بعضهم بقتلهم، وأشار عليه بعضهم بالصَّفْحِ عنهم والإحسان إليهم، قال علي بن عبد العزيز[2] : « قال يزيد : ما تَرَوْنَ يا أهلَ الشام في هؤلاء؟ فقال له رجل منهم : لا تَتَّخذَنَّ من كلبِ سوءٍ جَرْواً! فقال النعمانُ بن بشير الأنصاري : انظر ما كان يَصْنَعُهُ رسول الله ﷺ بهم لو رآهم في هذه الحالة، فاصنعه بهم، قال : صَدَقْتَ، خَلُّوا عنهم، واضربوا عليهم القِبَاب، وأمالَ عليهم المطبخَ وكساهم، وأخرج إليهم جوائز كثيرةً، وقال : لو كان بينهم وبين ابنِ مرجانةَ نسبٌ ما قَتَلَهم! ثمَّ رَدَّهم إلى المدينة ».

وفي سنة تسعٍ وستينَ ثارَ عَمرُو بن سعيدٍ بن العاص على عبد الملك ابن مروان بدمشق، لأنه سأله أن يجعلَ له ولايةَ العَهْدِ من بعدِهِ، فلم يجبه إلى ذلك، « فحاصره عبد الملك، ولم يزل يُراسله ويمنِّيه ويَعِدُهُ، وضَمِنَ له أنْ يوليه بيتَ المال والديوان، ويجعل له ولايةَ الأمرِ

---

(1) أنساب الأشراف ٤ : ٢ : ٢٥، وانظر تاريخ الرسل والملوك ٥ : ٣٤٤، والكامل في التاريخ ٤ : ١٨.

(2) العقد الفريد ٤ : ٣٨٢، وانظر الإمامة والسياسة ٢ : ٨، والبداية والنهاية في التاريخ ٨ : ١٩٦.

بعده مُقَدَّماً على عبد العزيز بن مروان، وكتب بينه وبينه بما شرطه له كتاباً، فخرج عمرو إليه »[1]. فلما تَمَّ الصلح بينهما، فكر عبد الملك في قتله، لِيَصْفُوَ المُلْكُ له، وأسرَّ ذلك إلى أحدِ خاصته وثقاته من أهل اليمن، وسأله رأيه فيما فَكَّر فيه، فنهاه عنه بِقوَّةٍ، ونَبَّهه إلى عواقب التنازع على الملك بين أبناء الأسرة الواحدة، وما يجرُّه ذلك عليهم من فسادِ أمرهم، وذَهَابِ سلطانهم، قال هشام بن محمد ابن السائب الكلبي[2] : « كان عبد الملك دَعَا كُرَيْبَ بنَ أبرهَةَ بن الصباحِ الحميريَّ، فاستشاره في أمر عمرو بن سعيد، فقال له : في هذا هلكت حمير، لا أُرَى لك ذلك، لا ناقتي في ذا ولا جَمَلي »، فلمَ يأبَهْ لِنَهْيِهِ، وَمَضَى يمكر بعمرٍو، ويكيد له حتى قتله.

وسجن عبدُ الملك ولدَ سعيد بن العاص إلى حين، ثم اسْتَفْتَى أهلَ الشام في سفك دم يحيى بن سعيد بن العاص خاصَّةً، لأنه ضرب الوليد بن عبد الملك وأصابه بجراح بعد قتل عمرو بن سعيد، فوافقه بعضهم وحمَّسه، ونصحَ له بعضهم بتركهم وتوجيههم إلى عدوه، فإن هلكوا تَجنَّبَ أنْ يقتلهم بنفسه، وإن نَجَوْا وعادوا، نَظَرَ في أمرهم من جديد، وقضى فيه بما يريد، فعمل بما نصح له به، قال هشام الكلبيُّ[3] : « أمرَ عبد الملك ببني سعيد فَحُبِسُوا، ومكثَ يحيى في الحبس شهراً أو أكثر، ثم إنَّ عبد الملك صعد المنبر، فحمد الله، وأثنى عليه، ثم استشار الناسَ في قَتْلِهِ، فقام بعضُ خطباءِ الناس، فقال :

---

(1) أنساب الأشراف ٤ : ٢ : ١٣٩.

(2) تاريخ الرسل والملوك ٦ : ١٤٢، والكامل في التاريخ ٤ : ٢٩٨.

(3) تاريخ الرسل والملوك ٦ : ١٤٦، وانظر الكامل في التاريخ ٤ : ٣٠٢.

يا أمير المؤمنين، هل تَلِدُ الحيَّةُ إِلّا حيةً! نَرى واللهِ أنْ تَقْتُلَهُ، فإنه منافقٌ عَدوٌّ. ثم قام عبد الله بن مسعدةَ الفزاريُّ فقال : يا أمير المؤمنين، إنَّ يحيى ابنُ عمك، وقرابته ما قد علمت، وقد صَنَعوا ما صَنَعُوا، وصَنَعْتَ بهم ما قد صنعتَ، ولستُ لهم بآمنٍ، ولا أَرَى لك قَتْلَهم، ولكن سَيِّرْهم إلى عدوك، فإن قُتِلوا، كنتَ قد كُفِيتَ أمرَهم بيدِ غيرِكَ، وإنْ هم سلموا ورجعوا، رأيتَ فيهم رأيَكَ. فأخذَ برأيه، وأخرج آل سعيد، فألحقهم بمصعب بن الزبير ».

وقال المدائني[1] : « حَبَسَ عبدُ الملك سعيد بن يحيى بن سعيد أربعين، ثم دعا به وعنده رجال من خاصته، فشاورهم في قَتْلِهِ، فقال بعضهم : اقتله، وقال بعضهم : لا تقتله. فقال عبد الله بن مسعدة الفزاريُّ : إن له يا أمير المؤمنين رحماً وقرابةً، والعفو أقربُ للتَّقْوَى، وأنت أحقُّ بالفَضْلِ، فَمُنَّ عليه وسَيِّرْهُ إلى عَدُوِّك، تُكْفَ أمره بخيلٍ من خيلك، فلحق بعبد الله بن الزبير، فقال له : الحق بمصعب ».

وبعد أن أحبَطَ عبدُ الملكِ بنُ مروانَ ثورةَ عمرِو بنِ سعيدِ بنِ العاص، واستَقَامَ له الأمرُ بالشَّام، عاوَدَ التفكيرَ في غَزْوِ العِرَاقِ، ومُنَاجزةِ مُصْعَبِ بنِ الزُّبيرِ، وكانَ سارَ إليه سنةَ تسعٍ وستينَ، ثم رجعَ من بعضِ الطَّريقِ، لمَّا بلغه أنَّ عمرَو بنَ سعيدِ بنِ العاصِ خرجَ عليه بدمشقَ، فاستشارَ أمراءَ بني أميةَ من إخوته وعمومته وذَوِي قَرابَتِهِ في المَسِيرِ إلى العراق سنة إحدَى وسبعينَ، فأشارَ عليه يحيى بنُ الحَكَمِ أن يَدَعَ العراقَ، ويَقْنَعَ بالشامِ، وأشارَ عليه عبدُ الرحمن بنُ الحَكَمِ،

---

(١) أنساب الأشراف ٤ : ٢ : ١٤٧.

وخالدُ بنُ عبدِ الله بنِ خالِدِ بنِ أسيدٍ أنْ يُقِيمَ عامه هذا، وَيُؤَجِّلَ الأَمْرَ سنة أو سنتين، لأنه غزَا في السنتين السابقتين، وخسر خيله ورجاله، ولأن عامه عام صَعْبٌ، يغلبُ عليه القَحْطُ والجَدْبُ، وأشارَ عليه محمدُ ابنُ مروانَ أن يغزو عَدُوَّه، ويشمِّرَ في طلب حَقِّهِ، فأخذَ بِرَأْيِهِ[1].

وأَعْلَمَ عبدُ الملك أهلَ الشام أنه عزم على أنْ يخرج معهم لغزو العراق، فنصح له وُجُوههم وأشرافُهُم أنْ يمكث بدمشق، ويُسْنِدَ قيادةَ الجيشِ إلى رجلٍ من قومه، حتى يُنْجِدَهم إن احتاجوا إلى ذلك، وخوفاً عليه من أن ينزل به مكروه، فينتهي حكمُ بني أمية، فلم يستجب لهم، وأبى إلاَّ أنْ يَقُودَ الجيشَ بنفسه، حتى يضمن النَّصرَ على مصعب ابن الزبير، قال رجاءُ بنُ حَيْوَةَ الكندي[2] : « كانَ عبدُ الملك لمَّا قَتَلَ عَمرَو بن سعيد، وَضَعَ السيفَ فقتلَ مَنْ خالفه. فلمَّا أجمعَ بالمسيرِ إلى مصعبٍ، وقد صَفَتْ له الشام وأهلها، خطبَ الناس، وأمرهم بالتَّهيؤ إلى مصعبٍ، فاختلفَ عليه رؤساءُ أهلِ الشامِ من غير خلافٍ لِمَا يريده، ولكنهم أحبُّوا أنْ يقيم ويقدِّم الجيوشَ، فإنْ ظفروا فذاكَ، وإن لم يظفروا أمدَّهم بالجيوش خشيةً على الناس إنْ أُصِيبَ في لقائه مصعباً، لم يكن وراءه ملك، فقالوا : يا أمير المؤمنين، لو أقمتَ مكانك، وبعثتَ على هؤلاء الجيوش رجلاً من أهل بيتك، ثم سَرَّحته إلى مصعب! فقال عبد الملك : إنه لا يقوم بهذا الأمرِ إلاَّ رجلٌ من قريشٍ له رأيٌ، وَلَعَلِّي أبعثُ مَن له شجاعةٌ، ولا رأي له، وإني أجدُ في نفسي

---

(١) أنساب الأشراف ٥ : ٣٣٥، والأخبار الطوال ص : ٣١٠، والأغاني ١٩ : ١٢٢، والكامل في التاريخ ٤ : ٣٢٣، والبداية والنهاية في التاريخ ٨ : ٣١٥.

(٢) تاريخ الرسل والملوك ٦ : ١٥٦.

أني بصيرٌ بالحرب، شجاعٌ بالسيف، إن أُلْجِئْتُ إلى ذلك. ومصعبٌ في بيت شجاعةٍ، أبوه أشجعُ قريشٍ، وهو شجاعٌ، ولا علمَ له بالحربِ، يُحِبُّ الخَفْضَ، ومعه مَنْ يُخَالِفُهُ، ومعي من يَنْصَحُ لي ».

وكانت زوجتُهُ عاتكةُ بنتُ يزيد بن معاوية ممن نهاهُ عن الخروج إلى العراقِ، وذكرتْ له أنه ليس من سُنَّةِ الخلفاء أنْ يُقاتِلُوا بأنفسهم، فلم يَقْبَلْ قَوْلَها، وأجابها بأن أهل الشام لا يَهْزِمُون مصعباً إلاَّ إذا خَرَجَ معهم، وقادَ جموعهم، قال عوانةُ بنُ الحكم الكلبيُّ[1] : «بَعَثَتْ عاتكةُ بنتُ يزيد امرأةُ عبد الملك : ما رأيتُ خليفةً قطُّ غَزَا بنفسه، فَوَجِّهِ الناسَ وأَقِمْ، فقال : والله لو بعثتُ إلى مصعبٍ جميعَ أهلِ الشامِ لَفَضَّهم وفَلَّهم ما لم أكنْ معهم ».

وهكذا تَشَبَّثَ عبدُ الملك برأيه، وأَصَرَّ على أن يعمل به، ولم يَثْنِهِ عنهُ نُصْحُ رؤساءِ أهل الشام له بالبقاء، وحِرْصُهم على حياته وخلافته، ولا رَغْبَةُ زوجتهِ عاتكةُ في إقامته وسلامتهِ، لأنه كان على شِبْهِ اليقينِ من صِحَّةِ رأيه، ولأنه كان يُرِيدُ أنْ يتغلبَ على مصعبٍ، ويستوليَ على العراق، ولم يكن ذلك ممكناً في رأيه إلاَّ إذا سار بنفسه لحرب مصعب.

وسار عبد الملك حتى نزل مَسْكِنَ، وبلغَ مسيرُهُ مصعباً، فاستعدَّ له، فلمَّا تَدَانَى العسكرانِ بِدَيْرِ الجَاثَلِيقِ مِن مَسْكِنَ، طلبَ محمدُ بن مروان من أخيه عبد الملك أنْ يَبْذُلَ الأمانَ لمصعبٍ قبل أنْ يُحارِبَهُ، لعله يَقْبَلُ به، ويدخلُ في طاعته، فعرض عبد الملك الأمر على خاصته،

---

(١) أنساب الأشراف ٤ : ٣٣٥، والأغاني ١٩ : ١٢٢، والقالي، أمالي القالي ١ : ١٣.

وسألهم رأيهم فيه، فمنهم من عارضه، ومنهم من وافق عليه، فأخذ برأيه، وأنفذه، قال المسعودي[1] : « سأل محمد بن مروان أخاه عبد الملك أنْ يُؤَمِّنَ مصعباً، فاستشار عبد الملك من حَضَرَهُ، فأشارَ عليه عليٌّ بن عبد الله بن العباس بن عبد المطلب أنْ لا يُؤَمِّنه، وقال خالد ابن يزيد بن معاوية بن أبي سفيان : بل أَمِّنْهُ، وارتفع الكلامُ بين علي وخالدٍ حتى تَسَابَّا، فأمر عبد الملك أخاه محمداً أنْ يمضي إلى مصعب فَيُؤَمِّنه، ويُعْطِيَهُ عنه ما أرادَ، فَمَضَى محمدٌ فوقف قريباً من مصعب، ثم قال : يا مصعب، هلمَّ إليَّ، أنا ابنُ عمك محمد بن مروان، وقد أَمَّنَكَ أمير المؤمنين على نفسك ومالك، وكل ما أحدثتَ، وأنْ تنزلَ أيَّ البلاد شئت، ولو أراد بك غير ذلك لأنزلَهُ بك، فأنشدك اللهَ في نفسك[2] ». فرفض مصعب الأمانَ، وصمَّمَ على القتالِ، فناهضه عبد الملك وقتله، وسيطر على العراق.

وبعد أن قُتِلَ عبدُ الله بن الزبير بمكة سنةَ ثلاثٍ وسبعين، كتبَ عبد الملك بن مروان إلى محمد بن الحَنفيَّةِ يدعوه إلى بيعته، فأبَى أنْ يبايع له حتى يجتمعَ الناسُ عليه[3]، فسخطَ عليه عبد الملك، وهمَّ بقتله، وراجع أهل الشام في أمره، فَزَيَّنُوا له قَتْلَهُ، قال ابن أعثم الكوفي[4] : « لما وردَ كتابُ محمد بن الحنفيةِ على عبد الملك بن مروان، غضبَ لذلك، ثم استشارَ أهلَ الشام في قَتْلِهِ، فكلٌّ أشارَ عليه

---

(1) مروج الذهب ٣ : ١١٥.

(2) انظر أنساب الأشراف ٥ : ٢٣٩، وتاريخ الرسل والملوك ٦ : ١٥٩، والكامل في التاريخ ٤ : ٣٢٧.

(3) كتاب الفتوح ٦ : ٢٨٣.

(4) كتاب الفتوح ٦ : ٢٨٤.

بذلك. واتَّقى ابنُ الحنفيةِ، وخَشِيَ أنْ يكتب عبدُ الملك إلى الحجاج فيأمره فيه بأمر، ولم يَجِدْ من البيعةِ لعبد الملك بن مروان بُدًّا، فعزم على الكتاب إليه في ذلك ». ولم يلبث أن أرسل إليه يسأله الأمان، فأمنه، «فلمَّا وردَ كتابُ عبد الملك بن مروان على ابنِ الحنفيةِ وقرأه، أقبل إلى الحجاج، فبايع لعبد الملك بن مروان »[1]. وبلغ عبدَ الملك أنه بايع له، فقال لمن كان صَوَّبَ قتله من أهل الشام[2] : « ما سَبِيلُنا على ابن الحنفية، فقد والله سلم وغنم ».

وكان عبد الملك بن مروان لمَّا بسطَ سلطانه على العراق ولَّى خالد بن عبد الله بن خالد بن أسيد على البصرة، وولَّى أخاه بشر ابن مروان على الكوفة، فلم يزل خالد على البصرة حتى عزله عبد الملك عنها سنة ثلاث وسبعين[3]، وضمَّها إلى أخيه بشرٍ، فقدمها سنة أربع وسبعين، فمات بها بعد أشهر.

وكان أهم ما شُغِلَ به عبد الملك وعاملاه على البصرة والكوفة في تلك السنوات هو مناجزة الخوارج بفارس، لِكَسْرِ شَوْكتهم ومَنْعِهم من الاستيلاء على العراق. وكان عَزْلُ المهلبِ بن أبي صفرة واستعمالُهُ على حربهم موضعَ مشاورةٍ بين خالد وأهلِ البصرة، ثم بين بشر وخاصته من أهلِ الكوفة وغيرهم من أهل البصرة، كما كان مَوْضِعَ عنايةٍ وتوجيهٍ من عبد الملك.

وبيان ذلك أنَّ المهلب كان على حرب الخوارج في ولاية مصعب

(١) كتاب الفتوح ٦ : ٢٨٦.

(٢) كتاب الفتوح ٦ : ٢٨٦.

(٣) تاريخ الرسل والملوك ٦ : ١٩٤، والكامل في التاريخ ٤ : ٣٦٣.

ابن الزبير على العراق، فلما قُتِلَ مصعب، بايع المهلبُ لعبد الملك[1]، وَوليَ خالدٌ على البصرة، فَنحَّى المهلبَ عن حرب الخوارج، وجعله على خراجِ الأهواز ومَعُونَتِها[2]، لأنه نَفَسَ عليه مكانته وشهرته، ولم يُرِدْ له أن يستقلَّ بالمَجْدِ والحَمْدِ، بل أرادَ أن يُعَفِّيَ على ذِكْرِهِ، ويطمس أَثَرَهُ[3]، فسيَّرَ أخاه عبد العزيز بن عبد الله لحرب الخوارج، فهزموه شرَّ هزيمةٍ، فكتب إلى عبد الملك يُخْبِرُهُ بذلك، فلامه أشدَّ اللَّوم، وأمره أنْ يسيرَ بنفسه لقتال الخوارج، وألزمه أن يرجع في قتالهم إلى المهلب، ولا يقطع أمراً من دونه، قال هشام بن محمد بن السائب الكلبي[4] : « كتب إليه : أما بعد، فقد قدم رسولك في كتابك، تُعْلِمُني فيه بَعْثَتَك أخاك على قتال الخوارج، وبهزيمةِ مَنْ هُزِمَ، وقَتْلِ مَنْ قُتِلَ، وسألتُ رسولك عن مكانِ المهلبِ، فحدثني أنه عامل لك على الأهواز، فقبَّحَ الله رأيك حين تبعثُ أخاك أعرابياً من أهلِ مكةَ على القِتَالِ، وتَدَعُ المهلبَ إلى جَنْبِكَ يَجْبي الخراجَ، وهو الميمونُ النقيبةِ، الحسنُ السياسةِ، البصيرُ بالحربِ، المُقَاسِي لها، ابنُها وابنُ أبنائها! انظر أنْ تَنْهَضَ بالناسِ حتى تَسْتَقْبِلَهم بالأهواز، ومِنْ وراءِ الأهوازِ. وقد بعثتُ إلى بشرٍ أن يُمِدَّك بجيشٍ من أهلِ الكوفة، فإذا أنتَ لقيتَ عَدُوَّك، فلا تَعْمَلْ فيهم برأيٍ حتى تُحْضِرَهُ المهلبَ، وتستشيره فيه إن شاء الله ».

(١) تاريخ الرسل والملوك ٦ : ١٦٨، والكامل في التاريخ ٤ : ٣٣٤.
(٢) تاريخ الرسل والملوك ٦ : ١٦٩، والكامل في التاريخ ٤ : ٣٤٢.
(٣) كتاب الفتوح ٦ : ٣٠٢.
(٤) تاريخ الرسل والملوك ٦ : ١٧١، وكتاب الفتوح ٦ : ٣٠٣، والكامل في التاريخ ٤ : ٣٤٣، وانظر الكامل ٣ : ٣٦٢.

فشقَّ عليه أنه فَيَّلَ رأيه في بَعْثَةِ أخيه، وتَرْكِ المهلب، وفي أنه لم يَرْضَ رأيه خالصاً حتى قال: أَحْضِرْهُ المهلبَ، واستشره فيه[1]. ونقلَ ابنُ أعثم الكوفيُّ أَنَّ سادةَ أهلِ البصرةِ جاءوا إلى خالدٍ بعدَ أنْ وردَ عليه كتابُ عبدِ الملك باسْتِشارةِ المُهَلَّبِ في حربِ الخوارجِ، وأنهم أشاروا عليهِ بِمثْلِ ما أمَرَهُ به عبدُ الملكِ، فَتَعهَّدَ أنْ يَصْدُرَ عما يرضيهم، إذ يقول[2]: « أقبلَ وجوهُ أهلِ البصرةِ إلى خالدِ بنِ عبدِ اللهِ بن خالدِ بن أسيدٍ، فقالوا: أصلحَ اللهُ الأميرَ، إنَّ المهلبَ بنَ أبي صُفْرَةَ وَلِيُّ نِعْمةِ أهلِ هذا المصر، قد أمنوا به البلاء، وألبسوا به العافية، وليس عليه أثآرٌ ولا له حاسدٌ، وقد صار أمر الأزارقة إلى ما كانوا عليه بالأمس، وليس لهم غير المهلب، لأنه قد ذاقَهم ومارسهم في غيرِ موطنٍ، وهو السيفُ الذي لا يُغْمَدُ، والحَجَرُ الدامغُ لكل من عَنَدَ. فقال خالد بن عبد الله: إني قد سمعت كلامكم، وأنا نازلٌ عندَ ما تُحِبُّونه ».

ونقلَ أيضاً أنَّ سادةَ أهلِ البصرةِ لم يكادوا يفارِقُونَ مَجْلِسَهُ حتى خَلاَ بأهلِ بيته، فأعربَ لهم عن امتعاضهِ من تقديمِ عبدِ الملكِ للمُهلبِ، وأنَّه لا يزال يَرْغَبُ في أن يُوَجِّهَ أخاه عبد العزيز لحرب الخوارج، ولا يمنعه من ذلك إلاَّ أنه لا يحبُّ أنْ يخالفَ عن أمرِ عبدِ الملكِ، فأشارُوا عليه بالطَّاعةِ والامتثالِ لأمْرِ الخليفةِ، فَوَعَدَهم أنْ يفكر فيما أشاروا به عليه، إذ يقول[3]: « خَرَجَ الناسُ من عندِهِ،

---

(1) تاريخ الرسل والملوك ٦ : ١٧١.
(2) كتاب الفتوح ٦ : ٢٩٨.
(3) كتاب الفتوح ٦ : ٢٩٩.

وأقبلَ خالدٌ على مَنْ كانَ عندَهُ من بني عَمِّهِ، فقال : وَيْحَكم يا معشرَ قريش! واللهِ لقد ذهبَ المهلبُ بحظٍّ هذا المصرِ! وأميرُ المؤمنين يظنُّ أنَّ أحداً لا يقومُ مقامَ المهلبِ! وأيمُ اللهِ لولا أني أكرهُ أنْ يكونَ من يدي أمْرٌ بمعصيةِ أمير المؤمنينَ لبعثتُ أخي عبدَ العزيز إلى حربِ الأزارقة! فقال له بعضُ بني عَمِّه : أيها الأميرُ، إنَّ أميرَ المؤمنينَ قد رأى مكانَ أخيك عبد العزيز فلا تَعْصِه، وابعثِ المهلبَ إلى حَرْبِ الأزارقةِ كما أُمِرْتَ. فقال خالدُ بنُ عبدِ الله : حتى أنظرَ في ذلك ».

وروى ابن أعثم الكوفيُّ أنَّ خالدَ بنَ عبدِ اللهِ استجابَ في آخرِ الأمرِ لرأيِ عبدِ الملك بن مروانَ، وما نَصَحَ له به وجوه أهلِ البَصْرَةِ وغيرِهم من بني عَمِّهِ، فاعتذرَ إلى المهلب ابن أبي صفرةَ واسْتَرْضَاه، ونَدَبَهُ لقتالِ الخَوارجِ، إذ يقول[1] : « اجتمعتِ الأزارقةُ، وشَجَّعَ بعضُهم بعضاً، وأقبلوا يريدون البصرةَ، وبلغ ذلك خالدَ بن عبد الله أمير البصرة، فضاقت عليه الأرض بما رحبت، ولم يدر ما يصنع، ثم كتب إلى المهلب : أما بعد، فإني كنت عصيتُكَ يومَ الأهوازِ، وعصيتُكَ في عبد العزيز، وأنا أكره أنْ أعْصِيَكَ اليومَ. وليس لهذا العَدُوِّ الكَلِبِ سواك، وإنما تقاتلُ عن مصرك، وتَذُبُّ عن حريمك، فَسِرْ، رحمك الله إلى عدوك، وأفرج هذه الغُمَّة عن بلدك »، فأجابه المهلب إلى ما طلبه، وسارا معاً إلى الأهواز، فنفيا الخوارج عنها.

ولمَّا جمعَ عبدُ الملك بنُ مروانَ العِراقَيْنِ لأخيه بشرٍ، وقدمَ بشرٌ البصرةَ سنةَ أربعٍ وسبعينَ، كتبَ عبدُ الملك إليه[2] : « أما بعد،

---

(١) كتاب الفتوح ٦ : ٣٠٩.

(٢) تاريخ الرسل والملوك ٦ : ١٩٦، والكامل في التاريخ ٤ : ٣٦٥.

فابْعَثِ المهلبَ في أهلِ مصرهِ إلى الأزارقةِ، وليَنْتَخِبْ من أهلِ مِصْرِهِ وُجُوهَهم وفرسانَهم وأولي الفَضْلِ والتَّجرِبَةِ منهم، فإنه أعرفُ بهم، وخَلِّهِ ورأيَهُ في الحربِ، فإنِّي أوثقُ شيءٍ بتجربتهِ ونَصِيحَتِهِ للمسلمينَ، وأبعثْ من أهلِ الكوفةِ بعثاً كثيفاً، وأبعثُ عليهم رجلاً معروفاً شريفاً، حسيباً صليباً، يُعْرَفُ بالبأسِ والنَّجدةِ والتجربةِ للحربِ، ثم أنْهِضْ إليهم أهلَ المصرين فليتبعوهم أيَّ وجهٍ ما تَوَجَّهوا، حتى يُبِيدَهُم الله ويستأصِلَهم ».

فَثَقُلَ على بشرٍ أنَّ إمرةَ المهلب جاءت من قِبَل عبد الملك، فلا يستطيعُ أن يبعثَ غيره، فأوغرت صدره عليه، حتى كأنه كان له إليه ذَنْبٌ[1]. أما هشامُ بنُ محمدِ بن السَّائِبِ الكلبيُّ فَرَوى أنَّ بشراً دعا عبد الرحمن بن مخنفٍ الأزديَّ، فَبَعَثَهُ على أهلِ الكوفةِ، وأسرَّ إليه أن يستبدَّ على المهلبِ بالرأي، ولا يَقْبَلَ له مشورةً ولا رأياً، وأن يَتنقَّصه ويُقَصِّرَ به[2].

وأما ابنُ أعثم الكوفيُّ فروى أنَّ بشراً وَجَّهَ المهلب لقتال الخوارج، ثم احتالَ أنْ يكيدَ له، واستشارَ خلصاءَهُ في أنْ يَعْزِلَه، إذ يقول[3] : « دعا بشرُ بنُ مروانَ بأسماء بن خارجةَ الفزاريِّ، وعكرمةَ بن رِبْعِيٍّ البكريِّ، فقال لهم : إنه قد وَرَدَ عليَّ هذا الكتابُ في المهلبِ من أميرِ المؤمنينَ، وَهَوَايَ مِنْ ورائي في غيرِهِ، فما الذي عندَكم من الرأيِ؟ أما أسماءُ فنصح له أنْ يَعْملَ برأيِهِ، وأما عكرمةُ فنصحَ له

---

(١) تاريخ الرسل والملوك ٦ : ١٩٦، والكامل في التاريخ ٤ : ٣٦٦.
(٢) تاريخ الرسل والملوك ٦ : ١٩٦، والكامل في التاريخ ٤ : ٣٦٦.
(٣) كتاب الفتوح ٦ : ٣١٥.

أنْ يُمْضيَ أمرَ الخليفةِ، فلم يلتفتْ إلى مَقَالتِهِ، وغَلَبَهُ هواه ورأيُهُ، فأرسلَ إلى المهلبِ فَعَزَلَهُ عن حربِ الأزارقةِ، وأمَرَهُ بالرُّجوعِ إلى البَصْرة، فَرَجع ».

وطمعتِ الأَزارقةُ في الظَّفرِ، فَرَجَعُوا من سابورِ فارسَ حتى نزلوا الأهوازَ، وكتب قطريٌّ بن الفجاءة إلى بشرٍ بأبياتٍ يتهدَّده ويتوَّعدُهُ، فدعا بشر وجوهَ الناس فقال لهم : « أخبروني هل تعلمون مكانَ أحدٍ يقومُ بحرب الأزارقة غير المهلب »؟ فسمَّى له من يُبْغِضُونَ المهلبَ غيرَ واحدٍ، فَدَعاهم فَنَدَبَهم لحربِ الأزارقةِ، فاسْتَعْفَوْا، وقَالوا : « ليس لهذا الأمر إلاَّ المهلب »، فلم يُعْجِبْ قولُهم بشراً، فمدحَ أحدُ شعراءِ الأزدِ المهلبَ، وحضَّ بشراً على توجيهه لِحَرب الأزارقة، وفَشَا شعرُهُ في النَّاسِ، فحارَ بشرٌ في الأمر إلى حين، ثم ترك اللَّجاجَ، وقرَّرَ أن يعملَ برأي الخليفة فَرَدَّ المهلبَ لِقتال الخوارجِ.

وفي سنةِ خمسٍ وسبعينَ استعملَ عبدُ الملك بنُ مروانَ الحجاجَ ابنَ يوسفَ على العراقِ، فقدِمَ الكوفةَ، فخطبَ أهلَها، فأنذَرهم وحذَّرهم، ثم تحوَّلَ إلى البصرة، فهدَّدَ أهْلَها وتَوَعَّدهم، وألغى الزيادة التي زادها مصعبُ بن الزبير في عطائهم، وهي مائةُ درهم، وكان عبد الملك أقرَّها لهم، فَوَثَبَ به أهلُ البصرة، ونَهبُوا فسطاطه، وضيقوا عليه حتى يئس من الحياة[1]، فاستشار رجلين من ثقاته، فأشار عليه أحدُهما أن يتركَ البصرة ويأتي الشام، وأشار عليه الآخر أنْ يُقاتِلَ حتى ينتصر أو يهلك، فأخذ برأيه، قال ابن الأثير[2] : « كان معَ الحجاج عثمانُ

(١) تاريخ الرسل والملوك ٦ : ٢١٠، والكامل في التاريخ ٤ : ٣٨٠.

(٢) الكامل في التاريخ ٤ : ٣٨٣.

ابن قطن الحارثيُّ، وزيادُ بنُ عمرو العَتكيُّ، وكان زيادُ على شرطةِ البصرة، فقال لهما : ما تَريانِ؟ فقال زيادٌ : أنْ آخُذَ لك من القوم أماناً، وتخرجَ حتى تلحقَ بأمير المؤمنين، فقد أرفضَّ أكثرُ الناس عنك، ولا أَرَى لك أن تقاتلَ بمن معك. فقال عثمان بن قطن الحارثيُّ : لكني لا أَرَى لك ذلك، إن أميرَ المؤمنين قد شَرَكَك في أمره، وخَلَطَكَ بنفسه، واستنصحكَ وسلَّطك، فسرتَ إلى ابن الزبير، وهو أعظم الناس خطراً، فقتلته، فَولاَّك الله شرفَ ذلك وسَنَاهُ، وولاَّك أميرُ المؤمنين الحجازَ، ثم رفعك فولاَّك العراقين، فحينَ جَرَيْتَ إلى المدَى، وأَصَبْتَ الغَرَضَ الأَقْصَى تخرجُ على قَعُودٍ إلى الشام! والله لئن فعلتَ لا نِلْتَ من عبدِ الملكِ مثلَ الذي أنت فيه من سلطان أبداً، وليتَّضِعَنَّ شأنُكَ، ولكني أَرَى أنْ نمشيَ بِسُيوفنا مَعك فنقاتلَ حتى نَلْقَى ظفراً أو نَمُوتَ كِراماً. فقال له الحجاجُ : الرأيُ ما رأيتَ. وحَفِظَ هذا لعثمانَ، وحَقَدَها على زيادِ بن عمرٍو »، وخرج الحجاج فقاتلَ بأنصارهِ الذين اجْتَمعُوا إليه، وهَزَمَ أهلَ البصرةِ الذين ثاروا عليه، وقتلَ رؤُوسَهم.

وفي سنةِ ستٍ وسبعينَ قامَ شبيبُ بنُ يزيدَ الشَّيبانيُّ بأمر الخَوارجِ بالمَوْصلِ، فبعثَ إليه الحجاجُ بنُ يوسفَ خمسةً من خِيرَةِ قادتهِ، فَقَتَلَهم واحداً تلوَ الآخر، ودخلَ الكوفةَ، وكادَ يُوقِعُ بالحجَّاجِ، فاستغاثَ بعبدِ الملكِ بنِ مروانَ، فأرسلَ إليه جيشاً من أهلِ الشام، فَهزم شبيباً ونفاه عن الكوفة، وتعقبه بالأَهواز، ففرَّ ونفر فرسه وهو يعبر نهرَ دُجَيْل، فغرق ومات سنة سبع وسبعين[1].

---

(١) تاريخ الرسل والملوك ٦ : ٢٢٤، والكامل في التاريخ ٤ : ٣٩٦.

وقد شاورَ الحجّاجُ سادةَ أهلِ الكوفةِ ومَنْ كانَ معه من قادةِ أهلِ البَصْرَةِ في مُناهضةِ شبيبٍ غيرَ مرةٍ سنةَ سبعٍ وسبعينَ، فإنه لمَّا عَنَّفَ الحجاجُ أهلَ الكُوفَةِ لِتخاذلهم في قتالِ شبيبٍ، وانْهِزامِهِم في كلِّ المَواقِعِ التي نَاجَزُوهُ فيها، أشارَ عليه زَهْرَةُ بنُ حَوِيَّةَ السَّعدِيُّ الكوفيُّ أنْ يُوَجِّهَ جميعَ الجيش إلى شبيبٍ، وأنْ يُوَلِّيَ عليه رجلاً صليباً بئيساً معروفاً بالإباء والأنفةِ، فَصَوَّبَ الحجاجُ رأيَهُ، وعَمِلَ به، فأمرَ الجيش كله بالخروج لقتال شبيب[1].

ولمَّا أرادَ أنْ يختارَ قائداً لذلك الجَيْشِ، شاورَ أشرافَ أهلِ الكُوفةِ فيمن يُوَلِّيهِ عليهم، فرغبوا إليه أنْ يختارَ لهم، فسمَّى عتابَ بن ورقاء الرياحيَّ، فأثنوا عليه، وَرَضُوا به، فولاَّه أمرَهم[2].

ولمَّا هَزمَ شبيبٌ عتاباً وقَتَلَهُ، وفلَّ جَيْشَهُ، دعَا الحجاجُ وجوهَ أهلِ الكُوفةِ وأهلِ البصرةِ فَشَاوَرهم فيما يَصْنَعَ، فعابَ عليه قتيبةُ بنُ مسلمٍ الباهليُّ البصريُّ قُعُودَهُ عن الخُروجِ مع الجَيْشِ، وأشارَ عليه أنْ يَتولَّى القيادةَ بنفسه، فأخذَ برأيه، وأمرَه أنْ يَبْحَثَ له عن معسكرٍ ينزلُ فيه، فلما هيَّأه له سارَ إليه، فقاتلَ شبيباً وهَزَمَهُ[3].

وفي سنةِ إحدى وثمانينَ ثارَ ابنُ الأشعثِ على الحجَّاجِ بِسِجِسْتَانَ، لأنه ضَعَّفَهُ وعَجَّزه في قِتالِ رتبيلَ[4]. وخلعَ ابنُ الأشعثِ الحَجَّاجَ في

---

(١) تاريخ الرسل والملوك ٦ : ٢٥٨، والكامل في التاريخ ٤ : ٤٢٠.
(٢) تاريخ الرسل والملوك ٦ : ٢٥٩، والكامل في التاريخ ٤ : ٤٢٠.
(٣) تاريخ الرسل والملوك ٦ : ٢٧٣، والكامل في التاريخ ٤ : ٤٢٩.
(٤) تاريخ الرسل والملوك ٦ : ٣٣٤، والكامل في التاريخ ٤ : ٤٦١.

أولِ الأمْرِ[1]، ثم خَلَعَ عبدَ الملك بن مروان[2]، وانقلبَ إلى العراق لحرب الحجاج. وعلم الحجاج بذلك، فدعا ثقاته فاستشارهم في ثورةِ ابن الأشعثِ، قال ابن أعثم الكوفي[3] : «جَمَعَ الحجاجُ أصحابه فخطبهم، ثم قال : أيها الناس، إنَّ هذا الفاسقَ عبدَ الرحمن بن الأشعث قد خلعَ الطاعةَ، وفارقَ الجماعة، وسار إلى ما قِبَلَكم، فهاتوا آراءكم »، فأعلن أحدُهم رضاهم بعبد الملك خليفةً، وبالحجاج أميراً، فوجَّهه الحجاج لقتال ابن الأشعث، فانضم إليه!

وكتبَ الحجاجُ إلى عبدِ الملكِ يُخْبِرُهُ بِخَلْعِ ابنِ الأَشْعَثِ، ويسأله أن يُعَجِّلَ بَعْثَةَ الجنودِ إليه، فلما ورد كتابه عليه، أحضرَ خالد بن يزيد ابن معاوية، فاستشاره في ثورة ابنِ الأشعثِ، وخَطَرِها على مُلْكِ بني أمية، فَقَلَّلَ من شأنها، وهوَّنَ عليه أمرها، قال أبو مخنف الأزدي[4] : « لَمَّا وقعَ كتابُ الحجاج إلى عبد الملك هاله، ثم نزلَ عن سريره، وبعث إلى خالِدِ بنِ يزيدَ بن معاويةَ، ودعاه فأقرأه الكتابَ، ورأى ما به من الجزعِ، فقال : يا أمير المؤمنين، إنْ كان هذا الحَدَثُ من قِبَلِ سجستَانَ، فلا تَخَفْهُ، وإن كانَ من قِبَلِ خراسانَ، تَخَوَّفْتَهُ ». وذكر ابنُ أعثم الكوفي أنه استشارَ خالداً، لأنه كان له عِلْمٌ بالملاحمِ وما يكونُ من الأَحْدَاثِ، إذ يقول[5] : « بعثَ إلى خالد بن يزيد بن معاوية

---

(١) تاريخ الرسل والملوك ٦ : ٣٣٦، والكامل في التاريخ ٤ : ٤٦٢.

(٢) تاريخ الرسل والملوك ٦ : ٣٣٨، والكامل في التاريخ ٤ : ٤٦٤.

(٣) كتاب الفتوح ٧ : ١٢٥.

(٤) تاريخ الرسل والملوك ٦ : ٣٣٩، والكامل في التاريخ ٤ : ٤٦٤، والبداية والنهاية في التاريخ ٩ : ٣٦.

(٥) كتاب الفتوح ٧ : ١٢٧.

فدعاه، وكان خالد بن يزيد عَلاَّمةً بأيام الناس، عارفاً بِكُتُبِ الفِتَنِ، فقال له: ويحك يا أبا هاشم! هل تَتَخوَّفُ اليومَ علينا من الراياتِ السُّودِ شيئاً؟ فإننا نَجِدُ في الكُتُبِ أنَّ ذَهابَ مُلْكِنا على أيديهم! قال له خالد: وما اسم بلد هذا الرجل الذي خرج عليك يا أمير المؤمنين؟ قال: سجستان، قال خالد: الله أكبر! لا تَخَفْ يا أمير المؤمنين ما لم يأتك الأمر من قَعْرِ مَرْو»!

وخطبَ عبد الملك أهلَ الشام، فأنبأهم بثورةِ ابنِ الأشعثِ، ودعاهم إلى حربه، وجعل يُجَهِّز الجنودَ، ويرسلهم إلى الحجاج على دوابِّ البريدِ. ودخل ابن الأشعث البصرة، فأخرجه الحجاج منها بعدَ حينٍ، فتوجَّه إلى الكوفة، ونزل بدير الجَماجم، فتحوَّلَ الحجاجُ إليها، ونزل بإزائه.

وفي سنةِ اثنتينِ وثمانينَ اشتبكَ الفريقانِ، واحْتَدَمَتِ الحربُ بينَهم، وعلم أهلُ الشامِ بذلك، فاجتمعَ أصحابُ المشورةِ من أمراءِ بني أميةَ ووجوهِ أهلِ الشَّامِ عِندَ عبد الملك، فأشاروا عليه أنْ يعرضَ الصُّلْحَ على أهلِ العراق، فأخذَ بمشورتهم، فأعطى أهلَ العراقِ أنْ يعزلَ الحجاجَ عنهم، وأن يجعلَ رَواتِبَهُمْ كَرواتبِ أهلِ الشام، وأنْ يَعْفُوَ عن ابن الأشعثِ، ويستعمله على أيِّ بلد من العراقِ بقيةَ خلافته. وسير إليهم ابنه عبد الله، وأخاه محمد بن مروان، وأمرهما أن يَحْمِلا إليهم تلك الشروط، فإن ارتضوها صالحوهم، وإنْ رفضوها قاتلوهم، قال أبو مخنف الأزديُّ[1]: «اشتدَّ القتال بينهم، فلما بلغ ذلك رؤوسَ قريشٍ وأهلَ

(١) تاريخ الرسل والملوك ٦: ٣٤٧، والكامل في التاريخ ٤: ٤٦٩، والبداية والنهاية في التاريخ ٩: ٤١.

الشام قِبَلَ عبد الملك ومواليه قالوا : إنْ كان إنما يُرْضي أهلَ العراق أنْ يُنْزَعَ عنهم الحجّاج، فإنَّ نزعَ الحجاج أيسرُ من حَرْبِ أهلِ العراق، فانزعه عنهم، تَخْلُصْ لك طاعَتَهُم، وتَحْقِنُ به دماءنا ودماءهم. فبعث إلى ابنه عبد الله بن عبد الملك، وبعث إلى أخيه محمد بن مروان بأرض الموصل يأمره بالقدوم عليه، فاجتمعا جميعاً عنده، كلاهما في جنديهما، فأمرهما أنْ يعرضَا على أهلِ العراق نَزْعَ الحجّاج عنهم، وأن يُجْرِيَ عليهم أَعْطِياتِهم كما تُجْرَى على أهلِ الشّامِ، وأنْ ينزلَ ابنُ الأشعث أيَّ بلدٍ من عراق شاء، يكون عليه والياً ما دام حيًّا، وكان عبد الملك والياً، فإنْ هم قَبِلُوا ذلك عزلَ عنهم الحجاج، وكان محمدُ بنُ مروانَ أميرَ العراق، وإن أبوا أنْ يقبلوا، فالحجاجُ أميرُ جماعة أهلِ الشام، وَوَلِيُّ القِتالِ، ومحمدُ بنُ مروان، وعبد الله بن عبد الملك في طاعته ».

ومع أنَّ الحجاج حذَّر عبد الملك من بَذْلِ تلك الشروطِ لأهل العراق، وخَوَّفه اجتراءَهم عليه، وغدْرَهم به، ونَصَحَ له بمناهضتهم، فإنه أبى إلاَّ أن يعرضها عليهم طلباً للعافية، وحبًّا للسلامة(١). فلما عرضها عبد الله بن عبد الملك عليهم، أَنِفُوا من قَبُولها، وأعادوا خلعَ عبد الملك، وبرزوا للقتالِ، فناجزهم الحجاجُ، وفَتَكَ بهم سنة ثلاث وثمانين.

وفي سنةِ أربعٍ وتسعينَ استشارَ الحجاجُ الوليدَ بنَ عبدِ الملك في أنْ يأخذَ مَنْ أقامَ بمكةَ من أصحابِ ابنِ الأشعثِ، إذ كتب إليه

(١) تاريخ الرسل والملوك ٦ : ٣٤٨، والكامل في التاريخ ٤ : ٤٧٠، والبداية والنهاية في التاريخ ٩ : ٤١.

يقول[1] : « إنَّ أهلَ النِّفاقِ والشِّقاقِ قد لجأوا إلى مكةَ، فإن رأى أميرُ المؤمنين أنْ يأذن لي فيهم ». فكتب الوليد إلى خالد بن عبد الله القسريِّ بحملهم إلى الحجاج[2].

وفي سنةِ مائةٍ أرادَ عمرُ بن عبد العزيز أن ينفيَ يزيدَ بن المهلب إلى جزيرة دهلك، لأنه رفض أنْ يدفعَ إليه شيئاً من المال الذي طالبه به، فأشار عليه بعض اليمنيّة من سادة أهل الشام أن يُعِيدَهُ إلى سجنه، لأن قبيلته استاءت من نَفْيِهِ، وربما أقدمتْ على اختطافه إن سيَّره إلى دهلك، فَقَبِلَ رأيه، وعمل به، قال هشام بن محمد بن السائب الكلبي[3] : « لمَّا أبى يزيدُ أنْ يُؤَدِّيَ إلى عمر شيئاً، ألبسه جُبَّةً من صوف، وحمله على جمل، ثم قال : سِيرُوا به إلى دهلك. فلمَّا أُخْرِجَ فَمُرَّ به على الناس أخذ يقول : ما لي عشيرةٌ ! ما لي يُذْهَبُ بي إلى دهلك! إنما يُذْهَبُ إلى دهلك بالفاسِقِ المُريبِ الخَارِبِ[4]، سبحان الله ! أَمَا لي عشيرةٌ ! فدخل على عمرَ سلامةُ بن نعيم الخولانيُّ، فقال : يا أمير المؤمنين، أُرْدُدْ يزيدَ إلى محبسه، فإني أخاف إن أمضيته أنْ ينتزعه قومُهُ، فإني قد رأيتُ قومه غَضِبُوا له. فَرَدَّه إلى محبسه، فلم يزل في محبسه ذلك حتى بلغه مَرَضُ عمر ».

وفي سنةِ اثنتين ومائةٍ استعملَ يزيد بن عبد الملك عمر بن هبيرة الفزاريَّ على العراق، فسار إليها، فوجدَ في طريقه عدَّةً من آل المهلّب

(١) تاريخ الرسل والملوك ٦ : ٤٨٨.
(٢) تاريخ الرسل والملوك ٦ : ٤٨٨، والكامل في التاريخ ٤ : ٥٧٩.
(٣) تاريخ الرسل والملوك ٦ : ٥٥٧، والكامل في التاريخ ٥ : ٤٩.
(٤) الخارب : سارق الإبل.

ابن أبي صفرةَ يُساقون في الأغلال إلى مسلمة بن عبد الملك، فأعادهم معه، وكتب إلى يزيد بن عبد الملك يُشِيرُ عليه أنْ يطلقَ سراحَهم مجاملةً لقبيلتهم، فلم يَسْتَجِبْ له، فكتب إليه فيهم مرة ثانية، مُبَيِّناً أنه ليس بينه وبينهم قرابة، وأنه أشارَ عليه بإطلاق سراحهم استخلاصاً لمودة قبيلتهم، فأثنى عليه، وأذنَ له في التَّخْلية عنهم، قال اليعقوبي[1] : « وَلَّى يزيدُ بن عبد الملك عمرَ بن هبيرةَ العراق مكانَ مسلمةَ في هذه السنة، بعد انقضاء حربِ ابن المهلب، فلقيَ جماعةً من آل المهلب في الحديد، قد وُجِّهَ بهم إلى مسلمةَ، فقال للرُّسل : رُدُّوهم، ....، فَرَدُّوهم معه. وكتب إلى يزيدَ كتاباً حسناً في أمرهم، وأنَّ الصَّنيعةَ فيهم عامةٌ لقومهم. فكتب إليه يزيد : وما أنت وذاك، لا أمّ لك! فعاوده وكتب إليه : ما هم لي بعشيرة، وما أردت إلاَّ النَّظَرَ لأمير المؤمنين في تألّف عشائرهم، لئلا تفسد قلوبُهم وطاعتُهم، فكتب إليه : باركَ الله لك في وُدِّهم إن كنتَ أردتَ ذلك ».

وفي سنة خمس ومائة تحرَّك أحدُ الخوارج مع طائِفَةٍ من أصحابه بالشام، فهمَّ يزيدُ بن عبد الملك أن يرسل إليهم جيشاً، فنصح له بعض خاصَّته من أهل الشام أنْ لا يُقاتلهم، حتى لا يثوروا بالشام بعد ذلك، وأشاروا عليه أن يُؤَمِّنهم ويَسْتَصْلِحَهم، وأنْ يسعَى أقرباؤهم في ذلك، فقبل وفعل، قال المدائني[2] : « خرج رجلٌ يقال له عُقفانُ بناحيةِ دمشق في ثلاثين رجلاً، فأرادَ يزيدُ بن عبد الملك أنْ يبعث

---

(1) تاريخ اليعقوبي ٢ : ٣١١.

(2) أنساب الأشراف المخطوط ٢ : ٢٢٩، والكامل في التاريخ ٥ : ١١٨، والنجوم الزاهرة ١ : ٢٥١.

إليه جنداً، فقيل له : إن قُتِلَ بهذه البلاد اتَّخَذُوها دارَ هجرةٍ، قال : فما الرأيُ؟ قالوا : تبعث إلى كلِّ رجلٍ رجلاً من أهل بيته يكلمه ويردُّه : فكان يبعثُ إلى كلِّ رجلٍ أخاه، وابنه، وعمَّه، وابن عمِّه، وأباه، فَكلَّموهم وقالوا : نخافُ أنْ نُؤْخَذَ بكم! وأومنوا فرجعوا. وبقي عقفانُ وحدَهُ، فبعث يزيد إليه أخاه، وكان أعرجَ يقال له ربيعةُ، فقال له : يا أخي، إنا لا نأمن أنْ يَجْتَاحَنا الخليفةُ ويَصْطَلِمَنا[1]، فرجع إليه، وآمنه يزيد بن عبد الملك ».

وفي سنةٍ سبعَ عشرةَ ومائة أخذَ أسدُ بن عبد الله القسريُّ جماعةً من دُعاةِ بني العباس بخراسانَ، فسجنهم واستشارَ أحدَ ثقاته من اليمنِيَّةِ في أمرهم، فأشار عليه أنْ يتركهم جميعاً، وكان فيهم اليمني والرَّبعيُّ والمُضَريُّ، وكان في أسدٍ عصبيةٌ لليمنيّةِ وأحلافهم من الربعية، فتركَ اليمنيّة والربعيةَ منهم، وسام المضريةَ سوءَ العذاب، قال الطبري[2] : « بعثَ بهم أسدٌ إلى الحبس، ثم دعا عبد الرحمن بن نعيم الغامديَّ، فقال له : ما تَرَى؟ قال : أَرَى أنْ تمنَّ بهم على عشائرهم، قال : فالتَّميميان اللذان معهم؟ قال : تُخَلِّي سبيلهما. قال : أنا إذا من عبد الله ابن يزيد نَفِيٌّ ! قال : فكيف تصنعُ بالرَّبعيِّ ؟ قال : أُخلِّي والله سبيله. ثم دعا بموسى بن كعب التميمي، وأمر به فأُلْجِمَ بلجامِ حمارٍ، وأمرَ باللِّجام أن يُجْذَبَ، فَجُذِبَ حتى تَحَطَّمت أسنانه، ثم قال : اكسروا وجهه، فدقَّ أنفه، ووجأ لحيته، فنَدَرَ ضرسٌ له. ثم دعا بِلاَهِزِ بنِ قُرَيْظٍ التميميِّ، فقال لاَهِزٌ : والله ما في هذا الحقُّ أنْ تَصْنَع بنا هذا، وتَتْرُكَ

(١) يصطلمنا : يستأصلنا.

(٢) تاريخ الرسل والملوك ٧ : ١٠٨، والكامل في التاريخ ٥ : ١٩٠.

اليمنِيِّينَ والرّبعِيِّينَ! فضربه ثلاثمائة سوطٍ، ثم قال : اصلبوه، فقال الحسن ابن زيد الأزديُّ: هو لي جارٌ، وهو بريءٌ مما قُذِفَ به، قال : فالآخرون؟ قال : أعرفهم بالبراءةِ، فخلَّى سبيلهم ».

وفي سنةِ خمسٍ وعشرينَ ومائةٍ قبضَ نصرُ بن سيار الليثيُّ على يحيى بن زيد بن علي ببلخَ من خراسان، وكتب إلى الوليدِ بنِ يزيدَ يعلمه بذلك، ويستطلع رأيه فيه. فجاءه رأيُ الوليد بإطْلاقِهِ وإطْلاقِ رفاقه، فأحسنَ نصرٌ إليه، وسيَّره إلى الوليد، قال هشام بن محمد بن السَّائب الكلبي[1] : « أُتِيَ به نصر بن سيار فحبسه، وكتب إلى يوسف ابن عمر الثقفي يخبره بذلك، فكتب بذلك يوسف إلى الوليد بن يزيد، فكتب الوليد إلى نصر بن سيار يأمره أنْ يؤمنه، ويخلِّيَ سبيله وسبيلَ أصحابه. فدعاه نصر بن سيار فأمره بتقوى الله، وحذَّره الفتنةَ، وأمره أنْ يلحقَ بالوليد بن يزيد، وأمر له بألفي درهم وَبَغْلَيْنِ ».

وفي سنةِ ستٍ وعشرينَ ومائةٍ كثر تَنَقُّصُ بني أمية للوليد بن يزيد، وطَعنُهم عليه، واشتدت مناهضَتُهم له، ودعوتُهم إلى الوثوب به، وفشَا خبرُهم، وعُرِفَ أمرُهم، فجاء أحدُ الأمراءِ من آل أبي سفيانَ إلى الوليدِ، فاستأذنه في أنْ يذكرَ له شيئاً مما يتحدَّثُ به الناسُ، وهو مُتغافلٌ عنه، غيرُ مبالٍ به، كما استأذنه في أن يشير عليه، فأذنَ له، قال المدائني[2] : « بلغَ معاويةَ بنَ عمرِو بنِ عُتْبَةَ خَوضُ الناسِ، فأتى الوليد، فقال : يا أمير المؤمنين، إنك تَبْسُطُ لساني بالأُنْسِ بك، وأكفُّه

(١) تاريخ الرسل والملوك ٧ : ٢٢٨، والكامل في التاريخ ٥ : ٢٧١.
(٢) تاريخ الرسل والملوك ٧ : ٢٣٨.

بالهيبةِ لك، وأنا أسمعُ ما لا تسمع، وأخافُ عليك ما أراك تأمن، أفأتكلم ناصحاً، أم أسكتُ مطيعاً؟ قال : كلٌّ مقبولٌ منك، ولله فينا علمُ غيْبٍ نحن صائرون إليه، ولو علم بنو مَرْوَانَ أنهم إنما يُوقِدونَ على رَضْفٍ يلقونه في أجوافهم ما فعلوا، ونعودُ ونسمع منك ». وينقطعُ الخبر عند هذا الحد، فلا يُدْرَى ما الذي أشار به عليه، ولا موقفه منه.

وفي السنةِ نَفْسِهَا بلغَ الوليدَ بنَ يزيدَ، وهو بالأَغْدَفِ من عمَّانَ أنَّ يزيدَ بنَ الوليدِ ثار عليه، فاستشار أبناءَ عمومته فيما يصنع، فأشارَ عليه بعضُهم أنْ ينتقلَ إلى حمصَ، ويرسل إلى يزيد من يحاربه، وأشار عليه بعضهم أن يبقى مع جنده، ويحاربَ بنفسه، فرضي مشورته، وأمضاها، قال المدائني[1] : « قال يزيدُ بنُ خالدِ بنِ يزيدَ بن معاوية : يا أمير المؤمنين، سِرْ حتى تنزلَ حمصَ، فإنَّها حصينة، ووَجِّه الجنودَ إلى يزيد فيقتل أو يؤسر، فقال عبد الله بن عنبسة بن سعيد بن العاص : ما ينبغي للخليفة أن يَدَعَ عسكره ونساءه قبل أنْ يقاتل ويعذر، والله مؤيدٌ أمير المؤمنين وناصره، فقال يزيد بن خالد : وماذا يخافُ على حرمه! وإنما أتاه عبد العزيز بن الحجاج بن عبد الملك، وهو ابن عمّهن! فأخذَ بقول ابن عنبسة »[2].

---

(١) تاريخ الرسل والملوك ٧ : ٣٤٣، والكامل في التاريخ ٥ : ٢٨٦.

(٢) انظر خبراً عن مشاورة يزيد بن الوليد لأحد ثقاته فيما عرضه عليه اليمنية من المبايعة له، وهو يحرض الناس على الثورة بالوليد بن يزيد، وقبوله لما أشار به عليه، وعمله به. (أنساب الأشراف المخطوط ٢ : ٣٢٨، وتاريخ الرسل والملوك ٧ : ٢٣٧، والكامل في التاريخ ٥ : ٢٨٣).

وانظر خبراً آخر عن مشاورته لأخيه العباس بن الوليد في مبايعة الناس له سراً، ونهي العباس له عن ذلك. (أنساب الأشراف المخطوط ٢ : ٣٢٨، وتاريخ الرسل والملوك ٧ : ٢٣٧، والكامل في التاريخ ٥ : ٢٨٣).

وكان لتنازع بني أميةَ على المُلْكِ، واضطراب أمرهم بعد قتلِ الوليدِ ابن يزيدَ أثرٌ كبيرٌ في خراسانَ، فقد اسْتَعَرَّتْ فيها العصبيَّةُ القبليةُ، والمنافسةُ السياسيَّةُ بين اليمنيّـة والمُضَريةِ، وسببُ ذلك أنَّ يزيدَ بن الوليد كانَ يميلُ إلى اليمنيّـة ، وكان ابنُ عَمِّهِ الوليدُ بنُ يزيدَ يميلُ إلى القَيْسِيَّةِ، فلما قُتِلَ واسْتَوْلَى يزيدُ على الخلافةِ، ضَعُفَ سلطانُ القيسيَّةِ، وقَوِيَ سلطانُ اليمنيّـة ، فأرادوا أنْ يُسيطروا على الولايةِ بخراسانَ، فَتزعَّمَ صُفُوفَهم جديعُ بن عليٍّ الكِرْمَانيُّ، وآزره أحْلافُهُ من الرَّبعيةِ، فجعلوا يُنَاوِئُونَ نصرَ بنَ سيارٍ اللَّيثيَّ، آخرَ ولاةِ بني أمية على خراسانَ، ويَسْعَوْنَ لِعَزْلِهِ، وقَهْرِ أنصارهِ من المُضَرِيَّةِ، ولم يزالوا يُناهِضُونَه إلى آخر أيَّامِ الدولةِ الأمويةِ[1].

وقد تشاور نصرٌ والمضريةُ كثيراً في أمرِ الكِرْمانيِّ واليمنيّـة ، فإنه حينَ ألَّبَ الكرمانيُّ أتباعَهُ على نصرٍ، ودعاهم إلى خَلْعِهِ وتَوْليةِ غيره، نصحَ المضريةُ لنصرٍ أنْ يأخذَهُ بالشِّدَّةِ، فأبَى، واقترحَ أنْ يحتالَ له بأنْ يُصْهِرَ بَعْضُهما إلى بعضٍ، أو أنْ يُفسِدَ بينه وبين أتْبَاعِهِ، أو أنْ يتركَهُ، فيحذَرَ أحدُهما الآخرَ، فلم يَقْبَلُوا شيئاً من ذلك، فنزلَ عندَ رأيهم فاعْتَقَلَهُ، قال المدائني[2] : « لمَّا أَتَى نَصْراً عَهْدُهُ من قِبَلِ عبدِ اللهِ بنِ عمرَ، قال الكِرْمانيُّ لأصحابِهِ : الناسُ في فتنةٍ، فانظروا لأموركم رجلاً، فقالوا : أنتَ لنا، فقالت المضريةُ لنصرٍ : الكرمانيُّ يُفْسِدُ عليك، فأَرْسِلْ إليه فاقْتُلْهُ أو فاحْبِسْهُ، قال : لا، ولكنْ لي أولادٌ ذكورٌ وإناث، فأزوجُ بنيَّ من بناته، وبَنيهِ من بناتي، قالوا : لا، قال:

(١) انظر الشعر العربي بخراسان في العصر الأموي ص : ١٣٣.
(٢) تاريخ الرسل والملوك ٧ : ٢٨٧، والكامل في التاريخ ٥ : ٣٠٤.

فأبعثُ إليه بمائةِ ألفِ درهمٍ، فإنه بَخِيلٌ، ولا يُعْطِي أصحابَه شيئاً، ويَعْلَمُونَ بها فَيَتفرَّقُونَ عنه، قالوا : لا، هذه قوةٌ له، قال : فَدَعُوهُ على حالِهِ يَتَّقِينا وَنَتَّقِيهِ، قالوا : لا، فأرسلَ إليه فَحَبَسَهُ ».

وقبل أنْ يأذنَ نصر في اعتقالِ الكِرْمانيِّ أحْضَرهُ اليه، فَتلاوَما، وذكَرَ الكِرْمانيُّ أنه لا يريدُ الفُرْقةَ، فَتَدَّدَ به أحدُ سادةِ المضريَّةِ، وأشار آخر على نصرٍ بقتله، فسفَّه بعضُ اليمنيّة آراءَهم، فاختار نصرٌ أنْ يَعْتَقِلَهُ على أنْ يَقْتُلَهُ، قال المدائنيُّ[1] : « لمَّا أرادَ نصرٌ حبسَ الكِرْمانيِّ، أمرَ عبيدَ اللهِ بنَ بسامٍ صاحبَ حرسه، فأتاه به، ...، فقالَ الكرمانيُّ : لِيَسْتَأْنِ الأميرُ وَيَتَثَبَّتْ، فلست أحبُّ الفتنةَ، فقال عصمةُ بنُ عبد الله الأسديُّ : كذبتَ! وأنت تريدُ الشَّغب، وما لا تَناله. وقال سلم بن أحوز التَّمِيميُّ : اضربْ عنقه أيها الأميرُ، فقال المقدامُ وقُدَامَةُ ابنا عبدِ الرحمن ابنِ نعيم الغامديُّ : لَجُلَسَاءُ فِرْعونَ خيرٌ منكم، إذ قالوا : ﴿**أَرْجِهِ وأَخاه**﴾[2]، والله لا يُقْتَلَنَّ الكرمانيُّ بقولِك يا ابنَ أحوز، وعلتِ الأصواتُ، فأمرَ نصرٌ سلماً بحبسِ الكرمانيِّ، فحُبِسَ ».

ولم يلبثِ الكرمانيُّ أنْ فَرَّ من محبسه، فتوسَّطَ وجوهُ أهلِ خراسانَ بينه وبينَ نَصْرٍ فَتصالحا، ثم خافَ الكرمانيُّ على نفسه من نصرٍ، فأتَى ضَيْعةً له على أطرافِ مرو الشَّاهجانِ، فَنَزلها، وجاءَ أحدُ أصحابه إلى نصرٍ يسأله أنْ يعطيه الأمانَ، فأجابه إلى ما سألَهُ، فعرضَ عليه بعد ذلك أنْ يتركَ الكرمانيُّ خراسانَ، فتعلَّقَ نصرٌ بما عرضه عليه، وقدَّر أنْ يعمل به، فخالفه سادةُ المضرية، وأشارُوا عليه أن يبقيه بخراسان،

---

(١) تاريخ الرسل والملوك ٧ : ٢٨٨، والكامل في التاريخ ٥ : ٣٠٥.

(٢) الأعراف : ١١١.

فخضَعَ لرأيهم، وعمل به، ولكنه وادع الكرمانيَّ، وتألَّفَ أصحابَه، قال الطبريّ[1] : « لما هَرَبَ الكرمانيُّ، استخلفَ نصرٌ عصمةَ بن عبد الله الأسديَّ، وخرج إلى القناطر الخمس بباب مرو الرُّوذ، ...، ثم اجتمعَ إلى نصرٍ بشرٌ كثيرٌ، فوجَّهَ سلمَ بن أحوز إلى الكرماني في المُجَفَّفةِ[2] في بَشَرٍ كثيرٍ، فسفرَ الناس بين نصرٍ والكرمانيِّ، وسألوا نصراً أن يُؤمِّنَهُ ولا يَحْبِسَه، ويَضْمَنَ عنه قومه ألاَّ يخالفه، فوضع يده في يد نصرٍ، فأمره بلزومِ بَيْتِهِ، ثم بلغَهُ عن نصرٍ شيءٌ، فخرجَ إلى قريةٍ له، وخرجَ نصرٌ فعسكرَ بالقناطرِ، فأتاه القاسمُ بن نَجيبٍ، فكلَّمه فيه فأمَّنه، وقال له : إنْ شئتَ خرجَ لك عن خراسانَ، وإنْ شئتَ أقام في دارِهِ، وكان رأْيُ نَصْرٍ إخراجَهُ، فقال له سلمٌ : إن أخرجته نوَّهتَ باسمه وذِكْرِهِ، وقال الناسُ : أخْرَجَهُ لأنه هابَهُ، فقال نصرٌ : إن الذي أتخوفه منه إذا خرجَ أيسرُ مما أتخوفه منه وهو مقيمٌ، والرجلُ إذا نُفِيَ عن بلدِهِ، صَغُرَ أمرُهُ، فأبوا عليه، فكفَّ عنه، وأعْطَى مَنْ كان معه عشرةً عشرةً، وأتى الكرمانيُّ نصراً، فدخلَ سُرادقه فأمَّنه ».

وعَلِمَ الكرمانيُّ بعدَ ذلك أنَّ نصراً نالَ من منصورِ بنِ جمهورٍ الكلبيِّ، وسُرَّ بعزل يزيدَ بنِ الوليدِ له عن العراقِ، واسْتِعمالِهِ عبدَ اللهِ ابن عمرَ بنِ عبدِ العزيز مكانَهُ، فغضبَ الكرمانيُّ لابنِ جمهورٍ، وعادَ إلى جَمْعِ الرجالِ، واتِّخاذِ السِّلاحِ، وتَرَكَ إتيانَ نصرٍ، وأظهرَ الخلافَ، فأرسلَ إليه نصرٌ مرةً بعد أخرى يعتذر إليه، ويدعوه إلى موادعته،

(١) تاريخ الرسل والملوك ٧ : ٢٩١، والكامل في التاريخ ٥ : ٣٠٦.
(٢) فرس مجفَّف : عليه تَجْفاف، وهو ما جُلِّلَ به الفرس من سلاح وآلة تقيه الجراح.

ومصافاته، فأصرَّ على معارضته ومناهضته[1]. فأشار المضريةُ على نصرٍ أن يفتكَ به حتى لا يَعْظُمَ أمْرُهُ، ولا يتفاقم شَرُّهُ، فنهاه ابنُ عمٍ له عن الأخذِ برأيهم، فاستجابَ نصرٌ له، وطلبَ منه أنْ يَسْعَى في إصلاح ما فسدَ بينه وبين الكرمانيِّ، قال ابن أعثم الكوفيُّ[2] : « وثبَ بنو تميمٍ إلى نصرِ بنِ سَيَّارٍ، وقالوا : أيها الأمير، ما تنتظرُ بهذا الرجل[3]! عَاجِلْهُ قبلَ أنْ يكثرَ جَمْعُهُ. فوثبَ إلى نصرِ بنِ سَيَّار ابنُ عمٍّ له يقال له : عقيلُ بنُ مَعْقلٍ الكِنانيُّ، فقال : أصلحَ اللهُ الأميرَ! لا تلتفتْ إلى أقوالِ هؤلاء، ولا إلى ما يشيرون به عليك، فإني أخافُ بشؤم نفسك أنْ يَدْخُلَ البلاءُ على عشيرتك في محاربتك لهذا الرجل، فإنَّ أمير المؤمنينَ مروانَ بنَ محمدٍ قد انتقضَ عليه بعضُ أمرِهِ، وقد خَرَجَتْ عليه طائفةٌ من الشُّراةِ، وأخافُ أنْ يزولَ عنه أمْرُهُ إلى غيره، فلا تَعْجَلْ في أمرك : فقال له نصرُ بن سيارٍ : صدقت يا عقيل، ولكن صِرْ إليه وكلِّمه، فلعله يرتدعُ عما هو عليه »، ففعل، فرفضَ الكرمانيُّ أنْ يصالح نصراً، وصمَّمَ على مُخالفتِهِ ومُقَاومته[4]. وفي رواية الخبر التي حَملها الطبريُّ أنَّ عقيلاً لم يزل يحاور الكرمانيَّ حتى وعده أنْ يخرج إلى جرجانَ، إطفاءً للفتنةِ، وحَقْناً للدِّماء، وحِرْصاً على مصلحةِ الجَماعةِ[5].

---

(1) تاريخ الرسل والملوك ٧ : ٢٩١، والكامل في التاريخ ٥ : ٣٠٦.
(2) كتاب الفتوح ٨ : ١٤٩، وانظر الأخبار الطوال ص : ٣٥٥، وتاريخ الرسل والملوك ٧ : ٢٩٢.
(3) في الأصل كلمة فاحشة.
(4) الأخبار الطوال ص : ٣٥٧، وكتاب الفتوح ٨ : ١٥٠.
(5) تاريخ الرسل والملوك ٧ : ٢٩٣، والكامل في التاريخ ٥ : ٣٠٧.

وفي سنةِ اثنتينِ وثلاثينَ ومائةٍ اجتازتْ جُيُوشُ الثورةِ العبَّاسيةِ بقيادةِ قَحْطَبَةَ بنِ شبيبٍ الطَّائيِّ نهرَ الفراتِ، واتَّجهتْ نحوَ الكوفةِ وتَجنَّبَتْ أَنْ تَشْتَبِكَ مع جيشِ الدَّوْلَةِ الأمويةِ بقيادةِ يزيدَ بنِ عمرَ بن هبيرةَ الفزاريِّ، فأشارَ عليه قادتُهُ أنْ يسيرَ إلى خراسانَ، ويتركَ لمروان بن محمد أنْ يقاتلَ قحطبةَ، فإنه إن فعل ذلك هَزَمَ قَحْطَبَةَ، أو حمله على أن ينقلبَ إلى خراسان، فلم يقبلْ قولَهم، وأبى إلاَّ أنْ يَسْبِقَ قحطبةَ إلى الكوفة، روى المدائني[1] : « أنَّ قحطبةَ لمَّا ترك ابنَ هبيرةَ، ومضَى يريد الكوفةَ، قال حوثرةُ بن سُهَيْلٍ الباهليُّ وناسٌ من وجوهِ أهلِ الشام لابن هبيرةَ : قد مَضَى قحطبةُ إلى الكوفةِ، فَاقْصِدْ أنت خراسانَ، ودَعْهُ ومروان، فإنك تكسره، فبالحَرَى[2] أنْ يَتْبَعَك. فقال : ما هذا برأيٍ، ما كان ليتبعني ويدع الكوفة، ولكنَّ الرأيَ أنْ أبادِرَهُ إلى الكوفة ». فعمل برأيه، فَهُزِمَ ولحق بواسط[3].

ويتبدَّى مما تقدَّم أن بني أمية وعمَّالهم كانوا يشاورون في أمور الجماعاتِ المعارضةِ، وأنهم لم يكونوا يَسْتَبِدُّون بالرأي والقرارِ في الأحداثِ السِّياسيةِ الجسيمةِ، التي تتعلَّقُ بمصلحةِ الدَّولةِ، ومنفعة الأمةِ، بل كانوا يستفتون فيها أصحابَ التجربةِ والمعرفةِ من وجوهِ الناس وأشرافِهم.

وكانوا يُراوِحُونَ في ذلك بين أساليبَ مُتعدِّدَةٍ من الشُّورى، إذ كانوا حيناً يَعْرِضُونَ الأمْرَ على جمهرةِ النَّاسِ وجَماعتهم، وكانوا حيناً يَعْرِضُونَهُ

---

(١) تاريخ الرسل والملوك ٧ : ٤١٣، والكامل في التاريخ ٥ : ٤٠٣.
(٢) بالحري : أي جدير وخليق.
(٣) تاريخ الرسل والملوك ٧ : ٤١٤، والكامل في التاريخ ٥ : ٤٠٣.

على طائفةٍ من سادتهم وقادتِهم، وكانوا حيناً يَعْرِضُونَه على رَجُلٍ أو رَجُلَيْنِ من خَاصَّتهم وثِقاتهم.

ولم يكنْ بعضُ العُمَّالِ يكتفي برأيِهِ في أمور الجماعاتِ المعارضةِ الشَّائِكةِ، لما قد يَتَرَتَّبُ على إمضائهِ من تَبِعَةٍ وعَاقبةٍ، بل كان يَتوقَّفُ عندَها، ويَرْفَعُها إلى الخليفةِ، ليستطلعَ رأيه فيها، فإن صَحَّحَ ما بدَا له من الرأي وأَقرَّهُ، أَنْفَذَهُ، وإنْ ضَعَّفَهُ وَرَدَّهُ، فربما راجَعَهُ مرةً أخرى وأقنعه به، على نحو ما شاور الحجاجُ بن يوسف الوليد بنَ عبد الملك في القَبْضِ على من اسْتَخْفَى بمكةَ من أصحابِ ابنِ الأشعثِ، فَجوَّز له ذلك، وأمرَ بدفعهم إليه، وعلى نحو ما شاور عمرُ بن هبيرة يزيدَ ابن عبد الملك في التَّخْلِيةِ عن بعضِ الأسْرَى من آل المهلّب، وألحّ عليه فيهم، حتى سمح له بالتَّخليةِ عنهم.

وكان بنو أميةَ وعمَّالهم في الأكثر يَقْبَلُونَ ما يَنْصَحُ لهم به أهلُ مَشُورَتِهم، ويَصْدُرُونَ عنه، وكانوا في الأَقلِّ يُعْرِضُونَ عن بعضه، أو يرفضونه كلَّه، ويَجْتَهِدُونَ غَيْرَهُ، ويَعْمَلُونَ به، اعتقاداً منهم بأنه أصلحُ للدَّولةِ، على شاكلةِ ما أهمل عبدُ الملك بنُ مروان رأيَ بعض رجالِ الشُّورى من أهلِ الشام في الإبقاء على عَمْرو بنِ سعيدٍ، واتَّبع رأيه فقتله، وعلى شاكلةِ ما أهملَ أيضاً رأيَ رجال الشُّورى من أهلِ الشامِ في أنه ينبغي للخليفةِ أنْ يُقيم، ويُخْرِجَ غيرَهُ لقتالِ عَدُوِّه، وتشبَّثَ برأيه، فسار بنفسه لحرب مصعب بن الزبير، وعلى شاكلة ما تركَ يزيدُ بنُ عمرَ بن هبيرةَ رأيَ أهْلِ التجربةِ والعلمِ بالحربِ من رجاله في أنه يجب عليه أنْ يَمْضِيَ إلى خراسانَ، بعد أنْ عبرَ قحطبةُ بنُ شبيبٍ الفراتَ، وَتمسَّك برأيهِ، فأسرعَ إلى الكوفة.

وكانَ بنو أميةَ وعُمّالُهم في الأغلبِ يتجرّدونَ من عواطِفهم وأهوائِهم في تَصْويبِهم للرّأي، وأخذِهم به، أو في تَضْعيفهم له، وعُزوفِهم عنه، إذ كانوا يَنْظُرُونَ إليه من جهة الصِّحة والمَنْفَعةِ، ولذلك كانوا يُناقِشُونَ ما يُطْرَحُ عليهم من آراءٍ في أمورِ الجماعات المعارضةِ، ويُوازِنُونَ بينها، لِيتَبيّنُوا أكثرَها فائدةً للدولةِ، وأقلَّها مضرّةً للأُمّةِ، وأقربَها إلى السّدادِ والسّلامةِ، فإذا اتّفقوا عليه، عملوا به إلاَّ في حالاتٍ معدودةٍ، فإنَّ نَفَراً من العُمّالِ كانوا يتأثرون رَغباتِهم الشّخصية، ونَزعاتِهم القبليّةَ في اختيارهم لرأيٍ دونَ رأيٍ مما يُشَارُ به عليهم، مُخالِفينَ عن تَوْجيهِ الخليفةِ مرةً، ومُزْورِّينَ عن الرأي الصَّحيحِ مرةً أخرى، كما يظهر في مَوْقفِ خالدِ بنِ عبد اللهِ بنِ خالد بن أسيدٍ، وبِشْرِ بنِ مروانَ من المهلبِ بن أبي صفرةَ، فإنهما نَحّياهُ عن القيادةِ في قتالِ الأزارقةِ، مع أنَّ عبدَ الملك بن مروانَ أمرهما أنْ يُولِّياه على الجيش، وأنْ يَصْدُرَا عن رأيهِ في حرب الأزارقة، ومع أنَّ ذوي الحَيْدَةِ والنزاهةِ من وجوهِ أهلِ البَصْرةِ وأهلِ الكوفةِ أشاروا عليهما بمثلِ ما أمرهما به عبدُ الملك، حِرْصاً على مَصْلَحةِ الناسِ في المِصْرَيْنِ. وإنما أبعداه تَحامِياً له، وتحاملاً عليه، لأنهما كَرِهَا أنْ يُنْسَبَ النصرُ إليه، وأنْ يستأثرَ بالشُّهْرَةِ وَحْدَهُ، وَرَجَيا أنْ يَفُوزَا بذلك من دُونِهِ.

وَيَظْهَرُ ذلك أيضاً في موقفِ أسدِ بنِ عبدِ اللهِ القَسْرِيِّ من دُعاةِ بني العباس بخراسانَ، فإنه عَنُفَ بالمضريّة منهم، فَجَلَدَهم تَعصُّباً عليهم، ورفقَ باليمنيّة والرّبعيةِ، فَعَفَا عنهم تَحزُّباً لهم، مع أنه أُشِير عليه أنْ يَصْفَحَ عنهم جميعاً، ولا يُفرِّقَ بين أحدٍ منهم!

وعلى النّقيضِ من ذلك كان بعضُ العُمّالِ يتنازَلُ عن رأيهِ السّليم،

ويعملُ بغيره من الرأي السَّقيمِ، وكان يفعلُ ذلك رُضوخاً لإرادةِ قَادَتِهِ، لما لهم من قُوَّةٍ ونُفُوذٍ، ولِمَا يجمعُ بينه وبينهم من روابطِ النَّسبِ والحِلْفِ، على نحو ما يتَّضحُ ذلك في خُضوعِ نَصْرِ بن سيارٍ لِرَأْيِ سَلْمِ بن أحوزَ التَّميميِّ وآخرين من سادةِ المضريَّةِ في أكثرِ تَدْبِيرِهِ للخِلافِ الذي نَشَبَ بينَ القبائلِ العربيةِ بخراسانَ، مِمَّا وَسَّعَ شُقَّةَ الخلافِ بين المُضريَّةِ واليمنيَّةِ، ودَفَعَهُمْ إلى التَّقَاتُلِ والتَّفاني، وشَغَلَهم عن التَّصدي لقادةِ الدَّعوةِ العباسيَّةِ، وعجَّل بسقوطِ الدَّولةِ الأُمويَّةِ.

ولكن الشُّورى في الأَحْدَاثِ السِّياسيَّةِ لم تتأثرِ الأهواءَ الفَرْدِيَّةَ، والعَصبيَّاتِ القبليةَ إلاَّ في تلك الحالاتِ، أمَّا بعد ذلك فإن بني أُمَّيةَ وعُمَّالَهم كانوا يلتزمون فيها بالرأيِ الصَّحِيحِ، وكانوا كلما اشْتَدَّتِ الأزماتُ الداخليةُ، أكثروا من الشُّورى، وحَرَصُوا على اتّباع الرَّأيِ السَّدِيدِ، لأنَّه أدْعَى لِنَجاتِهِمْ، وأبْقَى لِدَوْلَتِهِمْ، كما يَتَجلَّى ذلك في خلافةِ عبدِ الملك بن مروانَ، وولايةِ الحجاجِ بنِ يوسفَ على العراقِ، فَإنَّ تلك الحِقْبَةَ كانت مشحونةً بالفِتَنِ والحُروبِ الأهليةِ، وكانت لذلك أغنى الحِقَبِ الأمويةِ بالشُّورى في الأَحْداثِ السِّياسِيَّةِ.

(٥)
« الشُّورى في الحُروبِ الخَارِجيَّةِ »

كان لبني أمية سياسةٌ عسكريّةٌ واضحةٌ، تتمثَّلُ في الحِفَاظِ على حُدُودِ الدَّوْلَةِ، وتَوْسِيعِ رقعةِ الفتوحِ الإسلامية[1]. وقد شهدت حدودُهم الشماليةُ مع الرومِ، وحدودُهم الشرقيةُ مع التركِ معاركَ عنيفةً منذ بدايةِ عَهْدِهم إلى نهايته. وكان هَمُّهم في الجَبْهةِ الشمالية أنْ يفتحوا القسطنطينيةَ، ليجعلوا سواحلَ البحرِ الأبيضِ الشَّرقية بحيرةً عربيةً، ويَمْنَعُوا الرومَ من الهُجومِ على إفريقية[2]، وكان هَمُّهم في الجَبْهةِ الشَّرقيةِ أنْ يُحْكِمُوا سيطرتَهم على بلادِ ما وراءَ نَهْرِ جَيْحُونَ، ويَبْلُغُوا أطرافَ الصِّين الغَرْبيَّة[3].

أمَّا معاركُهم مع الرومِ فنهضَ بها أهلُ الشَّام والجزيرةِ الفُراتيةِ، وتُفِيدُ بعض الأخبار أنَّ بني أمية لم يكونوا يَنْفَرِدُونَ بالرأي في الحَرْبِ، بل كانوا يَرْجِعُونَ إلى سادةِ أهلِ الشامِ وقادتِهم في الظروف الحَرِجَةِ، والمعاركِ الحاسِمَةِ، مرةً يُبَصِّرونهم بالأخطارِ التي تُحِيطُ بهم، ويُحَرِّضُونهم على قتالِ عَدُوِّهم، ويَسْتَفْتُونهم فيما قَدَّروا أنْ يَنْدُبوهم إليه، يريدون أنْ يَتبيَّنُوا موقفهم منه، ويَعْرِفُوا رأيَهم فيه، حتى يَتَّخِذُوا قراراتهم، ويُحَدِّدُوا خُطُواتِهم، ومرةً يعودونَ إلى من اشْتُهِرَ منهم

---

(١) فيليب حتي، تاريخ سورية ولبنان وفلسطين ٢ : ٤٢.

(٢) الأمويون والبيزنطيون ص : ١٦٢، وخلافة بني أمية ص : ٢٤٦.

(٣) تاريخ الدولة العربية ص : ٤١٠، وخلافة بني أمية ص : ٢٠٢، والشعر العربي بخراسان في العصر الأموي ص : ١٥٩.

بالممارسةِ الطويلةِ للقتالِ، والسِّياسةِ الدقيقةِ في الحَرْبِ، ويُفْضُونَ إليه بما صَمَّمُوا عليه من غزوِ الروم، وفَتْحِ حَاضِرَتهم، يُرِيدُونَ أنْ يَسْتَنِيروا برأيه، ويَسْتَهْدُوا بِنُصْحِهِ، بل أنْ يُفِيدُوا من تجربته، ويصدروا عن مشورته.

وممن فَعَلَ ذلك منهم عبدُ الملك بنُ مروانَ، فإنه رَجعَ إلى أهلِ الشام، حينَ علم أنَّ الرومَ قد حَشَدوا جيوشَهم، وأوشكوا أنْ يُغِيروا عليهم، في أثناءِ اشتغالِهم بالإِعْدَادِ والتَّهيؤ لمناجزةِ عبد الله بن الزبير، فَعرضَ عليهم الأمرَ، واستشارهم فيما أزمعَ عليه من تَوْجِيههم لقتالِ الرومِ، فوافقوه ولم يُخالفوه، قال ابن أعثم الكوفي[1] : « تَحَرَّكَتِ الرومُ بأرض القسطنطينيةِ وغيرِها من بلادِ الرومِ، فاجتمعوا في خَلْقٍ عظيمٍ، وَعَزمُوا على مفاجأةِ المسلمينَ في دَارِهم، وأَخْذِ الشَّام من أيديهم. وبلغَ ذلك عبدَ الملك بنَ مروانَ، فنادَى في أهلِ الشَّامِ، فَجَمَعهم في المسجدِ الأَعْظَمِ، ثم صعدَ المنبرَ، فحمد اللهَ، وأثنى عليه، وقال : أَيُّها الناسُ، إنَّ العَدُوَّ قد كَلَبَ عليكم، وطمعَ فيكم، وهُنْتُمْ عليه، لتركِكم العملَ بطاعةِ اللهِ، واستخفافكم بحقِّ الله، وتَثَاقُلِكم عن الجِهَادِ في سبيلِ الله! ألا وإني قد عزمتُ على بَعْثِكم إلى أرضِ الرومِ، فماذا عندَكم من الرَّأي؟ فأجابه الناس بأحسنِ الجوابِ، ورَغِبُوا فيما رَغَّبهم فيه من الجهادِ، وعزموا على ذلك ». فسيَّرهم لقتالِ الروم، وولَّى عليهم ابنه مسلمة بن عبد الملك.

ولمَّا عزم سليمانُ بنُ عبدِ الملك على فتحِ القسطنطينية، وجَهَّزَ الجنودَ لِغَزْوِهَا، واستعملَ عليهم أخاه مُسلمةَ بن عبد الملك، استشارَ

---

(١) كتاب الفتوح ٧ : ١٦٧.

موسى بن نصيرٍ اللَّخميَّ في ذلك، فأشارَ عليهِ بخطةٍ مُفَصَّلةٍ، فنصحَ سليمانُ لأخيه مسلمةَ أنْ يلتزم بها، ولا يَخْرُجَ عليها، فأعرضَ مسلمةُ عنها إلى حين، ثم لم يلبث أنْ عادَ إليها، وعمل بها، قال صاحبُ الإمامة والسياسة[1] : « دعَا سليمانُ بموسى بعدَ أنْ رَضِيَ عنه على يدِ عمرَ بنِ عبدِ العزيز، فقال سليمانُ له : أَشِرْ عليَّ يا موسى، فلم تَزَلْ مباركَ الغَزْوِ في سبيلِ اللهِ، بَعِيدَ الأَثَرِ، طويلَ الجهادِ. فقال له موسى : أَرَى يا أميرَ المؤمنين، أنْ توجِّهه بمن معه، فلا يمر بحصنٍ إلاَّ صَيَّرَ عليه عشرةَ آلافِ رجلٍ، حتى يُفرِّقَ نصفَ جَيْشهِ، ثم يَمْضي بالباقي من جَيْشهِ، حتى يأتي القسطنطينيةَ، فإنه يظفرُ بما يريدُ يا أمير المؤمنين. فدَعا سليمانُ مسلمةَ، فأمره بذلك عن مشورةِ موسى، وأوعزَ إليه. فلما علم مسلمةُ بالمشورةِ، فكأنَّهُ كَرِهَ ذلك، وكان في مسلمة بعض الإبايةِ، ثم رجعَ إلى قَوْلِ موسى فيما صَنَعَ بأرضِ الرُّومِ، حينَ ظَفِرَ ببطريقٍ، ليس فوقَهُ إلاَّ مَلِكُ الرُّومِ ».

وعندما حُوصِرَ الجَرَّاحُ بنُ عبد الله الحَكميُّ في الجبهةِ الشَّمالية الشرقيةِ، واسْتُشْهِدَ وهو يقارعُ التركَ ببلنجرَ وراءَ بحر الخَزَرِ، نُقِلَ إلى هشامِ بن عبد الملك بعضُ أمْرِهِ، فَظَنَّ أنه تَنحَّى عن التُركِ، خَوْفاً منهم، فأحضرَ سعيدَ بن عمرو الحَرشيَّ، وكان من قادةِ أهلِ الشام الأبطالِ، فَقصَّ عليه ما نُقِلَ إليه، فأثنى سعيدٌ على الجَرَّاحِ، ونَوَّهَ ببطولته، وأعلم هشاماً أنه اسْتُشْهِدَ، وأنَّ جيشه قد هُزِمَ، فاستشار سعيداً في الأمر، فأشار عليه أن يُوَجِّهَهُ إلى التُّركِ، وأن يُمِدَّه بالجُنْدِ، فعمل

(١) الإمامة والسياسة ٢ : ٨٨.

بما نَصح له به، روى الواقدي[1] : « أنَّ التُّركَ قتلتِ الجراحَ بنَ عبد الله ببلنجرَ، وأنَّ هشاماً لمَّا بلغَهُ خَبَرُهُ، دَعا سعيدَ بن عمرو الحرشيَّ، فقال له : إنه بلغني أنَّ الجرَّاحَ قد انحازَ عن المشركين. قال : كلاً يا أمير المؤمنين، الجرَّاحُ أعرفُ باللهِ من أن ينحازَ عن العَدُوِّ، ولكنه قُتِلَ. قال : فما الرأيُ؟ قال : تَبْعَثُني على أربعين دابةٍ من دوابِّ البَريدِ، ثم تَبْعَثُ إليَّ كلَّ يومٍ أربعين دابةً، عليها أربعونَ رجلاً، ثم اكتب إلى أمراءِ الأجنادِ يوافونني. ففعل ذلك هشام ». فهزَمَ الحرشيُّ التركَ، وفَتَكَ بهم فتكاً ذريعاً.

وساق ابنُ أعثم الكوفي روايةً أخرى للخبر تَتضمَّنُ معلومات جديدةً، فقد وَرَدَ فيها أنَّ هشاماً أقلقه مقتلُ الجَرَّاحِ، وأنه عرضَ الأمرَ على كاتبه سالمٍ، فنصحَ له أنْ يَرْجِعَ إلى خَاصتِهِ وقادَتهِ من أهلِ الشامِ، وأنه لم يزلْ مهموماً مغموماً، حتى أشار عليه خادمٌ له أنْ يَسْتَدْعِيَ سادةَ أهلِ الشام فيستشيرهم في الأمر، فَجَمَعهم ولَقِيَهم، فاتَّفقَ رأيُ أكثرِهم على سعيدِ بنِ عمرٍو الحرشيِّ، لخبرته وحُسْنِ بلائه في الحرب، فأخذ برأيهم، وبعث به لقتال التركِ، إذ يقول[2] : « جعلَ هشامُ بنُ عبد الملك يَسْتَشِيرُ وزراءَ خاصَّتهِ فيما قد نزلَ به من أمرِ الجراحِ ابنِ عبدالله وأصحابهِ، وامتنعَ عن النَّوْمِ، وضاقتْ الأرضُ عليهِ برحبها. ثم أَقْبَلَ على مولًى له يقال له : سالم، فقال : ويحَكَ يا سالم! ما الذي عندَكَ من الرأي؟ فقال... عليكَ بأصحابِكَ وصَنائِعِك وقُوَّادِك وَوُجوهِ العربِ، فاسْتَشِرْهُمْ في ذلك الأمرِ، ثم افعل بعد ذلك ما تُرِيدُ،

---

(١) تاريخ الرسل والملوك ٧ : ٧٠، والكامل في التاريخ ٥ : ١٦٠.
(٢) كتاب الفتوح ٨ : ٤٢.

وبما يعزم الله لك عليه. فجعلَ هشامٌ يَدْخُلُ إلى منزله ويخرجُ، ولا يستقرُّ به موضعٌ استعظاماً لما قد انتهَى إليه من أمرِ الجراح وأصحابهِ. فكلَّمه خادمٌ يقومُ على رأسه، فقال : يا أميرَ المؤمنين، جعلني الله فداك! هؤلاء الأشرافُ الذين قد ألزمتهم بابك، وأجريتَ عليهم أرزاقَك، لأيِّ شيءٍ يُرادُونَ إلاَّ لمثلِ هذا اليوم! فقال هشام : والله لقد صدقتَ في ذلك! عليَّ بهم، فأُدْخِلَ عليه كلُّ مَنْ كان ببابه، فاستشارهم هشامٌ في أمره، فتكلَّمَ جماعةٌ وقالوا : يا أميرَ المؤمنين، ليس لهذا الأمرِ إلاَّ سعيدُ بن عمرو الحرشيُّ، فإنه رجلٌ مُجرِّبٌ، وقد علمتَ ما كان منه بخراسانَ في جهادِ التُّركِ والسُّغْدِ، وهو رجلٌ مقدامٌ، بطلٌ همامٌ، غير أنه ضعيفُ البَصَرِ، ونحن نرجو أن يَقُومَ بأمرِ الخَزَرِ! فقال هشام : هو لها، ما لها سواه »!

وتَقِلُّ أخبار الشُّورى عندَ أهلِ الشام والجزيرةِ الفراتيةِ فيما كان يعرضُ لهم من مشكلاتٍ، أو فيما كان يَصِلُ إليهم من تَوْجيهاتٍ في ساحاتِ الحَرْبِ مع الرُّومِ والتُّرْكِ، ولعل ذلك يعودُ إلى أنَّ خلفاء بني أمية كانوا يُعِدُّون لِغَزواتهم في بلادِ الرُّومِ والتُّرْكِ إعداداً حسناً، وأنَّ أمراءَ بني أمية كانُوا يَقُودُونَ أكثر تلك الغَزواتِ[1]، ويَتغَلَّبُونَ على ما كان يُجابِهُهُمْ من عَقَباتٍ، وأنَّ مَنْ كانَ معهم من المُقاتلةِ والقَادةِ كانوا يَسْتَجِيبُونَ لهم، ولا يَخْتَلِفُون عليهم.

ومما بقي من أخبار الشُّورى عندهم في ساحاتِ الحَرْبِ مع الرومِ خبرُ استشارة مسلمةَ بنِ عبد الملك لقادتهم فيما أمره به عمرُ بن

(١) انظر تفصيل ذلك في الرواية الأدبية في بلاد الشام في العصر الأموي ص : ٥٢ ــ ٥٦.

عبد العزيز من القُفُولِ بمن معه من الجُنْدِ من أرضِ الروم سنة تِسْعٍ وتسعين[1]، وأخذه برأيهم، قال ابنُ أعثم الكوفيُّ[2] : « لمَّا وَرَدَ كتابُ عمرَ بن عبد العزيز على مسلمةَ بنِ عبد الملك، دَعا بِوُجُوهِ أصحابه، ثم استشارهم في المسيرِ إلى عمرَ بن عبد العزيز، فقالوا : أيها الأمير، نُشِيرُ عليك بأنْ لا تخالفَ، وأنْ تكونَ مع الجماعةِ، فإنك بحمدِ اللهِ ممن يُحْتَاجُ إليه، ويُرْغَبُ فيما عنده، لِمَا أعطاك اللهُ من العِلْمِ والحِلْمِ، والشدةِ والشَّجاعةِ والنَّجْدةِ والشَّرف في أهلِ بيتك، ونِكَايَتِكَ في العَدُوِّ، ولا تُفْسِدَنَّ هذه الخِصَالَ بالخِلاَفِ والشِّقاقِ، فيكونَ آخرُ أمرك إلى الدَّمار والشَّنآنِ والتَّبار . فقال مسلمةُ : لعمري لقد أحسنتم المشورةَ! وقد وَلِيَ هذا الرجلُ، وهو أَهْلٌ لما هو به، لِدِينِهِ وَوَرعهِ وزُهْدِهِ وعبادَتِهِ ونُسْكِهِ، وشَرفهِ في قَوْمِهِ، وأنا سائرٌ إليه إن شاء اللهُ، ولا قوةَ إلاَّ باللهِ العليِّ العظيم »!

ومما بقي من أخبار الشُّورى عندهم في ساحات الحَرْبِ مع الترك خبرُ نُصْحِ سليمان بن هشام لعمِّهِ مسلمةَ بن عبد الملك بأنْ يَبْقَى مع جُنْدِهِ، ولا يتصدَّى لخاقانَ بنفسه، حفظاً لجيشهِ، وخوفاً عليه من الضَّياع إن هلك قائده، وذلك أنَّ مسلمةَ لمَّا وجَّهه هشامُ بن عبد الملك لحربِ خاقانَ ببلنجرَ سنة ثلاثَ عشرة ومائةٍ[3]، أراد هو ومروانَ ابنُ محمدٍ أنْ يَقْتُلاَ خَاقانَ، لِيَنالا الشُّهرة بقتله[4]، فعمل مسلمةُ

---

(١) تاريخ الرسل والملوك ٦ : ٥٥٣، وكتاب الفتوح ٧ : ٣٠٧، والكامل في التاريخ ٥ : ٤٣.
(٢) كتاب الفتوح ٧ : ٣٠٨.
(٣) تاريخ الرسل والملوك ٧ : ٨٨، والكامل في التاريخ ٥ : ١٧٣.
(٤) كتاب الفتوح ٨ : ٦٥.

بما نصح له به سليمانُ، قال ابن أعثم الكوفي[1] : « تَقَدَّمَ سليمانُ بن هشامٍ إلى عمِّه، فقال : أيها الأمير، اسمع كلامي، ولا تَعْجَلْ، قال مسلمةُ : هاتِ ما عندكَ. فقال سليمان : خاقانُ لم يَقْعُدْ في العَجلةِ إلاَّ وقد عَبَّى أصحابه وأبطال الخَزَرِ عن يمينهِ وشمالهِ ومن ورائه، ولستُ آمنُ إنْ خرجتَ أنت ومروانُ أنْ يأمر الطَّراخِنَة، فَيُحْدِقَ بكما، فلا يتهيَّأُ لكما الرجوعُ إلى عسكركما إلاَّ بعدَ ذهابِ الأنفسِ، ولكنَّ الرأيَّ عندي أنْ تَنْتَخِبَ رجلاً من أبطالِ عسكرك، يكونُ قد عَرَفْتَهُ بالبأسِ والشِّدةِ، فتضمَّ إليه نفراً من أبطالِ عسكرك، ثم تأمره بالإقدام إلى خاقَانَ. فعلمَ مسلمةُ أنَّ سليمان قد أَتَى بالرأي »، فاختارَ أحدَ رجاله البواسل، وبعثَ معه طائفةً من الجندِ لقتالِ خاقانَ.

وأما معاركُ بني أميةَ مع التُّرك في بلادِ ما وراءَ نهر جَيْحُونَ فنهَضَ بها أهلُ خراسانَ، وكانوا يَغْزُونَ التركَ في فَصْلِ الرَّبيعِ من كل عامٍ[2]، وكان ولاةُ خراسانَ يَخْرُجُونَ معهم، ويَقُودونَ جُموعهم، وكانَ رؤساءُ القبائلِ ووجوهُ العربِ وأشرافُهم ومواليهم يُشاركونهم في الغَزْو.

وسبقَ أنه كانَ بخراسانَ مجلسٌ للشُّورى مختصٌّ بشؤونِ الحَرْبِ، وتُؤكِّدُ أخبارٌ كثيرةٌ أنَّ ولاةَ خراسانَ كانوا يَرْجِعُونَ إلى رجالِ هذا المجلسِ في مُعْظَمِ غَزَواتِهم، وأنهم كانوا يَسِيرُونَ ويَنْزِلُونَ، وَيتقدَّمُونَ ويتأخَّرونَ بِمَشُورتهم، وكانوا أحياناً يَصْدُرُونَ عن رأي رجلٍ واحدٍ

(١) كتاب الفتوح ٨ : ٦٥.

(٢) تاريخ الرسل والملوك ٦ : ٤٣٢، وانظر تاريخ الدولة العربية ص : ٤١٣، والشعر العربي بخراسان في العصر الأموي ص : ١٥٩.

منهم، وَيَتْرُكُونَ رأيَ جماعةِ المقاتلةِ، بل رَغْبَتَهم في الرَّاحةِ، وحُبَّهم لِلْعَافيةِ[1].

وكانَ ولاةُ خراسانَ يَسْتَشِيرُونَ أصحابَ الخبرةِ والدرايةِ بأمورِ الحَرْبِ، ويأخذونَ بآرائهم في أكثرِ مَعارِكهم مع التُّرْكِ، لأنهم كانوا يَغْزُونَ في بلادٍ لا يَعْرِفُونَ عنها إلاَّ القليلَ، وبها أعداءٌ يتربَّصونَ بهم، وقد يُطْبِقُونَ عليهم، ويَمْحَقُونهم محقاً، إنْ لم يَتحرَّزُوا منهم، ولأنهم كانوا يَحْرِصُونَ على حياةِ الجُنْدِ، وأنْ يَخْرُجوا من كلِّ ضائقةٍ، ويَتَجنَّبُوا كلَّ مكروهٍ، كما كانوا يَبْتَغُونَ أنْ يَؤُوبوا مُظفَّرينَ غَانِمينَ من كلِّ غزوةٍ.

وقد حفظَ الرُّواةُ والمؤَرِّخونَ كثيراً من أخبار الشُّورى عندَ ولاةِ خراسانَ في الحَرْبِ. ولعل من المُفيدِ أنْ يُخْتَار أشْهَرُها، ويرتَّبَ على السَّنواتِ والغَزواتِ، لأنَّ ذلك يُوضِّحُ مَبْلَغَ مَيْلِهم إلى الشُّورى، ومقدارَ اتِّباعهم لها.

ففي سنة ثلاثٍ وتسعينَ نَصَحَ المُجَشِّرُ بن مزاحمٍ السلميُّ لقتيبةَ ابن مسلمٍ الباهليِّ أنْ يَغْزُوَ سمرقندَ، حتى يأخذَ التركَ على حينِ غفلةٍ منهم، لأنَّهم لم يكونوا يَتوقَّعُونَ أنْ يُغِيرَ عليهم بعدَ أن فَتَحَ خوارزمَ في تلك السنةِ. وكان المُجَشِّرُ من رجالِ الرأي والمشورةِ والعِلْمِ بالحربِ من أهلِ خراسان[2]، فقبلَ قتيبةُ ما نصحَ له به، وطلبَ منه أن يُخْفِيَهُ، لأنه عزمَ أنْ يُمْضِيَهُ، حكى المدائني[3] : « أنَّ قتيبةَ لمَّا قبضَ

(1) تاريخ الرسل والملوك ٧ : ٨٢، ١١٦، ١٧٥، والكامل في التاريخ ٥ : ١٦٩، ٢٠١، ٢٣٨.

(2) تاريخ الرسل والملوك ٧ : ٢٧٩، والكامل في التاريخ ٥ : ١٦٧.

(3) تاريخ الرسل والملوك ٦ : ٤٧٢.

صلحَ خوارزمَ، قام إليه المجشرُ بن مزاحمٍ السلميُّ فقال : إنَّ لي حاجةً فأخْلِني، فأخْلاَه، فقال : إنْ أردتَ السُّغْدَ يوماً من الدهرِ فالآنَ، فإنهم آمنونَ من أنْ تأتيَهم من عامِك هذا، وإنما بينَكَ وبينَهم عشرةُ أيامٍ. قال : أشارَ بهذا عليك أحد؟ قال : لا، قال : فأعلمتَهُ أحداً؟ قال : لا، قال : والله لئن تكلَّم به أحدٌ لأضْرِبنَّ عنقك »! ثم أمرَ قتيبةُ جيشَهُ بالعودةِ إلى مَرْو الشَّاهجانِ، لِيُوهِمَ التركَ بأنه رَضِيَ بفتحِ خُوَارَزْمَ، وأنه قفلَ منها إلى مَقَرِّهِ بحاضرةِ خراسان، فلما كان جيشُهُ ببعضِ الطريقِ، أمره بالمسير إلى سمرقند، ففَتحها عنوةً[1].

وفي سنة أربعٍ ومائةٍ قطعَ سعيدُ بن عمرٍو الحرشيُّ النهرَ لِيَغْزُوَ السُّغْد، ثم نزلَ قصرَ الرِّيح، فلم يجتمع إليه جُنْدُهُ، فأمر الناس بالرَّحيل، فنهاه بعضُ أصحابه عن ذلك، فعدَلَ عمَّا همَّ به، قال المدائني[2] : « قال له هِلاَلُ بن عُلَيْم الحَنْظليُّ : يا هناه[3]، إنك وزيراً خيرٌ منك أميراً!... لم يجتمع لك جُنْدُكَ، وقد أمرت بالرَّحيل! قال : فكيف لي؟ قال : تأمرُ بالنُّزول، فَفَعل ».

وخرجَ إليه ابنُ عم لملكِ فَرعانةَ، فأخبره أنَّ السُّغْدِ بِخُجَنْدَةَ، وأوحَى إليه أنْ يُعاجِلَهم قبلَ أنْ يصيروا إلى الشِّعْبِ، فوجَّه إليهم جماعةً من

---

(١) وفي سنة ثمان وتسعين رجا يزيد بن المهلب أن يفتح طبرستان، « فوجَّه أخاه أبا عيينة من وجه، وخالد بن يزيد ابنه من وجه، وأبا الجهم الكلبي من وجه، وقال : إذا اجتمعتم فأبو عيينة على الناس. فسار أبو عيينة في أهل المصرين، ومعه هريم ابن أبي طلحة المجاشعي، وقال يزيد لأبي عيينة : شاور هريماً فانه ناصح ». (تاريخ الرسل والملوك ٦ : ٥٤٠).

(٢) تاريخ الرسل والملوك ٧ : ٧، والكامل في التاريخ ٥ : ١٠٧.

(٣) يا هناه : يا رجل.

جُنْدِهِ، ثم نَدِمَ على ما فَعَلَ، فارتحلَ في أثرهم حتى نزل أُشْرُوسَنَةَ، فصالح أهلَها، ثم أَغَذَّ السَّيْرَ حتى لَحِقَ بِجُنْدِهِ، فسار معهم حتى انتهى إلى خُجَنْدَةَ، فجاءَ إليه الفَضْلُ بن بسامٍ مولى بني ليثٍ، وكان من رجالِ الرأي والمشورةِ والعلمِ بالحَرْبِ من أهل خراسانَ[1]، فسأله عن نِيَّتهِ، فأجابه بأنه يريدَ أنْ يسارع إلى قتالِ السُّغْد، فأشار عليه بالتَّريُّثِ والتَّهيُّؤ للقتال، فعمل بمشورته، قال المدائني[2] : « قالَ الفَضْلُ بنُ بسامٍ : ما تَرَى؟ قال : أَرَى المُعَاجَلَةَ، قال : لا أَرَى ذلك، إن جُرِحَ رجلٌ فإلى أينَ يَرْجِعُ! أو قُتِلَ قتيلٌ فإلى مَنْ يُحْمَلْ! ولكني أَرَى النزولَ والتَّأنيَ والاستعدادَ للحربِ. فنزلَ فرفع الأبنيةَ، وأخذَ في التَّأهُّبِ »، ثم قاتل السُّغْدَ، وانتصر عليهم.

وفي سنة ستٍ ومائةٍ عَبَرَ مُسْلِمُ بن سعيدٍ الكلابيُّ النهرَ، ليحارب التُّركَ، فلمَّا وصلَ إلى فَرغانةَ، بلغه أنَّ خاقانَ قد أقبلَ إليه، فارتحلَ حتى قَطعَ وادي السَّبوح، فأغار التركُ عليه، فقتلوا بعضَ جندهِ وفرسانهِ، فرحلَ بالناس فساروا ثمانية أيام، والتركُ مُطِيفُونَ بهم، فلمَّا كانت الليلةُ التاسعةُ، أرادَ أنْ يَتوقَّفَ، فسألَ الناس عن رأيهم في ذلك، فَنَصحُوا له به، ثم راجعَ فيه أحدَ قادته، فوافقَ الناسَ على ما أجمعوا عليه، فَتَوقَّفَ، قال المدائني[3] : « أراد النزولَ، فشاور النَّاسَ، فأشاروا عليه بالنُّزولِ، وقالوا : إذا أَصْبَحْنَا وَرَدْنَا الماءَ، والماءُ منا غيرُ بعيدٍ، وإنَّكَ إنْ نزلتَ المَرْجَ، تَفرَّقَ الناسُ في الثِّمار، وانْتُهِبَ عسكَرُكَ. فقال لسورةَ بنِ الحُرِّ :

(١) تاريخ الرسل والملوك ٧ : ٧٩، والكامل في التاريخ ٥ : ١٦٧.
(٢) تاريخ الرسل والملوك ٧ : ٨، والكامل في التاريخ ٥ : ١٠٨.
(٣) تاريخ الرسل والملوك ٧ : ٣٣، والكامل في التاريخ ٥ : ١٢٩.

يا أبا العلاء، ما تَرَى؟ قال : أَرَى ما رأى الناس، وَنَزلوا ».

وفي سنة اثنتي عشرةَ ومائةٍ حاصرَ التركُ سمرقندَ، وكان عليها سورةُ ابنُ الحرِّ الدّارميُّ، فعجزَ عن ردِّهم عنها، فاستغاثَ بالجُنَيْدِ بنِ عبد الرحمن المُرِيِّ، والي خراسانَ، فأغاثه بنفسه، وهَزَمَ التُّركَ في وقعة الشِّعْبِ.

وتَتضمَّنُ أخبارُ هذه الوقعةِ أوسعَ مظاهرِ الشُّورى عندَ ولاةِ خراسانَ في الحَرْبِ. وقد عَوَّلَ الجُنَيْدُ في ذلك على ذَوي الرأيِ والمشورةِ والعلمِ بالحربِ من أهلِ خراسانَ، وصَدَرَ عن مَشُورتهم، ولم يُقْدِمْ على شيءٍ دونَ مُوافَقَتِهم، وإنْ جَمَعَ في أول الأمر بين رأيهِ ورأيهم.

وتفصيلُ ذلك أنَّ الجنيدَ كان خرجَ غازياً يريد طخارستانَ، قبل أنْ يستنجدَ به سورةُ، وكان وزَّع فِرَقَ جيشهِ في وجوهٍ متعددةٍ، ولم يَبْقَ معه إلاَّ عددٌ قليلٌ من الجُنْدِ. فلمَّا عزمَ أنْ يُنْجِدَ سورةَ، نصحَ له رجالُ الشُّورى أنْ يتلبَّثَ ولا يتسرَّعَ، حتى يجتمعَ إليه قسمٌ من جُنْدِهِ، فأَبَى أنْ يتأخَّرَ عن إغاثة سورةَ، واجتازَ النهرَ، ولكنه أمرَ أحدَ قادتهِ أنْ ينضمَّ إليه بمن معه من الجُنْدِ، وأقام ينتظره، وبذلك لم يَتَنازَلْ عما عزمَ عليه من الخُفوفِ لإنقاذِ سورةَ ومَنْ معه من العَرَبِ، ولم يُخِلَّ بما نُصِحَ له بهِ من قُطُوعِ النهر وملاقاةِ التُّركِ بقوةٍ كافيةٍ، قال المدائني[1] : « أمرَ الجنيدُ الناسَ بالعُبورِ، فقام إليه المجشِّرُ بن مزاحمٍ السلميُّ، وابن بسطام الأزديُّ، وابن صُبْحٍ الخَرْقيُّ، فقالوا : إنَّ التركَ ليسوا كغيرهم، لا يلقونك صفًّا ولا زَحْفاً، وقد فَرَّقْتَ جندَكَ،

---

(١) تاريخ الرسل والملوك ٧ : ٧١، والكامل في التاريخ ٥ : ١٦٣.

فمسلمُ بن عبد الرحمن بالنِّيروذ، والبختريُّ بهراةَ، ولم يَحْضُرْكَ أهلُ الطَّالِقانِ، وعمارةُ بنُ حُرَيْمٍ غائبٌ، وقال له المُجَشِّرُ : إنَّ صاحبَ خراسانَ لا يعبرُ النهرَ في أقلَّ من خمسين ألفاً، فاكتب إلى عمارةَ فليأتك، وأمْهِلْ ولا تَعْجَلْ. قال : فكيفَ بسورةَ ومَنْ معه من المسلمين! لو لم أكنْ إلاَّ في بني مُرَّةَ، أو مَنْ طَلَعَ معي من أهلِ الشام لعبرتُ! ...، وعبر فنزل كِسَّ، وقد بعثَ الأَشْهَبَ بن عبيدٍ الحَنْظَليَّ لِيَعْلَمَ عِلْمَ القومِ، فرجَعَ إليه وقال : قد أَتَوْكَ فتأَهَّبْ للمسيرِ ».

فلما همَّ بالمسير إلى سمرقندَ، سأل عن أصلح السُّبلِ إليها، فَذُكِرَ له سبيلان، فسلك أسلمهما، قال المدائني[1] : « قال الجنيدُ : أيُّ الطريقين أمثل؟ قالوا : طريقُ المُحْتَرِقَةِ، قالَ المجشرُ بن مزاحمٍ السلميُّ : القَتْلُ بالسَّيفِ أَمْثَلُ من القَتْلِ بالنَّارِ! إنَّ طريقَ المحترقةِ فيه الشجرُ والحَشِيشُ، ولم يُزْرَعْ منذُ سنين، فقد تَرَاكَمَ بعضُهُ على بعضٍ، فإن لقيتَ خاقانَ أحرْقَ ذلك كلَّه، فَقُتِلْنَا بالنَّارِ والدُّخانِ، ولكن خُذْ طَرِيقَ العَقبةِ، فهو بيننا وبينَهم سواءٌ، فأَخَذَ الجنيدُ طريقَ العَقَبَةِ ».

ومضَى الجنيدُ حتى دَخَلَ شِعْبَ سمرقندَ، فأحدقَ به التركُ من كلِّ جانبٍ، وكادوا يَهْزِمُونَهُ، وكانَ معه عبيدُ الله بن حبيبٍ الهَجريُّ، وهو من رجالِ الرأي والمشورةِ والعلم بالحربِ من أهلِ خراسان[2]، فحاوره فيما حَزَبه من الأمرِ، وهل هو حريصٌ على حياةِ مَنْ معه من الجُنْدِ، وهم الكثرةُ، أو على حياةِ مَنْ مع سورةَ من العَربِ، وهم

(١) تاريخ الرسل والملوك ٧ : ٧٦، والكامل في التاريخ ٥ : ١٦٣.
(٢) تاريخ الرسل والملوك ٧ : ٧٩، والكامل في التاريخ ٥ : ١٦٧.

القِلَّةُ؟ فقدَّم مصلحةَ الكثرةِ على مصلحة القلةِ، فأشار عليه حينئذ أن يأمرَ سورةَ بالخُروجِ إليه، لأنه إن خرجَ تَحوَّلَ التركُ إليه فحاربوه، وفكُّوا الحِصَارَ عن الجُنَيْدِ ومن معه، ففعل، روى المدائني[1] : « أنَّ عبيدَ الله بن حبيبٍ قال للجنيدِ : اختر بينَ أن تَهْلكَ أنتَ أو سَوْرةُ، فقال : هَلاكُ سورةَ أهونُ عليَّ، قال : فاكتبْ إليه فليأتِكَ في أهلِ سمرقندَ، فإنَّ التركَ إن بَلَغهم أنَّ سورةَ قد تَوجَّهَ إليك، انصرفُوا إليه فقاتلوه، فكتب إلى سورةَ يأمره بالقُدوم ».

ولمَّا أجمعَ سورةُ على المسير إليه، أشار عليه بعضُ أصحابه أن يلزمَ النهر، فلم يعمل بمشورته، وأخذ طريق الجَبَلِ، لأنه أرادَ أن يَصِلَ إلى الجنيدِ في أقصرِ وقتٍ، فتلقَّاه التركُ على رأسِ الجبل، فقاتلوه، وأشعلوا النار في العُشْبِ، وحَالُوا بينه وبين الماء[2]. فاستشار بعضَ أصحابه، فأشار عليه أن يقاتلوا رَجَّالةً، فخالفه وحَملهم على أنْ يُقاتِلُوا خَيَّالةً، فهلك أكثرهم، ولم يسلم إلاَّ أقلُّهم، وقُتِلَ سورةُ في اللَّهَبِ، قال المدائني[3] : « قال سورةُ لِعُبادةَ بن السَّليلِ المُحاربيِّ : ما تَرَى يا أبا السَّليلِ؟ قال : أَرَى واللهِ أنه ليس من التُّركِ أحدٌ إلاَّ وهو يريدُ الغنيمةَ، فاعْقِرْ هذه الدَّوابَّ، وأَحْرِقْ هذا المتاعَ، وجَرِّد السيفَ، فإنهم يُخْلُونَ لنا الطَّريقَ : فقال سورةُ لعبادةَ : فما الرأي؟ قال : تركتَ الرَّأيَ! قال : فما تَرَى الآن؟ قال : أن نَنْزِلَ، فَنُشْرِعَ الرِّماحَ، ونَزْحَفَ زحفاً، فإنما هو فرسخٌ حتى نصل إلى العسكرِ. قال : لا أَقْوَى على هذا،

(1) تاريخ الرسل والملوك ٧ : ٧٦، والكامل في التاريخ ٥ : ١٦٥.

(2) تاريخ الرسل والملوك ٧ : ٧٦.

(3) تاريخ الرسل والملوك ٧ : ٧٧، والكامل في التاريخ ٥ : ١٦٦.

ولا يَقْوَى فلانٌ وفلانٌ، وعَدَّدَ رجالاً، ولكنْ أرى أنْ أجمعَ الخيلَ، ومَنْ أَرَى أنه يقاتلُ فأصكُّهم، سلمتُ أم عَطِبْتُ. فجمعَ الناسَ، وحملوا فانكشفَ التركُ، وثارَ الغبارُ، فلم يُبْصِرُوا، ومِنْ وراءِ التركِ اللَّهبُ، فسقطوا فيه، وسقطَ فيه العَدُوُّ والمسلمونَ، وسقطَ سورةُ فاندَقَّتْ فَخْذُهُ، وتفرَّقَ الناس، وانكشفَت الغُمَّةُ والناسُ مُتفرِّقونَ، فقطعتهم التركُ، فقتلوهم فلم يَنْجُ منهم غيرُ الفين، ويقال : ألف ».

وهمَّ الجنيدُ أنْ يبرحَ الشِّعبَ بعدَ هلاكِ سورةَ، فأشار عليه المجشرُ ابن مزاحمٍ السلميُّ أنْ يقيمَ، حتى لا يُطْبِقَ التركُ عليهم وهم سائرون، ومَنَعهُ من المُضِيِّ إلى سمرقند، فأقام وسلم، قال المدائني[1] : « قُتِلَ سورةُ، فلمَّا قُتِلَ خرجَ الجنيدُ من الشِّعْبِ، يريدُ سمرقندَ مبادراً، فقال له خالدُ بن عبيدِ الله بن حبيبٍ : سِرْ، سِرْ، ومُجشِّرُ بنُ مزاحمٍ السُّلميُّ يقول : أذكركَ اللهَ أقم، والجنيدُ يتقدَّمُ. فلمَّا رأى المجشرُ ذلك، نزلَ فأخذَ بلجامِ الجنيدِ، فقال : واللهِ لا تسيرُ، ولَتَنْزِلَنَّ طائعاً أو كارهاً، ولا نَدَعك تُهْلِكُنا بقولِ هذا الهَجريِّ! انْزِلْ، فنزلَ ونزلَ الناسُ، فلم يتتامَّ نزولُهم، حتى طلعَ التركُ، فقال المجشرُ : لو لَقُونا ونحنُ نَسِيرُ، أَلَمْ يَسْتَأْصِلُونا »!

وقاتلَ الجنيدُ التركَ بالشِّعْبِ قتالاً شديداً، دارتْ الدوائرُ في آخره على التركِ، وتمكَّنَ الجنيدُ من دخولِ سمرقندَ، فقضَى فيها بقيةَ السنةِ، وتوجَّهَ خاقانُ إلى بُخَارَى، فَخَشِيَ الناسُ منه على قَطَن بنِ قتيبةَ بن مسلمٍ الباهليِّ، فسألَهم الجنيدُ عما يَصْنَعُ، فتضاربت آراؤهم، ففزع

---

(١) تاريخ الرسل والملوك ٧ : ٨٧، والكامل في التاريخ ٥ : ١٦٧.

إلى عبد الله بن أبي عبد الله مولى بني سليمٍ، وكان من رجالِ الرأي والمشورةِ والعلمِ بالحربِ من أهلِ خراسان[1]، فرفضَ أنْ يُشِيرَ عليه إلاَّ إذا وافقَ على العملِ برأيه، والتزمَ بما يقولُ أشدَّ التزامٍ وأدقه، فأجابه إلى ما سأل، فوصف له ما يفعلُ، ولم يزل يُشِيرُ عليه، حتى وصلَ إلى بُخَارى، قال المدائني[2] : « أقامَ الجنيدُ بسمرقندَ ذلك العامَ، وانصرفَ خاقانُ إلى بُخَارَى، وعليها قطنُ بنُ قتيبةَ، فخافَ الناسُ على قَطَنٍ، فشاورهم الجنيدُ، فقال قومٌ : الْزَمْ سمرقندَ، واكتبْ إلى أمير المؤمنين يُمِدكَ بالجنودِ، وقال قومٌ : تسيرُ فتأتي رَبِنْجَنَ، ثم تسيرُ منها إلى كِسَّ، ثم تسيرُ منها إلى نَسَفَ، فَتتَّصِلُ منها إلى أرض زَمَّ، وَتَقْطَعُ النهر وتَنْزِلَ آملَ، فتأخذُ عليه بالطَّريقِ. فبعثَ إلى عبدِ اللهِ بنِ أبي عبدِ اللهِ، فقال : قد اختلفَ الناسُ عليَّ — وأخبره بما قالوا — فما الرأيُّ؟ فاشترطَ عليه ألاَّ يخالِفَهُ فيما يُشِيرُ به عليه من ارتحالٍ أو نزولٍ أو قتالٍ، قال : نعم، قال : فإنِّي أطلبُ إليك خِصالاً، قال : وما هي؟ قال : تُخَنْدِقُ حيثما نَزلْتَ، ولا يَفوتَنَّكَ حملُ الماءِ، ولو كنتَ على شاطئِ نهرٍ، وأَنْ تُطِيعَني في نُزولِكَ وارْتِحالِكَ، فأعطاهُ ما أرادَ. قال : أَمَّا ما أشارُوا به عليك في مُقامِكَ بسمرقندَ حتى يأتِيَكَ الغِياثُ، فالغِياثُ، يُبْطِئُ عنك، وإنْ سرتَ فأخذتَ بالناسِ غيرَ الطَّريقِ، فَتتَّ في أَعْضَادِهم، فانْكَسَرُوا عن عَدْوِّهم، فاجترأ عليك خَاقانُ، وهو اليومَ قد اسْتَفْتَحَ بُخَارى، فلم يَفْتَحُوا له، فإنْ أخذتَ بهم غيرَ الطريقِ، تَفَرَّقَ الناسُ عنك مُبادِرينَ إلى مَنازِلهم، ويبلغُ أهلَ بُخَارَى، فَيَسْتَسْلِمُوا لِعَدُوِّهم،

(١) تاريخ الرسل والملوك ٧ : ٨٩، والكامل في التاريخ ٥ : ١٦٧.
(٢) تاريخ الرسل والملوك ٧ : ٨١، والكامل في التاريخ ٥ : ١٦٨.

وإنْ أخذتَ الطريقَ الأعْظَمَ، هابَكَ العَدُوُّ، والرأيُ لك أنْ تَعْمِدَ إلى عِيالاتِ مَنْ شَهِدَ الشِّعْبَ من أصحابِ سورةَ فَتَقْسِمَهم على عَشائِرهم، وتَحْمِلَهم مَعَك، فإني أرجُو بذلك أنْ يَنْصُركَ اللهُ على عَدُوِّكَ، وتُعْطِي كلَّ رجلٍ تَخَلَّفَ بِسَمَرْقَنْدَ ألفَ درهمٍ وفرساً، ...، وسارَ الجنيدُ فلم يَعْرِضْ للناسِ عارضٌ حتى خَرَجُوا من الأماكِنِ المَخُوفةِ، وَدَنا من الطَّواويسِ، فجاءَتِ الطَّلائعُ بإقبالِ خاقانَ، فَعرضُوا له بِكَرْمِينيَّةَ أولَ يومٍ من رمضانَ. فلمّا ارتحل الجنيدُ من كَرْمينيَّةَ قَدَّمَ محمدَ بنَ الرُّنديِّ في الأساورةِ آخرَ الليل، فلمَّا كان في طَرَفِ مفازةِ كرمينيةَ، رأى ضعفَ العَدُوِّ، فرجعَ إلى الجنيدِ فأخبره، ...، فخرجَ الناس، ونَشَبتِ الحربُ، ...، وجاءَ عبدُ الله بن أبي عبدِ الله إلى الجُنَيْدِ يضحكُ، فقال له الجنيدُ : ما هذا بيومِ ضحكٍ! فقيل له : إنه ضَحِكَ تَعَجُّباً، ...، فَقَاتَلُوا قَلِيلاً ثم رَجَعُوا. وكان عبدُ الله بنُ أبي عبدِ اللهِ قال للجنيدِ وهم يُقَاتِلُونَ : ارتحلْ، فقال الجنيدُ : وهلْ مِنْ حِيلةٍ؟ قال : نعم، تَمْضِي بِراَيَتِكَ قَدْرَ ثلاثِ غِلاَءٍ[1]، فإنَّ خاقانَ ودَّ أنك أقمتَ، فَيَنْطَوِي عليك إذا شاءَ. فأمرَ بالرَّحِيلِ وعبدُ اللهِ بنُ أبي عبدِ اللهِ على السَّاقةِ، فأرسلَ إليه : انزلْ، قالَ : أَنْزِلُ على غيرِ ماءٍ! فأرسلَ إليه : إن لم تَنْزِلْ، ذَهَبَتْ خراسانُ من يَدِكَ! فنزلَ وأمرَ الناس أنْ يسقوا، ...، فلمَّا أصبَحُوا ارتحَلُوا، فقالَ عبدُ الله بنُ أبي عبد الله : إنكم معشرَ العَرَبِ أربعةُ جَوانِبَ، فليس يُعِينُ بعضُهم بعضاً، كلُّ رُبْعٍ لا يَقْدِرُ أَنْ يَزُولَ عن مَكانِهِ : مُقَدِّمةٌ، وهم القَلْبُ، ومُجَنِّبَتانِ، وساقةٌ، فإنْ جمعَ خاقانُ خَيْلَهُ ورِجالَهُ، ثم صَدَمَ جانباً منكم، وهم الساقةُ، كانَ بَوارُكم، وبالحَرَى أنْ يَفْعَلَ،

---

(١) غلاء : جمع غلوة، وهي مرمى السهم.

وأنا أتوقعُ ذلك في يومي، فَشُدُّوا الساقةَ بِخَيْلٍ، فوجَّهَ الجنيدُ خيلَ بني تميمٍ والمُجففَةَ[1]، وجاءتِ التُّركُ فمالتْ على الساقةِ، وقد دَنَا المسلمونَ من الطَّواويسِ، فاقْتَتَلُوا، فاشتدَّ الأمرُ بينَهم، فحملَ سلمُ بنُ أحوزَ على رَجُلٍ من عظماءِ التركِ فَقَتله، فَتطَيَّرَ التركُ، وانصرفُوا من الطَّواويسِ، ومضَى المسلمونَ، فأَتَوْا بُخَارى يومَ المَهْرجانِ».

وفي سنةِ تسعَ عشرةَ ومائةٍ غَزا أسدُ بنُ عبدِ اللهِ القَسْريُّ الخُتَّلَ، فاستغاثَ أميرُها بخاقانَ، فأقبلَ في جُموعِ التُّركِ، وكانَ أسدٌ قَطَعَ النَّهْرَ، ومعه غنائمُ كثيرةٌ، فَخَاضَ خاقانُ النهرَ، واشتبكَ مع أسدٍ في معاركَ مُتَعدِّدةٍ[2]، ساعدَ فيها الحارثُ بنُ سُرَيْجٍ التميميُّ المُرْجِئيُّ خاقانَ، وأحدقَ الخَطرُ بأسدٍ في غيرِ موقفٍ، فاستشارَ أصحابه، واجْتَهَدَ رأيه، وعَمِلَ به، مُسْتَأنساً بموافقةِ بعضِهم له.

فمن ذلكَ أنه لمَّا عَبَر النهرَ مُنْصَرِفاً من الخُتَّلِ إلى بلخَ، وقدَّمَ الغنائمَ أمامه، بلغَه أنَّ خاقانَ عبرَ النهرَ، وسارَ في أثرِهِ، وأنَّ أوائلَ التُّرُكِ اقْتَرَبَتْ من أطرافِ مُعَسْكَرِهِ، فجمعَ سادةَ الناسِ وقادَتَهم، فعرضَ الأمرَ عليهم، فنصحَ له أكثَرُهُم أنْ يدعَ الغَنائِمَ، لأنه ليسَ لخاقانَ غايةٌ إلاَّ أنْ يفوزَ بها، فأَبَى أنْ يَدَعَها، وسارَ بالناسِ يَتْبَعُها، ولكنه ظلَّ متأرجحاً بين الرَّفْضِ لما نَصَحُوا له به، وبينَ القَبْولِ له، فاسْتَفْتَاهم في الأمْرِ مرةً ثانيةً، فأعادُوا عليه رَأْيَهُم الأولَ، وكان معه نصرُ بنُ سَيَّارٍ الليثيُّ، وهو من ذَوي الخِبْرةِ والمعرفةِ بالحربِ من أَهْلِ

(1) فرس مجفف : عليه تجفاف، وهو ما جُلِّلَ به الفرسُ من سلاح وآلةٍ تقيه الجراح.

(2) تاريخ الرسل والملوك ٧ : ١١٣، والكامل في التاريخ ٥ : ٢١٣.

خراسانَ[1]، فسأله عن رأيهِ، فَصوَّبَ تَمسُّكَهُ بالغنائم، وَحِرْصَهُ عليها، وَمُضِيَّهُ وراءها في كلِّ حالٍ، فَرضيَ قولَهُ، وتعلَّقَ به، قال المدائني[2] : « باتَ أسدٌ، فلما أصبحَ، دَعَا وُجُوهَ الناسِ فاستشارهم، فقالوا له : اقْبَلِ العَافِيةَ، قال : ما هذه عافيةً، بل هيَ بَلِيَّةٌ، لَقِينَا خاقانُ أمسِ، فَظَفِرَ بنا، وأصابَ من الجُنْدِ والسلاحِ، فما مَنَعَهُ منا اليومَ إلاَّ أنه قد وَقَعَ في يَدَيْهِ أُسراء، فأخبروه بِمَوْضِعِ الأَثْقَالِ أمامنا، فتركَ لِقَاءَنا طَمَعاً فيها. فارتحلَ فبعثَ أمامه الطَّلائِعَ، ...، فسار والدَّوابُّ مُثْقَلةٌ، فَقِيلَ له : انْزِلْ أيُّها الأميرُ، واقْبَلِ العافيةَ، قال : وأينَ العافيةُ فأَقْبَلُها! إنما هي بَلِيَّةٌ وذهابُ الأَنْفُسِ والأَموالِ. فلمَّا أمْسى أسدٌ صارَ إلى مَنْزِلٍ، فاستشارَ الناسَ : أَيَنْزِلُونَ أم يَسِيرُونَ؟ فقال الناسُ : اقْبَلِ العافيةَ، وما عَسَى أنْ يكونَ ذهابُ المالِ بِعَافِيتنا وعافيةِ أهلِ خراسانَ، ونصرُ ابنُ سيَّارٍ مُطْرِقٌ، قال أسدٌ : ما لَكَ يا ابنَ سيَّارٍ مُطْرِقاً لا تتكلَّمُ ! قال : أصلحَ اللهُ الأميرَ! خَلَّتانِ كِلْتَاهُما لك، إنْ تَسِرْ تُغِثْ مَنْ مع الأَثقالِ وتُخَلِّصْهم، وإنْ أنتَ انْتَهَيْتَ إليهم، وقد هَلكوا، فقد قَطَعْتَ قُحْمَةً[3] لا بدَّ من قُطُوعها. فَقَبِلَ رأيَهُ، وسارَ يومه كُلَّه ».

ووصلَ أسدٌ إلى بلخَ، فَعَسْكَرَ بِمَرْجِها حتى أَتَى الشتاءُ، فَفَرَّقَ الناسَ في الدُّورِ، ودخَلَ المدينةَ. وكان الحارثُ بنُ سُرَيْجٍ بناحيةِ طُخَارِسْتَانَ، فاسْتَدْعَى خاقانَ، وانْضَمَّ إليه، فنزلَ خاقانُ بِجَزَّةَ من الجَوْزَجانِ، وجعلَ يَبُثُّ الغَاراتِ. وعَلِمَ أسدٌ بمكانه، فجمعَ الناسَ فخَطَبَهم وحَضَّهُمْ على

---

(١) الشعر العربي بخراسان في العصر الأموي ص : ٥٠.

(٢) تاريخ الرسل والملوك ٧ : ١١٦، والكامل في التاريخ ٥ : ٢٠١.

(٣) القحمة : الأمر العظيم لا يركبه كل أحد.

القتالِ، وسألهم عما يَفْعَلُ، فتبايَنَتْ آراؤُهم، فأخذَ برأيِ مَنْ أشارَ عليهِ بِمُناجزةِ خاقانَ، قال المدائني[1] : « شَاوَرَ النَّاس في المَسِير إلى خاقانَ، فقال قومٌ : أنتَ شابٌ، ولستَ مِمَّنْ تَخوَّفَ من غارةٍ، على شاةٍ ودابةٍ تُخاطِرُ بِخُرُوجِكَ! قال : واللهِ لأَخْرُجَنَّ، فإمَّا ظَفَرٌ، وإمَّا شهادَةٌ، ...، ويقالُ : شاور أسدٌ الناسَ، فقال قومٌ : تأخذُ بأبوابِ مدينةِ بلخَ، وتَكْتُبُ إلى خالدٍ والخليفةِ تَستَمِدُّهُ، وقالَ آخرون : تأْخُذُ في طريقِ زَمٍّ، وتَسْبِقُ خاقانَ إلى مَرْوَ، وقال قومٌ : بل تَخْرُجُ إليهم، وتَسْتَنْصِرُ اللهَ عليهم، فوافقَ قولُهم رأيَ أَسَدٍ، وما كانَ عَزَمَ عليه من لِقَائِهم »، فخرجَ أسدٌ فأوقعَ بخاقانَ، فارْتَحَلَ إلى بلادهِ مَهْزُوماً مَدْحُوراً، وبعدَ عَوْدَتِهِ إليها اغْتَالَهُ رجلٌ مِنْ أعوانِهِ.

وفي سنةِ إِحْدَى وعِشْرينَ ومائةٍ كتبَ يوسفُ بنُ عمرَ الثَّقفيُّ إلى نَصْرِ بنِ سَيَّارٍ اللَّيْثِيِّ أنْ يسيرَ إلى الحارثِ بنِ سُرَيْجٍ التَّمِيميِّ بالشَّاشِ، فيُقَاتِلَهُ، لعله يَظْفَرُ به ويَقْضِي عليه. فشاور نصرٌ المقاتلةَ والقادةَ في ذلك، فأشارَ عليه يحيى بنُ الحُضَيْنِ الرَّقاشِيُّ، سَيِّدُ بَكْرٍ بخراسانَ أنْ يُنْفِذَ ما أُمِرَ به، فَقَبِلَ مَشُورَتَهُ، وجَعَلَهُ على مُقَدَّمَتِهِ، قال المدائني[2] : « دَعَا نصرٌ الناسَ، فقرأ عليهم الكتابَ، وقال : ما تَرَوْنَ؟ فقال يحيى بنُ حُضَيْنٍ : امْضِ لأمرِ أميرِ المؤمنينَ وأمرِ الأَميرِ، فقال نَصْرٌ : يا يحيى، تَكَلَّمْتَ لياليَ عاصمٍ بكلمةٍ، فبلغتِ الخليفةَ، فَحظِيتَ بها، وزِيدَ في عَطائِكَ، وفُرِضَ لأَهْلِ بَيْتِكَ، وبَلغْتَ الدرجةَ الرفيعةَ،

(١) تاريخ الرسل والملوك ٧ : ١١٩، والكامل في التاريخ ٥ : ٢٠٣، والبداية والنهاية في التاريخ ٩ : ٣٢٢.

(٢) تاريخ الرسل والملوك ٧ : ١٧٥، والكامل في التاريخ ٥ : ٢٣٨.

فقلتَ : أقولُ مِثْلَها، سِرْ يا يحيى، فقد ولَّيْتُكَ مُقَدَّمَتي ». فسار نَصْرٌ إلى الشّاشِ.

إلى غيرِ ذلكَ من الأخبارِ التي تُبَيِّنُ أَنَّ ولاةَ خراسانَ كانوا يَسْتَشِيرونَ الناسَ في أمرِ الأَسْرَى من التُّرْكِ[1]، أو في أمرِ مَنْ نَقَضَ العَهْدَ منهم[2]، وأنهم كانوا إذا اختلفَ الناسُ عليهم في ذلك، ولم يَتَّفِقُوا على رأيٍ واحدٍ فيه، يأخُذُونَ بأَصْلَحِ ما أشاروا به عليهم، وأنْفَعِهِ لهم، بل إنَّ بعضهم كان يكتبُ إلى الخليفةِ يستشيرُهُ فيما أَشْكَلَ عليه من أمرِ الحَرْبِ والسِّلْمِ، مثلِ شُرُوطِ الصُّلْحِ المُعْضِلَةِ التي كان يَطْلُبُها التُّرْكُ، وكانَ الناس يَعْتَرِضُونَ عليها، ويُنْكِرُونَ القَبُولَ بها، فإذا وَصَلَ إليه رأيُ الخليفةِ، عَمِلَ به[3].

ويَتَّضِحُ مما سَلَفَ أَنَّ خلفاءَ بني أميةَ وولاتهم كانوا يَتَّبِعُونَ الشُّورَى في مَعارِكِهم المُهِمَّةِ مع الرُّومِ والتُّرْكِ، وأنَّهم كانوا يَرْجِعُونَ فيها إلى أصحابِ التَّجْرِبةِ والمَعْرِفَةِ بالحَرْبِ، ويَصْدُرُونَ عن آرائِهم، ويُطَبِّقُونها تَطْبِيقاً دَقِيقاً.

ويتَّضِحُ مما سَلَفَ أيضاً أنه كان لِرجالِ الشُّورى في الحَرْبِ مكانةٌ رفيعةٌ، وكَلِمَةٌ مَسْمُوعةٌ، بل سُلْطَةٌ واسعةٌ على ولاةِ خراسانَ خاصةً،

---

(١) تاريخ الرسل والملوك ٦ : ٤٣١، ٧ : ١٧٤، وكتاب الفتوح ٧ : ٢٢٤، والكامل في التاريخ ٤ : ٥٢٩، ٥ : ٢٣٧، والبداية والنهاية في التاريخ ٩ : ٣٢٧.

(٢) تاريخ الرسل والملوك ٧ : ١٩٢، والكامل في التاريخ ٤ : ٥٥١، والبداية والنهاية في التاريخ ٩ : ٨١.

(٣) تاريخ الرسل والملوك ٧ : ٤٥٧، والكامل في التاريخ ٥ : ٢٥٠، والبداية والنهاية في التاريخ ٩ : ٣٣٨.

حتى إنَّهُم كانُوا يَمْنَعُونهم من إمْضَاءِ آرائِهم، ويَحْمِلُونهم بالحُجَّةِ أو بالقُوَّةِ على أنْ يَعْمَلُوا بما يُشِيرُونَ به عليهم، فكانُوا يُذْعِنُونَ لهم، لأنهم كانوا يُدْرِكُونَ أنه لا مَجَالَ في الحَرْبِ للخَطأ في التَّقْدِيرِ والتَّقْرِيرِ، لما يترتَّبُ على ذلكَ من عواقبَ وخيمةٍ وخسائرَ فادحةٍ، ولأَنَّهم كانوا لا يُطِيقُونَ احْتِمَالَ تَبِعاتِ الهَزِيمةِ، إذا جَرُّوا الناس إليها، وسَاقُوهم إلى الموتِ والهَلاكِ بِسَبَبِ اسْتِبْدَادِهم بالرَّأيِ، ولأَنَّهم كانوا يَرُومُونَ الفوزَ بالنَّصْرِ والفتْحِ، فلم يكنْ يَضُرُّهم أنْ يَسْتَجِيبُوا لِمَنْ يُسَهِّلُ لهم الطريقَ إليه، ويُيَسِّرُ عليهم الظَّفَرَ به، بل كانَ ذلك يَنْفَعُهم، إذ كانَ يُمكِّنُ لهم بينَ الناسِ، ويُعْلِي من شَأْنِهم عندَ الخلفاءِ. ومن أجْلِ ذلك كانَ أحدُهم إذا اجْتَهَدَ رأيَهُ، وعَمِلَ به إلى حينٍ، دونَ أنْ يُحقِّقَ شَيْئاً مِمَّا علَّقَ عليه، لا يَلْبَثُ أنْ يَتَخَلَّى عنه، ويأخذَ بما يَنْصَحُ له به بعضَ أهلِ الرَّأيِ والمشورةِ والعِلْمِ بالحَرْبِ[1].

ويَبْدُو مما تقدَّم أَنَّ بني أميةَ وعُمَّالَهم لم يَنْفَرِدُوا بالرأيِ والقَرارِ في إدارةِ شُؤُونِ الدَّوْلةِ، وتَدْبيرِ أُمُورِها المُخْتَلِفَةِ، بل اتَّبَعُوا الشُّورى في مُناسباتٍ مُتعدِّدةٍ، ومَوْضُوعاتٍ مُتنوِّعةٍ، وعَوَّلُوا فيها على ثلاثِ طوائفَ من الرجالِ : الأولى رؤساءُ القبائلِ، وزعماءُ الناسِ، من أصحابِ المكانةِ الاجْتِماعيةِ، والمَسْئُولِيَّةِ السِّياسيةِ.

والثانيةُ قادةُ الجَيْشِ، وأمراءُ الجُنْدِ، من أهلِ التَّجْرِبَةِ العَسْكَرِيَّةِ، والدِّرايةِ الحَرْبِيَّةِ.

(١) تاريخ الرسل والملوك ٧ : ١٣٦، والكامل في التاريخ ٥ : ٢١٤.

والثالثةُ علماءُ الأُمَّةِ، وفقهاءُ الجَماعةِ، من ذَوي المَعْرِفَةِ الدِّينيَّةِ، والخِبْرَةِ الفَنيَّةِ.

ومارَسُوا الشُّورَى بثلاثِ طُرُقٍ أيضاً : الأولى الشُّورى العامةُ، وهي تَتمثَّلُ في مُشَاوَرتِهم لمن يَحْضُرُ من الناسِ على تَبايُنِ مَنازِلِهم.

والثانيةُ الشُّورى الخاصةُ، وهي تَتمثَّلُ في مُشاورتهم لِوُجُوهِ الناسِ وأَشْرَافِهم.

والثالثةُ شُورى خَاصَّةِ الخَاصَّةِ، وهي تَتمثَّلُ في مُشاورتهم لِرَجُلٍ أو رَجُلَيْنِ من خُلَصائِهم وثِقَاتِهم.

وكانَ بنو أميةَ وعُمَّالُهم يَسْتَشِيرُونَ في الأمورِ المُعْضِلَةِ، والقضايا المُشْكِلَةِ، وقد تَفَاوتَ مَوْقِفهم من رأيِ رجالِ الشُّورى بعضَ التَّفاوُتِ، ففي الحُروبِ الخارجيةِ مع الرُّومِ والتُّرْكِ كانوا يَقْبَلُونَ ما يَنْصَحُونَ لهم به، ويَصْدُرونَ عنه، ولا يَجْتَهِدُونَ غَيْرَهُ، ولا يَعْمَلُونَ بِسِواهُ.

وفي اختيارِ العُمَّالِ والمُوَظَّفِينَ كانوا يَرْتَضُونَ مَنْ يَذْكُرُونَهُ لهم، ويُزَكُّونه عندَهم، ولم يَكُونوا يُخَالِفُونَ رأيَهم إلاَّ إذَا تَعَدَّدَ المُرَشَّحُونَ، فإنهم كانوا يُفَاضِلُونَ بَيْنَهم، حتى يُوَلُّوا أَجْدَرَهم بالأمْرِ، وأَقْدَرَهُمْ على العَمَلِ.

وفي الأَحدَاثِ السياسيَّةِ الدَّاخليةِ كانوا يَأْخُذُونَ بأكثرِ ما يُشِيرُونَ به عليهم، وكانوا يَرْفُضُونَ أَقَلَّهُ، ويُمْضُونَ بعضَ الأمورِ برأيِهم، إيماناً منهم بأنه أَصْلَحُ للدَّوْلَةِ، وأَنْفَعُ للأُمَّةِ.

وكانوا يُرَاوِحُونَ في ذلك كلِّهِ بينَ الشُّورى العامةِ والشُّورى الخاصةِ.

وأمّا في وِلاَيةِ العَهْدِ فإنَّ بني أميةَ، بعدَ معاويةَ بنِ أبي سفيانَ، لم يَكُونُوا يَسْتَشِيرُونَ إلاَّ خاصةَ الخَاصةِ من المُقرَّبينَ إليهم أو العَامِلِينَ معهم، لأَنَّ أمْرَها صارَ مَحْصُوراً فيهم، ولأَنَّ الرأيَ فيها أصْبَحَ مَقصُوراً عليهم، ولم يَكُونُوا يَسْتَشِيرونَهم إلاَّ في حالاتٍ طارئةٍ، لِمَا فيها من مُخَالَفَةٍ لأعرافِهِم وَتقَاليدهم في وِلاَيةِ العَهْدِ، كأَنْ يُحاوِل أحدُهم عَزْلَ وليِّ عَهدِهِ الذي عَيَّنَهُ الخليفةُ السَّابِقُ، أو أنْ يُفَكِّرَ في البَيْعَةِ لابنِهِ الصَّغِيرِ الذي لم يَبْلُغِ الرُّشْدَ، أو أنْ يَعْزِمَ على إخْرَاجِ الخلافةِ مِنْ وَلَدِ عبدِ الملكِ بنِ مروانَ، وتَحْوِيلها إلى فرعٍ آخرَ من بني مَرْوَانَ، وكانَ يَسْتَشِيرُ ليستَأْنِسَ بِرأيِ مَنْ يُفْضِي إليه مِنْ أهْلِ مَودَّتهِ وطَاعَتهِ بسريرةِ نَفْسِهِ، وما يَدُورُ في خَلَدِهِ.

(٦)
« الشُّورَى عندَ الجَماعاتِ المُعارِضَةِ »

كانَ قادةُ الجماعاتِ المعارضةِ وَوُلاَتُها ودُعَاتُها يَسْتَشِيرُونَ في أمُورِهم، وقد بَقِيَ شيءٌ من أخبارِ الشُّورى عندَهم، وهو لا يَعْدِلُ إلاَّ جُزْءاً من أخبارِ الشُّورى عندَ بني أميةَ وعُمَّالِهم، وسببُ ذلك أنَّ نشاطَ بَعْضِها كانَ مَحْدُوداً، وأنَّ عَمَلَ بَعْضِها كان مَكْتُوماً إلاَّ الخوارجَ والشِّيعةَ والزُّبيرِيِّينَ، فإنَّهم أعلنوا مُخَالَفَتَهُمْ لبني أميةَ وحَارَبُوهم، وكانَ لهم ألوانٌ من المَطَامِحِ، وألَمَّتْ بهم أنواعٌ من المَصاعِبِ، اقْتَضَتْ منهم أنْ يَتَشَاوَرُوا فيها، فَرُوِيَتْ عنهم أخبارٌ في الشُّورى أكثرُ مِمَّا

رُوِيَ عن غيرهم، كَمُرْجِئَةِ القَدَرِيَّةِ، وقادةِ الدَّعْوةِ العَبَّاسِيَةِ.

ومما يُتَمِّمُ جانباً آخرَ من جوانبِ الشُّورى في العَصْرِ الأمويِّ أنْ تُورَدَ بعضُ أخبارِها المُهِمَّةِ عندَ الجماعاتِ المُعارِضةِ، لأنَّها تتضمَّنُ أسماءَ رجالِ الشُّورى عندَ كلِّ جماعةٍ منها، وطُرُقَ مُمارَسَتِها لها، وتُبيِّنُ مِقْدَارَ قَبُولِها لِنَتَائِجها، وعَمَلِها بها.

فمن أخبارِها عندَ الخوارجِ خَبَرُ مشاورةِ حَيَّانَ بنِ ظَبْيَانَ السُّلَمِيِّ لأَصْحَابِهِ الذين بَايَعُوهُ سنةَ ثمانٍ وخمسينَ في المكانِ الذي يسيرونَ إليه لِقِتَالِ عَدُوِّهم، قال هشام بنُ محمدٍ الكلبيُّ[1] : « ثم إنَّ القومَ اجْتَمَعُوا بعدَ ذلك بأيامٍ إلى مَنْزِلِ مُعاذِ بنِ جُوَيْنِ بنِ حُصَيْنٍ الطَّائيِّ، فقال لهم حَيَّانُ بنُ ظَبْيَانَ : عبادَ اللهِ، أَشِيرُوا برأيكم، أين تَأْمُروني أنْ أخرُجَ؟ فقال له معاذٌ : إني أرَى أنْ تَسِيرَ بنا إلى حُلْوَانَ حتى تَنْزِلَها، فإنَّها كورةٌ بينَ السَّهْلِ والجَبَلِ، وبينَ المِصْرِ والثَّغْرِ، يَعْني بالثَّغْرِ الرَّيَّ، فَمَنْ كانَ يَرَى رأْيَنَا من أهلِ المِصْرِ والثَّغْرِ والجِبَالِ والسَّوادِ لَحِقَ بنا. فقال له حَيَّانُ : عَدُوُّكَ مُعَاجِلُكَ قَبْلَ اجتماعِ الناسِ إليك، لَعَمْرِي لا يَتْرُكُونكم حتى يَجْتَمِعُوا إليكم، ولكنْ قد رأيتُ أَنْ أخرجَ معكم في جانبِ الكوفةِ والسَّبْخَةِ أو زُرَارةَ والحِيرَةِ، ثم نُقَاتِلُهم حتى نَلْحَقَ بِرَبِّنا، ...، قالوا : رأْيُنا رأْيُك. فقال لهم عِتْرِيسُ بنُ عُرْقُوبٍ أبو سليمانَ الشَّيْبانيُّ : ولكن لا أَرَى رأيَ جَماعَتِكم، فانظروا في رأيي لكم، إني لا إخالكم تَجْهَلُونَ مَعْرِفَتي بالحَرْبِ وتَجْرِبَتي بالأُمورِ. فقالوا له : أجل، أنتَ كما ذكرتَ، فما رأْيُكَ؟ قال : ما أَرَى أنْ تَخْرُجُوا على الناس بالمِصْرِ، إنكم قَلِيلٌ في كثيرٍ، واللهِ ما تَزِيدُونَ على أنْ

(١) تاريخ الرسل والملوك ٥ : ٣١٠.

تُجْزِرُوهم أَنْفُسَكم، وتُقِرُّوا أعينَهم بِقَتْلِكم، وليس هكذا تكونُ المكايدةُ إذ آثرتُم أنْ تَخْرُجوا على قَوْمِكم، فَكِيدُوا عَدُوَّكُمْ ما يَضُرُّهم، قالوا : فما الرأيُ؟ قال : تَسِيرونَ إلى الكُورةِ التي أشارَ بِنُزُولها مُعاذُ بنُ جُوَيْن ابن حُصَيْنٍ، أو تسِيرُونَ بنا إلى عَيْنِ التَّمْرِ، فنقيم بها، فإذا سمع بنا إخواننا أَتَوْنَا من كلِّ جانبٍ وأَوْبٍ. فقال له حَيَّانُ بنُ ظَبْيانَ : إنكَ واللهِ لو سرتَ بنا أنت وجميعُ أصحابِكَ نحو أحدِ هذينِ الوَجْهَيْنِ ما اطمأننتُمْ به حتى يلحقَ بكم خُيُولُ أهلِ المِصْرِ، فأنَّى تَشْفُونَ أنفسكم! فواللهِ ما عُدَّتكُمْ بالكثيرةِ التي يَنْبَغِي أنْ تَطْمَعُوا معها بالنَّصْرِ في الدُّنيا على الظَّالِمينَ المُعْتَدِينَ، فاخرجُوا بجانبٍ من مِصْرِكم هذَا، فقاتِلُوا عن أمرِ اللهِ مَنْ خَالَفَ طَاعَةَ اللهِ، ولا تَرَبَّصُوا ولا تَنْتَظِرُوا، فإنكم إنما تُبادِرُونَ بذلك إلى الجَنَّةِ، وتُخْرِجُونَ أنفُسَكم بذلك من الفِتْنَةِ. قالوا : أمَّا إذا كان لا بدَّ لنا، فإنا لن نُخَالِفَكَ، فاخْرُجْ حيثُ أحببتَ »، فخرجُوا فَقُتِلُوا جميعاً.

ومنها خبرُ مشاورةِ قَطَرِيٍّ بن الفجاءةِ التَّميميِّ لكبارِ أصحابِهِ في مَوْقِفِهم من المُهَلَّبِ بنِ أبي صفرةَ، لمَّا انفضَّ عنه أكثرُ مَنْ معه من المقاتلةِ بِرَامَهُرْمُزَ، وَرَجَعُوا إلى البَصْرَةِ، بعدَ مَوْتِ بِشرِ بنِ مروانَ سنةَ خمسٍ وسبعينَ، قال ابن أعثم الكوفيُّ[1] : « قامَ قطريُّ بن الفجاءةِ في الأزارقةِ خَطِيباً، فحمدَ اللهَ، وأثنى عليه، ثم قال : أمَّا بعدُ يا مَعْشَرَ المُهَاجِرينَ، فإنَّ بشرَ بنَ مروانَ قد ماتَ، وتَفَرَّقَ الناسُ عن المُهَلَّبِ إلاَّ قليلاً منهم، وهذا العراقُ ليس به أميرٌ، فهل لكم أنْ تَغْتَنِمُوا الفرصةَ من المهلبِ بنِ أبي صفرةَ بِوَقْعَةٍ تُواقِعُونَهُ بها؟ فَلعلَّنا أنْ نظفرَ

(١) كتاب الفتوح ٦ : ٣٢١.

منه بشيءٍ! فقام عبيدةُ بن هلالٍ اليشكريُّ، فقال : يا أمير المؤمنينَ، إنَّ المُهَلَّبَ لا يُقِيمُ بدارِ مَضْيَعةٍ، وقد بَقِيَ معه مِنْ أصحابِهِ مَنْ يَثِقُ بهم، وهم الذين سِرْنا إليهم بالأمسِ، فَنَفَوْنَا عن جِسْرِ الأهوازِ، حتى بَلَغُوا بنا إلى سابورَ، ولو أَنَّ المهلبَ رأى مِنَّا تَحرُّكاً لَمْ يبالِ أنْ يسيرَ إلينا فيمن معه فيلقانا، كان الأَمْرُ له أم عليه. فقامَ عبدُ رَبِّهِ الكبيرُ، فقال : يا أمير المؤمنين، دَعْ عنكَ كلامَ عبيدةَ بنِ هلالٍ، فإنَّ المهلبَ لا يبرحُ من رَامْهُرْمُزَ أبداً، ولو أقامَ بها وحده أو يأتيهُ المَدَدُ. فإنْ أردْتَهُ، فهذا وَقْتُهُ ما دامت الخيلُ قد تَفرَّقَتْ عنه. فقامَ عمرُو القَنَا، فقال : يا أميرَ المؤمنين، دَعْ عنكَ كلامَ هؤلاءِ، واتْرُكِ المُهَلَّبِ ما تَرَكَكَ، وَأَرِدْهُ ما أَرَادَكَ، فليس الذي في يَدِهِ بأَعْظَمَ مما في يَدَيْكَ، وإنك إن خاطرتَ لم يُخَاطِرْ، لأنه شيخُ العِراقِ، ومَعْرَكُ الحُرُوبِ غيرَ مدافعٍ. فقال قَطَرِيُّ بنُ الفُجَاءةِ : أمَا إنه لولا عِلْمِي بأنَّ المشورةَ فيها البَرَكَةُ، لَمَا شاورتكم في شيءٍ أبداً! غيرَ أني أعلمُ رأيكم، إن تركتم المهلب اليومَ، وطلبتموه غداً، نَدِمْتُمْ أشدَّ النَّدامَةِ »!

ومنها خبرُ مشاورةِ صَالِحِ بنُ مُسَرِّحٍ التَّمِيميُّ لزعماءِ رِفَاقِهِ فيما يَصْنَعُون، لمَّا ضَيَّقَ عليهم جُنُودُ محمدِ بنِ مروانَ بِآمِدَ من بلادِ الجزيرةِ الفُراتيَّةِ سنةَ ستٍ وسبعين، قال أبو مخنفٍ الأزدي[1] : « ثم إنَّ صالحاً دَعا شبيباً ورؤوسَ أصحابه، فقال : يا أَخِلاَّئي، ماذا تَرَوْنَ؟ فقال شبيبٌ : أَرَى أنا قد لَقِينَا هؤلاءِ القومَ فَقَاتَلْنَاهم، وقد اعْتَصَمُوا بِخَنْدَقِهم، فلا أَرَى أنْ نُقِيمَ عليهم، فقال صالحٌ : وأَنا أَرَى ذلك، فَخَرَجُوا من تحت ليلتهم سائِرينَ، فَمَضُوا حتى قَطَعُوا أرضَ الجَزِيرةِ ».

(١) تاريخ الرسل والملوك ٦ : ٢٢٢، والكامل في التاريخ ٤ : ٣٩٥.

ومنها خَبَرُ مشاورةِ شبيبِ بنِ يزيدَ الشَّيبانيِّ لأتباعه فيما يَفْعَلُونَ، لَمَّا هَزَمَ الحجَّاجَ بنَ يوسفَ على مشارفِ الكوفةِ سنةَ ستٍ وسبعين، ثم تَحَوَّلَ إلى الأنبارِ فَنَزَلها، فَعلِمَ أَنَّ عبدَ الملك بنَ مروانَ وجَّهَ جُنْداً من أهلِ الشام إلى الحجَّاجِ، فوصلوا إليه، قال ابن أعثم الكوفيُّ[1] : « بلغَ الخبرُ إلى شبيبٍ بأنَّ الحجاجَ قد وَافَتْهُ الجُيُوشُ من أهلِ الشامِ في أربعةِ آلافِ فارسٍ، فأقبلَ على أصحابه، فقال : ما الرأيُ عندَكم الآن؟ فقالوا : الرأيُ رأيُك يا أميرَ المؤمنينَ! قال : فإني رأيتُ أنْ أَكْبِسَ الكوفةَ الليلةَ، لنا أم علينا، فقال أصحابُهُ : ها نحن أولاءِ معكَ، فافْعَلْ ما أَحْبَبْتَ. قال : فاعْلِفُوا إذا خَيْلَكم وحُشُّوها[2] واسْقُوها، فَفَعَلُوا ذلك، ثم ركب شبيبٌ، وركبَ معه أصحابُهُ، وأقبلَ نحوَ الكوفةِ ».

إلى غير ذلك من أخبارِ تشاورِ الخوارجِ في أُمُورِهم المُخْتَلِفَةِ[3].

ومن أخبارِ الشُّورى عندَ شيعةِ العَلويِّينَ خبرُ تشاورِ زعماءِ التَّوابينَ فيما يَصْنَعُونَ، لمَّا اجتمعُوا إلى أميرهم سليمانَ بنِ صُرَّدٍ الخُزاعيِّ بالنُّخَيْلَةِ من الكوفةِ سنةَ خمسٍ وستينَ، قال أبو مخنف الأزدي[4] : « أجمعَ سليمان بالمَسِيرِ، ...، فقال له عبدُ الله بنُ سَعْدٍ الأزديُّ، وعندَه رؤوسُ أصحابِهِ جلوسٌ حَوْلَهُ: إني قد رأيتُ رأياً، إنْ يَكُنْ صواباً فاللهُ وَفَّقَ، وإن يكنْ ليس بصوابٍ فمن قِبَلي، فإني ما آلوكُمْ ونفسي نُصْحاً،

---

(١) كتاب الفتوح ٧ : ٨٦.

(٢) حشوها : أطعموها الحشيش.

(٣) أنساب الأشراف ٤ : ١ : ١٤٣، وتاريخ الرسل والملوك ٥ : ١٧٥، ١٩٣، ١٩٩، ٣١١، ٦ : ٢١٨، ٢١٩، والأغاني ٢٣ : ٢٢٤، والكامل في التاريخ ٣ : ٤٢١.

(٤) تاريخ الرسل والملوك ٥ :٥٨٥، وانظر أنساب الأشراف ٥ : ٢٠٩، والكامل في التاريخ ٤ : ١٧٦، والبداية والنهاية في التاريخ ٨ : ٢٥٢.

خَطأً كان أم صواباً، إنَّما خَرَجْنَا نطلبُ بدمِ الحسينِ، وقَتَلَةُ الحسينِ كلُّهم بالكوفةِ، منهم عمرُ بنُ سَعْدِ بنِ أبي وَقَّاصٍ، ورُؤُوس الأرباعِ، وأشرافُ القبائلِ، فأنَّى نَذْهَبُ هٰهنا ونَدَعُ الأَقْتَالَ والأَوْتَارَا! فقالَ سليمانُ ابنُ صُرَّدٍ: فماذا تَرَوْنَ؟ فقالوا: واللهِ لقد جَاءَ برأيٍ، وإنَّ ما ذَكَرَ لكما ذَكَرَ، واللهِ ما نَلْقَى مِنْ قَتَلةِالحُسَيْنِ إنْ نحنُ مَضَيْنَا نحوَ الشامِ غيرَ ابنِ زيادٍ، وما طَلِبَتُنا إلا هٰهنا بالمِصْرِ، فقال سليمانُ بنُ صُرَّدٍ: لكن أنا ما أَرَى ذلك لكم، إنَّ الذي قَتَلَ صاحِبَكم، وعَبَّأَ الجنودَ إليه، وقال: لا أمانَ له عندي دونَ أنْ يَسْتَسْلِمَ فأُمْضِي فيه حُكْمي هذا الفَاسِقُ ابنُ الفاسِقِ ابنُ مَرْجَانَةَ، عبيدُ اللهِ بنُ زيادٍ، فَسِيرُوا إلى عَدُوِّكم على اسمِ اللهِ، ...، فتهيَّأَ الناسُ للشُّخوصِ»، وساروا فلقيهم عبيدُ اللهِ بنُ زيادٍ بِعَيْنِ الوَرْدَةِ فَقَتَلَهُمْ.

ومنها خبرُ مشاورةِ وَرْقَاءَ بنِ عازبِ الأسديِّ لزعماءِ الشِّيعةِ الكَيْسانِيَّةِ فيما يَفْعَلُونَ، لمَّا ماتَ أميرَهم يزيدُ بنُ أنسٍ الأَسَدِيُّ بأرضِ المَوْصِلِ سنةَ ستٍ وستينَ، وأُخْبِرَ أنَّ عبيدَ اللهِ بنَ زيادٍ سارَ إليهم في جيشٍ كثيفٍ من أهلِ الشامِ، قال أبو مخنف الأزدي[1]: «قال لهم وَرْقاءُ: يا قومُ، ماذَا تَرَوْنَ؟ إنه قد بَلَغني أنَّ عبيدَ اللهِ بنَ زيادٍ قد أقبلَ إلينا في ثمانين ألفاً من أهلِ الشامِ، فأخذوا يَتسلَّلُونَ ويَرْجِعُونَ. ثم إن ورقاءَ دَعَا رؤوس الأرباعِ وفرسانَ أصحابِهِ، فقال لهم: يا هؤلاء، ماذا تَرَوْنَ فيما أَخْبَرْتُكم؟ إنما أنا رجلٌ منكم، ولستُ بأفْضَلِكم رأياً، فأَشِيرُوا عليَّ، فإنَّ ابنَ زيادٍ قد جَاءَكم في جُنْدِ أهلِ الشامِ الأَعْظَمِ، وبِجِلَّتِهِم وفُرْسَانِهم وأَشْرَافهم، ولا أَرَى لنا ولكم بهم طاقةً على هذه

(١) تاريخ الرسل والملوك ٦ : ٤٣، والكامل في التاريخ ٤ : ٢٣٠.

الحَالِ، وقد هلكَ يزيدُ بن أنسٍ أميرُنا، وتَفرَّقَتْ عنا طائفةٌ منا، فلو انْصَرَفْنَا اليَوْمَ مِنْ تِلْقَاءِ أنفُسِنا قبلَ أنْ نَلْقَاهُمْ، وقبلَ أنْ نَبْلُغَهم، فيعلمُوا أنا إنما رَدَّنا عنهم هلاكُ صاحِبنا، فلا يَزالُوا لنا هَائِبِينَ لِقَتْلِنا منهم أميرَهم، ولأنّا إنما نَعْتَلُّ لانْصِرافنا بموتِ صاحبنا. وإنّا إنْ لقيناهم اليومَ كنّا مُخاطِرِينَ، فإنْ هُزِمْنَا اليومَ لم تَنْفَعْنا هَزِيمَتُنا إياهم من قَبْلِ اليومِ. قالوا : فإنك نَعِمَّا رأيتَ، انصرفْ رَحِمَكَ اللهُ، فانْصَرَفَ ».

ومنها خبرُ مشاورةِ محمد ابنِ الحَنفيَّةِ لأنصاره في أمْرِهِ، لمَّا خَيَّرَهُ عبدُ الله بنُ الزُّبير بينَ أنْ يبايعَ له أو أنْ يَخْرُجَ من مكةَ، وألحَّ عليه في ذلك سنةَ ستٍ وستينَ، قال ابن أعثم الكوفيُّ[1] : « أقبلَ على أصحابِهِ فقال : أخبروني عنكم، ماذا عندكم من الرأي؟ فإنِّي أكرهُ سفكَ الدِّماءِ في حَرمِ اللهِ، وحَرَمِ رسولِهِ محمدٍ، ﷺ. قال أصحابه : الرأيُ رأيُكَ، فانْظُرْ ما هو الصوابُ فألْقِهِ إلينا، فإننا لن نَعْدُوَهُ، إن أمرتَنَا بِقتالِ القومِ قَاتَلْنَاهم، وإن أمرتَنَا بالكَفِّ عنهم، كَفَفْنَا وحَمِدْنَا اللهَ على ذلك، وَرَجَوْنا الخِيرَةَ فيما قَضَى اللهُ عزَّ وجلَ من ذلك وقدَّر. فأطرقَ ابنُ الحَنفيةِ ساعةً، وقال : اللهم إن هذا الرجلَ قد ظَلَمني، وتَعدَّى عليَّ في إخْراجِهِ إيَّايَ من حَرَمِك وحَرَمِ رسولك، ...، ثم عَزَم ابنُ الحنفيةِ على المَسِيرِ إلى الطَّائفِ هو وأصحابهُ ».

ومنها خبرُ مشاورةِ إبراهيمَ بنِ الأشْتَرِ النَّخْعِيِّ لِثِقاتهِ فيما قَدَّم له مصعبُ بنُ الزبيرِ، وعبدُ الملكِ بنُ مروانَ من شُروطِ الصُّلْحِ سنةَ سبعٍ وستينَ، بعدَ مَقْتَلِ المُخْتَارِ بنِ أبي عُبَيْدٍ الثَّقفيِّ، وكانَ

---

(١) كتاب الفتوح ٦ : ٢٤٧.

عَامِلَهُ على المَوْصِلِ ونَواحيها حينَ قُتِلَ[1]، قال أبو مخنفٍ الأزدي[2] : « دَعا إبراهيمُ أصحابَه، فقال : ما تَرَوْنَ؟ فقال بعضُهم : تَدْخُلُ في طاعةِ عبدِ الملك، وقال بعضُهم : تدخلُ مع ابنِ الزبيرِ في طَاعتهِ. فقال ابنُ الأَشْتَرِ : ذاكَ لو لم أكنْ أصبتُ عُبَيْدَ اللهِ بنَ زيادٍ، ولا رُؤساءَ أهلِ الشام، تَبِعْتُ عبدَ الملك، مع أَني لا أُحِبُّ أنْ أختارَ على أهْلِ مِصْرِي مِصْراً، ولا على عَشِيرتي عشيرةً. فكتبَ إلى مصعبٍ، فكتبَ إليه مصعبٌ أنْ أَقْبِلْ، فأقبلَ إليه بالطَّاعةِ ».

إلى شواهدَ أخرى على تشاور سادةِ العَلويِّينَ وقادةِ شيعتهم في بعضِ شؤونهم[3].

ومن أخبارِ الشُّورى عندَ الزُّبيريِّينَ خبرُ مراجعةِ عبدِ اللهِ بنِ الزبيرِ لعُظَماءِ أصحابهِ فيما عَرَضَ عليه الحُصَيْنُ بنُ نُمَيْرٍ السَّكُونيُّ من أنْ يبايعَ له على أنْ يخرجَ معه إلى الشام، بعدَ موتِ يزيدَ بنِ معاويةَ سنةَ أربعٍ وستينَ، قال البلاذري[4] : « قال له الحصينُ : أُبايِعُكَ غداً بين الرُّكْنِ والمَقامِ أنا وجميعُ أصحابي، على أنْ تَنْتَقِلَ إلى الشام، فَتسْكُنَها، ونُقاتِلَ عنك الناسَ ما بقيتْ أرواحُنا. فقال : إنَّ لي أمراءَ

---

(١) أنساب الأشراف ٥ : ٣٣٦.

(٢) تاريخ الرسل والملوك ٦ : ١١١، وكتاب الفتوح ٦ : ٢١٠، والكامل في التاريخ ٤ : ٢٧٥.

(٣) أنساب الأشراف ٥ : ٢٠٤، وتاريخ الرسل والملوك ٥ : ٥٥٢، ٥٥٣، ٦٠٣، ٦ : ١٠٨، ٧ : ١٦٧، ١٦٨، ١٧١، وكتاب الفتوح ٥ : ٢٥٧، والكامل في التاريخ ٤ : ١٦٠، ١٨٤، ٢٥٠، ٥ : ٢٣٢، ٢٣٤، ٢٣٥، والبداية والنهاية في التاريخ ٩ : ٣٢٧.

(٤) أنساب الأشراف ٤ : ٢ : ٥٧.

لست أقطعُ أمراً دونَهم، فأُناظرهم ثم يأتيكَ رأيي. فرجعَ فأخبرَ عبدَ اللهِ ابنَ صفوانٍ وذَوِيه، فقالوا : أَتَخْرُجُ من بلدٍ نَصَرَكَ اللهُ به، وتُفَارِقُ حَرَمَ اللهِ وأَمْنَهُ، وتَسْتَعِينُ بقومٍ رَمَوْا بيتَ اللهِ لا خَلاَقَ لهم! فأرسلَ إلى الحُصَيْنِ : إنَّ أصحابي قد أَبَوْا أن يَتحَوَّلُوا إلى الشَّامِ ».

ومنها خبرُ مشاورةِ عبدِ اللهِ بنِ الزُّبيرِ لأصحابهِ فيما يَفْعَلُ، حين أحاطَ الحجاجُ بنُ يوسفَ بمكةَ، وضيَّقَ عليه الحصارَ سنةَ ثلاثٍ وسبعينَ، قال مؤلفُ الإمامة والسِّياسةِ[1] : « جَمَعَ عبدُ الله بنُ الزبيرِ القُرشِيِّينَ، فقال لهم : ما تَرَوْنَ؟ فقال رجلٌ منهم مِنْ بني مخزومٍ : واللهِ لقد قَاتَلْنَا معكَ حتى ما نَجِدُ مُقَاتِلاً! لئن صَبَرْنَا معكَ لا نَزِيدُ على أنْ نَمُوتَ معك! وإنما هي إحدَى خَصْلَتَيْنِ : إمّا أنْ تأذنَ لنا فنأخذَ الأمانَ لأنفسنا ولك، وإمَّا أنْ تأذنَ لنا فَنَخْرُجَ. فقال عبدُ الله : قد كنتُ عاهَدْتُ اللهَ أنْ لا يُبَايِعَني أحدٌ فأُقِيلَهُ بيعَتَهُ إلاَّ ابنَ صفوانٍ، قال ابنُ صفوانٍ : واللهِ إنا لَنُقَاتِلُ معكَ، وما وَفَيْتَ لنا بما قلتَ، ولكن خُذْني لِحَفِيظةٍ أنْ لا أَدَعَكَ عندَ مثلِ هذه الحالةِ حتى أَمُوتَ معك. فقال رجلٌ آخر : اكتبْ إلى عبدِ الملكِ، فقال له عبدُ الله : وكيفَ أَأكتبُ إليه : مِنْ عَبْدِ اللهِ أبي بكرٍ أميرِ المؤمنينَ؟ فواللهِ لا يَقْبَلُ هذا مني أبداً، أم أكتبُ إليه : لِعَبْدِ الملكِ أميرِ المؤمنينَ من عبدِ اللهِ بنِ الزُّبير؟ فواللهِ لأَنْ تَقَعَ الخَضْرَاءُ على الغَبْرَاءِ أَحَبُّ إليَّ من ذلك! قالَ عروةُ أخوهُ، وهو جالسٌ معه على السَّريرِ : يا أميرَ المؤمنينَ، قد جعلَ اللهُ لك أسوةً، فقال عبدُ الله : مَنْ هو أُسْوَتي؟ قال الحسنُ بنُ عليٍّ بنِ أبي طالبٍ، خلعَ نفسه، وبايَعَ معاويةَ. فرَفَعَ عبدُ الله رجلَهُ وضرَبَ عروةَ حتى ألقاهُ

(١) الإمامة والسياسة ٢ : ٣٠، والعقد الفريد ٤ : ٤١٤.

عن السَّريرِ! ثم قال : يا عروةُ، قَلْبِي إذاً مِثْلُ قلبك! واللهِ لو قَبِلْتُ ما تَقُولُونَ ما عِشْتُ إلاَّ قليلاً، وقد أخذتُ الدَّنِيَّةَ، وما ضَرْبَةٌ بسيفٍ إلاَّ مِثْلُ ضربةٍ بِسَوْطٍ، لا أَقْبَلُ شيئاً مما تَقُولُونَ ».

ومنها خبرُ مشاورةِ مصعبِ بن الزُّبيرِ لسادةِ أهلِ الكوفةِ وأهلِ البصرةِ في أمرِ أصحابِ المختارِ بنِ أبي عُبَيْدٍ الثقفيِّ الذين استسلَموا له سنةَ سبعٍ وستينَ، قال المدائني[1] : « لمَّا قُتِلَ المختار شاورَ مصعبٌ أصحابَهُ في المَحْصُورِينَ الذين نَزَلُوا على حُكْمِهِ، فقال عبدُ الرحمن بنُ محمدِ بنِ الأشْعَثِ، ومحمدُ بنُ عبد الرحمن بنِ سعيدٍ ابنِ قَيْسٍ وأشباهُهُم ممّن وَتَرهم المختارُ : اقْتُلْهُمْ، وضَجَّتْ ضَبَّةُ، وقالوا : دَمُ منذرِ بنِ حَسَّانٍ، فقال عبيدُ الله بنُ الحُرِّ : أيها الأمير، ادْفَعْ كلَّ رجلٍ في يَدَيْكَ إلى عشيرته تَمنَّ عليهم بهم، فإنهم إنْ كانوا قَتَلُونا فقد قَتلنَاهم، ولا غِنَى بنا عنهم في ثُغُورِنا، وادْفَعْ عَبِيدَنا الذين في يَدَيكَ الى مواليهم، فإنَّهم لأَيْتامِنا وأَرَاملنا وضُعَفائِنا، يردُّونهم إلى أعمالهم، واقْتُلْ هؤلاء المَوالي، فإنَّهم قد بَدَا كُفْرُهُم، وعَظُمَ كِبْرُهم، وقَلَّ شُكْرُهم. فَضَحِكَ مصعبٌ، وقال للأحنفِ بنِ قيسٍ : ما تَرَى يا أبا بَحْرٍ؟ قال : قد أَرادَني زِيادٌ فَعَصَيْتُهُ[2]، يُعَرِّض بهم، فأمرَ مصعبٌ بالقومِ جميعاً فَقُتِلُوا، وكانُوا ستةَ آلاف ».

---

(١) تاريخ الرسل والملوك ٦ : ١١٦، وانظر ص : ١٠٩، وكتاب الفتوح ٦ : ١٩٩، والكامل في التاريخ ٤ : ٢٧٤، والبداية والنهاية في التاريخ ٨ : ٣١٨.

(٢) في رواية أخرى أنّ الأحنفَ أشار على مصعب أن يصفح عنهم، قال عوانة بن الحكم الكلبي : « لما أراد المصعب قتل أصحاب المختار، ونزلوا على حكمه، شاور الأحنف ابن قيس فيهم، فقال : أرى أن تعفو عنهم، فإن العفو أقرب للتقوى، فقال أشراف أهل الكوفة : اقتلهم وضجوا فقتلهم. فلما قتلوا قال الأحنف : ما أدركتم بقتلهم =

ومنها خبرُ رفضِ مصعبِ بنِ الزُّبيرِ لِما أشار به عليه إبراهيمُ بنُ الأشْتَرِ النَّخْعِيُّ من أنْ يحبسَ وجوهَ أهلِ العِراقِ وأشرافهم، أو أنْ يُخْرِجَهم إلى مكةَ، لأنهم كَاتَبُوا عبدَ الملكِ بنَ مروانَ وكَاتَبهم سنةَ إحْدَى وسبعينَ، قال عوانةُ بن الحَكَمِ الكلبيُّ[1] : « كتبَ عبدُ الملك إلى إبراهيمَ بنِ الأشترِ، فجعلَ له ولايةَ العِرَاقَيْنِ، فأخذَ كِتَابَهُ فَدَفَعَهُ إلى المُصْعَبِ، وقال له : أصلحَ اللهُ الأميرَ، إنَّ عبدَ الملك لم يكتبْ إليَّ بهذا الكتابِ إلاَّ وقد كتبَ إلى هؤلاء الوُجوهِ بمثله، وقد أفْسَدَهم عليك، فأنا أرَى أنْ تأخذَ وُجُوهَ أهلِ المِصْرَيْنِ فَتَشدَّهم بالحديدِ، فقال له : يا أبَا النُّعمان، أَنأْخُذُ الناسَ بالظِّنةِ! قال : فاجْمعْهُمْ في أبيضِ المدائنِ[2]، لئلا يَشْهَدُوا الحربَ معك، قال : إذاً أُفْسِدَ قلوبَ عشائرهم! قال : فابْعَثْ بهم إلى أخيك بمكةَ، فقال : ليس هذا برأيٍ! قال : فإنْ لقيتُ العَدُوَّ، فلا تُمِدَّني بأحدٍ منهم، واتَّهمهم »، فتركهم، فخَذلُوه وانحازُوا إلى عبد الملك!

إلى أمثلةٍ ثانيةٍ من مشاورةِ عُمَّالِ عبدِ اللهِ بنِ الزُّبيرِ لأصحابِهم في طائفةٍ من قَضَاياهم[3].

= ثأراً، فليته لا يكون في الآخرة وبالاً ». (أنساب الأشراف ٥ : ٢٦٣، والكامل في التاريخ ٤ : ٢٧٤).

(١) أنساب الأشراف ٥ :٣٣٧، وانظر الأخبار الطوال ص : ٣١٢، والإمامة والسياسة ٢ : ٢٩ وتاريخ الرسل والملوك ٦ : ١٥٧، والكامل في التاريخ ٤ : ٣٢٥، والبداية والنهاية في التاريخ ٨ : ٣١٥.

(٢) أبيض المدائن : قصر الأكاسرة بالمدائن.

(٣) الأخبار الطوال ص : ٢٧٠، والكامل ٣ : ٣٣٤، وتاريخ الرسل والملوك ٦ : ٣٠، وكتاب الفتوح ٦ : ٦، ١٠، ١١١، ٢٠٤، ٢٠٩، ٢٦٣، والكامل في التاريخ ٤ : ٣٢٤.

وَتَقِلُّ أخبارُ الشُّورى عند سائرِ الجماعاتِ المعارضةِ، فمما رُوِي منها عند مُرْجِئَةِ الجَبْرِيَّةِ خبرُ مشاورةِ الحارثِ بنِ سُرَيْجٍ التميميِّ لكبارِ أصحابهِ في المدينةِ التي يتوجَّهُ إليها، بعد أنِ اسْتَوْلَى على الجوزجانِ من نواحي بلخَ بخراسانَ، سنةَ ستَّ عشرةَ ومائةٍ، قال المدائني[1] : « لمَّا غلبَ الحارثُ على بَلْخَ، استعملَ عليها رجلاً من ولدِ عبد اللهِ ابنِ خازمٍ، وسارَ، فلمَّا كان بالجوزجان، دعَا وابصةَ بنَ زُرارةَ العَبْديَّ، ودعا دَجاجَةَ وَوَحشاً العِجْلِيَّيْنِ، وبشرَ بنَ جُرْمُوزٍ الضَّبِّيَّ، وأبَا فاطمةَ الأزديَّ، فقال : ما تَرَوْنَ؟ فقال أبو فَاطِمَة : مَرْوُ بيضةُ خراسانَ، وفُرْسَانهم كثيرٌ، لو لم يَلْقَوْكَ إلاَّ بِعَبِيدهم لانْتَصَفوا منك، فأقم، فإنْ أتوك قاتلتهم، وإن أقاموا قَطَعْتَ المادةَ عنهم. قال : لا أَرَى ذلك، ولكن أسيرُ إليهم. فأقبلَ الحارث إلى مروَ، ...، فقال أهلُ الدِّين من أهلِ مَرْوَ : إنْ مَضَى إلى أَبْرَشَهْرَ، ولم يأتِنا، فَرَّقَ جَماعَتنا، وإن أتانا نُكِبَ ».

ومما رُوِيَ منها عند قادةِ الدَّعْوَةِ العباسيَّةِ خبرُ مشاورةِ أبي مسلمٍ الخراسانيِّ لأحَدِ النُقباءِ في أمر الأَسْرَى من أصحابِ نصرِ بن سيَّارٍ، الذين قَبَضَ عليهم سنةَ ثلاثينَ ومائةٍ، قال المدائني[2] : « لمَّا حبسَ أبو مسلمٍ سلمَ بنَ أحوزَ، ويونسَ بنَ عَبْدِ رَبِّه، وعقيلَ بن مَعْقِلٍ، ومنصورَ ابن أبي الخَرْقاءِ وأصحابَه، شاورَ أبا منْصُورٍ طلحة بنُ رُزَيْقٍ، فقال : اجْعَلْ سَوْطَكَ السَّيْفَ، وسِجْنَكَ القَبْرَ. فأَقْدَمَهم أبو مسلمٍ فَقَتَلَهم، وكانت عِدَّتُهُمْ أربعةً وعشرينَ رجلاً ».

وثار على بني أميةَ بعضُ وُلاَتِهم وقادَتِهم، وشَاوَرُوا رؤوسَ أصحابِهم

(١) تاريخ الرسل والملوك ٧ : ٩٥، والكامل في التاريخ ٥ : ١٨٣.
(٢) تاريخ الرسل والملوك ٧ : ٣٨٠، والكامل في التاريخ ٥ : ٣٨٢.

فيما يَصْنَعُون، حينَ هَمُّوا بالتَّمَرُّدِ على خُلَفائِهم، وبعدَ أنْ خَلعُوهم ونَاهَضُوهم، مثل مُطَرِّفِ بنِ المغيرةِ بنِ شعبةَ الثَّقفيِّ[1]، وعبدِ الرحمن ابن محمدِ بنِ الأشْعَثِ الكنديِّ[2]، وقتيبةَ بن مسلم الباهليِّ[3]، ويزيدَ بن المهلَّبِ بن أبي صفرةَ الأزديِّ[4].

وكان وجوهُ أهلِ الأمصارِ وأشرافُهم يَتشاورُونَ في أمورهم، ومَنْ يُوَلُّونَ عليهم في الأزماتِ السياسيَّةِ، كما تشاوروا في البصرةِ[5]، وفي الكوفةِ[6]، حين هَرَبَ عبيدُ الله بنُ زيادٍ من العراقِ إلى الشامِ، بعدَ موتِ يزيدَ بنِ معاويةَ، وكما تَشَاوَرُوا في خراسانَ، حينَ عزمَ قتيبةُ ابنُ مسلمٍ الباهليُّ على خَلْعِ سليمانَ بنِ عبدِ الملك[7]، وحين أدْرَكُوا أنَّ أبا مسلم الخراسانيَّ استفادَ من تَنازُعِهم وتَقَاتُلِهم في ولايةِ نصرِ ابنِ سيَّارٍ اللَّيثيِّ، وأنه يتربَّصُ بهم لِيَقْضِيَ عليهم[8].

---

(١) تاريخ الرسل والملوك ٦ : ٢٩٠، والكامل في التاريخ ٤ : ٢٣٤.

(٢) الإمامة والسياسة ٢ : ٣٣، وتاريخ الرسل والملوك ٦ : ٣٣٥، وكتاب الفتوح ٧ : ١١٧، ١٢٢، ١٢٨، ١٣٢، والكامل في التاريخ ٤ : ٤٦١، والبداية والنهاية في التاريخ ٩ : ٣٥، ٤٢.

(٣) تاريخ الرسل والملوك ٦ : ٥١١، وكتاب الفتوح ٧ : ٢٥٨، ٢٦٠، ٢٦٤، ٢٦٨، والكامل في التاريخ ٥ : ١٣، ١٤.

(٤) تاريخ الرسل والملوك ٦ : ٥٨٨، وكتاب الفتوح ٨ : ١٨، والكامل في التاريخ ٥ : ٧٦، والبداية والنهاية في التاريخ ٩ : ٢١٩.

(٥) أنساب الأشراف ٤ : ٢ : ٩٨، ١٠٤، ١٠٩، والأخبار الطوال ص : ٢٨٣، وتاريخ الرسل والملوك ٥ : ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥٢٧، والكامل في التاريخ ٤ : ١٣٥.

(٦) تاريخ الرسل والملوك ٥ : ٥٢٤، والكامل في التاريخ ٤ : ١٤٣.

(٧) تاريخ الرسل والملوك ٦ : ٥١١، وكتاب الفتوح ٧ : ٢٦٣، ٢٦٥، ٢٦٧، والكامل في التاريخ ٥ : ١٤.

(٨) أنساب الأشراف المخطوط ٢ : ٣٧٢، وتاريخ الرسل والملوك ٧ : ٣٦٥، والكامل في التاريخ ٥ : ٣٦٨.

ومن التَّزيُّدِ ضربُ أمثلةٍ من أخبارِ الشُّورى عند وُلاةِ بني أمية وقَادَتِهم الذين خَرَجُوا عليهم، أو عندَ وُجُوهِ أهلِ الأمصار وأشرافِهم في المِحَنِ السِّياسةِ، والفِتَنِ الأهْلِيَّةِ، لأنَها لا تَشْتَمِلُ على مَعالِمَ متميزةٍ لا تُوجَدُ في أخبارِ الشُّورى عندَ الجماعاتِ المُعارِضَةِ، بل هي تُمَاثِلها، ولا تُضِيفُ شيئاً جديداً إليها.

ويَلُوحُ من النَّظرِ فيما أُثْبِتَ من نصوصِ الشُّورى عندَ الخوارجِ، والشيعةِ، والزُّبيريين، ومُرْجِئةِ الجَبْرِيَّة، وقادةِ الدَّعوةِ العباسيَّةِ، وفي غيرها مما أُلْمِحَ إليه، وأُحِيلَ على مصادره أنَّ رؤساءَ الجماعاتِ المعارضةِ وبعضَ ولاتِها وقَادَتِها كانوا يستشيرون في أحوالٍ مُعَيَّنَةٍ، ومسائلَ مُحَدَّدَةٍ، كأن يَهُمَّ أحدُهم بالخُرُوج والثورةِ، أو أن تَسْنَحَ فرصةٌ للغزوِ والإغارة، أو أنْ يَنْبَهِمَ عليه أمرٌ، أو أنْ يُلِمَّ به خَطَرٌ، أو أنْ يَقَعَ في مأزقٍ، أو أنْ يَنْزِلَ به خَطْبٌ. وكانوا يستشيرونَ في ذلك كله أثناءَ مُخالفتهم لبني أميةَ وعُمَّالهم، واستعدَادِهم لِمُلاَقاتهم، أو أثناءَ مُنازَلَتِهم ومُقَارَعتِهم.

ويُسْتَخْلَصُ من ذلك أنَّ بواعثَ الشُّورى وقَضَاياها عندَهم كانت أقلَّ منها عندَ بني أميةَ وعمَّالِهم، فإنهم لم يكونوا يَتداوَلُونَ إلاَّ في بعضِ الأمورِ السياسيَّةِ والعَسْكَرِيةِ عندَ الحاجةِ، وفي أوقاتِ الشِّدَّةِ.

ويلوحُ من النَّظَرِ فيها أنَّ رؤساءَ الجماعاتِ المعارضةِ اعتُمدوا في الشُّورى على عُظَماءِ أصحابِهم وكُبرائهم من أهل السَّابقةِ والقُدْمَةِ في مَذَاهِبهم، وأربابِ المَعْرِفَةِ والبصيرةِ في عَقائِدهم، وأولي النِّياتِ الصَّحِيحةِ في نُصْرَةِ أهْدافهم، وذوي التَّجرِبَةِ والمُعاناةِ في مُناجَزةِ عَدُوِّهم.

ويُستنتَجُ من ذلك أنَّ رجالَ الشُّورى عندهم كانوا مُتَنَوِّعِينَ، ولكنهم

كانوا مَعْدُودِينَ. وهم يَكَادُونَ يُقابِلُونَ رجالَ الشُّورى عندَ بني أميةَ وعُمَّالِهم على اختلافِ طَوائِفهم.

ويلوحُ من النَّظَرِ فيها أنَّ رؤساءَ الجماعاتِ المُعَارِضَةِ اتَّبَعوا طريقةً في الشُّورى أكثرَ مما اتَّبعوا غيرَها، وهي مشاورةُ عظماءِ أصحابِهم وكُبَرائِهم، وهي تُقَارِبُ الشُّورى الخاصةَ عندَ بني أميةَ وعُمَّالِهم التي تَتمثَّلُ في مشاورةِ وُجُوهِ الناسِ وأشرافِهم. وأمَّا مشاورةُ جَمْهَرةِ أتباعهم وكَثْرَتِهم، أو مُشَاورة خَاصَّةِ الخاصةِ منهم، فإنهم لم يُمَارِسُوها إلاَّ قليلاً.

ويلوحُ من النَّظَرِ فيها أيضاً أنَّ رؤساءَ الجماعاتِ المعارضةِ كانوا أحياناً يأخُذُونَ بما يُشِيرُ به عليهم عظماءُ أصحابِهم وكُبَراؤهم، وأنهم كانوا أحياناً يُعْرِضُونَ عنه، ولكن إعراضَهم عنه كان أكثرَ من أَخْذِهم به، وكان أتْباعُهم يسلِّمون بآرائهم، ويَعْمَلُون بها، ولا يُخَالِفُونَ عنها، وسببُ ذلك أنَّ بعضَهم كان له مكانةٌ جَلِيلةٌ في نفوسِ أتباعهِ، وكان له سُلْطانٌ كبيرٌ عليهم، وكانَ يأبَى إلاَّ أنْ يَحْمِلَهم على ما يَرْسُمُ لهم، كما يبدو عندَ نفرٍ من رؤساءِ الخوارجِ وأمرائِهم، وعند عَدَدٍ من سادةِ العَلَوِيِّينَ وقادةِ شِيعَتهم.

وسببه أنَّ بعضَهم كان بعيدَ الاعتدادِ بنفسهِ، وكان شَدِيدَ الاعتقادِ بِصِحَّةِ رأيه، وكان يتمسَّكُ بما خَطَرَ له من الرأي، ولا يَتَخَلَّى عنه، وقد يَقْطَعُ به الأمورَ دون مُراجَعَةِ أحدٍ من أتْباعِهِ، كما يبدو عندَ عبدِ اللهِ بن الزبيرِ خاصةً[1]، وذَكَرَ الواقديُّ أنَّ ابنَ الزُّبير كان يشاور

(١) أشار معاوية بن أبي سفيان إلى شيء من ذلك، روى المدائني: «أنَّ معاوية قال لعبد الله بن الزبير رضي الله تعالى عنهم: إن الشحَّ والحرص لن يدعاك حتى يدخلاك =

عظماء أصحابه وكُبَراءَهم في أولِ مُناهضَتِهِ لبني أميةَ في أيام يزيدَ ابنِ معاوية[1]، إذ يقول[2] : « شَخَصَ المِسْوَرُ بن مَخْرمةَ الزُّهريُّ من المدينةِ إلى مكةَ، ...، فكان ابنُ الزبير يشاوره في أموره ». فلما قُتِلَ المِسْوَرُ بنُ مَخْرَمةَ في الحِصَارِ الأولِ بمكَّةَ سنةَ أربعٍ وستين[3]، استبدَّ ابنُ الزبيرِ بالرأي في الحصارِ الثَّاني بمكَّةَ سنةَ ثلاثٍ وسبعينَ، قال محمدُ بن عمرو المُعَيْطيُّ[4] : « كانَ ابنُ الزبيرِ رجلاً إذا عَرَضَ له الرأيُ أمضاهُ من غيرِ رَويَّةٍ ولا مُشاورة »، وقال عبدُ الملك بنُ مروانَ عنه[5] : « إنَّ فيه لثلاثَ خصالٍ لا يَسُودُ بها أبداً : عُجْبٌ قد ملأَهُ، واسْتِغْنَاءٌ برأيه، وبُخْلٌ الْتَزَمَهُ، فلاَ يسودُ بها أبداً ».

وكان بنو أميةَ وعمَّالهم أكثر أخذاً بما يشار به عليهم، وأشدَّ اتّباعاً له، ولم يكونوا يتركونه ويُمْضُونَ الأُمُورَ بغيره إلاَّ نادراً.

ويترجَّح مما تقدَّم أن بني أمية وعمَّالهم يتفوَّقونَ على الجماعاتِ المعارضةِ في الشُّورى، إذ كانت عندهم أوسعَ نطاقاً، وأوفرَ تطبيقاً، وأغزرَ موضوعاً، وأغنى رجلاً، وأكثر طرقاً، وأشدَّ التزاماً.

= مدخلاً ضيقاً، فوددت أني حينئذٍ عندك فأستنقذك، فلما حصر ابن الزبير قال : هذا ما قال لي معاوية، وددت أنه كان حيًّا ».(انظر أنساب الأشراف ٤ : ٢ : ٥٣).

(١) أنساب الأشراف ٤ : ٢ : ٢٥، ٥٦.

(٢) أنساب الأشراف ٤ : ٢ : ٢٥.

(٣) أنساب الأشراف ٤ : ٢ : ٤٨.

(٤) أنساب الأشراف ٤ : ٢ : ١٣٦.

(٥) الإمامة والسياسة ٢ : ٢٩.

(٧)
« الشُّورى في الخِلافةِ »

بقيتْ مسألةٌ واحدةٌ لا بُدَّ من الحديثِ عنها، والمقارنةِ بين موقفِ بني أُميَّةَ وموقفِ الجماعاتِ المعارضةِ منها، وهي مسألةُ الخلافةِ.

فمن المعروفِ أنَّ المهاجرينَ والأنصارَ تنازعُوا في الخلافةِ بعد وفاةِ الرَّسُولِ الكريمِ، إذ طلبَها كلٌّ منهم لنفسهِ، وذكرَ أنَّه أولَى بها من غيرِهِ، ولكنَّهم اتَّفقُوا في آخرِ الأمرِ على أنَّ الخلافةَ حَقٌّ لقريشٍ دونَ سائرِ العربِ.

وجاءَ في خبرِ يوم السَّقيفةِ برواياتهِ المختلفةِ في المصادرِ التَّاريخيَّةِ[١]، وفي بعض المصادرِ الأدبيَّة[٢] أنَّ المهاجرينَ احْتَجُّوا لِحقِّهم في الخِلافةِ بثلاثةِ أسبابٍ : الأول أنّهم أوْسَطُ العَربِ نَسَباً وداراً، والثاني أنهم أولياءُ الرَّسولِ وعَشِيرَتُهُ، والثالثُ أنَّهم أقدمُ مَنْ آمنَ برسالتِهِ، وأوَّلُ مَنْ أبْلَى في نُصْرَتِهِ، فهم أوْلَى الناسِ بوراثَتِهِ، وقد أقَرَّتِ الأنصارُ لهم بذلك.

وَوَرَدَ في بعضِ المصادرِ الأدبيَّةِ[٣]، وفي كُتُبِ الفِرَقِ الإسلاميَّةِ[٤]،

(١) ابن هشام، السيرة النبوية ٤ : ٢٦٧، وتاريخ اليعقوبي ١ : ١٢٣، والإمامة والسياسة ١ : ٦، وتاريخ الرسل والملوك ٣ : ٢٠٥، وكتاب الفتوح ١ : ٤، ٤ : ١٥١، والكامل في التاريخ ٢ : ٣٢٧، والبداية والنهاية في التاريخ ٥ : ٢٤٤.

(٢) البيان والتبيين ٣ : ١٨١، والعقد الفريد ٤ : ٢٥٩.

(٣) العقد الفريد ٤ : ٢٥٨، وأبو سعيد الحميري، الحور العين ص : ٢١٢، وشرح نهج البلاغة ٩ : ٨٧، ونهاية الأرب ٦ : ٢.

(٤) الأشعري، مقالات الإسلاميين ١ : ٤١، والنوبختي، فرق الشيعة ص : ٣، والبغدادي، =

وفي بعض المصادرِ التَّاريخيَّةِ[1] في غير خبرِ يومِ السَّقيفةِ، بل في خَبَرِ الإمامةِ، واختلافِ النَّاسِ فيها أن أبا بكرٍ الصِّديقَ احتجَّ لحقِّ قريشٍ في الخلافةِ، بحديثِ الرَّسولِ: «الأئمةُ من قريش». وَوَرَدَ الحديث في جميعِ المصادرِ السابقةِ دونَ إسنادٍ.

ورَوى أحمدُ بنُ حنبلٍ الحديثَ بلفظهِ[2]، ولكنه لم يذكرْ أنَّ أبا بكرٍ الصديقَ استشهدَ به يومَ السقيفةِ، بل ذكر أنه قال لسعدِ بنِ عُبادةَ[3]: «لقد علمتَ يا سَعْدُ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال وأنت قاعدٌ: «قريشٌ ولاةُ هذا الأمْرِ، فَبَرُّ الناسِ تَبَعٌ لبرِّهم، وفاجِرُهم تَبَعٌ لفاجِرِهم[4]»»، «فقال له سعدٌ: صدقتَ، نحن الوزراءُ وأنتمُ الأمراءُ».

ورُوِيَتْ أحاديثُ كثيرةٌ في استحقاقِ قريشٍ للخلافةِ[5]، مثل الخلافةِ في قريشٍ[6]، أو الأمرُ في قريشٍ[7]، أو لا يزالُ هذا الأمرُ

= الفرق بين الفرق ص: ١٥، ٢١١، والأسفراييني، التبصير في الدين ص: ٢٦، والشهرستاني، الملل والنحل ١: ٢٤.

(١) مروج الذهب ٣: ٢٣٧.

(٢) مسند أحمد بن حنبل ٣: ١٢٩، ١٨٣، ٤: ٤٢١.

(٣) مسند أحمد بن حنبل ١: ٥، وانظر تاريخ الرسل والملوك ٣: ٢٠٣، والبداية والنهاية في التاريخ ٥: ٢٤٧.

(٤) روى مسلم بن الحجاج والترمذي حديث: «قريش ولاة هذا الأمر» بمعناه وبقريب من لفظه، ولكنهما لم يشيرا إلى أن أبا بكر الصديق احتج به لحق قريش في الخلافة يوم السقيفة. (انظر صحيح مسلم ٣: ١٤٥١، وسنن الترمذي ٩: ٧٢).

(٥) انظر ونستك، المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي الشريف ١: ٩٢، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ٢: ٧٠.

(٦) مسند أحمد بن حنبل ٤: ١٨٥.

(٧) الدارمي، سنن الدارمي ٢: ٢٤٢، والبخاري، صحيح البخاري، ٩: ٦٢، وأبو داود، سنن أبي داود ٥: ٢٧.

في قريشٍ[1]، أو الأمراء من قريشٍ[2]، أو يكون اثنا عشرَ خليفةً، كلُّهم من قريشٍ[3].

وعلى ما بينَ تلك الأحاديثِ من تفاوتٍ في الصِّحةِ والضَّعْفِ[4]، فليس المهمُّ في هذا المقامِ النَّظرَ إليها من جهة صِحَّتها وضَعْفِها، بل المهمُّ أنه لم يَرِدْ أنها رُوِيَتْ من طريقِ أبي بكرٍ الصِّديقِ، ولا أنه احتجَّ بأَحَدِها على حقِّ قريشٍ في الخلافةِ يومَ السَّقيفةِ.

ويدلُّ ذلك على أنَّ ما يُرْوَى من أن أبا بكرٍ انْتَصَرَ لحقِ قريشٍ في الخِلاَفَةِ بحديثِ : « الأئمة من قريش » هو خبرٌ ضعيفٌ، لأنه لم يَثْبُتْ في المصادِرِ التَّاريخيَّةِ في خبرِ يومِ السَّقِيفةِ، ولا في كُتُبِ الصِّحاحِ السِّتةِ.

وسَلَّمتِ العَرَبُ بحقِّ قريشٍ في الخلافةِ في العصر الأمويِّ، ونُقِلَتْ أخبارٌ غيرُ قليلةٍ في ذلك، رُوِيَ بعضُها عن سادةِ العربِ وقَادَتِهِم من أهلِ الشَّامِ، مثلِ رَوْحِ بن زِنْباعٍ الجُذاميِّ[5]، والحُصَيْنِ بنِ نُمَيْرٍ السَّكونيِّ[6]، ورُوِيَ بَعْضُها عن وجوهِ العربِ وأشرافِهم من أهلِ العِراقِ، مثلِ عبيدِ الله بنِ الحُرِّ الجُعْفِيِّ[7]، ومُطَرِّفِ بنِ المُغيرةِ بنِ

---

(1) صحيح البخاري ٩ : ٦٢، وصحيح مسلم ٣ : ١٤٥٢.
(2) مسند أحمد بن حنبل ٤ : ٤٢١، ٤٢٤.
(3) صحيح البخاري ٩ : ٦٢، وصحيح مسلم ٣ : ١٤٥٢، ١٤٥٣، وسنن الترمذي ٩ : ٦٦.
(4) انظر البداية والنهاية في التاريخ ٥ : ٢٤٤، ٢٤٨، ٢٤٩.
(5) البيان والتبيين ١ : ٣٠٠.
(6) أنساب الأشراف ٤ : ٢ : ٥١.
(7) كتاب الفتوح ٦ : ٢١٧.

شُعْبَةَ الثَّقفيِّ[1]، وعبدِ الرحمنِ بنِ محمدِ بنِ الأشْعَثِ الكِنديِّ[2].

أما عربُ الشَّامِ فكانوا يَرَوْنَ أنَّ الخلافةَ في قريشٍ، إذا ضَعُفَ سلطانُ بني أميةَ، وأوشكَ على الانهيارِ، وكانوا يذكرونَ أنَّهم بايَعُوا لهم، وقَاتَلُوا عنهم لأنهم من قريشٍ، فإذا قَوِيَ سُلْطَانُهم واسْتقرَّ، قالوا: إن الخلافةَ فيهم دونَ غيرِهِم من قريشٍ! وأمَّا عربُ العراقِ وعربُ الأمصارِ الأخرى فكانوا يَرَوْنَ أنّ الخلافَةُ شُورَى في قريشٍ كافةً، لا في أسرةٍ منها خاصةً. ومن أدقِّ ما يصوِّرُ ذلك خبرُ لقاءِ مُطَرِّفِ بنِ المغيرةِ بنِ شعبةَ الثَّقفيِّ لِرُسُلِ شبيبِ بنِ يزيدَ الشَّيبانيِّ الصُّفْريِّ بالمَدائِنِ، وما دَارَ بينَهُ وبينَهُم من حوارٍ في أصُولِ الحُكْمِ والخِلافةِ، حينَ عزَمَ على الثَّورةِ على بني أميةَ سنةَ سبعٍ وسبعينَ، فقد وَرَدَ فيه أنه قال لهم[3]: «إني أدْعُوكم إلى أنْ نُقَاتِلَ هؤلاء الظَّلمةَ العَاصِينَ على إحْدَاثِهم الذي أُحْدَثوا، وأنْ نَدْعُوَهم إلى كتابِ الله وسنةِ نبيِّهِ، وأنْ يكونَ هذا الأمرُ شُورَى بينَ المسلمينَ، يُؤَمِّرونَ عليهم مَنْ يَرْضَوْنَ لأنفسهم على مِثْلِ الحالِ التي تَرَكَهُمْ عليها عمرُ بنُ الخطابِ، فإنَّ العربَ إذا عَلِمَتْ أنّ ما يُرادُ بالشُّورَى الرِّضَا من قريشٍ رَضُوا، وكَثُرَ تَبعُكم منهم، وأعوانُكم على عَدُوِّكم، وتَمَّ لكم هذا الأمرُ الذي تُرِيدُونَ. فَوَثَبُوا من عندِهِ وقالوا: هذا ما لا نُجيبُكَ إليه أبداً».

ويَبْدُو من دِراسةِ ما حُفِظَ من أخبارِ بني أميةَ وأخبارِ الجَماعاتِ

---

(١) تاريخ الرسل والملوك ٦ : ٢٨٧، والكامل في التاريخ ٤ : ٤٣٤.

(٢) تاريخ الرسل والملوك ٦ : ٣٤٩، وكتاب الفتوح ٧ : ١٤٠، والكامل في التاريخ ٤ : ٤٧١.

(٣) تاريخ الرسل والملوك ٦ : ٢٨٦، والكامل في التاريخ ٤ : ٤٣٤.

المُعارِضَةِ في الخلافةِ أنَّ هذا العَصْرَ شَهِدَ ثلاثةَ اتجاهاتٍ سياسيةٍ : الأولُ حَصْرُ الخِلافَةِ في إحدَى أُسَرِ قريشٍ، والثاني الشُّورى بينَ جميعِ أُسَرِ قريشٍ، والثالث الشُّورى العامةُ بينَ الأُمةِ.

أما حَصْرُ الخلافةِ في إحْدَى أسرِ قريشٍ فَيُمثِّلُهُ بنو أميةَ، فإنهم غَلَبوا على الخلافةِ بالقُوَّةِ، وجَعَلُوها مِلْكاً خالصاً لهم، وذكروا أنها جَاءتهم من طريقِ عثمانَ بنِ عفانَ، لأنه بُويعَ عن مشورةٍ ورضاً من الأمةِ، ثم قُتِلَ مَظلوماً، فكانوا أوْلَى الناسِ بِوِراثَتِهِ، لأنهم أهلُهُ وعشَيرَتُهُ[1]. وزَعَمُوا أيضاً أنَّ الله قَدَّرَ لهم الخلافةَ، وأنهم أولياؤُهُ في الأرضِ، وأوصياؤُهُ على الناسِ، وأنهم يَحْكُمُونَ بِمَشيئَتِهِ وإرادَتِهِ، ويَعْمَلُونَ بِتَوْفِيقِهِ وهِدَايتِهِ[2]، وزَاوَجُوا بين هذينِ القَوْلَيْنِ من بدايةِ دَوْلتِهِم إلى نهايتها[3].

وشَرَكَهم الهَاشِميُّونَ من العلويِّينَ والعبَّاسِيِّينَ في هذا الاتجاه، فإن كلاًّ منهم ادَّعى أنَّ الخلافَةَ حَقٌّ له، وَأَنَّ أحداً لا يَتَقَدَّمُهُ فيه، ولا يَحْجُبُهُ عنه. وكان ولدُ عليِ بنِ أبي طالبٍ يَرَوْنَ أنَّ الخِلاَفَةَ حقٌّ لهم، لأنهم أسباطُ الرَّسُولِ، وأَهْلُ بَيْتِهِ، فهم أَوْلَى بِوِرَاثَتِهِ، وأحقُّ بِمَقامِهِ[4]. وكان شِيعَتُهُم يُؤْثِرُونهم لِقَرابتِهم من الرَّسُولِ، وأنَّ والدَهم

(١) انظر تفصيل ذلك في الأُمويون والخلافة ص : ١٣.
(٢) الأمويون والخلافة ص : ١٩.
(٣) الأمويون والخلافة ص : ٤٦.
(٤) تاريخ الرسل والملوك ٥ : ٣٥٧، ٤٠٢، والكامل في التاريخ ٤ : ٤٧.

من أهلِ السَّابقةِ والقُدْمَةِ في الإِسْلامِ، وأنهم من أهْلِ الصَّلاحِ والتَّقْوَى[1].

وكانت بَعْضُ فِرَقِ الشِّيعةِ من الكَيْسانِيَّةِ والزَّيْدِيَّةِ تَدْعُو إلى بَيْعَةِ الرِّضَا من وَلَدِ عليٍ، وَرُوِيَتْ عنهم أخبارٌ تَدُلُّ على ذلك، منها ما ذكره أبو مخنفٍ الأزديُّ من أنَّ الكيسانيةَ الذين قَاتَلُوا مُصْعَبَ بنَ الزُّبَيْرِ مع المختارِ بنِ أبي عُبَيْدٍ بالكوفةِ سنةَ سبعٍ وستينَ، قالُوا لمصعبٍ لمَّا دَعاهُمْ إلى كتابِ اللهِ وسنةِ نبيِّهِ، وإلى بَيْعَةِ عبدِ اللهِ بنِ الزُّبير[2] : « إنَّا نَدْعُوكم إلى كتابِ اللهِ وسنَّةِ رَسُولِهِ، وإلى بَيْعَةِ الأميرِ المُخْتَارِ، وإلى أنْ نَجْعَلَ هذا الأمرَ شُورَى في آلِ الرَّسُولِ، فَمَنْ زَعَمَ من النَّاسِ أنَّ أحداً يَنْبَغي أنْ يتولَّى عليهم بَرِئْنَا منه وَجَاهَدْنَاه ».

وكانت فِرْقَةُ الجَارُودِيَّةِ[3] من الزَّيْدِيَّةِ تَدْعُو إلى ذلك أيضاً، قال الأشْعَرِيُّ[4] : « افْتَرَقَتِ الجَارودِيَّةُ فِرْقَتَيْنِ : فرقة زعمت أنَّ عليًّا نَصَّ على إمامةِ الحَسَنِ، وأنَّ الحسنَ نصَّ على إمامة الحُسَيْنِ، ثم هي شُورَى في ولدِ الحَسنِ والحُسَيْنِ، فمن خَرَجَ منهم يَدْعو إلى سبيلِ رَبِّهِ، وكان عالماً فاضلاً فهو الإمام ».

---

(١) تاريخ الرسل والملوك ٥ : ٥٥٩، ٧ : ١٦٨، والكامل في التاريخ ٥ : ٢٣٥.

(٢) تاريخ الرسل والملوك ٦ : ٩٦، وكتاب الفتوح ٦ : ١٨٨، والكامل في التاريخ ٤ : ٢٧٣.

(٣) تنسب هذه الفرقة إلى أبي الجارود زياد بن المنذر الثقفي ويقال، العبدي الكوفي. وهو من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، مات سنة خمسين ومائة. (انظر الفرق بين الفرق ص : ٢٢، والملل والنحل ١ : ١٥٧).

(٤) مقالات الاسلاميين ١ : ١٣٣، وانظر فرق الشيعة ص : ١٩، والفرق بين الفرق ص : ٢٢، والحور العين ص : ١٥٦.

وكان ولدُ العَبَّاسِ بنِ عبدِ المُطَّلِبِ يَرَوْنَ أنَّ الخلافةَ حقٌّ لآلِ البَيْتِ، لأنهم أهلُ الرَّسُولِ وعَشِيرتُهُ، فهم أَوْلَى بِوِرَاثَتِهِ[1]، وكانوا يُبَشِّرون بِبَيْعَةِ الرِّضا من آلِ محمدٍ، وأَسَرُّوا شَخْصِيَّةَ الإمامِ، فلم يكنْ يَعْرِفُ اسْمَهُ ونَسَبهُ إلاَّ كبيرُ دُعاتِهم ونُقَبَاؤُهم وقليلٌ من دُعَاتِهم، ولم تكن البَيْعَةُ تُؤْخَذُ لهم، بل لِرَجُلٍ مَجْهُولٍ يُتَّفَقُ عليه بعدَ ذلك. ودأَبَ دعاتُهم على التَّبْشِيرِ ببيعةِ الرِّضا من آلِ محمدٍ في المرحلةِ السِّريةِ من الدَّعْوةِ[2]، كما دَأَبُوا عليه بعدَ إعلانِ الثورةِ بمروِ الشَّاهِجَانِ سنةَ ثلاثينَ ومائةٍ، فإن البيعةَ كانت تؤْخَذُ على الجُنْدِ من الهَاشِميَّةِ للرِّضَا من أهلِ البَيْتِ[3]. ولَزِمَهُ قادَتُهم ولم يُفَارِقُوهُ حِينَ بَدأَتِ الحَرْبُ بينَ الجيوشِ العَبَّاسِيَّةِ والجيوش الأُمويةِ، فإنهم كانوا إذا بَلَغُوا مدينةً وأحاطُوا بها، دَعَوْا أهلَها إلى البيعةِ للرِّضا من آلِ محمدٍ دون تَسْمِيَّةٍ له[4].

وَرَفَعَ العَبَّاسِيُّونَ هذا الشِّعارَ في أثناءِ المرحلةِ السِّرِّيَةِ من دَعْوَتِهم، لأنَّهُ كانَ يَجْعَلُ لهم حظًّا من الخلافةِ، فهم أحدُ فَرْعَيْ أهلِ البَيْتِ،

---

(١) انظر الدعوة العباسية مبادئ وأساليب ص : ٩٣.

(٢) أخبار الدولة العباسية ص : ١٩٢، ١٩٤، ١٩٦، ٢٠٠، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٨٢، ٣٠٨، ٣٢١، وأنساب الأشراف ٣ : ١١٥، ١٣٠، وتاريخ اليعقوبي ٢ : ٣٣٣، والأخبار الطوال ص : ٣٣٥، وتاريخ الرسل والملوك ٦ : ٥٦٢، ٧ : ٢٦، ١٠٨، ٣٥٥، ٣٧٩، ٣٨٠، والمقدسي، البدء والتاريخ ٦ : ٥٩، والعيون والحدائق ٣ : ١٨٠، والكامل في التاريخ ٥ : ٥٣، ١٢٥، ٣٨١، ٤٠٨، والبداية والنهاية في التاريخ ٩ : ١٨٩، ١٠ : ٢٨.

(٣) تاريخ الرسل والملوك ٧ : ٣٨٠، والكامل في التاريخ ٥ : ٣٨٠.

(٤) أخبار الدولة العباسية ص : ٣١٧، ٣٢٧، ٣٢٩، ٣٣٥، ٣٤٠، ٣٥٢، ٣٦٥، والأخبار الطوال ص : ٣٣٥، وتاريخ الرسل والملوك ٧ : ٣٩٠، ٤٢١، والكامل في التاريخ ٥ : ٣٨٦، ٣٩٧.

ولأنه كان يَمْنَعُ النِّزاعَ بينَهم وبينَ أبناءِ عُمومتهم من العَلويِّينَ، ويَجْمَعُهم تحتَ رايةٍ واحدةٍ، ولأنَّهُ كان يُتيحُ لهم أكبرَ عددٍ من الأنصارِ والمؤيِّدينَ الذين يَعْتَقِدُونَ بحقِّ أهلِ البيتِ في الخلافةِ[1]. فلما طَوَّحُوا ببني أميةَ، وأقامُوا دولَتَهم، صَرَّحوا بأنهم يَعْنُونَ بأهلِ البيتِ ولدَ العباسِ بنِ عبدِ المُطَّلِبِ دونَ ولدِ عليٍ بنِ أبي طالبٍ[2]! وتَرَكُوا الدَّعوةَ إلى بيعةِ الرِّضا من آلِ محمدٍ، وأخذُوا بنظامِ الوراثةِ المُباشرةِ في الخِلافةِ، إذ كان كلٌّ منهم يَعْهَدُ بالخلافةِ لابنه الأكبرِ!

ويَدُلُّ ذلك على أنَّ مذهبَ الأُمويِّينَ والعلويِّينَ والعَبَّاسِيِّينَ في الخِلافَةِ كان مُتقارِباً، فقد كان مُتطابِقاً في الأساسِ الفِكْرِيِّ، والأَصْلِ النَّظريِّ، وهو قَصْرُ الخلافةِ على إحدى أُسَرِ قريشٍ، وكان مُتَشَابِهاً في العِلَّةِ والوَسِيلةِ، وهي القَرابَةُ والوراثةُ، فإنَّ الأمويِّينَ أشاعوا أنهم اسْتَحَقُّوا الخلافةَ بقرابتهم من عُثْمانَ، ولم يَدْعُوا أنْ يَسْتَغِلُّوا قَرابَتَهم من الرَّسُولِ، فإنهم أذاعُوا أنهم وَرِثُوا الخلافةَ عنه، لأنه لم يكنْ له أهلُ بيتٍ غيرُهم[3]، ولكنهم تَبيَّنُوا أنَّ حقَّهم في الطَّلبِ بدمِ عثمانَ لا يَجْعَلُ لهم حقاً في وراثةِ الخِلافَةِ عنه، وأنَّ قَوْلَهم بوراثةِ الخِلافةِ عن الرسولِ لِقَرَابتِهم منه هو قَوْلٌ باطلٌ، لأنه إذا خَفِيَ على بعضِ أهلِ الشَّامِ أنَّ بني هاشمٍ هم أهلُ الرَّسُولِ ورَهْطُهُ الأَدْنَوْنَ، وأنَّهم أَوْلَى بوراثةِ الخِلافةِ عنه، لأنهم أقربُ إليه، فإنَّ ذلك لا يَخْفَى على أكثرِ الناسِ في سائرِ

(١) الدعوة العباسية مبادئ وأساليب ص: ٩٤.

(٢) الدعوة العباسية مبادئ وأساليب ص: ٩٩.

(٣) أنساب الأشراف ٣: ١٥٩، وكتاب الفتوح ٨: ١٩٥، ومروج الذهب ٣: ٤٣، والبدء والتاريخ ٦: ٧٣، وشرح نهج البلاغة ٧: ١٥٩.

الأمصارِ، فأضافُوا إلى قولهم بوراثةِ الخلافةِ عن عثمانَ قولَهم بأَنَّ اللهَ آتاهُمُ المُلْكَ، وهو ما يُعْرَفُ بمذهبِ الجَبْرِ في الخِلاَفةِ[1].

وردَّدَ العَلويُّونَ والعَبَّاسيُّونَ أنهم أهلُ بيتِ الرَّسُولِ، وأنَّهم أحقُّ بوراثَةِ الخلافةِ عنه. ثم تَنَازعُوا فيمن تكونُ له الخلافةُ منهم، وتَحوَّلَ النِّزاعُ بينهم إلى قَضيَّةٍ فقهيةٍ، اسْتَنَدُوا فيها إلى قَواعدِ الوِراثةِ الماديَّةِ في الشَّريعةِ الإِسلاميَّةِ، فَذَكَرَ العبَّاسيُّونَ أنهم أولَى بوراثةِ الخلافةِ عن الرسولِ، لأنهم أبناءُ عُمومتهِ، وأنَّهم يَمْنَعُونَ العَلويِّينَ منها، لأنهم أسباطُهُ، إذ العَمُّ مُقدَّمٌ في الوِراثةِ على ابنِ البِنْتِ[2].

وأما الشُّورى بينَ جميعِ أُسَرِ قريشٍ فَتعلَّقَتْ بها جَماعَاتٌ كثيرةٌ، فقد كان زُعماءُ أهلِ المدينةِ يَدْعُونَ إليها خلالَ مُعارَضتِهم لرغبةِ معاويةَ في أخْذِ البَيْعَةِ لابنهِ يزيدَ[3]، ولم يَثْبُتْ منهم عليها إلاَّ عبدُ الرحمنِ ابنُ أبي بكرٍ، فإنه ماتَ وهو يُؤْمِنُ بها. وَتَنَازَلَ عبدُ اللهِ بنُ عمرَ عنها، وبايع ليزيدَ بنِ معاويةَ حين اجْتَمَعَ الناسُ عليه[4]. ولم يَزَلِ الحُسيْنُ ابنُ عليٍّ يَدْعُو إليها في خلافةِ معاويةَ، فلمَّا تُوفِّيَ، وقامَ ابنُهُ يزيدَ بالخلافةِ، تَحَوَّلَ عنها، ودعا إلى نَفْسِهِ معتقداً أنّ أَهْلَ البيتِ هم أحقُّ الناسِ بالخِلافَةِ، وكتبَ إليه الشِّيعةُ العَلَويَّةُ بالكُوفةِ يَسْأَلُونَهُ أنْ يَقْدِم عليهم،

---

(١) انظر الأمويون والخلافة ص : ١٩.

(٢) انظر الدعوة العباسية مبادئ وأساليب ص : ٩٩، ١٠٣.

(٣) تاريخ خليفة بن خياط ١ : ٢٥١، والإمامة والسياسة ١ : ١٨٢، وكتاب الفتوح ٤ : ٢٣٥، والعقد الفريد ٤ : ٣٧١، وكتاب الأوائل ص : ١٨٩، والكامل في التاريخ ٣ : ٥٠٧، والبداية والنهاية في التاريخ ٨ : ٨٠.

(٤) تاريخ الرسل والملوك ٥ : ٣٤٣، والكامل في التاريخ ٤ : ١٧، والبداية والنهاية في التاريخ ٨ : ٢٣٢.

فأجَابَهم إلى ما سَألُوهُ، وسار إليهم، فَتَصَدَّى له عُبَيْدُ اللهِ بنُ زيادٍ، وقَتَلَهُ سنةَ إحْدَى وستِّين[1].

وَظَلَّ عبدُ اللهِ بنُ الزُّبيرِ يتمسَّكُ بالشُّورَى بين قريشٍ حتى ماتَ يزيدُ بنُ معاويةَ، فلمَّا ماتَ دعا إلى نَفْسِهِ، وبايَعَهُ أَهْلُ الأمصارِ، وفيهم أهلُ الشَّامِ إلاَّ أهلَ الأردُنِّ، فإنَّهم أبَوْا أنْ يُبايِعُوا له[2]. ورُوِيَتْ أخبارٌ مختلفةٌ تُصَوِّرُ موقفه من الشُّورى بينَ قريشٍ، وما طرأ عليه من تَغَيُّرٍ، وكيفَ عَدَلَ عنه، ومَتَى بُويعَ له، قال المدائنيُّ[3] : «كَتَبَ يزيدُ بنُ معاويةَ إلى ابنِ الزُّبيرِ يَدْعُوهُ إلى بَيْعَتِهِ، فكتبَ ابنُ الزبيرِ يدعوهُ إلى الشُّورَى »، وقال البَلاذريُّ[4] : « قالوا : لَمَّا قُتِلَ الحسينُ قامَ عبدُ اللهِ ابنُ الزبير في أهْلِ مكةَ خطيباً، فَعظَّمَ مَقْتَلَهُ، ...، فثارَ إليه أصحابُهُ فقالوا : أيُّها الرجلُ، أظْهِرْ بَيْعَتَكَ، فإنه لم يبقَ أحدٌ، إذ هَلَكَ الحسينُ، يُنَازِعُكَ في هذا الأمرِ، وقد كانَ ابنُ الزُّبَيْرِ يبايعُ سرًّا على الشُّورى، ويُظْهِرُ أنه عائذٌ بالبَيْتِ، فقال لهم : لا تَعْجَلُوا »، وقال الواقديُّ[5] : « حَجَّ ابنُ الزبيرِ بالناسِ سنةَ ثلاثٍ وستينَ، وكان يُسمَّى يومئذٍ العائذَ، ويَرَوْنَ الأَمْرَ شُورَى ».

وقال الواقدِيُّ في خبرِ الحِصَارِ الأولِ بمكةَ[6] : « أصابتِ المِسْوَر

---

(1) تاريخ الرسل والملوك ٦ : ٤٠٠، والكامل في التاريخ ٤ : ٤٦.
(2) أنساب الأشراف ٤ : ٢ : ٥٩، ٥ : ١٢٨، ١٣٢، ١٥٦، والعقد الفريد ٤ : ٣٩٤، والإمامة والسياسة ٢ : ١٥.
(3) أنساب الأشراف ٤ : ٢ : ١٦.
(4) أنساب الأشراف ٤ : ٢ : ١٧.
(5) تاريخ الرسل والملوك ٥ : ٤٩٤، والكامل في التاريخ ٤ : ١٢٢.
(6) أنساب الأشراف ٤ : ٢ : ٥٦.

ابنَ مَخرمَةَ الزُّهريَّ شَظِيَّةٌ من حَجَرٍ في وَجْنَتهِ، فَتُوفِّيَ منها، يوم جاءَ نَعِيُّ يزيدَ في آخرِ النَّهارِ، وماتَ مصعبُ بنُ عبدِ الرحمنِ بنِ عَوْفٍ الزُّهريُّ في حِصَارِ الحُصَيْنِ بنِ نُمَيْرٍ السَّكُونيِّ، ويقال : بل قُتِلَ. فلما مَضَى هذانِ الرَّجلانِ، وكانَ الأمرُ بينهما وبينَ ابنِ الزبير شُورَى، وشَخَصَ ابنُ نُمَيْرٍ، بُويعَ ابنُ الزُّبيرِ بالخلافةِ بمكةٍ »، وقال البلاذريُّ[1] : « قالَ نافِعُ بنُ جُبَيْرٍ النَّوفليُّ : إنَّ ابنَ الزُّبيرِ لم يُدْعَ له بالخِلاَفَةِ حتى ماتَ يزيدُ. وقال نافعٌ : كنتُ تحتَ مِنْبرِهِ يومَ دَعَا إلى نَفْسِهِ، وكان قَبْلَ ذلك يَدْعُو إلى الشُّورى ».

وقال خليفةُ بنُ خياطٍ[2] : « في سنةِ أربعٍ وستينَ دَعا ابنُ الزُّبيرِ إلى نفسهِ، وذلك بعدَ موتِ يزيدَ بنِ معاويةَ، فَبُويعَ في رَجبٍ لسبعٍ خَلَوْن من سنةِ أربعٍ وستينَ، ولم يكنْ يَدْعُو إليها ولا يُدْعَى لها حتى ماتَ يزيدُ، ...، إنما كانَ ابنُ الزبيرِ يَدْعُو قبلَ ذلك إلى أنْ تكونَ شُورَى بينَ الأمةِ. فلمَّا كان بعدَ ثلاثةِ أشهرٍ من وفاةِ يزيدَ بنِ معاويةَ دَعَا إلى بيعةِ نَفْسِهِ، فَبُويعَ له بالخلافةِ ».

وليس المَقْصُودُ بقولِ خليفةَ بنِ خياطٍ : « أنْ تكونَ شُورَى بينَ الأُمَّةِ » الشُّورى العامةَ في الخِلافَةِ، بحيثُ تَخْتَارُ الامةُ أكفأَ أَبْنَائِها سواءٌ كانَ من قريشٍ أم من غيرِهم، بل المَقْصُودُ أنْ تَتَشاوَرَ الأُمةُ فيمَن يَصْلُحُ للخلافةِ من قريشٍ حتى تَخْتَارَ الرِّضَا منهم، يَدُلُّ على ذلك أنّ لفظَ الشُّورى وَرَدَ مفرداً مُجَرَّداً في جميعِ النُّصوصِ السابقةِ عن

---

(١) أنساب الأشراف ٤ : ٢ : ٥٨.

(٢) تاريخ خليفة بن خياط ١ : ٣٢٣.

دعوةِ ابنِ الزبيرِ إلى الشُّورى، ويَدُلُّ عليه أيضاً أنّ ابنَ الزبيرِ نفسَهُ لم يكنْ يُؤْمِنُ بأنَّ الخلافةَ حقٌّ للأمةِ، بل كان يُؤمن بأنها حقٌّ لقريشٍ، وأنه لم يكنْ يَدْعُو إلى الشُّورى العامةِ، بل كان يَدْعُو إلى الشُّورى بين قريشٍ، وهل أبينُ إبانةً عن رأيهِ من قَوْلِهِ لمعاويةَ لمَّا قَدِمَ المدينةَ سنةَ إحدى وخمسينَ، ودَعا إلى بَيْعةِ ابنهِ يزيدَ[1] : « إنَّ هذه الخلافةَ لقريشٍ خاصةً، تتناوَلُها بِمآثِرِها السَّنِيَّةِ، وأفْعَالها المَرْضِيَّة، مع شَرفِ الآباءِ، وكَرَمِ الأبناءِ » ؟

وسَبَقَ أنَّ مُطرِّفَ بنَ المغيرةِ بنِ شُعْبَةَ الثَّقَفيَّ دعا إلى الشُّورَى بينَ قُرَيْشٍ، لمَّا خَرَجَ على الحَجَّاجِ بنِ يوسفَ، وخَلَعَ عبدَ الملكِ ابنَ مروانَ سنةَ سبعٍ وسبعينَ[2].

وكانَ المُرْجئةُ الخالصةُ يَرَوْنَ أنَّ الخلافةَ شُورَى بينَ قريشٍ[3]، ويَظْهَرُ أنَّ الجَبْرِيَّةَ الخَالِصَةَ كانوا يَرَوْنَ ذلك أيضاً[4].

وكان فقهاءُ الأُمةِ من أهلِ الأمصارِ المختلفةِ في هذا العَصْرِ يَتَّفِقُونَ على أنَّ الخِلافةَ شُورَى بينَ قريشٍ، وأنَّ الأمةَ تَنْتَخِبُ أرْضَاهم لها، وأنَّ بَيعَتَهُ لا تَتِمُّ ولا تَجُوزُ إلاَّ بإجماعٍ منها[5]، ولذلك كانوا يَتوقَّفُونَ

---

(١) الإمامة والسياسة ٢ : ١٧٣.

(٢) تاريخ الرسل والملوك ٦ : ٢٨٧، والكامل في التاريخ ٤ : ٤٣٤.

(٣) مروج الذهب ٣ : ٢٣٧، وفرق الشيعة ص : ١٠.

(٤) انظر الفرق الإسلامية في بلاد الشام في العصر الأموي ص : ٣٨٠.

(٥) تاريخ خليفة بن خياط ١ : ٢٥٢، والإمامة والسياسة ١ : ١٨٤، وتاريخ الرسل والملوك ٥ : ٣٠٤، وكتاب الفتوح ٤ : ٢٤٣، والكامل في التاريخ ٣ : ٥١١، والبداية والنهاية في التاريخ ٨ : ٨٠.

عن بَيْعَةِ بعضِ بني أميةَ[1]، وعن بيعةِ بعضِ مَنْ ثارَ بهم[2]، حتى تَجْتَمِعَ الأُمةُ عليهم، وتُبايِعَ لهم. وَعُرِفَ هذا المَذْهَبُ بعدَ ذلك بمذهبِ أهلِ السُّنَّةِ والجَماعةِ[3].

واضْطُرَّ عبدُ الملكِ بنُ مروانَ إلى التَّسليمِ بأنَّ الخلافةَ شُورَى بينَ قُرَيْشٍ، لمَّا أَحَسَّ بِعِظَمِ الأخطارِ الدَّاخليةِ والخَارِجيَّةِ التي كانت تُحِيطُ بِمُلْكِهِ، وَتَكادُ تَقْضِي على سُلْطَانِهِ في أوّل أيامهِ، فإنه حينَ رأى أنّ عبدَ اللهِ بنَ الزُّبيرِ يسيطرُ على الحِجَازِ والعراقِ وخُراسانَ، وأنّ الرُّومَ يُعِدُّونَ لِغَزْوِ بلادِ الشَّامِ[4]، دَعَا عبدَ اللهِ بنَ الزُّبيرِ إلى أنْ يَتْرُكَ كلٌّ منهما الدَّعوةَ إلى نَفْسِهِ، وأنْ تكونَ الخلافةُ شُورى بينَ قريشٍ، وفَعَلَ ذلك مَرَّتين : الأُولى يومَ كَتَبَ إلى عبدِ اللهِ بنِ عمرَ في جوابِ كتابِهِ إليه يَعْرِضُ عليه أنْ يَتَخَلَّى عن الخلافةِ، إذا تَنَحَّى هو وعبدُ اللهِ بنُ الزُّبيرِ عن طَلَبِها، وأنْ تَكُونَ الخلافةُ شُورَى بينَ قريشٍ، فتختار الأمةُ منهم أصلَحَهم لها، وأفْضَلَهم عِنْدَها، وأحبَّهم إليها، قال المدائني[5] : «قالَ مُصْعَبُ بنُ الزُّبيرِ لابنِ عُمَرَ : يا أبا عبدَ الرحمنِ، أنسيتَ حقَّ اللهِ عليكَ في هذا الأمرِ؟ قال : نعم، كتبتُ إلى عبدِ الملكِ آمرُهُ بِتَقْوَى

---

(١) تاريخ الرسل والملوك ٥ : ٣٤٣، والكامل في التاريخ ٤ : ١٧.

(٢) تاريخ الرسل والملوك ٦ : ٤١٦، والكامل في التاريخ ٤ : ٥١٥، والبداية والنهاية في التاريخ ٨ : ٢٩٣.

(٣) مقالات الإسلاميين ١ : ٣٢٣، ٢ : ١٣٥، ومروج الذهب ٣ : ٢٣٧، والفرق بين الفرق ص : ١٥، ٢١١، والملل والنحل ١ : ٢٨، ١٤٣، وشرح نهج البلاغة ٩ : ٨٧.

(٤) أنساب الأشراف ٥ : ٢٩٩، وتاريخ الرسل والملوك ٦ : ١٥٠، والكامل في التاريخ ٤ : ٣٠٦.

(٥) أنساب الأشراف ٥ : ١٩٥.

اللهِ، وأنْ يَكُفَّ نَفْسَهُ، فكتبَ إليَّ أنْ أُخرِجَ نفسي، إن أخْرَجَ ابن الزُّبيرِ نَفْسَهُ، ويجعل الأمر شُورَى. وكتبتُ إلى أخيك فكتب إليَّ : إنك لستَ من هذا الأمرِ في شيء »!

والثانيةُ يومَ سارَ إلى العراقِ لحربِ مُصْعبِ بنِ الزُّبيرِ سنةَ إحْدَى وسبعين، فإنه اقترحَ عليه أنْ يَتْرُكَ التَّبْشِيرَ بخلافةِ أخيهِ، وأنْ يتَنَازَلَ هو عن الخلافةِ، ويَرُدُّوها شُورَى بين قريشٍ، قال البلاذري[1] : « أرسلَ عبدُ الملكِ إلى مُصْعَبٍ رجلاً من كَلْبٍ، فقال له : أَقْرِئْ ابنَ أخْتِكَ[2] السَّلامَ، وقُلْ له أنْ يَدَعَ دعاءَهُ إلى أخيه، وأدعَ دُعائي إلى نفسي، ونُصيِّرَ الأَمْرَ شُورَى، فقال له مصعب : السيف بيننا »! وقال المدائنيُّ[3] : « أرْسَلَ عبدُ الملكِ إلى مُصْعَبٍ رجلاً يَدْعُوهُ إلى أنْ يجعل الأمر شُورَى في الخلافةِ، فأبَى مُصْعَبٌ ».

فكلٌّ تلكَ الجماعاتِ كانت تَعْتَقِدُ بِمَبْدَأ الشُّورَى بينَ قريشٍ في الخلافةِ، وكانت تتمثَّلُ تجربةَ الأُمةِ يوم السَّقيفةِ التي قَرَّرت حَقَّ قريشٍ في الخِلافةِ، كما كانت تَتمثَّلُ تأكيدَ عمرَ بنِ الخطابِ لهذا الحقِّ بِجَعْلِهِ الخلافةَ شُورَى بين ستةِ نَفَرٍ من قريشٍ، كلُّهم من المُهَاجرينَ الأَولِينَ، والصَّحابة المُقَدَّمِينَ، وأهلِ المكانةِ المَعْدُودِينَ.

وأمَّا الشُّورى العامةُ بينَ الأُمةِ فَدَعَتْ إليها جماعاتٌ غيرُ قليلةٍ أيضاً، ولعل الخوارجَ هم أَولُ مَنْ قَالَ بها، ويَتَّفِقُ مَنْ صَنَّفُوا في الفِرَقِ الإسلاميةِ

---

(١) أنساب الأشراف ٥ : ٣٣٨، والكامل في التاريخ ٤ : ٣٢٦.

(٢) كانت أم مصعب كلبية. (انظر الكامل في التاريخ ٤ : ٣٢٦).

(٣) الأغاني ١٩ : ١٢٤.

على أنَّ كلَّ فِرَقِ الخوارجِ كانت تَعْتَقِدُ بأنَّ الخلافةَ شُورَى بين جميع المسلمينَ، ذكر ذلك الأَشْعَرِيُّ، إذ يقول[1] : « يَرَوْنَ أنَّ الإمامةَ في قريشٍ وغيرِهم، إذا كانَ القائمُ بها مُسْتَحِقًّا لذلك، ولا يَرَوْنَ إمامةَ الجَائِرِ »، وذكره غيره مثل النُّوبختيِّ[2]، والبَغداديِّ[3]، والأَسفرايينيِّ[4]، والشَّهرستانيِّ[5]، وفَخْرِ الدِّين الرَّازيِّ[6].

ويُجْمِعُ الخوارجُ على أنَّ الإمامةَ فريضةٌ واجبةٌ، وأنه لا بدَّ من إقامةِ إمامٍ للنَّاسِ إلاَّ النَّجداتِ منهم، فإنَّهم لم يكونوا يُسَوِّغونَ ذلك إلاَّ عند الضَّرورةِ، قال الأشعريُّ[7] : « حَكَى زُرْقانُ عن النَّجداتِ أنَّهم يقولون : إنهم لا يَحْتَاجُونَ إلى إمام، وإنَّما عليهم أنْ يَعْلَمُوا كتابَ اللهِ سبحانَه فيما بينَهم »، وقال الشهرستانيُّ[8] : « أجْمَعَتِ النَّجداتُ على أنه لا حاجةَ للناسِ إلى إمامٍ قَطُّ! وإنما عليهم أنْ يَتَنَاصَفُوا فيما بينهم، فإنْ هم رأوا أنَّ ذلك لا يَتِمُّ إلاَّ بإمامٍ يَحْمِلُهم عليه فأقاموه جاز ».

وَيَتَّفِقُ الخوارجُ على أنّ الإمامةَ إنما تكونُ للرِّجالِ إلاَّ الشَّبيبَةَ منهم، وهم أصحابُ شبيبِ بنِ يزيدَ الشَّيبانيِّ، فإنَّهم صَحَّحُوا إمامة المرأةِ، وشَذُّوا عن رأيِ شَيْخِهم صالحِ بنِ مُسَرِّحٍ التَّميميِّ الصُّفْرِيِّ، قال

(١) مقالات الإسلاميين ١ : ١٨٩.
(٢) فرق الشيعة ص : ١٠.
(٣) الفرق بين الفرق ص : ٤٥.
(٤) التبصير في الدين ص : ٢٦.
(٥) الملل والنحل ١ : ١١٦.
(٦) اعتقادات فرق المسلمين ص : ٤٦.
(٧) مقالات الإسلاميين ١ : ١٩٠.
(٨) الملل والنحل ١ : ١٢٤.

البغداديُّ[1] : « خالفَ شبيبٌ صالحاً في شيءٍ واحدٍ، وهو أنَّه مع أتباعهِ أجازُوا إمامةَ المرأةِ، إذا قامت بأُمُورهم، وخَرَجَتْ على مُخَالِفيهم، وزَعَمُوا أنَّ غَزالَةَ أمَّ شبيبٍ كانت الإمامَ، بعدَ قَتْلِ شبيبٍ إلى أنْ قُتِلَتْ، واسْتَدَلُّوا على ذلك بأنَّ شبيباً لمَّا دَخَلَ الكوفةَ، أقامَ أمَّه على مِنْبَرِ الكوفةِ حتى خَطَبَتْ ».

ورُوِيَتْ عن الخوارجِ أخبارٌ تَدُلُّ على اعتقادِهم بالشُّورى العامةِ بينَ الأُمَّةِ في الخِلاَفَةِ، يعُودُ أقْدَمُها إلى سنةِ سبعٍ وثلاثينَ، حينَ رَجَعُوا من صفِّينَ إلى الكوفةِ، واعْتَزَلُوا عليًّا، ونَزَلُوا حَرُوراءَ، قال أبو مخنفٍ الأزديُّ[2] : « لمَّا دخلَ عليٌّ الكوفةَ لم يَدْخُلُوا معه، حتى أَتَوْا حَرُوراءَ، فَنَزَلَ بها منهم اثنا عشرَ ألفاً، ونَادَى مُناديهم : إنَّ أَمِيرَ القِتَالِ شبيبُ بنُ رِبْعِيٍّ التَّمِيميُّ، وأميرُ الصَّلاةِ عبدُ اللهِ بنُ الكَوَّاءِ اليَشْكَرِيُّ، والأمرُ شُورَى بعدَ الفَتْحِ، والبيعُة للهِ عَزَّ وجلَّ، والأمرُ بالمعروفِ والنَّهْيُ عن المُنْكَرِ ».

ويعُودُ بعضُها إلى سنةِ ثمانٍ وثلاثينَ، حينَ أظهرَ الخِرِّيتُ بنُ راشدٍ النَّاجِيُّ البصريُّ الخِلاَفَ على عَلِيٍّ وفَارَقَهُ، وكانَ من أصحابِ عليٍّ قبلَ ذلك، وشَهِدَ معه يومَ الجَمَلِ وصِفِّينَ والنَّهْروانَ[3]، قالَ هشامُ بنُ محمدٍ الكَلْبيُّ[4] : قالَ الخِرِّيتُ لِرُسُلِ عليٍّ الذين بعثَ بهم إليه : « لم أرضَ صَاحِبَكم إماماً، ولم أرضَ سِيرَتَكُمْ سيرةً، فرأيتُ أنْ أعتزلَ،

---

(١) الفرق بين الفرق ص : ٦٥، وانظر التبصير في الدين ص : ٥٨.
(٢) تاريخ الرسل والملوك ٥ : ٦٣، والكامل في التاريخ ٣ : ٣٢٦.
(٣) تاريخ الرسل والملوك ٥ : ١١٣، والكامل في التاريخ ٣ : ٣٦٤.
(٤) تاريخ الرسل والملوك ٥ : ١٢٠، والكامل في التاريخ ٣ : ٣٦٦.

وأكونَ مع مَنْ يَدْعُو إلى الشُّورَى من النَّاسِ، فإذا اجْتَمَعَ الناسُ على رجلٍ لجميعِ الأمةِ رِضاً، كنتُ مع الناس. فقالَ له زيادُ بنُ خَصَفَةَ التَّمِيميُّ: وَيْحَكَ! وهل يَجْتَمِعُ الناسَ على رجلٍ منهم يُدَاني صاحِبَكَ الذي فَارَقْتَهُ عِلْماً باللهِ وسُنَنِ اللهِ وَكِتابِهِ، مع قَرابَتِهِ من الرَّسُولِ ﷺ، وسابِقَتِهِ في الإِسْلامِ! فقالَ له: ذلك ما أَقُولُ لك»!

وظلَّ الخوارجُ في عَصْرِ بني أميةَ يَتشبَّثُونَ برأي أسلافِهم في الخِلاَفَةِ، ولا يتحوَّلُونَ عنه، بل لقد ازدادُوا تعلُّقاً به، وجَعَلُوا يُبيِّنُونَ سببَ ثَباتِهم عليه، ومن أَنْصَعِ ما يَدُلُّ على ذلك عندَهم رأيُ شَبيبِ بنِ يزيدَ الشَّيْبَانيُّ الذي زَوَّدَ به رُسُلَهُ إلى مُطَرِّفِ بنِ المغيرةِ بنِ شُعْبَةَ الثَّقفيِّ، لمَّا وجَّههم إليه مَرَّةً ثانيةً سنة سبعٍ وسبعينَ، لأنه رَغِبَ فيه، وأحبَّ أنْ يَضُمَّهُ إلى أَصْحَابِهِ، فقد ذَكَرَ لهم أنْ يخبروه أنَّ الأخذَ بِمَذْهَبِ الشُّورى العامةِ بينَ الأمةِ في الخلافةِ هو الاجتهادُ الصَّحيحُ، لأنه يعتقدُ أنَّ تجربةَ الأمةِ السياسيةَ في صدرِ الإسلامِ كانت تَقُومُ على انتخابِ أصلحِ المسلمينَ وأقواهم على النُّهُوضِ بِالحُكْمِ، وأنَّ القرابةَ من الرسولِ لو كانت موجبةً لأنْ تكونَ الخلافةُ في قريشٍ خاصةً، لَمَا كانَ يجوزُ لأبي بكرٍ وعمرَ أنْ يتَقَلَّدا الخلافةَ قبلَ أهلِ البَيْتِ، ولا أنْ يَكُونَا ولاةً عليهم، ولا على بني أبي لَهَبٍ، لو فَنِيَتْ قريشٌ، ولم تُكْتَبِ الحياةُ لأحدٍ منها سِوَاهم، وأنَّ أبا بكرٍ وعمرَ كانا يُؤْمِنان بأنَّ التَّفَاضُلَ بينَ المسلمينَ إنَّما هو في الوَرَعِ والجَدارةِ والقُدْرَةِ، وأنَّ أحقَّهم بالخلافةِ هو أَوْرَعُهُمْ وأَجْدَرُهم وأَقْدَرُهم، فإنْ قَبِلَ قولَهم كان كأَحَدِهم، وإنْ رَفَضَهُ كان من عَدُوِّهم، قال أبو مخنفٍ الأزديُّ في خبرٍ يرفَعُهُ إلى النَّضْرِ بن صالحٍ العَبْسيِّ، وكانَ حَضَرَ اللقاءَ بينَ سويدِ بنِ سُلَيْمٍ

الشَّيْبانيِّ ومُطرِّفٍ[1] : « رَجعُوا إلى شبيبٍ فأخبرُوهُ بمقالَتِهِ، فَطَمِعَ فيه، وقال لهم : إنْ أَصْبَحْتُمْ فليأتِهِ أحدُكم. فلمَّا أَصْبَحُوا بعثَ إليه سويداً، وأمره بأَمْرِهِ، فَجاء سويدٌ حتى انْتَهَى إلى بابِ مُطَرِّفٍ، فكنتُ أنا المستأذنَ له، فدَخَلَ وجَلَسَ، ...، ثم أقبلَ عليه فقال : إنَّا لَقِينا أميرَ المؤمنينَ بالذي ذكرتَ لنا، فقالَ لنا : الْقَوْهُ فقولُوا له : ألستَ تعلمُ أنَّ اختيارَ المسلمينَ منهم خَيْرَهم لهم بما يرون رأيٌ رشيدٌ! فقد مَضَتْ به السُّنَّةُ بعْدَ الرَّسولِ، ﷺ، فإذا قال لكم : نعم، فَقُولُوا له : فإنا قد اخترنا لأنفسنا أَرْضانا فينا، وأشدَّنا اضْطِلاَعاً بما حُمِّلَ، فما لم يُغَيِّرْ ولم يُبدِّلْ، فهو وليُّ أمرِنا. وقال لنا : قُولُوا له فيما ذكرتَ لنا من الشُّورى حينَ قلتَ : إن العَرَبَ إذا عَلِمَتْ أنكم إنما تُرِيدُونَ بهذا الأمرِ قريشاً، كان أكثرَ لِتَبَعِكم منهم، فإنَّ أهلَ الحَقِّ لاَ يَنْقُصُهم عندَ اللهِ أنْ يَقِلُّوا، ولا يزيدُ الظَّالِمِينَ خيراً أنْ يَكْثُرُوا، وإنَّ تَرْكَنا حَقَّنا الذي خَرَجْنَا له، ودُخولَنا فيما دَعَوْتَنا إليه من الشُّورى خَطِيئَةٌ وعَجْزٌ ورُخْصَةٌ إلى نَصْرِ الظَّالِمِينَ، وَوَهْنٌ، لأنا لا نَرَى أنَّ قريشاً أحقُّ بهذا الأمرِ من غَيْرِها من العَرَبِ. وقال : فإنْ زَعَمَ أنهم أحقُّ بهذا الأمرِ من غَيْرِهم من العَرَبِ، فقولوا له : ولِمَ ذاك؟ فإنْ قال : لِقَرابةِ محمد ﷺ بهم، فَقُولُوا له : فواللهِ ما كانَ ينبغي إذاً لأَسلافِنا الصَّالِحينَ من المُهاجِرينَ الأَولِينَ أنْ يَتولَّوْا على أسرةِ محمدٍ، ولا على ولدِ أبي لَهَبٍ، لو لم يَبْقَ غَيْرُهم! ولولا أنهم عَلِمُوا أنَّ خيرَ الناسِ عندَ اللهِ أَتْقَاهُمْ، وأَنَّ أَوْلاَهُمْ بهذا الأمرِ أتقاهُم وأفضَلُهُمْ فيهم، وأشدُّهم اضطلاعاً بِحَمْلِ أمورِهم، ما تولَّوْا أمورَ النَّاسِ، ونحن أَوّلُ من أنكرَ الظُّلْمَ، وغَيَّرَ الجَوْرَ، وقاتَلَ الأحزابَ، فإن

(1) تاريخ الرسل والملوك ٦ : ٢٨٧.

اتَّبَعَنا فله ما لنا، وعليه ما علينا، وهو رجلٌ من المسلمينَ، وإلاَّ يَفْعَلْ، فهو كبعضِ مَنْ نُعادِي ونُقَاتِلُ من المشركينَ. فقال له مطرِّفٌ : قد فَهِمْتُ ما ذكرتَ، ارجعْ يومَك هذا حتى نَنْظُرَ في أمرِنا ».

إلى غير ذلك من أخبارِ دعوةِ الخوارجِ في هذا العَصْرِ إلى الشُّورى العامةِ بين الأمةِ في الخِلاَفةِ[1].

وبقيت أخبارٌ كثيرةٌ عن تَشاوُرِ الخوارجِ في اختيارِ رُؤسائِهم، وهي تُفِيدُ أنَّهم كانوا يُرَاعُونَ صفاتٍ متعدّدةً فيمَن يخْتَارُونَهُ منهم، ويُوَلُّونَهُ عليهم، منها الأصلُ والمنزلةُ، والسِّنُّ والتَّجْرِبَةُ، والسَّابِقَةُ في المَذْهَبِ، والفِقهُ في الدِّينِ، والشَّجاعةُ في الحَرْبِ، والقُدْرَةُ على القِيامِ بالأَمْرِ.

فمن أقدمِ ما رُوِيَ عنهم في هذا الأمرِ خَبَرُ تَشاوُرِهم في انتخابِ عبدِ اللهِ بنِ وَهْبٍ الرَّاسِبيِّ سنةَ سبعٍ وثلاثينَ[2]. ومن أقدَمِهِ وأهمه أيضاً خَبَرُ تَشاوُرِهم في انْتِخَابِ المُسْتَوْرِدِ بنِ عُلَّفَةَ التَّيْمِيِّ سنةَ اثنتينِ وأربعينَ، وهو يَتَضَمَّنُ أكثرَ الصِّفاتِ التي كانُوا يَطْلُبُونها فيمن يُؤَمِّرونه عليهم، حكى أبو مخنفٍ الأزديُّ[3] : « أنَّ الخوارجَ في أيَّامِ المُغِيرةِ ابنِ شُعْبَةَ فَزِعُوا إلى ثلاثةِ نَفَرٍ: منهم المُسْتَوْرِدُ بنُ عُلَّفَةَ التَّيْمِيُّ، وإلى حَيَّان بنِ ظَبْيانَ السُّلَميِّ، وإلى مُعاذِ بن جُوَيْنٍ الطَّائِيِّ، ...، فاجْتَمَعُوا

---

(١) تاريخ الرسل والملوك ٧ : ٣٩٤، والعقد الفريد ٤ : ١٤٦، والأغاني ٢٣ : ٢٣٧.

(٢) الأخبار الطوال ص : ٢٠٢، والكامل ٣ : ١٦٣، وتاريخ الرسل والملوك ٥ : ٧٥، والعقد الفريد ٢ : ٢٩٠، ومقالات الإسلاميين ١ : ١٩٤، والملل والنحل ١ : ١١٧، والكامل في التاريخ ٣ : ٣٣٦.

(٣) تاريخ الرسل والملوك ٥ : ١٧٥، وانظر أنساب الأشراف ٤ : ١ : ١٤٤، والكامل في التاريخ ٣ : ٤٢١.

في مَنْزِلِ حَيَّان بن ظَبْيانَ السُّلميِّ، فَتَشَاوَرُوا فيمن يُوَلُّونَ عليهم، فقالَ لهم المُسْتَوْرِدُ : يا أيها المسلمونَ والمؤمنونَ، أراكُمُ اللهُ ما تُحِبُّونَ، وعَزَلَ عنكم ما تَكْرَهُون، وَلُّوا عليكم من أَحْبَبْتُمْ، فوالذِي يَعْلَمُ خائِنَةَ الأعينِ وما تُخْفِي الصُّدُورُ ما أُبَالِي مَنْ كانَ الوَالِيَ عليَّ منكم! وما شَرَفَ الدُّنيا نُرِيدُ، وما إلى البَقاءِ فيها من سَبِيلٍ، وما نُرِيدُ إلاَّ الخُلُودَ في دارِ الخُلُودِ. فقالَ حيانُ بنُ ظَبْيَانَ : أَمَّا أنا فلا حاجةَ لي فيها، وأنا بك وبكُلِّ امرئٍ من إخواني راضٍ، فانْظُرُوا مَنْ شئتم منكم فَسَمُّوهُ، فأنا أولُ مَنْ يُبايِعُهُ. فقال لهم مُعاذُ بنُ جُوَيْنٍ : إذا قُلْتُما أنتما هذا، وأنتما سَيِّدَا المسلمينَ، وذَوَا أنْسابِهم في صلاحِكما ودِينِكُما وقَدْرِكُما، فَمَنْ يَرأَسُ المسلمينَ، وليس كلكم يَصْلُحُ لِهذا الأَمْرِ! وإنما ينبغي أنْ يَلِيَ على المسلمينَ إذا كانوا سواءً في الفَضْلِ أبصَرُهم بالحَرْبِ، وأَفْقَهُهُم في الدِّين، وأَشَدُّهم اضْطِلاَعاً بما حُمِّلَ، وأنتما بحمدِ اللهِ ممن يرضى بهذا الأَمْرِ، فليتولَّه أحدُكما. قالا : فتولَّهُ أنت، فقد رَضِينَاكَ، فأنتَ والحمدُ للهِ الكاملُ في دِينِكَ وَرأْيِكَ. فقال لهما : أنتما أَسَنُّ مني، فليتولَّهُ أَحَدُكُما، فقال حينئذٍ جماعةُ مَنْ حَضَرَهم من الخوارجِ : قَدْ رَضِينَا بكم أَيُّها الثلاثةُ، فَولُّوا أَيُّكم أحببتم، فليس في الثلاثةِ رجلٌ إلاّ قالَ لصاحِبِهِ : تَولَّها أنتَ، فإني بكَ راضٍ، وإني فيها غيرُ ذي رَغْبَةٍ. فلمَّا كَثُرَ ذلك بينَهم، قال حيانُ بنُ ظَبْيَانَ : فإنَّ معاذَ بنَ جُوينٍ قال : إني لا آلي عليكما وأنتما أسنُّ مني، وأنا أَقُولُ لك مثلَ ما قال لي ولك : لا آلي عليك وأنت أَسَنُّ مني، ابْسُطْ يَدَكَ أبايِعْكَ، فَبَسَطَ يده فَبايَعَهُ، ثم بايَعَهُ معاذُ بنُ جُوَيْنٍ، ثم بايعه القومُ جَمِيعاً ».

إلى شَواهِدَ أخرى على تَشاوُرِ الخوارجِ في اختيارِ رُؤسائِهم[1].

وكانَ الخوارجُ يُبايِعُونَ كلَّ مَنْ يُوَلُّونَهُ عليهم، ويُسَمُّونه أميرَ المؤمنين[2]، وكان أمراؤُهم أحياناً يُعَيِّنُونَ ولاةً للأمرِ من بعدِهم[3]، ولكنهم لم يكونوا يَفْعَلُونَ ذلك إلاَّ في آخرِ حياتهم، بل قبلَ قليلٍ من وَفاتِهم، وكانوا يَقْتَدُونَ في ذلك بالتَّقاليدِ السياسيَّةِ العربيةِ، وبالسُّنَنِ الإسلاميَّةِ. وممن فَعَلَ ذلك منهم صالحُ بنُ مُسَرِّحٍ التميميُّ، قالَ البغداديُّ[4] : « أنهزمَ صالحٌ جريحاً، فلما أشرفَ على الموتِ قال لأصحابِهِ : قد استخلفتُ عليكم شبيباً، وأعلم أنَّ فيكم مَنْ هو أفقهُ منه، ولكنه رجلٌ شجاعٌ مَهيبٌ في عَدُوِّكم، فَلْيُعِنْهُ الفقيهُ منكم بِفِقْهِهِ، ثم ماتَ، وبايع أتباعه شبيباً ».

ويحسنُ إعادةُ النَّظَرِ فيما سَبَقَ من أخبارِ دعوةِ الخوارجِ إلى الشُّورى العامةِ بينَ الأمةِ في الخلافةِ، ومن أخبارِ تَشاوُرِهم في اختيارِ رُؤسائهم، لأنها تَشْتَمِلُ على مَسائِلَ مهمةٍ تَتَّصِلُ بشروطِ الإمامة، ونِطَاقِ الشُّورى، ومَنْ يَدْخُلُ فيها عندَهم، وهل صَدَرُوا في ذلك عن نزعةٍ إسلاميةٍ صافيةٍ، أو أنهم تأثروا فيه ببعضِ التَّقاليدِ السياسيَّةِ العَربيَّةِ؟

---

(١) أنساب الأشراف ٤ : ١ : ١٤٠، والكامل ٣ : ٢٥٠، ٣٤٧، والعقد الفريد ٢ : ٢٩٩.

(٢) الكامل ٣ : ٣٥٦، وتاريخ الرسل والملوك ٥ : ١٩١، ٦ : ٢٤٠، ٢٤٣، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٥٥، ٢٦٦، ٢٧١، ٢٧٨، ٢٨١، ٢٨٨، ٧ : ٣٢٢، ٣٥٣، وكتاب الفتوح ٦ : ٢، ٢٩٨، ٣٢١، ٧ : ٥٥، ٥٧، ٦٠؛ ٨٧، ٨٨، والكامل في التاريخ ٤ : ٣٤٢، ٤٣٣، ٥ : ٣٣٥، والبداية والنهاية في التاريخ ٩ : ٢٠.

(٣) أنساب الأشراف ٤ : ١ : ١٣٩، والكامل ٣ : ٢٩٤، وتاريخ الرسل والملوك ٧ : ١٣٣، والكامل في التاريخ ٥ : ٢١١، ٢١٣، ٣٥٥.

(٤) الفرق بين الفرق ص : ٦٥.

يَبْدُو من النَّظَرِ في خَبَرِ تشاورِ أصحابِ المستوردِ بن عُلَّفَةَ التَّيميِّ فيمن يُقلِّدُونَهُ أمرهم أنّ الخوارجَ كانوا في أولِ نشأتِهم يُعْنَوْنَ بشرطِ العُروبةِ الخَالِصَةِ، والمَنْزِلةِ الرَّفِيعةِ، وأنَّهم لم يُهْمِلُوا هذا الشَّرْطَ في تلك المرحلةِ المبكرةِ من تاريخهم، وكانوا يَسْتَلْهِمُونَ في ذلك الأعرافَ الجَاهِلِيَّةِ في السيادةِ القَبليَّةِ، فقد ذَكَرَ مُعاذُ بنُ جُوَيْنِ الطَّائِيُّ أنه فَضَّلَ المستوردَ بنَ عُلَّفَةَ التَّيميِّ، وحَيَّان بنَ ظَبْيَانَ السُّلَميَّ لِكَرمِ مَحْتِدِهما، وعِظَمِ مَجْدِهِما، بل لأنهما « سَيِّدا المسلمين، وَذَوا أنْسَابِهم » مع ما ذكرَ من صَلاحِهما ودِينهما. ومِمَّا يُرَجِّحُ ذلك أنَّ أصْحَابَ نَجْدَةَ بنِ عامِرِ الحَنَفِيِّ، لَمَّا خَالَفُوهُ وخَلَعُوهُ سنةَ اثنتينِ وسَبْعِينَ، وَلَّوا على أنفسِهم مَولًى منهم، ثم تَركُوهُ وَوَلَّوْا أحدَ العربِ، لأنهم كانوا يَرَوْنَ أنَّ الوِلاَيةَ لا تَصْلُحُ إلاَّ للعربِ، قالَ البلاذريُّ[1] : « كانوا حِينَ فَارَقُوا نَجْدَةَ، بايَعُوا ثابتاً التمَّارَ، ثمَّ قالوا : لا يَقُومُ بأمْرِنا إلاَّ رجلٌ من العَرَبِ، وجَعَلُوا الاختيارَ إليه، فاختارَ لهم أبَا فُدَيْكٍ، عبدَ اللهِ بنَ ثَوْرٍ ». وكأنَّهم تَخَلَّوْا بالتَّدْريجِ عن الاهتمامِ بشرطِ النَّسبِ، فإنه لم يَرِدْ في سائِرِ أخبارِ تَشَاوُرِهم في اختيارِ رُؤسائِهم ما يُفِيدُ أنهم ظَلُّوا يَتَمَسَّكُونَ به، ولا يَتنازَلُونَ عنه.

وقد يُوحي الرأيُ الذي حَمَّلَهُ شُبيبُ بنُ يزيدَ الشَّيبانيُّ لِرَسُولِهِ إلى مُطرِّفِ بنِ المغيرةِ بنِ شُعْبَةَ الثَّقفيِّ أنّ الخوارجَ كانوا يَذْهَبُونَ إلى أنّ الخلافةَ شُورَى بينَ العَرَبِ وحدَهم، إذ جاءَ فيه : « إنَّا لا نَرَى قريشاً أحقَّ بهذا الأمرِ من غَيْرِها من العَرَبِ ». ويظهرُ أنَّ شبيباً كانَ

(١) أنساب الأشراف المخطوط ١ : ١١٥٧، وانظر يوليوس فلهاوزن، الخوارج والشيعة ص : ٧٣.

يَعْنِي بالعَربِ العربَ ومَواليَهم. لأنَّ جُلَّ الموالي أناسٌ دَخَلُوا في الإسلامِ، وَوَجَدُوا أن المجتمعَ يتألَّفُ من قبائلَ كان لها أثرٌ كبيرٌ في الحياةِ الاجتماعيَّةِ، وأنه ليس لأحدٍ مكانة خارجَ نطاقها، فانتسبوا إليها أفراداً وجماعاتٍ انتساباً ينطوي على الحِلْفِ، فكان ولاءُ أكثرِهم ولاءَ حِلْفٍ لاَ ولاءَ عِتْقٍ، وكانوا يَحْصُلُونَ بهذا الحِلْفِ على الحِمَايَةِ الكافية، كما كانوا يُعَزِّزُونَ مكانةَ أحلافهم، ويساعدونهم مساعدةً فعالةً[1].

ومما يُؤَيِّدُ ذلك أنّ شبيباً أَكَّدَ أنّ المسلمين هم الذين يَنْتَخِبُونَ الإمامَ، وأنّ أَوْلاَهُمْ بالإمامة هو أتقاهم وأَفْضَلُهم. وقال في رسالةٍ كتبها إلى صالح بنِ مُسَرِّحٍ التَّمِيميِّ يَسْتَطْلِعُ رأيَهُ في الخُرُوجِ[2] : « أنتَ شَيْخُ المسلمينَ، ولن نَعْدِلَ بك أحداً ». فكأنه لا فَرْقَ عندَهُ بينَ كلمةِ العربِ وكلمةِ المسلمينَ، وإنما هما شيءٌ واحدٌ، وهو يَسْتَعْمِلُ بعضَهما مكانَ بعضٍ للدّلالةِ على مَعْنًى واحدٍ.

ومما يُؤَيِّدُ أنه كانَ يقصدُ بالعربِ جميعَ المسلمينَ، وأنه لم يَقْصِرُ الشُّورَى في الخِلاَفةِ على العَربِ، بل جَعَلَ للموالي حظًّا منها أنّ مطرِّفَ ابنَ المغيرةِ فَهِمَ ذلكَ من قَوْلِ الرَّسُولِ الذي وَجَّهَهُ شبيبٌ إليه، وَصَرَّحَ لأصحابهِ بِفَهْمِهِ له، حين اقْتَنَعَ بمذهبِ شبيبٍ في الخِلاَفةِ واتَّبَعَهُ، إذ قال لهم[3] : « إذا جمعَ اللهُ لنا أمْرَنَا، كانَ هذا الأمرُ شُورَى بينَ المسلمينَ، يَرْتَضُونَ لأنفسهم مَنْ أَحَبُّوا »، وقالَ في رسالةٍ بعثَ بها إلى رَجُلَيْنِ من أصدقائِهِ بالرَّيِّ يَدْعُوهما فيها إلى الانضمام إليه[4] :

(١) عبد العزيز الدوري، الجذور التاريخية للشعوبية ص : ١٩.
(٢) تاريخ الرسل والملوك ٦ : ٢١٨، والكامل في التاريخ ٤ : ٣٩٣.
(٣) تاريخ الرسل والملوك ٦ : ٢٩٠، والكامل في التاريخ ٤ : ٤٣٥.
(٤) تاريخ الرسل والملوك ٦ : ٢٩٣.

« إذا أظهرَ اللهُ الحقَّ، ودَمَغَ الباطل، وكانتْ كلمةُ اللهِ هي العُلْيا، جَعَلْنَا هذا الأمرَ شُوْرَى بينَ الأمةِ، يَرْتَضِي المسلمونَ لأنفسهم الرِّضا منهم ».

ومع ذلك فإنه لم يكن للموالي شأنٌ كبيرٌ في قيادةِ الخوارجِ[1]، إذ كان مُعْظَمُ رُؤَسائهم في هذا العَصْرِ من العَرَبِ. وسبب ذلك أنَّ العربَ هم الذين ابْتَدَعُوا مَذْهَبَ الخوارجِ، وهم كانوا رُوَّادَهُ، ومنهم كان أكثر أنصاره، ولم ينضمَّ إليه إلا قليلٌ من الموالي[2].

وسببه أيضاً أنَّ الخوارجَ لم يَسْتَطِيعُوا تَجاوُزَ الظُّرُوفِ الاجتماعيةِ في تلك المرحلةِ التَّاريخية، وهي تَتمثَّلُ في غَلَبةِ الرُّوحِ العَربيَّةِ، ولم يكن في وُسْعِهم أنْ يَتخَطَّوْا وَاقِعَهم، ولا أنْ يَنْفَكُّوا من سُلْطَانه، فقد كان كل ما حولهم يَجِيشُ بالعُروبةِ والقَوْمِيَّةِ، وعلى الرَّغم من أنهم كانوا يَصْدُرُونَ عن أفكارٍ إسلاميةٍ قرآنيةٍ، وكان فيهم نزعةٌ إنسانيَّةٌ قويةٌ، فإنّ بعضَهم لم يَبْرَأْ من عِصَبيَّةٍ قبليةٍ[3]!

وقالَ بالشُّورى العامةِ بين الأمةِ في الخلافةِ بعضُ فِرَقِ الزَّيْدِيَّةِ من الشِّيعةِ العُلويَّةِ، ومنها فرقةُ السُّلمانِيَّةِ، وهي تُنْسَبُ إلى سليمانَ بن جَريرٍ،

---

(١) كانَ عَبْدُ رَبِّهِ الصَّغيرُ مَوْلَى بني قَيسِ بنِ ثَعْلَبَة، وعبدُ ربهِ الكبيرُ مَوْلَى بني يَشْكُر من قادة الأزارقةِ من أَصْحابِ قَطَرِيِّ بنِ الفُجَاءَةِ، وهما اللَّذانِ تَزَعَّما صُفُوفَ المُعَارِضينَ له منهم بِجِيرَفْتَ من كِرْمَانَ، لمَّا أنكرُوا سِيرَتَهُ فيهم، وسياسَتَهُ لهم، واتَّهَمُوهُ بالضَّعْفِ والخَوْفِ، وعَجَّزُوهُ عن القِيامِ بأَمْرِهم. وكان أكثَرُ مَنِ انضمَّ إليهما من المَواليّ، وأقلُّهم من العَرَبِ. (انظر أنساب الأشراف المخطوط ٢ : ٧٢، والكامل ٣ : ٢٨٣، وتاريخ اليعقوبي ٢ : ٢٧٥، وتاريخ الرسل والملوك ٦ : ٣٠٠، وكتاب الأوائل ص : ٢٩٤، والكامل في التاريخ ٤ : ٤٤٠).

(٢) فجر الإسلام ص : ٢٦١.

(٣) انظر شواهد على ذلك في تاريخ الرسل والملوك ٦ : ٢٢٤، ٢٦٦، ٢٨١، ٣٠٢، ٣٠٣، والكامل في التاريخ ٤ : ٣٩٧، ٤٢٧، ٤٣٢، ٤٣٨.

وهو من مُخَضْرَمي الدَّولتين الأمويَّةِ والعَبَّاسِيَّةِ، قال الأشعريُّ[1] : « الفرقةُ الثانيةُ من الجَارُودِيَّةِ السُّلَيمانيَةُ، أصحابُ سليمانَ بنِ جريرٍ الزَّيديِّ، يَزْعَمُونَ أنَّ الإمامةَ شُورَى، وأنها تَصْلُحُ بِعَقْدِ رجلينِ من خيارِ المسلمينَ، وأنها قد تَصْلُحُ في المَفْضُولِ، وإن كانَ الفَاضِلُ أفضلَ في كلِّ حالٍ، ويُثْبِتُونَ إمامة الشَّيْخَيْنِ أبي بكرٍ وعمرَ ».

ومِمَّنْ قالَ بذلك من فِرَقِ الزَّيْدِيَّةِ الصَّالِحيَّةُ، أصحابُ الحَسَنِ بنِ صالحِ بنِ حَيٍّ، والبَتْرِيَّةُ، أصحابُ كثيرِ النَّوَى الأبترِ، وهما من مُخَضْرَمي الدَّولتينِ الأُمويَّةِ والعَبَّاسِيَّةِ[2].

وكان مرجئةُ القَدرِيَّةِ يَرَوْنَ أَنَّ الخلافةَ شُورَى بينَ الأمةِ، قال الشهرستانيُّ في حديثِهِ عن غيلانَ الدِّمشقيِّ[3]، وكان رأسَ مرجئةِ القَدرِيَّةِ في الشَّامِ[4] : « كان غيلانُ يقولُ بالقَدَرِ خيرِهِ وشرِّهِ من العَبْدِ، وفي الإمامةِ إنها تَصْلُحُ في غيرِ قريشٍ، وكلُّ مَنْ كانَ قائماً بالكتابِ والسُّنَّةِ، كانَ مستحقًّا لها، وإنها لا تَثْبُتُ إلاَّ بإجماعِ الأُمَّةِ ».

وكان مرجئةُ الجَبْرِيَّةِ يَرَوْنَ ذلك أيضاً، ومنهم الحارثُ بنُ سريحٍ التَّميميُّ، قالَ المدائنيُّ في خَبَرِ خروجِ الحارثِ على عاصمِ بنِ عبدِ اللهِ

---

(١) مقالات الإسلاميين ١ : ١٣٥، وانظر الفرق بين الفرق ص : ٢٤، والتبصير في الدين ص : ٣٣، والملل والنحل ١ : ١٥٩، والحور العين ص : ١٥٥، واعتقادات فرق المسلمين ص : ٥٢.

(٢) فرق الشيعة ص : ٩، والفرق بين الفرق ص : ٢٤، والتبصير في الدين ص : ٣٣، والملل والنحل ١ : ١٦١، والحور العين ص : ١٥٥.

(٣) انظر ترجمة غيلان الدمشقي وآراءه السياسيّة في الفرق الإسلامية في بلاد الشام في العصر الأموي ص : ٣٤، ٣٦، ٤١.

(٤) الملل والنحل ١ : ١٤٣.

الهلاليِّ بخراسانَ سنةَ ستَ عشرةَ ومائةٍ[1] : « لمَّا أقبلَ الحارثُ إلى بلخَ، وكان عليها التُّجيبيُّ بنُ ضُبَيْعَةَ المُريُّ، ونصرُ بنُ سَيَّارٍ اللَّيْثيُّ، وَلاَّهُما الجنيدُ بنُ عبدِ الرحمنِ المريُّ، فانتهى إلى قنطرةِ عطاءٍ على نهرِ بلخَ على فرسخينِ من المدينةِ، ...، فدعاهم الحارثُ إلى الكتابِ والسُّنةِ، والبيعةِ للرِّضا ».

وكان جهمُ بنُ صفوانَ كاتبَ الحارثِ ووزيره[2]، وكان يذكُر أنَّ الخلافةَ شُورَى بينَ الأمةِ، قال النوبختيُّ[3] : « قال الفضل الرقاشيُّ، وأبو شَمِر، وغيلانُ بن مروان، وجهمُ بنُ صفوانَ، ومن قال بقولهم من المُرْجئةِ : إنَّ الإمامةَ يستحقُّها كلُّ مَنْ قامَ بها، إذا كان عالماً بالكِتاب والسُّنةِ، وإنه لا تثبتُ الإمامةُ إلاَّ بإجماعِ الأمةِ كلِّها ».

وممن قالَ منهم بذلك ضرارُ بنُ عمرٍو، وهو من مخضرمي الدَّولتينِ الأُمويَّةِ والعبَّاسِيَّةِ، وكانَ رأسَ فرقةِ الضَّراريَّةِ، وهو ليس من الجَبْريَّةِ الخالصةِ، بل من مُرْجِئَةِ الجَبْرِيَّةِ، لأن مقالته مزاجٌ من آراءِ المرجئةِ والجَبْرِيَّةِ[4]، شأنه في ذلك شأن جَهْمِ بن صفوان[5]. وَرَوَى البغداديُّ[6] : « أنه كان يزعم أنّ الإمامة تصلحُ في جميعِ أصنافِ العَرَبِ، وفي الموالي والعَجَمِ ». وكان يقدّم العَجَمِيَّ على القرشيِّ فيها،

(١) تاريخ الرسل والملوك ٧ : ٩٥، والكامل في التاريخ ٥ : ١٨٣.
(٢) انظر ترجمة جهم بن صفوان وآراءه السياسية في الفرق الإسلامية في بلاد الشام في العصر الأموي ص : ٨٥، ٩٥، ٩٩.
(٣) فرق الشيعة ص : ٩.
(٤) انظر الملل والنحل ١ : ٩١.
(٥) انظر الفرق الإسلامية في بلاد الشام في العصر الأموي ص : ٨٥.
(٦) الفرق بين الفرق ص : ٢١١.

قال الأشعريُّ[1] : « اختلفُوا إذا اجتمعَ قرشيٌّ وأعجميٌّ، وتساويَا في الفَضْلِ، أيُّهما أولَى على مقالتين : فقال ضرارُ بنُ عمرٍو : يُولَّى الأعجميُّ، لأنه أقلُّ عشيرةً، وقال سائرُ الناسِ : يولَّى القرشيُّ، فهو أولى بها »، وقال النُّوبختيُّ[2] : « قالَ ضِرارُ بنُ عمرٍو : إذا اجتمعَ قرشيٌّ ونَبَطيٌّ، وَلَّيْنا النَّبطِيَّ، وتَرَكْنَا القُرشي، لأنه أَقَلُّ عشيرةً وأقلُّ عدداً، فإذا عَصَى اللهَ، وأردنا خَلْعَهُ، كانَت شَوْكَتُهُ أهونَ، وإنما قلتُ ذلك نَظَراً للإسلام ».

ودعا بعض بني أميةَ إلى أن تكون الخلافةُ شُورَى بين الأمةِ، وممن دَعا منهم إلى ذلك معاويةُ بنُ يزيدَ بنِ معاويةَ بنِ أبي سفيانَ، فإنه لمَّا مات أبوه سنةَ أربعٍ وستينَ، تَخلَّى عن الخلافةِ، وتَركَ للأمةِ أن تَنْتَخِبَ خليفَتَها بنفسها[3]، قال عوانةُ بنُ الحَكَمِ الكلبيُّ[4] : « كانَ معاويةُ بنُ يزيدَ بنِ معاويةَ، فيما بلغني، أمرَ بعدَ ولاَيتهِ، فَنُودِيَ بالشام : الصَّلاة جامعة، فَحمِدَ اللهَ، وأثنى عليه، ثم قال : أما بعدُ، فإني نَظَرْتُ في أمركم فَضَعُفْتُ عنه، فابتغيتُ لكم رجلاً مثلَ عمرَ بنِ الخَطَّابِ، رحمةُ اللهِ عليه، حينَ فَزِعَ إليه أبو بكر، فلم أَجِدْهُ، فابتغيتُ لكم سنةً في الشُّورى مثلَ سنةِ عمرَ، فلم أَجِدْها، فأنتم أَوْلَى بأمركم، فاختاروا له من أَحْبَبْتُمْ ثم دَخَلَ مَنْزِلَهُ، ولم يخرجْ إلى الناس، وتَغيَّبَ حتى مات ».

---

(١) مقالات الإسلاميين ٢ : ١٣٦.

(٢) فرق الشيعة ص : ١٠، وانظر الملل والنحل ١ : ٩١، والحور العين ص : ١٥٣، واعتقادات فرق المسلمين ص : ٦٩.

(٣) انظر تفصيل ذلك في الأمويون والخلافة ص : ٩٥.

(٤) تاريخ الرسل والملوك ٥ : ٥٣٠، وانظر تاريخ اليعقوبي ٢ : ٢٥٤، ومروج الذهب ٣ : ٨٢، والكامل في التاريخ ٤ : ١٣٠، والبداية والنهاية في التاريخ ٨ : ٢٣٨.

وأسفرَ تَنحِّيهِ عن المُلْكِ، ودَعْوَتُهُ إلى الشّورىَ في الخلافةِ عن انتخابِ مروانَ بنِ الحَكَمِ وبيعتِهِ عن شُورَى ضَيِّقةٍ، فإنَّ أهلَ الشامِ لم يُرَشِّحُوا للخلافة رجالاً من بني أُمَيَّةَ وحدَهم، مثلَ خالدِ بنِ يزيدَ بنِ معاويةَ، ومروانَ بن الحَكَم، بل رَشَّحُوا لها معهم رِجالاً من أهلِ المدينةِ، مثلَ عبدِ اللهِ بنِ عُمَر، وعبدِ اللهِ بنِ الزُّبيرِ، وَوازَنُوا بينَ المُرشَّحِينَ، واحتكمُوا في المُوازَنةِ بينهم إلى أساسين : الأول الكفاءَةُ والجَدارَةُ، والثَّاني مَصْلَحَةُ بني أُمَيَّةَ وأهلِ الشَّامِ، واختارُوا مروانَ بنَ الحَكَمِ وبَايَعُوهُ، لأنه كان أَفْضَلَهُمْ عندَهم وأَنْفَعَهُمْ لهم، ولكنه لم يَشْتَرِكْ في الشُّورى جميعُ الناسِ من أهلِ الأمصارِ الأخرى، ولا جميعُ أهلِ الشَّامِ من القبائلِ المختلفةِ، بل اشتركَ فيها أمراءُ بني أميةَ، ورؤساءُ القبائلِ اليمنيّـة [1].

وبَشَّرَ بذلك منهم أيضاً يزيدُ بنُ الوليدِ بنِ عبدِ الملكِ، وتَأَثَّرَ فيه قول مُرْجِئَةِ القَدريَّة في الخلافةِ، لأنَّه كان يَرَى رأيَهم، وكان أكثرُ أعوانِهِ منهم، وكانت دَوْلَتُهُ دَوْلَتَهُم[2]، وصرَّحَ به في آخر خطبته لأهلِ دمشقَ، سنةَ ستٍ وعشرينَ ومائةٍ، إذ قال[3] : « إن وفيتُ لكم بما قُلْتُ، فعليكم السمعُ والطاعةُ وحسنُ المُؤازرةِ، وإنْ أنا لم أَفِ، فلكم أنْ تَخْلَعُوني إلاَّ أنْ تَسْتَتِيبُوني، فإنْ تُبْتُ قلبتُمْ مني، فإنْ علمتُمْ

---

(١) انظر تفصيل ذلك في الأمويون والخلافة ص : ١١٤.

(٢) انظر الأمويون والخلافة ص : ٢١٤.

(٣) تاريخ الرسل والملوك ٧ : ٢٦٩، وانظر تاريخ خليفة بن خياط ٢ : ٥٥١، والبيان والتبيين ٢ : ١١٦، وعيون الأخبار ٢ : ٢٤٩، والعقد الفريد ٤ : ٩٦، والأزدي، وتاريخ الموصل ص : ٥٨، والعيون والحدائق ٣ : ١٥٠، والكامل في التاريخ ٥ : ٢٩٢، والبداية والنهاية في التاريخ ١٠ : ١٤، وتاريخ الخلفاء ص : ٢٥٣.

أحداً ممّن يُعْرَفُ بالصَّلاةِ، يُعْطِيكم من نفسِهِ مثلَ ما أعطيتكم، فأردْتُمْ أنْ تُبايِعُوهُ، فأنَا أولُ مَنْ يُبايِعُهُ، ويَدْخُلُ في طَاعتَهِ. أيها الناس، إنهُ لا طاعةَ لمخلوقٍ في مَعْصِيَةِ الخالقِ، ولا وفاءَ له بِنَقْضِ عهدٍ؛ إنما الطَّاعةُ طاعةُ اللهِ، فأطيعوه بطاعةِ اللهِ ما أَطَاعَ، فإذا عَصَى اللهَ، ودَعا إلى المعصيةِ، فهو أهلٌ أنْ يُعْصَى ويُقْتَلَ ».

وكَرَّرَ ذلك في رسالتهِ التي كَتَبَها إلى أهلِ العِرَاقِ، يوم استعملَ عليهم منصورَ بنَ جُمْهورٍ الكَلْبيَّ سنةَ ستٍ وعشرينَ ومائةٍ، فإنه ذكر فيها أنه وَجَّه جنداً إلى الوليدِ بنِ يزيدَ بن عبدِ الملكِ، عليهم عبدُ العزيزِ ابنُ الحَجَّاجِ بنِ عبدِ الملك، وأمرهم أنْ يَعْرِضُوا عليه أن تكونَ الخلافةُ شُورَى بين الأمةِ، فرفضَ فحاربوه وقَتَلُوهُ، إذ يقول[1] : « بعثتُ عليهم عبدَ العزيز بنَ الحَجَّاجِ بنِ عبدِ الملكِ، حتى لَقِيَ عَدُوَّ اللهِ إلى جانب قرية يقال لها : البَخْراءُ، فَدَعَوْهُ إلى أن يكونَ الأمرُ شُورى، ينظرُ المسلمونَ لأنفسهم مَنْ يُقَلِّدُونَهُ ممن اتَّفَقُوا عليه، فلم يُجِبْ عَدُوُّ اللهِ إلى ذلك، ...، فَقَتَلَهُ اللهُ على سُوءِ عَمَلِهِ وعُصْبَتِهِ ».

ورَدَّدَهُ لأهلِ حمصَ حينَ ثاروا عليه بعد مَقْتَلِ الوليدِ بنِ يزيدَ، فإنه كَتَبَ إليهم[2] : « إنه ليس يَدْعُو إلى نفسه، بل يَدْعُوهم إلى الشُّورى »، فلم يَقْبلُوا منه، وَوَثَبُوا على رُسُلِهِ فَطَرَدُوهم.

ولكنه أخفقَ في جَعْلِ الخلافةِ شُورَى بينَ الأمةِ، كما أخفقَ في

---

(١) تاريخ الرسل والملوك ٧ : ٢٧٦.

(٢) تاريخ الرسل والملوك ٧ : ٢٦٣.

إخراجِها من بني أميةَ، لأنَّ أهلَ بيته وأنصارَهم من القبائلِ اليمنيّة الشّاميَّة لم يُمكّنوه من ذلك.

فَكُلُّ هذه الجماعاتِ كانت تُؤْمنُ بمذهبِ الشُّورى العامةِ بين الأمةِ في الخِلاَفةِ، وكانت تَصْدُرُ فيه عن فَهْمِها لتجربةِ الأمةِ السِّياسيَّةِ في صَدْرِ الإسلامِ، فقد كانت تَرَى أنّ الرسولَ تركَ الأمرَ للمسلمين، ولم يوصِ لأحدٍ منهم تطبيقاً لمعاني المساواةِ والعَدالةِ في الإسلامِ، وأن التمايز بين النَّاسِ إنما هو في الدِّينِ والصَّلاح والتَّقْوَى والفَضْلِ، لا في الأصلِ والشَّرفِ والسُّلْطَانِ.

وكانت تأخذُ بِمَبْدَإِ الشُّورى الذي اتَّبعه المسلمونَ يومَ السَّقيفة، وبِمَبْدَإِ رِجَالِ الشُّورى الستةِ الذي شَرَعَهُ عمرُ بنُ الخَطَّابِ، وكانت تَسْتَوْحي رُوحَهُ وتَقِيسُ عليه، وتحتجُّ به، ولكنها كانت تُعْرِضُ عما اسْتَقَرَّ عليه المهاجرونَ والأنصارُ، وما أكده عمرُ من أنّ الخلافةَ في قريشٍ، وأنّها لا تصلحُ في غيرِهم من العربِ والمسلمين!

ويلاحظ أنّ جميعَ الأفكارِ التي نَزَعَ عنها أصحابُ الاتجاهاتِ الثّلاثة في الخلافةِ كانت تتأثّرُ بالتقاليدِ السياسيَّةِ العربيَّةِ والسُّنَنِ الإسلاميةِ، فالدعوة إلى حَصْرِ الخلافةِ في أسرةٍ من قريشٍ، والدَّعوةُ إلى الشُّورى بين قريشٍ في الخلافةِ كان لها نظائرُ في التقاليد السياسية العربيةِ، فقد كانت الأعرافُ الجاهليةُ تُجيزُ حَصْرَ الرئاسةِ في عَشِيرةٍ من القبيلةِ، وكانت تَمْنَعُ الوراثةَ فيها، فلم تكن تَنْتَقِلُ من الأبِ إلى الابنِ الأكبرِ مباشرةً[1]، ولكن الأعْرَافَ الجاهلية كانت في الأغلب تَجْعَلُ الرئاسةَ

(١) تاريخ الدولة العربية ص : ١٣٤، وعبد العزيز الدوري، النظم الإسلامية ص : ٣٨،=

شُورَى بين أبناءِ القبيلةِ، ينتخبون لها أجدَرَهم بها، وأقدَرَهم عليها.

أما الدَّعْوةُ إلى الشُّورى العامةِ بين الأمةِ في الخلافةِ فهي فكرةٌ إسلاميّةٌ خالصةٌ.

ويلاحظ كذلك أنَّ الصفاتِ التي اشترطها أصحابُ الاتّجاهاتِ الثلاثةِ فيمن يَتولَّى الخلافةَ، كانت تستلهمُ التقاليدَ السِّياسيةَ العربيَّةَ، والسُّنَنَ الإسلاميةَ، فالنَّسَبُ والسِّنُّ والتجربةُ والحُنْكَةُ والشَّجاعةُ والقُدْرَةُ هي من الصفاتِ التي كانت تَرْفَعُ مَنْ تَجْتَمِعُ فيه من أبناء القبيلةِ إلى منزلةِ الرِّئاسةِ في الجاهليةِ.

وأما الدِّينُ والعِلْمُ بالكتابِ والسُّنةِ والفقهُ والصَّلاَحُ والتَّقْوَى والفَضْلُ فهي صفاتٌ إسلاميةٌ جديدةٌ.

= وعبد العزيز الدوري، مقدمة في تاريخ صدر الإسلام ص : ٦٦، والحياة السياسية في الدولة العربية الإسلامية ص : ٩٧.

« خاتمة »

اقْتَدَى بنو أميَّةَ وعُمَّالُهم بالتَّجْرِبةِ العَربيَّةِ الإسلاميَّةِ في الشُّورَى، فَكانَ في كُلِّ مصرٍ من أمصارِ الدَّوْلةِ مَجْلِسٌ للشُّورَى له رِجَالُهُ من رؤساءِ القَبائِلِ، وأمراءِ الجُنْدِ، ومن العُلَماءِ والفُقَهاءِ. وأخذ عَدَدُ العلماءِ والفُقَهاءِ يَزْدَادُ في مَجالِسِ الشُّورَى بالتَّدرِيجِ، حَتَّى أَصْبَحَ لهم في أَكْثَرِها نُفُوذٌ كبيرٌ، ورأيٌ مَسْمُوعٌ.

ومع أنَّ مَجَالِسَ الشُّورى لم تَخْلُ من فِئَةٍ من تلكَ الفِئاتِ الثَّلاثِ من رجالِ الشُّورَى، فإنَّ ظُرُوفَ بعضِ الأمصارِ اقْتَضَتْ أنْ تَقِلَّ فِئَةٌ منهم، وتَكْثُرَ أخرى، وتكونَ لها الكَلِمَةُ العُلْيَا، ففي المدينةِ كان مُعْظَمُ رِجَالِ الشُّورَى من العُلماءِ والفُقَهاءِ، وفي خُرَاسانَ كانَ جُلُّ رجالِ الشُّورَى من أَهْلِ المَعْرِفَةِ بِالحَرْبِ.

وكانَ بَنُو أُمَيَّةَ وعُمَّالُهُم يُرَاوِحُونَ بينَ اسْتِشَارَةِ الجَماعةِ الكَبيرةِ من النَّاسِ، وبينَ استشارةِ الجَماعةِ الصَّغيرةِ من الوُجُوهِ والأَشْرَافِ، وبينَ استشارةِ خاصَّةِ الخَاصَّةِ من الثِّقَاتِ.

وكانَ بنو أُميَّةَ وعُمَّالُهم يُعَوِّلُونَ على الشُّورى في أكثرِ أمورِ الدَّوْلةِ

وقَضَاياها المُعْضِلَةِ. وقد استشارَ معاويةُ جميعَ أهلِ الأمصارِ في وِلاَيَةِ العَهْدِ، وبَيْعَةِ ابنهِ، ولكنَّ مَنْ خَلَفَهُ من بني أميةَ لم يَكُونُوا يَسْتَشِيرُونَ في ذلك إلاَّ بعضَ الخاصَّةِ من خُلَصائِهِم.

وأمَّا في سائرِ شُؤُونِ الدَّولةِ كالوَظائفِ المُخْتَلِفَةِ، والأحْدَاثِ السِّياسيَّةِ، والحُرُوبِ الخَارِجيَّةِ، فإنَّ بني أميةَ وعُمَّالَهم اتَّبعُوا الشُّورى اتِّباعاً دقيقاً، وكانوا يَرْجِعُونَ فيها إلى أهلِ العِلْمِ والاخْتِصَاصِ من رِجَالِ الشُّورَى، وكانُوا يَأْخُذُونَ بآرائهم، وقلَّ أنْ خَالَفُوها، واجْتَهَدُوا غَيْرَها.

وكان زُعَماءُ الجَماعاتِ المُعارِضَةِ يَسْتَشِيرُونَ فيما يَطْرأُ عليهم من مُشْكِلاَتٍ سياسيةٍ وعَسْكَرِيَّةٍ، ولم تَكُنْ طَرِيقَتُهُمْ في الشُّورى تَخْتَلِفُ عن طريقةِ بني أميةَ وعُمَّالِهم، ولكنَّ أخبارَهُم تَدُلُّ على أنَّهم كانوا يَقْطَعُونَ كثيراً من الأمورِ بآرائِهم، ولا يَعْتَدُّونَ بآراءِ مَنْ يَسْتَشِيرُونَ من أتْباعِهِم إلاَّ قليلاً!

وتَبَايَنَتْ مَواقِفُ الجَماعاتِ المُعَارِضَةِ من الشُّورى في الخِلاَفةِ، فمنها مَنْ حَصَرَ الشُّورى في أُسْرةٍ من قُرَيْشٍ، كبعضِ فِرَقِ الشِّيعَةِ العَلويَّةِ من الكَيْسَانِيَّةِ والزَيْدِيَّةِ، وبني العَبَّاسِ في المَرْحَلَةِ السِّريةِ من ثَوْرَتِهم، وقَبْلَ ابتداءِ دَوْلَتِهم. وكانَ أكثرُ بني أميةَ يَعْتَقِدُونَ أنَّ الخِلاَّفَةَ حَقٌّ لهم دونَ غيرِهم من أُسَرِ قُرَيْشٍ.

ومنها مَنْ قَالَ بالشُّورَى بينَ قريشٍ، كالزُّبَيْرِيَّةِ، والمُرْجِئَةِ الخَالِصَةِ، والجَبْرِيَّةِ الخَالِصَةِ، وفُقَهاءِ الأُمَّةِ. وجَارَاهُمْ في ذلك بعضُ بني أميةَ، فإنَّ عبدَ الملكِ بنَ مروانَ دَعَا إلى الشُّورى بَيْنَ قريشٍ في أوَّلِ عَهْدِهِ، لِضَعْفِ أمْرِهِ.

ومنها مَنْ قَالَ بالشُّورى العَامَةِ بينَ الأُمَّةِ، كالخَوارِجِ، ومُرْجِئةِ القَدَرِيَّةِ، ومُرْجِئةِ الجَبْرِيَّةِ، وبَعْضِ فِرَقِ الشِّيعَةِ العَلوِيَّةِ من الزَّيْدِيَّةِ. وشَرَكَهُمْ في ذلك بعض بني أميةَ، كمعاويةَ الثَّاني، ويَزِيدَ الثَّالِث.

تلك هي الصُّورةُ التَّارِيخِيَّةُ للشُّورَى عندَ الجماعةِ الحَاكِمَةِ، وعندَ الجَماعاتِ المُعَارِضَةِ في هذا العَصْرِ. وهي تُوَضِّحُ أنَّ بني أميةَ، وإن انْفَردُوا بالحُكْمِ، فإنَّهم وعُمَّالَهم اعْتَمدُوا على الشُّورى اعتماداً كبيراً في تَدْبيرِهم للأُمورِ، وتَقْدِيرِهم للأَحْدَاثِ، ونَظَرِهم في المُعْضِلاَتِ، وتَصَدِّيهم للأَزَمَاتِ.



« المصادر والمراجع »

(أ) المطبوعة :

١ ــ إبراهيم العدوي :

(١) الأساطيل العربية في البحر الأبيض المتوسط

طبع مكتبة نهضة مصر بالقاهرة، ١٩٥٧ م.

(٢) الأمويّون والبيزنطيّون

طبع الدار القومية للطباعة والنشر بالقاهرة.

٢ ــ ابن الأثير : أبو الحسن، علي بن محمد (ت ٦٣٠ هـ)

(١) أسد الغابة في معرفة الصحابة

نشر المكتبة الإسلامية ببيروت.

(٢) الكامل في التاريخ

طبع دار صادر ببيروت، ١٩٧٩

٣ ــ أحمد أمين :

فجر الإسلام

طبع مكتبة النهضة المصريّة بالقاهرة، ١٩٦٥ م.

٤ ــ **الأزدي : يزيد بن محمد بن إياس (ت ٣٣٤ هـ)**

تاريخ الموصل

تحقيق الدكتور علي حبيبة

طبع المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة ١٩٦٧ م.

٥ ــ **الأزرقي : محمد بن عبد الله بن أحمد (ت ٢٥٠ هـ)**

أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار

طبع المطبعة الماجدية بمكة، ١٣٤٢ هـ.

٦ ــ **الأسفراييني : أبو المظفر، شاهفور بن طاهر بن محمد (ت ٤٧١هـ)**

التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين

اعتنى بنشره محمد زاهد بن الحسن الكوثري

نشر مكتبة الخانجي بمصر ومكتبة المثنى ببغداد، ١٩٥٥ م.

٧ ــ **الأشعري : علي بن إسماعيل (ت ٣٢٠ هـ)**

مقالات الإسلاميّين واختلاف المصلّين

تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد

طبع مكتبة النهضة المصريّة بالقاهرة، ١٩٥٠ م.

٨ ــ **ابن أعثم : أحمد بن أعثم الكوفي (ت ٣١٤ هـ)**

كتاب الفتوح

طبع حيدر آباد الدكن بالهند، ١٩٦٨ م.

٩ ــ **البخاري : أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم (ت ٢٥٦ هـ)**

(١) التاريخ الكبير

طبع حيدر آباد الدكن بالهند، ١٣٦١ هـ

(٢) صحيح البخاري

طبع المطبعة الأميرية ببولاق، ١٣١٥ هـ.

١٠ ـــ البغدادي : أبو بكر، أحمد بن علي بن ثابت (ت ٤٦٣ هـ)

تاريخ بغداد

طبع مكتبة الخانجي بمصر، ١٩٣١ م.

١١ ـــ البغدادي : أبو منصور، عبد القاهر بن طاهر(ت ٤٢٩ هـ)

الفرق بين الفرق

تحقيق طه عبد الرؤوف سعد

طبع مؤسسة الحلبي وشركاه بالقاهرة.

١٢ ـــ البلاذري : أحمد يحيى بن جابر (ت ٢٧٩ هـ)

(١) أنساب الأشراف ـــ القسم الثالث : أخبار العباس بن عبد المطلب وولده

تحقيق الدكتور عبد العزيز الدوري

طبع بيروت، ١٩٧٨ م.

(٢) أنساب الأشراف ـــ الجزء الرابع : القسم الأول

أعده شلوسنجر ودققه وعلّق عليه كستر

طبع القدس، ١٩٧١ م.

(٣) أنساب الأشراف ـــ الجزء الرابع : القسم الأول

اعتنى بنشره شلوسنجر

طبع القدس، ١٩٣٨ م.

(٤) أنساب الأشراف ـــ الجزء الخامس

اعتنى بنشره غويتين

طبع القدس، ١٩٣٦ م.

(٥) أنساب الأشراف

طبعة الموسوعات بالقاهرة، ١٩٠١ م

(٦) فتوح البلدان

تحقيق دي خويه

طبع ليدن، ١٩٦٨ م.

١٣ ــ الترمذي : أبو عيسى، محمد بن عيسى بن سورة (ت ٢٩٧ هـ)

سنن الترمذي

تحقيق إبراهيم عطوة عوض

طبع مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ١٩٣٧ م.

١٤ ــ ابن تغري بردي : أبو المحاسن، يوسف (ت ٨٧٤ هـ)

النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة

طبع دار الكتب المصرية بالقاهرة.

١٥ ــ الجاحظ : أبو عثمان، عمرو بن بحر بن محبوب (ت ٢٥٥ هـ)

(١) البيان والتبيين

حققه وشرحه حسن السندوبي

طبع المطبعة الرحمانية بمصر، ١٩٣٢ م.

(٢) الحيوان

تحقيق عبد السلام هارون

طبع مكتبة الخانجي بمصر، ١٩٦٥ م.

(٣) رسائل الجاحظ

جمعها ونشرها حسن السندوبي

طبع المطبعة الرحمانية بمصر، ١٩٣٣ م.

١٦ ــ الجرجاني : أبو العباس، أحمد بن محمد (ت ٤٨٢ هـ)

المنتخب من كنايات الأدباء وإشارات البلغاء

طبع دار البيان ودار صعب ببيروت

١٧ ــ ابن الجزري : أبو الخير، محمد بن محمد (ت ٨٣٣ هـ)

غاية النهاية في طبقات القراء

اعتنى بنشرة براجستراسر

طبع مكتبة الخانجي بمصر، ١٩٣٢ م.

ابن الجوزي

١٨ ــ الجهشياري : أبو عبد الله، محمد بن عبدوس (ت ٣٣١ هـ)

الوزراء والكتّاب

تحقيق مصطفى السقا وزميليه

طبع مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٩٣٨.

١٩ ــ جواد علي :

المفصّل في تاريخ العرب قبل الإسلام

طبع دار العلم للملايين ببيروت، ١٩٧٦.

٢٠ ــ ابن الجوزي : أبو الفرج، عبد الرحمن بن علي (ت ٥٩٧ هـ)

سيرة عمر بن عبد العزيز

طبع مطبعة الإمام بمصر.

٢١ ـ ابن أبي حاتم الرازي : محمد بن عبد الرحمن (ت ٣٢٧ هـ)

الجرح والتعديل

طبع حيدر آباد الدكن بالهند، ١٩٥٢ م.

٢٢ ـ أبو حاتم السجستاني (ت ٢٢٥ هـ) :

المعمرون والوصايا

تحقيق عبد المنعم عامر

طبع عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر، ١٩٦١ م.

٢٣ ـ ابن حجر العسقلاني : أبو الفضل، أحمد بن علي (ت ٨٥٢ هـ)

(١) الإصابة في تمييز الصحابة

طبع مطبعة السعادة بمصر، ١٣٢٨ هـ.

(٢) تهذيب التهذيب

طبع دار صادر ببيروت، ١٩٦٨.

٢٤ ـ ابن أبي الحديد : أبو حامد بن هبة الله بن محمد (ت ٦٥٥ هـ)

شرح نهج البلاغة

تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم

طبع عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر، ١٩٦٥ م.

٢٥ ـ ابن حزم : أبو محمد، علي بن سعيد (ت ٥٤٦ هـ)

جمهرة أنساب العرب

تحقيق عبد السلام هارون

طبع دار المعارف بمصر، ١٩٦٢ م.

٢٦ ـــ حسين عطوان :

(١) الأمويون والخلافة

طبع دار الجيل ببيروت، ١٩٨٦ م.

(٢) الجغرافية التاريخية لبلاد الشام في العصر الأموي

طبع دار الجيل ببيروت، ١٩٨٧ م.

(٣) الدعوة العباسية : مبادئ وأساليب

طبع دار الجيل ببيروت، ١٩٨٤ م.

(٤) الرواية الأدبية في بلاد الشام في العصر الأموي

طبع دار الجيل ببيروت، ١٩٨٨ م.

(٥) الشعر العربي بخراسان في العصر الأموي

طبع دار الجيل بيروت، ١٩٧٤ م.

(٦) الفرق الإسلامية في بلاد الشام في العصر الأموي

طبع دار الجيل ببيروت، ١٩٨٦ م.

(٧) القراءات القرآنية في بلاد الشام في العصر الأموي

طبع دار الجيل ببيروت، ١٩٨٢.

(٨) الوليد بن يزيد : عرض ونقد

طبع دار الجيل ببيروت، ١٩٨١.

٢٧ ـــ الحموي : أبو عبد الله، ياقوت بن عبد الله (ت ٦٢٦ هـ)

معجم الأدباء

اعتنى بنشره د. س. مرجوليوث

طبع مصر ١٩٢٣ م.

٢٨ ــ الحميري : أبو سعيد، نشوان بن سعيد (ت ٥٧٣ هـ)
الحور العين
تحقيق كمال مصطفى
طبع طهران، ١٩٧٢ م.
٢٩ ــ ابن حنبل : أحمد بن محمد (ت ٢٤١ هـ)
مسند الإمام أحمد بن حنبل
طبع المكتب الإسلامي للطباعة والنشر ببيروت.
٣٠ ــ أبو حنيفة الدينوري : أحمد بن داود (ت ٢٨٢ هـ)
الأخبار الطوال
تحقيق عبد المنعم عامر
طبع عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر، ١٩٦٠ م.
٣١ ــ ابن خلكان : أحمد بن محمد بن أبي بكر (ت ٦٨١ هـ)
وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان
تحقيق الدكتور إحسان عباس
طبع دار صادر ببيروت.
٣٢ ــ ابن خياط : خليفة بن خياط العصفري (ت ٢٤٠ هـ) :
تاريخ خليفة بن خياط
تحقيق سهيل زكار
طبع وزارة الثقافة بدمشق، ١٩٦٨ م.
٣٣ ــ الدارمي : عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل (ت ٢٥٥ هـ)
سنن الدارمي
طبع بعناية محمد أحمد دهمان

نشر دار إحياء السنة المحمدية بدمشق

٣٤ ــ أبو داود : سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي (ت ٢٧٥ هـ)

سنن أبي داود

أعده وعلّق عليه عزت عبيد الدعاس وعادل السيّد

طبع دار الحديث بحمص.

٣٥ ــ الذهبي : أبو عبد الله، محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨ هـ)

(١) تاريخ الإسلام

طبع مكتبة القدسي بالقاهرة.

(٢) تذكرة الحفاظ

طبع حيدر آباد الدكن بالهند، ١٩٥٦ م.

٣٦ ــ الزبيري : أبو عبد الله، مصعب بن عبد الله (ت ٢٣٦ هـ)

نسب قريش

عني بنشره ليفي بروفنسال

طبع دار المعارف بمصر.

٣٧ ــ الزمخشري : أبو القاسم، محمود بن عمر (ت ٥٣٨ هـ)

أساس البلاغة

طبع مطابع الشعب بالقاهرة، ١٩٦٠ م.

٣٨ ــ ابن سعد : محمد بن سعد بن منيع (ت ٧٣٠ هـ)

الطبقات الكبرى

طبع دار صادر ببيروت، ١٩٥٨ م.

٣٩ ــ سيّد أمير علي :
مختصر تاريخ العرب
نقله إلى العربية عفيف البعلبكي
طبع دار العلم للملايين ببيروت، ١٩٦١ م.
٤٠ ــ السيوطي : عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ــ ٩١١ هـ)
تاريخ الخلفاء
تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد
طبع مطبعة المدني بالقاهرة، ١٩٦٤ م.
٤١ ــ ابن شاكر الكتبي : محمد بن شاكر بن أحمد (ت ٧٦٤ هـ)
فوات الوفيات
تحقيق الدكتور إحسان عباس
طبع دار الثقافة ببيروت.
٤٢ ــ الشهرستاني : محمد بن عبد الكريم (ت ٥٤٨ هـ)
الملل والنحل
تخريج محمد بن فتح الله بدران
نشر مكتبة الأنجلو المصريّة بالقاهرة، ١٩٥٦ م.
٤٣ ــ شوقي ضيف :
تاريخ الأدب العربي
العصر الجاهلي
طبع دار المعارف بمصر، ١٩٦١ م.
٤٤ ــ الشيباني : النابغة
ديوانه طبع دار الكتب المصرية بالقاهرة، ١٩٣٢ م.

٤٥ ــ **الشيرازي : إبراهيم بن علي بن يوسف (ت ٤٧٦ هـ)**
طبقات الفقهاء
تحقيق الدكتور إحسان عباس
طبع دار الرائد العربي ببيروت، ١٩٧٠ م.

٤٦ ــ **صالح العلي :**
(١) استيطان العرب في خراسان
مقالة بمجلة كلية الآداب بجامعة بغداد
العدد الأول لسنة ١٩٥٩ م.
(٢) التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة في القرن الأول الهجري
طبع دار الطليعة ببيروت، ١٩٦٩ م.
(٣) محاضرات في تاريخ العرب قبل الإسلام
طبع مطبعة المعارف ببغداد، ١٩٥٩ م.

٤٧ ــ **صبحي الصالح :**
النظم الإسلامية
طبع دار العلم للملايين ببيروت، ١٩٦٥ م.

٤٨ ــ **الطبري : محمد بن جرير (ت ٣١٠ هـ)**
تاريخ الرسل والملوك
تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم
طبع دار المعارف بمصر.

٤٩ ــ **ابن الطقطقي : محمد بن علي بن طباطبا (ت ٧٠٩ هـ)**
الفخري في الآداب السلطانية

راجعه ونقحه محمد عوض إبراهيم وعلي الجارم
طبع دار المعارف بمصر، ١٩٤٥ م.

٥٠ ـــ ابن عبد البر : يوسف بن عبد الله بن محمد (ت ٤٦٣ هـ)
(١) الاستيعاب في معرفة الأصحاب
تحقيق علي محمد البجاوي
طبع مكتبة نهضة مصر.
(٢) بهجة المجالس وأنس المجالس
تحقيق محمد مرسي الخولي
طبع دار الكتب العلمية ببيروت الطبعة الثانية ١٩٨٢ م.

٥١ ـــ ابن عبد الحكم : عبد الرحمن بن عبد الله (ت ٢٥٧ هـ)
فتوح مصر وأخبارها
طبع ليدن، ١٩٢٠ م.

٥٢ ـــ ابن عبد الحكم : أبو محمد، عبد الله (ت ٢١٤ هـ)
سيرة عمر بن عبد العزيز
صحّحها وعلق عليها أحمد عبيد
طبع دار العلم للملايين ببيروت، ١٩٦٧ م.

٥٣ ـــ عبد الحميد اسماعيل الأنصاري :
الشورى وأثرها في الديمقراطية
نشر المكتبة العصرية ببيروت، ١٩٨٠ م.

٥٤ ـــ ابن عبد ربه : أحمد بن محمد (ت ٣٢٨ هـ)
العقد الفريد
طبع لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة.

٥٥ ـــ عبد العزيز الدوري :

(١) الجذور التاريخية للشعوبية

طبع دار الطليعة ببيروت، ١٩٦٢ م.

(٢) مقدمة في تاريخ صدر الإسلام

طبع المطبعة الكاثوليكية ببيروت، ١٩٦١ م.

(٣) النظم الإسلامية

طبع بغداد، ١٩٥٠ م.

٥٦ ـــ عدنان علي النحوي :

ملامح الشورى في الدعوة الإسلامية

مطابع الفرزدق التجارية بالرياض، الطبعة الثانية، ١٩٨٤ م.

٥٧ ـــ ابن عساكر : أبو القاسم، علي بن الحسن بن عبد الله (ت ٥٧١ هـ)

(١) تاريخ مدينة دمشق ـــ الجزء التاسع والثلاثون

تحقيق سكينة الشهابي

مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٨٦ م.

(٢) تهذيب تاريخ ابن عساكر

طبع دار المسيرة ببيروت، ١٩٧٩ م.

٥٨ ـــ ابن العماد الحنبلي : أبو الفلاح، عبد الحي (ت ١٠٨٩ هـ)

شذرات الذهب في أخبار من ذهب

طبع المكتب التجاري للطباعة والنشر.

٥٩ ــ فخر الدين الرازي : أبو عبد الله، محمد بن عمر بن الحسين (ت ٦٠٦ هـ)
اعتقادات فرق المسلمين والمشركين
راجعه وحرره علي سامي النشار
نشر مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة، ١٩٣٨ م.

٦٠ ــ أبو الفداء : عماد الدين إسماعيل (ت ٧٣٢ هـ)
المختصر في أخبار البشر
طبع دار المعرفة للطباعة والنشر ببيروت.

٦١ ــ أبو الفرج الأصفهاني : علي بن الحسين بن محمد الأموي (ت ٣٥٦ هـ)
الأغاني
طبع دار الكتب المصرية بالقاهرة.

٦٢ ــ فيليب حتي :
(١) تاريخ سورية ولبنان وفلسطين
ترجمة الدكتور جورج حداد وعبد الكريم رافق
طبع دار الثقافة ببيروت، ١٩٥٨ م.
(٢) تاريخ العرب مطول
طبع دار الكشاف للنشر والطباعة والتوزيع ببيروت، ١٩٦٥ م.

٦٣ ــ القالي : أبو علي، إسماعيل بن القاسم بن عيذون (ت ٣٥٦ هـ)
كتاب الأمالي

طبع دار الكتب المصرية بالقاهرة، ١٩٢٦ م.

٦٤ ــ ابن قتيبة : أبو محمد، عبد الله بن مسلم (ت ٢٧٦ هـ)

(١) عيون الأخبار

طبع دار الكتب المصرية بالقاهرة، ١٩٢٥ م.

(٢) المعارف

تحقيق ثروت عكاشة

طبع دار الكتب المصرية بالقاهرة، ١٩٦٠ م.

٦٥ ــ قحطان الدوري :

الشورى بين النظرية والتطبيق.

طبع مطبعة الأمة ببغداد، ١٩٧٤ م.

٦٦ ــ القشيري : مسلم بن الحجاج (ت ٢٦١ هـ)

صحيح مسلم

اعتنى بنشره محمد فؤاد عبد الباقي

طبع عيسى البابي الحلبي وشركاه بالقاهرة

٦٧ ــ ابن كثير : أبو الفداء، إسماعيل بن عمرو (ت ٧٧٤ هـ)

البداية والنهاية في التاريخ

طبع مكتبة المعارف ببيروت، ١٩٦٦ م.

٦٨ ــ الكندي : محمد بن يوسف (ت ٣٥٠ هـ)

الولاة والقضاة

تصحيح رفن كست

طبع مطبعة الآباء اليسوعيين ببيروت، ١٩٠٨ م.

٦٩ ــ المبرد: أبو العباس، محمد بن يزيد (ت ٢٨٥ هـ)

(١) التعازي والمراثي

تحقيق محمد الديباجي

طبع مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٧٦ م.

(٢) الكامل في اللغة والأدب

تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم والسيد شحاته

طبع مكتبة نهضة مصر بالقاهرة، ١٩٥٦ م.

٧٠ ــ مجهول:

من موالي العباسيين من رجال القرن الثالث الهجري

أخبار الدولة العباسية

تحقيق الدكتور عبد العزيز الدوري، والدكتور عبد الجبار المطلبي

طبع دار الطليعة للطباعة والنشر ببيروت، ١٩٧١ م.

٧١ ــ مجهول:

من أهل المشرق من رجال القرن الثالث الهجري

الإمامة والسياسة

طبع مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٩٦٩ م.

٧٢ ــ مجهول:

من رجال القرن الرابع الهجري

العيون والحدائق

اعتنى بنشره دي خويه

طبع ليدن، ١٨٧١ م.

٧٣ ــ **محمد جمال الدين سرور :**
الحياة السياسية في الدولة العربية الإسلامية
طبع دار الفكر العربي بالقاهرة، ١٩٦٤ م.

٧٤ ــ **محمد الخضري :**
محاضرات في تاريخ الأمم الاسلامية
طبع مطبعة الاستقامة بالقاهرة، ١٣٥٤ هـ.

٧٥ ــ **المسعودي : أبو الحسن، علي بن الحسن (ت ٣٤٦ هـ)**
(١) التنبيه والإشراف
تصحيح عبد الله إسماعيل الصاوي
طبع مكتبة الصاوي بالقاهرة، ١٩٣٨ م.
(٢) مروج الذهب ومعادن الجوهر
تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد
طبع مطبعة السعادة بمصر، ١٩٥٨ م.

٧٦ ــ **المقدسي : مطهر بن طاهر (توفي في النصف الثاني من القرن الرابع)**
البدء والتاريخ
اعتنى بنشره كلمان هوار
طبع باريز، ١٨٩٩ ــ ١٩١٩ م.

٧٧ ــ **المقريزي : أحمد بن علي (ت ٨٤٥ هـ)**
المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار.
طبع بولاق، ١٢٧٠ هـ.

٧٨ ــ **ابن منظور : محمد بن مكرم الأنصاري** (ت ٧١١ هـ)
لسان العرب
طبع المطبعة الأميرية ببولاق.

٧٩ ــ **مولوي حسيني :**
الإدارة العربية
ترجمة الدكتور إبراهيم العدوي
طبع مكتبة الآداب ومطبعتها بالجماميز بالإسكندرية، ١٩٥٨ م.

٨٠ ــ **نبيه عاقل :**
خلافة بني أمية
طبع دار الفكر ببيروت، ١٩٧٥ م.

٨١ ــ **أبو نعيم الأصبهاني : أحمد بن عبد الله** (ت ٤٣٠ هـ)
حلية الأولياء وطبقات الأصفياء
طبع دار الكتاب العربي ببيروت، ١٩٦٧ م.

٨٢ ــ **النوبختي : أبو محمد، الحسن بن موسى** (توفي في أوائل القرن الرابع)
فرق الشيعة
اعتنى بنشره هـ. ريتر
طبع مطبعة الدولة باستانبول ١٩٣١ م.

٨٣ ــ **النويري : أحمد بن عبد الوهاب** (ت ٧٣٣ هـ)
نهاية الأرب في فنون الأدب
طبع دار الكتب المصرية بالقاهرة، ١٩٢٩.

٨٤ ــ **ابن هشام : أبو محمد، عبد الملك (ت ٢١٨ هـ)**
السيرة النبوية
راجع أصولها محمد محيي الدين عبد الحميد
مطبوعات كتاب التحرير بالقاهرة، ١٣٨٣ هـ.

٨٥ ــ **أبو هلال العسكري : الحسن بن عبد الله بن سهل (ت ٣٩٥ هـ)**
كتاب الأوائل
تحقيق محمد الوكيل
طبع المدينة المنورة، ١٩٦٦ م.

٨٦ ــ **الهمداني : أبو محمد، الحسن بن أحمد بن يعقوب (ت ٣٣٤ هـ)**
الإكليل من أخبار اليمن وأنساب حمير
تحقيق محمد بن علي الأكوع
طبع القاهرة ١٩٦٣.

٨٧ ــ **ونستك :**
المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي الشريف
طبع ليدن ١٩٣٦.

٨٨ ــ **اليعقوبي : أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر (ت ٢٩٢ هـ)**
تاريخ اليعقوبي
طبع دار صادر ببيروت، ١٩٦٠.

٨٩ ــ **اليغموري : أبو المحاسن، يوسف بن أحمد (ت ٦٧٣ هـ)**
نور القبس

تحقيق رودلف زلهايم
طبع فسبادن ١٩٦٤ م.

٩٠ ــ يوليوس فلهاوزن :

(١) تاريخ الدولة العربية
ترجمة الدكتور محمد عبد الهادي أبو ريدة
طبع لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة، ١٩٥٨.

(٢) الخوارج والشيعة
ترجمة الدكتور عبد الرحمن بدوي
نشر وكالة المطبوعات بالكويت
الطبعة الثانية ١٩٧٦ م.

(ب) المخطوطة :

٩١ ــ البلاذري : أحمد بن يحيى بن جابر (ت ٢٧٩ هـ)
أنساب الأشراف
مصورة الجامعة الأردنية عن مخطوطة استانبول رقم ٥٩٧ ــ ٥٩٨.

٩٢ ــ ابن شاكر الكتبي : محمد بن شاكر بن أحمد (ت ٧٦٤ هـ)
عيون التواريخ
مخطوطة المكتبة الظاهرية بدمشق رقم ٤٥ تاريخ.

٩٣ ــ ابن عساكر : أبو القاسم، علي بن الحسن بن عبد الله (ت ٥٧١ هـ)
تاريخ مدينة دمشق
مخطوطة المكتبة الظاهرية بدمشق رقم ٣٣٦٧ ــ ٣٣٨٣.

« فَهْرَسُ المَوْضُوعاتِ »